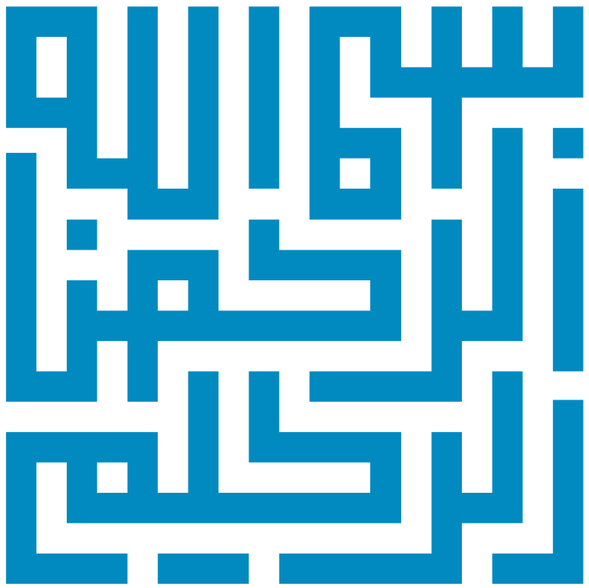
التقرير السنوي
لرؤية السعودية 2030
لعام 2025



رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA





”

تمضي بلادنا بحمد الله نحو مستقبل أفضل مع ما حققته رؤية المملكة 2030 من منجزات منذ إطلاقها قبل عشرة أعوام؛ لتكون بلادنا نموذجًا في استغلال الطاقات والثروات والمميزات؛ من أجل تنمية شاملة يلمس أثرها المواطن.

خَادِمُ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود



”

بعد مرور عقد من التنمية الشاملة في ظل رؤية المملكة 2030، قدمت بلادنا خلالها نموذجًا استثنائيًا في تحويل الرؤى إلى واقع، بإرادة أبناء وبنات هذا الوطن، ومؤسساته الفاعلة. وإن ما حققناه من إنجاز في الأعوام الماضية يضعنا أمام مسؤولية كبرى لمضاعفة جهودنا، وتكييف خططنا وأدواتنا بما يعزز المكتسبات ويضمن استدامة الأثر، واضعين نصب أعيننا المزيد من الرفعة لهذا الوطن وشعبه.

صَاحِبُ السُّمُوِّ المَلَكِيِّ الأَمِيرِ

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

قائمة المحتويات

المقدمة 6
برامج تحقيق الرؤية 8
الاستراتيجيات الوطنية 10

01 ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030 12

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي 16
نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية 20
نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية 22

02 اقتصاد متسارع النمو 74

إصلاح وتنوع اقتصادي 78
صندوق الاستثمارات العامة 84
الاستثمار والقطاع الخاص 90
التعدين 106
الصناعة 112
الخدمات اللوجستية 122
القطاع المالي 136
الاقتصاد الرقمي والمعرفي 144

03 مجتمع مُتمكّن 152

ثروة بشرية هي الأثمن 156
صحة عامرة 164
الإسكان والعقار 174
الحكومة الرقمية 184
مجتمع مسؤول 186
تعليم مُمكّن 190
رياضة شاملة 196
صناعة للأبطال 204

04 وجهة حيوية رائدة 206

خيوف الرحمن 208
السياحة 218
الترفيه 234
الثقافة 238
الإعلام والإبداع 250

05 رؤية مستدامة 256

الزراعة والغذاء 258
المياه 264
استمرار في ريادة تحلية المياه 266
أرض خضراء 268
ثروات محمية 272
الاقتصاد الدائري 276
الطاقة 280
تعظيم لسلاسل قيمة الطاقة 286
ضمان لإمدادت الطاقة بإدارة واعية 288

06 عام مليء بالأحداث والمناسبات 290

أبرز الأحداث والإطلاقات 292
أبرز الفعاليات والمناسبات 304

الملحقات 316

برامج تحقيق الرؤية 318
الاستراتيجيات الوطنية 320

المقدمة

انطلقت رؤية السعودية 2030 في رحلتها قبل عشر سنوات، من إدراك عميق لمكامن قوة المملكة، فهي قلبٌ للعالمَيْن العربي والإسلامي، وعلى مدار عقود طويلة سخرت كافة الإمكانات لرعاية المسجد الحرام والمسجد النبوي وخدمة ضيوف الرحمن، في امتداد لقيم راسخة لدى أبناء هذه البلاد. كما أنها تقع في موقع جغرافي استراتيجي، فهي محور ربط يصل بين قارات العالم مارًّا بها أهم المعابر حيوية؛ لتكون قلبًا للتجارة والاقتصاد العالمي، وضامنًا لاستدامة سلاسل الإمداد العالمية. بالإضافة إلى امتلاكها قدرات استثمارية تُمكّنها من اكتشاف فرص جديدة للنمو، وتطوير قطاعات تزيد من فاعليتها في دفع التنمية.

وبالبناء على مكامن قوتها، وضعت رؤية السعودية 2030 بوصلتها لتحقيق تحول شامل، وفق ثلاثة محاور تركز على البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، وتنافسية المملكة ومكانتها العالمية، فتُرجمت في مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وباعتبارها رؤية طويلة المدى، تبنت في جوهرها مبدأ الاستدامة والمرونة في التعامل مع المتغيرات كركيزة أساسية في جميع خططها واستراتيجياتها، بما يدفع بالتقدم والازدهار على جميع الأصعدة.

ومنذ إطلاقها في العام 2016، سعت رؤية السعودية 2030 إلى إحداث تغيير شامل وصناعة القيمة على كافة الأصعدة التنموية؛ إذ لا يقاس النجاح في التحولات الكبرى بالأرقام وسرعة تحقيقها فقط، وإنما بما ترسّخه من أثر، وهو ما يُرى اليوم ملموسًا على أرض الواقع في عامها العاشر، مُتجليًا ذلك في تمكين الإنسان وازدهار الاقتصاد وكفاءة الأداء، والمكانة الدولية المترسخة للمملكة.

بُنيَت رؤية السعودية 2030 لتُنفّذ في ثلاث مراحل، تُمثل كل مرحلة محطة تأسيس لما يليها؛ لتصل إلى مرحلتها الثالثة بنضج مؤسسي يُتيح المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي، والتقويم والمتابعة المستمرة للمبادرات القائمة، وتصحيح المسارات بما يخدم مسار التنمية، ويتوافق مع المصلحة العامة. شملت المرحلة الأولى وضع أسس التحول بإصلاحات هيكلية وتنظيمية، وإطلاق برامج تحقيق الرؤية بوصفها أدوات تنفيذية تعمل على تسريع التحول، إلى جانب تأسيس وإعادة تنظيم الكيانات التي تقود القطاعات وبناء قدراتها. واتسمت المرحلة الثانية، بدفع عجلة الإنجاز عبر توسيع نطاق التحول وتعظيم الاستفادة من الفرص، وبدأ فيها إطلاق الاستراتيجيات الوطنية على مستوى القطاعات والمناطق، وهو ما عزز التناغم بين الجهود ورفع مستوى وتيرة الإنجاز، فشهدت المرحلة تقدمًا متسارعًا تجاه مستهدفات عام 2030، وتحقيق عدد منها والاقتراب من بعضها.

وبعد عقد من الزمن، من تسخير كافة الإمكانات والجهود، أصبح المجتمع أكثر حيوية، مدفوعًا بترسيخ للقيم والهوية، والاعتزاز بالثقافة والتراث الوطني، وارتفاع في مستوى الخدمات المقدمة وتسهيل الوصول إليها، وامتد ذلك إلى تقدم في مختلف مجالات جودة الحياة؛ لتتوفر خيارات متنوعة تثري حياة الناس وتزيدهم صحة ونشاطًا.

ومرّ الاقتصاد الوطني برحلة تحول أعادت هيكلته؛ ليُصبح أكثر تنوعًا وازدهارًا، وازداد مرونة وصلابة في وجه التحديات المُتسارعة التي يمر بها عالم اليوم، ما جعله مستوعبًا لطاقات الجميع، ومولّدًا لهم فرصًا للعمل والاستثمار، عن طريق تطوير قطاعات كانت خاملة، وتنمية قطاعات وفرت فرص نمو مؤسسة لمستقبل اقتصادي مستدام؛ لتقود القطاعات غير النفطية النمو الاقتصادي بعد أن أصبحت تُمثل أكثر من نصف الاقتصاد، وترتفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ساهم في انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية.

وعبر هذا التحول، أخذت رؤية السعودية 2030 في ترسيخ نموذج وطني يقوم على التكامل بين القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي، وتمكين أفراد المجتمع من المساهمة الفاعلة، أساسه الكفاءة والتمكين والتخطيط الاستراتيجي الذي يوازن بين المنظور القريب، وتحقيق مكتسبات المرحلة، واستشراف المستقبل، وتأسيس أرضية تُمكّن الأجيال من الانطلاق عبرها؛ لتستمر المملكة في مكانتها الرائدة دوليًا في مختلف المجالات.

وبينما كانت رؤية السعودية 2030 تجني مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية؛ وجدت المملكة نفسها ضمن محيط إقليمي وعالمي يواجه تحديات حقيقية، اقتصادية وجيوسياسية، ولم تكن هذه الأحداث أحداثًا جانبية بل جزءًا من البيئة التي كانت تنفذ فيها رؤية السعودية 2030، وظلت خططها تسير على قدم وساق، مستهدفات تتحقق ومؤشرات تتقدم، ومبادرات تدخل حيز التنفيذ، وتقدم ملموس على أرض الواقع انعكس على تصدر المملكة في المؤشرات الدولية، وظل الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد متواتر مدفوعًا بنمو الإيرادات غير النفطية بشكل سنوي، وبقيت مستويات التضخم في مستويات مستقرة مقارنة بدول العالم، وتحسّن التصنيف الائتماني للمملكة، وارتفعت تنافسيتها الدولية، في برهان على استمرار مسار التنمية تحت أي ظرف وتنامي طموحه، ونضج أدواته، ليشكل العقد التنموي للمملكة نموذجًا رائدًا في الثبات، والتصدي للمحن، والفاعلية في التعامل مع الأزمات، في صمود مشهود للاقتصاد، وجاهزية اختبرتها الظروف في المؤسسات، واستقرار وحسن استجابة للقطاعات.

وتُعد المرحلة الثالثة التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2026، امتدادًا للمرحلتَيْن السابقتَيْن، وتتمثّل أبرز ملامحها في تعزيز المكتسبات المتحققة، والبناء على ما أُنجز، مع مضاعفة جهود التنفيذ لتسريع وتيرة الإنجاز، وستشهد هذه المرحلة المزيد من التركيز على القطاعات التي تحقق منافع قصوى على صعيد التمكين المجتمعي والتنويع الاقتصادي، وذلك عبر تكييف الأدوات وتغييرها إذا دعت الحاجة مع الالتزام المستمر بتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسات المالية والإنفاق العام، واضعة ضمن جملة أولوياتها للمرحلة تركيز جهودها لرفع جودة الحياة للمواطن، وحماية أمنه وسلامته، ومصالحه اليومية من الغذاء والمياه والكهرباء والخدمات الصحية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية وحمايتها من التأثر تحت أي ظرف، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير كفاءة البنية التحتية، وتعزيز استدامة المالية العامة؛ بما يضاعف أثر التحول، ويُرسخ المرونة والجاهزية وصلاحية الخطط على المدى الطويل، ويضمن حراكًا تنمويًا مستمرًا نحو المستقبل.

لطالما كانت صناعة الأثر المستدام على حياة المواطن أساس الرحلة وغاية التحول، واليوم أصبح الأثر مُشاهدًا والتمكين محسوسًا؛ حيث اتسعت الفرص، وأصبح المواطن شريكًا في صناعة الإنجاز واستدامته، فيما تمضي رؤية السعودية 2030 في طريقها إلى مستقبل أكثر ازدهارًا؛ من أجل أجيال اليوم والأجيال القادمة.



برامج تحقيق الرؤية

عززت برامج تحقيق الرؤية -التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدث معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ- مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وساهمت في تجاوز الرؤية عددًا من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها، فدُمجَت بعضها وأُنشئت برامج جديدة بحسب ما تطلّبته المراحل السابقة من مناحي للتركيز، وآخر هذه التطورات انتهاء برنامج الاستدامة المالية وبرنامج التخصيص، بعد أن أكملت خططها التنفيذية، وحققت أهدافها التي أُنشأت من أجلها، لتقوم كيانات أخرى بالبناء على ما أنجزته هذه البرامج، من خلال استراتيجياتها وخططها، وفق نموذج عملٍ أكثر استدامة.



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تحول القطاع الصحي

برنامج الإسكان

برنامج تنمية القدرات البشرية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج التحول الوطني

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

برنامج جودة الحياة

الاستراتيجيات الوطنية

وضعت الرؤية منذ العام 2016 أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات استراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وتنفيذ موجة من خطط التحول على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية تركز على إحداث مزيد من التغطية للقطاعات وتضمن استثمار ممكناتها والاستفادة من الفرص التي تنشأ في كلّ منها، بالإضافة إلى استراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ تضمن استثمار فرص النمو في كل منطقة وتمكين أفرادها وتحسين جودة الخدمات المقدمة فيها، مما يعزز مسيرة التحول الشاملة، ويسهم في التنويع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة.

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعةً تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

تعيش المملكة اليوم تحولًا منقطع النظير، يبرز من خلال تنوع القطاعات ونموها المتزايد، من السياحة والثقافة، وحتى الطاقة المتجددة والتعدين، وغيرها، وذلك بوجود استراتيجيات محكمة، تتعاون على تنفيذها منظومة حكومية متمكنة، بشراكة فاعلة مع القطاع الخاص.

وستشهد المرحلة القادمة دورًا أكبر للاستراتيجيات الوطنية التي تتضمن استراتيجيات قطاعية شاملة واستراتيجيات فرعية واستراتيجيات مناطقية؛ لتتمكّن المملكة من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزًا حيويًا لكل فرصة واعدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءًا من تشكيل مستقبل مزدهر.

2018
- الاستراتيجية المتكاملة للتعدين والصناعات المعدنية

2020
- الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري
- استراتيجية سوق العمل

2021
- الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية
- استراتيجية تطوير منطقة عسير
- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

2022
- الاستراتيجية الوطنية لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية
- الاستراتيجية الوطنية للصناعة

2024
- الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

2025
- الاستراتيجية الوطنية للتخصيص

ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030



1

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي 16
نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية 20
نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية 22

تمر رؤية السعودية 2030 عبر ثلاث مراحل تنفيذية، تمتد كل منها لخمس سنوات، ويُبنى نجاح كل مرحلة على ما قبلها، وهو ما يضمن التكامل وتعظيم أثر ما تحقق من نتائج.

شهدت الخمس سنوات الأولى (2016 - 2020) وضع الأساسات الداعمة، فنُفذَت إصلاحات اقتصادية ومالية واجتماعية. إلى جانب إصدار الأنظمة واللوائح، وتأسيس كيانات جديدة. كما أُعيدت هيكلة صندوق الاستثمارات العامة؛ ليكون مُحركًا للاقتصاد، وأُنشئت برامج تحقيق الرؤية بوصفها أدوات للتنفيذ وتسريع التحول؛ لتظهر في المرحلة الأولى قطاعات جديدة وفرص ناشئة.

أما المرحلة الثانية (2021-2025)، فقد استفادت مما تحقق من نجاح في المرحلة التي سبقتها؛ لتشهد هذه المرحلة استمرارًا في تأسيس بعض الكيانات، وتتابع في إطلاق الاستراتيجيات الوطنية على مستوى القطاعات والمناطق، وتسارع أكبر في اقتناص فرص النمو الناشئة عن التحول في مختلف القطاعات.

أفضى هذا التنامي بنهاية العام 2025 إلى تمكين أشمل للمواطن، ونمو متسارع للاقتصاد، عبر تطوير مختلف القطاعات، بما فيها قطاعات غير نفطية أصبحت تقود استدامة النمو الاقتصادي، مُساهمة في توليد فرص العمل والاستثمار؛ ليرسخ ذلك مكانة المملكة الرائدة على مستوى دول العالم.

وبعد مرور عشر سنوات على إطلاق رؤية السعودية 2030، تدخل الرؤية مرحلتها الثالثة (2026-2030)، محافظة على تركيزها في تحقيق أهدافها طويلة المدى مع تكييف أساليب التنفيذ وفق متطلبات المرحلة؛ بما يدفع نحو استدامة التقدم والازدهار ويجعل المملكة في طليعة الدول تقدمًا، واضعة المواطن في مقدمة أولوياتها.



نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

شهدت المملكة خلال العقد الماضي تحولًا أعاد تشكيل الهيكل الاقتصادي، عبر إصلاحات شاملة هدفت إلى تحقيق التنوع في مصادره والنمو المستدام، وهو ما جعل الاقتصاد قادرًا على امتصاص الصدمات، مُقللًا من تأثير الدورات الاقتصادية على التنمية.

أدت الإصلاحات إلى تعزيز كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة، من خلال تنمية الإيرادات الحكومية غير النفطية ورفع أداء العمل الحكومي وقدرته على تنويع مصادر التمويل؛ ليكون ذلك حافزًا لاستمرار الإنفاق على التنمية وتطوير القطاعات ، وهو ما أعطى القطاع الخاص دورًا أكبر في قيادة النمو الاقتصادي وازدهار أعماله؛ نتيجة التوسع في القطاعات غير النفطية، والاستثمار في تطوير القطاعات التي لديها فرص أكبر للنمو والمساهمة في تمكين المواطن ورفع جودة حياته. وقد أتى ذلك مدفوعًا بتفعيل دور صندوق الاستثمارات العامة، الذي عمل على تطوير مشاريع نوعية في مختلف القطاعات والمناطق؛ ليجذب بدوره الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعلى مدار عقد كامل منذ العام 2016، تعززت المتانة الاقتصادية مدعومة بسياسات متوازنة ومرنة تُحافظ على الاستقرار الاجتماعي، وتدفع نحو نمو مستمر للاقتصاد السعودي، تجسد ذلك بنمو فاق التوقعات المرسومة للعام 2025، مدفوعًا بالنمو المتواتر للأنشطة غير النفطية حتى أصبحت حصتها تُشكل أكثر من نصف الاقتصاد؛ ليساهم هذا التوسع في توليد الفرص، وتزايد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات دنيا بنهاية العام 2025.

تؤكد المنظمات الدولية والمؤسسات الائتمانية الأبرز عالميًا، على ما وصل إليه الاقتصاد السعودي من تطور عزز من متانة المركز المالي للمملكة، وزاد من قدرة الاقتصاد على تجاوز التحديات ومواكبة التقدم المتسارع في مختلف المجالات؛ بفضل إصلاحات مستمرة قادت إلى جعل المملكة نموذجًا رائدًا في الإصلاح والتنوع الاقتصادي.

أعلى نمو سنوي للاقتصاد خلال ثلاثة أعوام

%

%4.5

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2025 مقارنة بالعام 2024، مدفوعًا باستمرار نمو الأنشطة غير النفطية

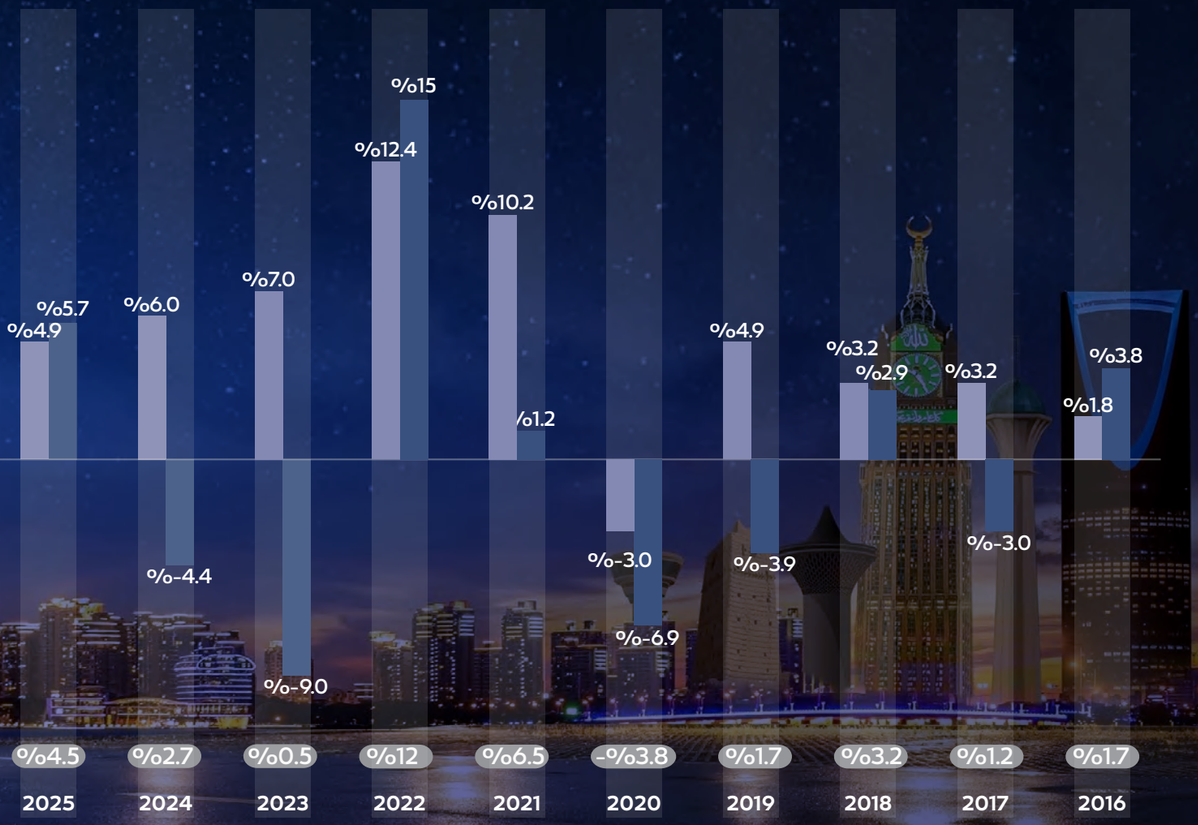
الاقتصاد غير النفطي يواصل النمو

%

%4.9

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية للعام 2025 مقارنة بالعام 2024، مدفوعًا باستمرار توسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الرئيسية



معدل بطالة منخفض

%

%7.2

معدل البطالة بين السعوديين بنهاية العام 2025 في مستوى مستقر نسبيًا؛ إذ تحسّن مقارنة بمعدل 12.3% بنهاية العام 2016، مدفوعًا بتنمية القطاعات الاقتصادية وإصلاحات استهدفت سوق العمل؛ لتُولّد فرص العمل وتزيد فاعلية القطاع الخاص في التوظيف

مستويات تضخم مستقرة

%

%2.0

معدل التضخم في العام 2025 الذي يُعد في مستويات مستقرة نسبيًا؛ نتيجة لتبني سياسة مُتوازنة تُحافظ على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم الصحية التي تُحفز النمو الاقتصادي

* لا يشمل الأنشطة الحكومية

توقعات نمو الاقتصاد السعودي

صندوق النقد الدولي

2026	2027
%3.1	%4.5

البنك الدولي

2026	2027
%4.3	%4.4

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2026	2027
%4.0	%3.6

وزارة المالية

2026	2027
%5.6	%6.0

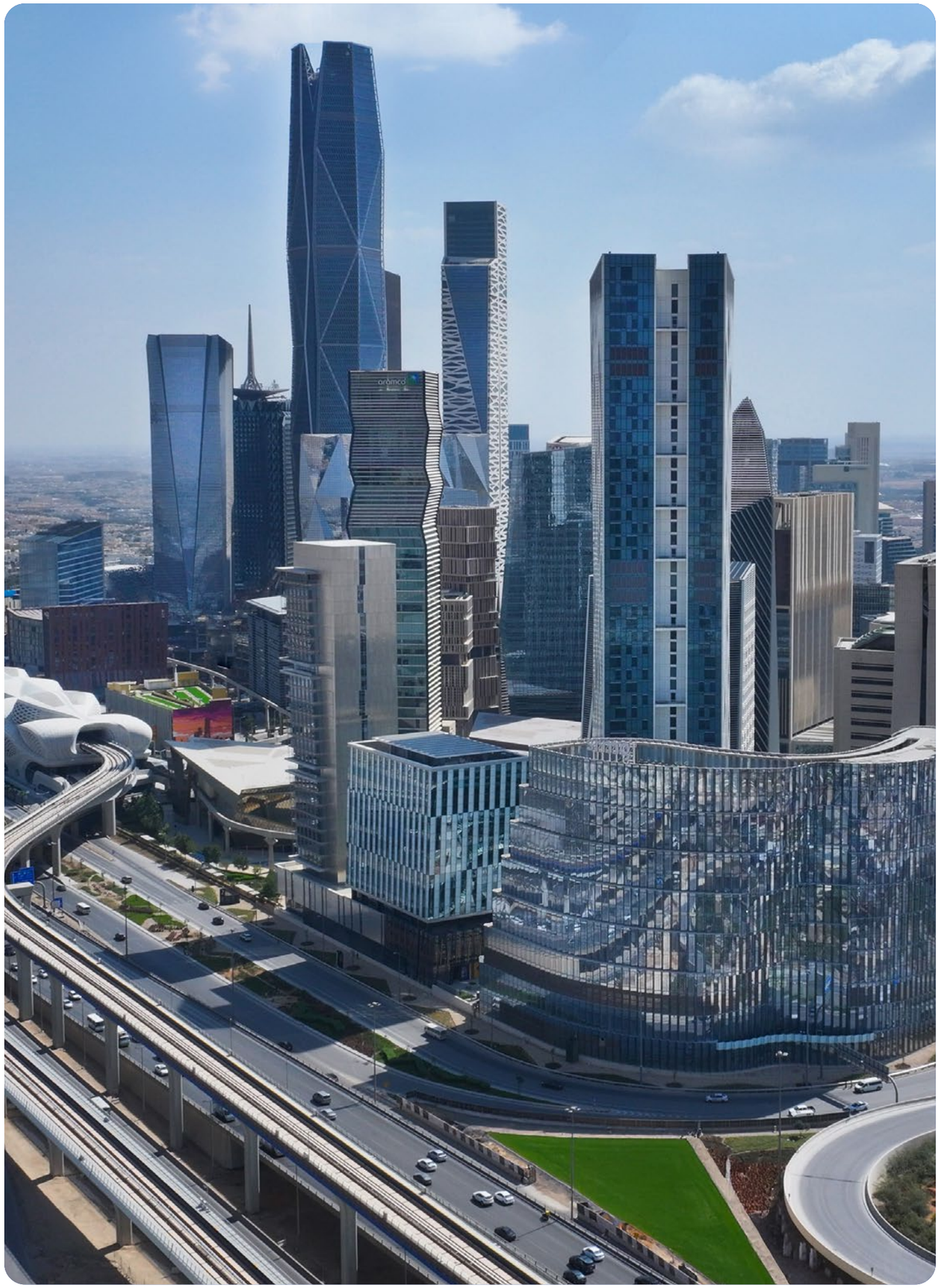
تقييم يؤكد الجدارة الائتمانية

للدَّين السيادي للمملكة بحسب وكالات التصنيف الأبرز عالميًا

Aa3
مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني

A+
مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني

A+/A-1
مع نظرة مستقبلية مستقرة
وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني



نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية

أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية

تبنّت رؤية السعودية 2030 مبدأ الشفافية بوصفه ركنًا أساسيًا، يضمن تحقيق قدر عالٍ من الحوكمة التي تُحقق المساءلة والمتابعة الدورية لمؤشرات الرؤية، ومن تحديد المستهدفات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مايُساعدُ في التقدم نحو الأهداف المستقبلية مع القدرة على مراجعة الأداء وتصحيح المسار عند الحاجة، ومعرفة الفجوات وتحليلها سواء على مستوى جودة الحياة للمواطن أو بيئة الأعمال للقطاع الخاص أو استقطاب الاستثمارات؛ ليدعم ذلك استدامة الأثر، ويُوجد إطارًا مؤسسيًا للتقييم.

تُقاس مسارات تنفيذ الرؤية من خلال تقييم أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية، وذلك عبر متابعة التقدم في مؤشرات الأداء التي صُممت بطريقة تتيح معرفة خط الأساس والقيمة الفعلية والمستهدفات المرحلية والنهائية، بالإضافة إلى متابعة حالة المبادرات وفق مرونة تُعطي حيزًا لتصحيح الأداء.

هذا النموذج من العمل ساعد على الحد من تأثير التحديات الناشئة على عجلة التنمية، مُساهمًا في المضي نحو تحقيق المستهدفات بمواءمة مع المتغيرات المتسارعة، التي أوجدت في كثير من الأحيان حاجة إلى إعادة التموضع والتقييم وتعزيز كفاءة الإنفاق، بما يتوافق مع الأولويات الوطنية وعلى رأسها المجالات التي تمس المواطن وتمكينه بشكل مباشر.

مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات



نسبة المؤشرات التي حققت مستهدفاتها السنوية أو تجاوزتها أو قاربت على تحقيق المستهدف بنسبة (85%-99%)

إجمالي عدد المؤشرات التي لديها قراءات مفعّلة	من المؤشرات حققت مستهدفاتها المرحلية أو تجاوزتها	مؤشرًا قارب على تحقيق المستهدف (85%-99%)
390	309	52

المبادرات



نسبة المبادرات المكتملة أو على المسار الصحيح

إجمالي عدد المبادرات المفعلة	مبادرة مكتملة منذ انطلاق الرؤية	مبادرة على المسار الصحيح
1,290	935	225

الأداء على صعيد محاور الرؤية

واصلت رؤية السعودية 2030 المسيرة نحو تنفيذ برامجها وخططها؛ بفضل إطار عمل ونضج مؤسسي وصلت إليه الرؤية في عامها العاشر، بالبناء على ما تحقق في كل عام.

ازداد المجتمع حيوية، باستمرار العمل على ترسيخ هوية وطنية تعتز بقيمها الإسلامية وتراثها الأصيل، فسُخرت كافة الجهود لخدمة ضيوف الرحمن بمبادرات عديدة تُوجت بزيادة في أعداد المعتمرين من الخارج. بجانب مواصلة تمكين الأسر ورفع مستوى جودة الحياة لأفراد المجتمع؛ إذ ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية لمساكنهم، وزادت نسبة الأشخاص الذين يُمارسون النشاط البدني.

وبفضل الإصلاحات الاقتصادية، مُكنّت المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزادت فعاليتها في توليد الوظائف. كما سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا إلى مستويات تاريخية، مستفيدة من النمو الصناعي وتطوير البنية اللوجستية. وتُوجت الخطوات المتسارعة لإيجاد بيئة تنافسية ومُحفزة، بتقدم المملكة في مؤشر التنافسية العالمي (IMD).

انعكست رحلة الرؤية على إيجاد نموذج للتكامل عزز كفاءة الأداء ومكّن أفراد المجتمع؛ حيث استمرت جهود رقمنة الخدمات وإتاحة الوصول للبيانات والمعلومات والوثائق المختلفة، التي تُمكّن فئة واسعة من المستفيدين تشمل المواطن والمستثمر والزائر والباحث. بالإضافة إلى اتساع نطاق المسؤولية الاجتماعية، مُتجسدًا ذلك في إيجاد الفرص التطوعية في مختلف المجالات، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المتطوعين.

مجتمع حيوي

رقم قياسي جديد لعدد المعتمرين من خارج المملكة		استمرار تجاوز مستهدفات نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلها		تجاوز مستهدف العام 2025 في مؤشر ممارسة النشاط البدني للبالغين	
المستهدف 2025		المستهدف 2025		المستهدف 2025	
15 مليون معتمر	18.03 مليون معتمر	%65	%66.24	%55	%59.1

اقتصاد مزدهر

تجاوز عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مستهدفاته للعام 2025 والعامليْن اللذين يليانه		مستوى تاريخي سجلته قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية		قفزة بأكثر من 20 مرتبة لترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمي (IMD)	
المستهدف 2025		2016	2025	2018	2025
7.55 مليون عامل	8.88 مليون عامل	242.56 مليار ﷼	622.87 مليار ﷼	39 المرتبة	17 المرتبة

وطن طموح

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي تتضاعف سبع مرات		استمرار ارتفاع عدد المتطوعين بزيادة أكثر من 1.72 مليون متطوع منذ العام 2015		تقدم بمقدار 32 مرتبة في مؤشر المشاركة الإلكترونية	
2015	2024*	2015	2025	2016	2024*
%0.2	%1.4	22.9 ألف متطوع	1.75 مليون متطوع	39 المرتبة	7 المرتبة

* آخر قراءة للمؤشر

نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

بُنيت منظومة قياس تُدار وفق منهجية واضحة، تعمل على تتبع مسار تنفيذ الرؤية، من نقطة الانطلاق وحتى عام 2030، عبر تصميم مؤشرات لقياس الأداء من ثلاثة مستويات؛ إذ يقيس المستوى الأول والثاني مدى التقدم نحو المستهدفات الاستراتيجية، في حين المستوى الثالث يُعنى بالتقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية.

يُتيح هذا التدرج لمستويات المستهدفات التقييم بشكل تفصيلي واستباقي، وقراءة دقيقة لمستقبل أداء المؤشر وتحديد الفجوات والتحديات مُبكرًا، وفق بيانات عالية الشفافية، تتضمن تحديد خط أساس لكل مؤشر، وربطه بمستهدفات مرحلية تمتد حتى عام 2030؛ بما يضمن التأكد من تحقيق التقدم، وتسريع الاستجابة لأي تحديات تمر بها مسارات المؤشرات.

ومع دخول المرحلة الثالثة من الرؤية ستستمر مراجعة وتطوير منهجيات القياس لضمان كفاءتها وتوافقها مع المعايير الدولية والأهداف الوطنية. ونظرًا لأن بعض المؤشرات الدولية أصبحت أقل فاعلية بسبب عدم انتظام تحديثها، برزت الحاجة إلى مؤشرات محلية أكثر دقة ومرونة لمتابعة التقدم. كما أن نضج المنظومة المؤسسية في المملكة بعد عقد من التحول مكّنها من تطوير مؤشرات خاصة بها تعزز دقة القياس واستمرارية التقييم. ويُعدّ التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي خطوة مهمة في هذا الاتجاه لضمان أن تعكس الأرقام الواقع الاقتصادي بدقة أكبر.

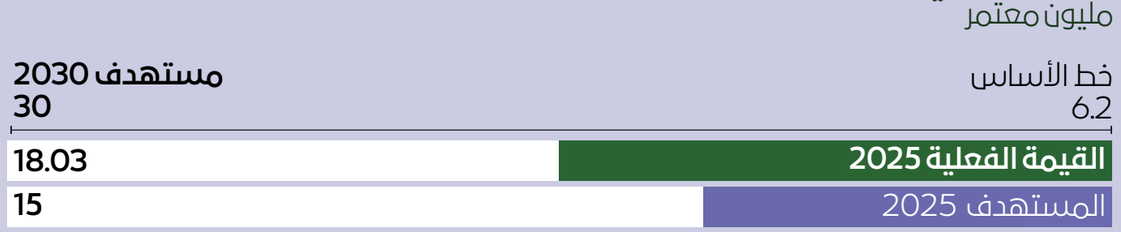
مجتمع حيوي

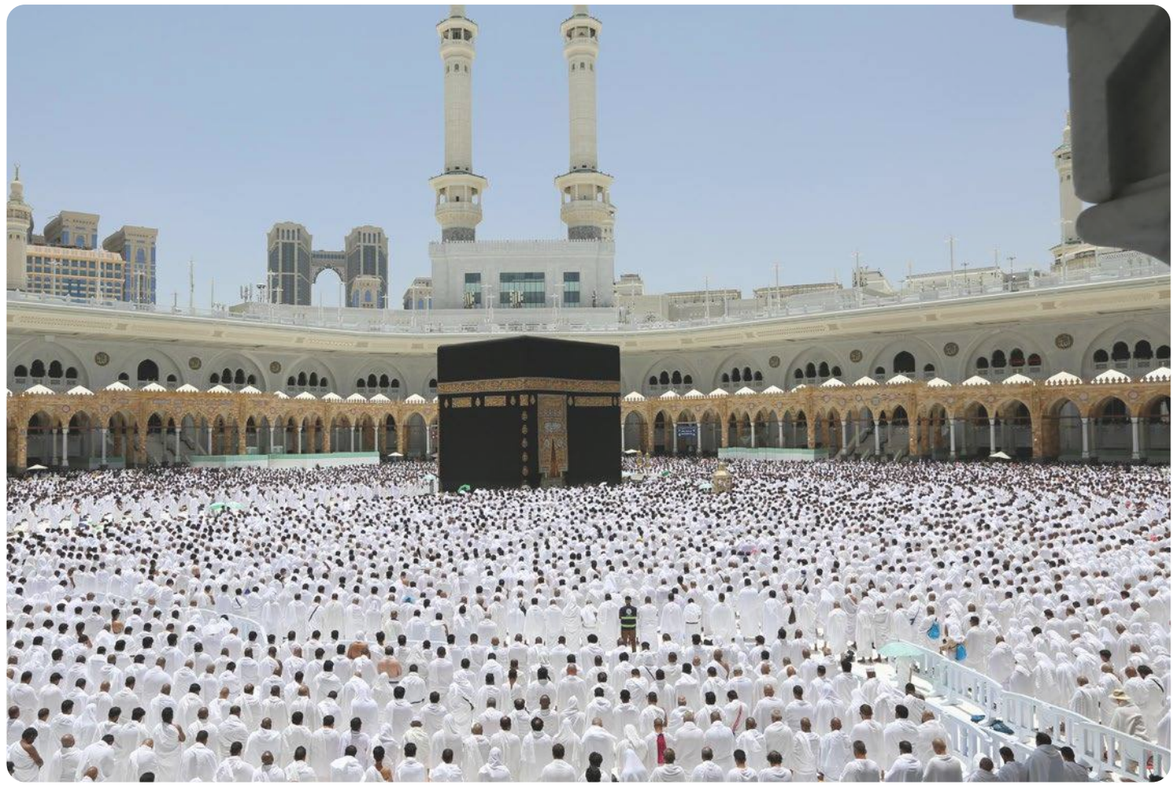


- تجاوز المستهدف
- حقق المستهدف
- قارب على تحقيق المستهدف بنسبة 85% - 99%
- دون المستوى المطلوب

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

العدد الإجمالي للمعتمرين من خارج المملكة سنويًا
مليون معتمر

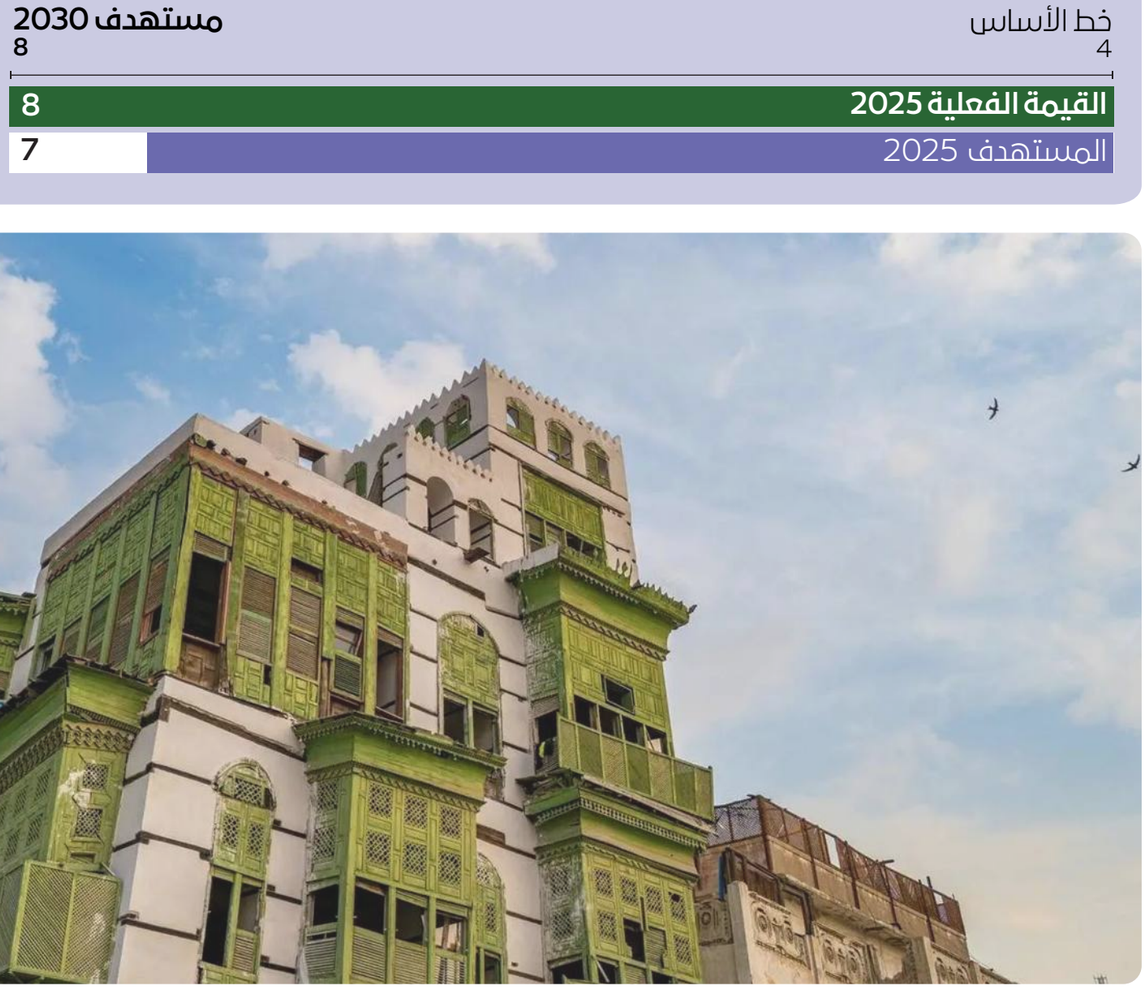




يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، واستمر المؤشر منذ ذلك الحين في تحقيق أرقام قياسية متجاوزًا مستهدفاته المرحلية في استضافة المعتمرين من الخارج في كل عام، وصولًا إلى العام 2025 الذي تجاوز فيه العدد الإجمالي 18 مليون معتمرًا. يعود هذا التقدم إلى مجموعة من المبادرات، ومن ذلك بناء منظومة رقمية متكاملة، مثل منصة نسك، وإطلاق المنصة الموحدة للتأشيرات. بالإضافة إلى تطوير الخدمات والمواقع الثقافية للتراث الإسلامي في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ لتثري رحلة المعتمر والزائر. بجانب عمل مبادرات مخصصة لبعض الدول المستهدفة؛ لتيسير قدوم المعتمرين منها.

وبالنظر إلى أداء المؤشر، من المتوقع استقبال المزيد من ضيوف الرحمن لأداء مناسك العمرة خلال السنوات القادمة، وذلك مع استمرار التقدم في مشاريع البنية التحتية، والاستثمارات المرتبطة بتحسين تجربة الزوار، بجانب التوسع في المبادرات التي تُسهل وصولهم خصوصًا ما يتعلق في توسيع نطاق التأشيرات.

عدد المواقع التراثية السعودية المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو
موقع



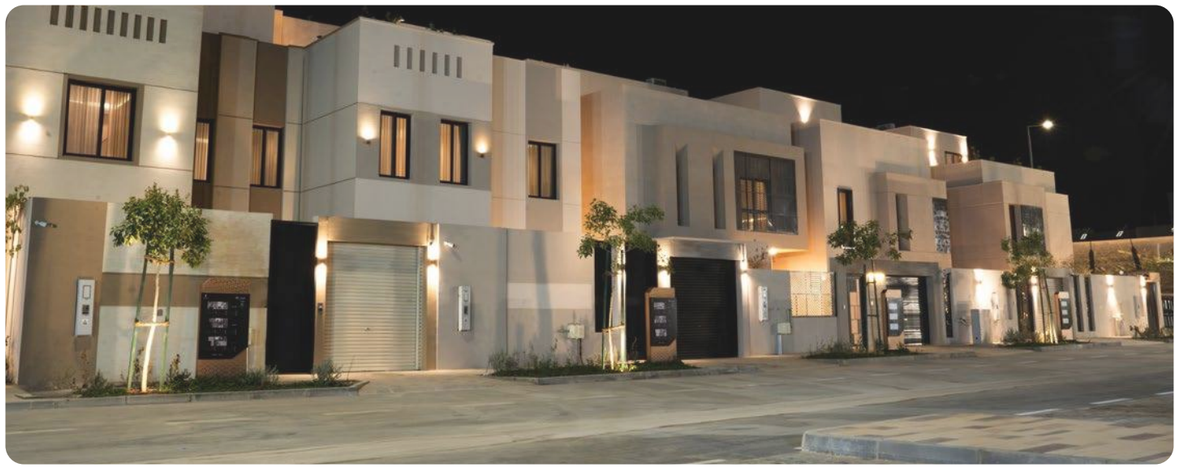
يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مُنطلقًا من خط أساس يبلغ أربعة مواقع، مع تحديد مستهدف بمضاعفتها إلى ثمانية مواقع بحلول عام 2030، وهو ما تحقق في العام 2024 أي قبل الموعد بست سنوات، مدفوعًا بتواؤم الجهود والتنسيق بين مختلف الجهات السياحية والثقافية، وهيئات تطوير المدن والمناطق وأماناتها؛ ما عزز من عمق الحضور الثقافي للمملكة وساهم في حفظ التراث السعودي بوصفه تراثًا شاهدًا على التاريخ الإنساني.

شملت الجهود تطوير المواقع وتأهيلها؛ لتستقبل الراغبين بزيارتها من داخل المملكة وخارجها واكتشافها والوقوف على ما فيها من كنوز ثقافية وحكايات تاريخية.

استمر في العام 2025 العمل على ترسيخ المكتسبات المتحققة خلال الأعوام السابقة؛ بما يضمن استدامة المواقع المدرجة والاستعداد لإدراجات مستقبلية، عبر تنفيذ أعمال تأهيل وترميم وحماية للمواقع التراثية وفق معايير اليونسكو، وتهيئة المواقع للزوار، إضافة إلى رفع جاهزية مواقع جديدة؛ لتسجيلها ضمن قائمة ترشيح أولية ثم إدراجها ضمن قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو.

تمكين حياة عامرة وصحية

نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخلال أربع سنوات فقط من العام 2016 وحتى 2020 ارتفع المؤشر من 47% إلى 60%.

في العام 2025، استمر المؤشر في تحقيق وتجاوز مستهدفاته استكمالًا لرحلته في الأعوام السابقة، محققًا 66.24%، ومواصلًا مساره التصاعدي؛ نتيجة لمبادرات وإصلاحات مستمرة مكّنت المواطن من الحصول على الدعم السكني خلال فترة قصيرة، بعد أن كانت تمتد مدة الانتظار لسنوات طويلة للحصول عليه، وساهمت أيضًا في ارتفاع المعروض وإيجاد حلول ومنتجات سكنية متنوعة.

ومع مرور السنوات أدى النمو الاقتصادي القوي إلى ارتفاع أسعار العقارات في بعض مناطق المملكة وخاصة في مدينة الرياض، مما أدى إلى ارتفاع متوسط تكلفة السكن مقارنة بدخل المواطن، فأُجريت عدد من التدخلات التي من شأنها إعادة التوازن العقاري بتوجيهات كريمة، مع دراسة ومتابعة مستمرة للمدن الأخرى. إضافة لذلك، أُطلقت مشاريع في كافة أنحاء المملكة لزيادة المعروض من الوحدات السكنية، وحُفز المطورون العقاريون من الداخل والخارج.

وكان هناك دور واضح لاستدامة دعم التمويل وارتفاع نسب القروض العقارية إلى قيمة العقار وتوفير دعم إضافي موجه للفئات المستهدفة، إلى جانب قوة الطلب الناتجة عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستقرار نمو السكان، فضلًا عن توسع المعروض عبر مبادرات برنامج الإسكان والخطط العقارية الممولة، التي يوفرها بما يتماشى مع احتياجات الأسر السعودية.

وفي المقابل، يستمر العمل في اتجاه رفع نسبة التملك للأسر السعودية. ومن ضمن تلك الجهود، العمل الاستباقي المتواصل لدراسة التحديات المحتملة ووضع الخطط والمعالجات الاستباقية اللازمة.

نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين تم تمكينهم



اتخذ المؤشر مسارًا تصاعديًا وذلك منذ العام 2017؛ ليستمر في تجاوز مستهدفه المرحلي بنهاية العام 2025.

يُعزى ذلك إلى جهود برنامج التحول الوطني، وبرامج وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ليساعد ذلك في تحويل المستفيدين من الاعتماد على الدعم المالي إلى أفراد قادرين على الإنتاج والاعتماد على الذات.

أسهمت مسارات التمكين والتدريب في رفع عدد المستفيدين إلى أكثر من 77 ألفًا بنهاية الربع الثالث من 2025، بينهم أكثر من 21 ألفًا استفادوا من برامج التدريب. كما شملت الجهود تطوير برامج التأهيل والتوظيف والتكامل المؤسسي والتشريعي، لتسهيل اندماج مستفيدي الضمان القادرين على العمل في سوق العمل، عبر مبادرات مثل برنامج "إدارة الحالة"، ونشر التوعية ببرامج التمكين، وتطوير الأنظمة والحوافز الداعمة لذلك.

ومن المتوقع استمرار نمو المؤشر نحو مستهدفاته المستقبلية؛ إذ يواصل برنامج التحول الوطني في مرحلته الثالثة تعزيز الجهود؛ لتمكين المزيد من المستفيدين من الإعانات المالية من الالتحاق بسوق العمل وقيادة مشاريع ريادية.

نسبة التجمّعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية

%

خط الأساس
%84.13

مستهدف 2030
%99.5

القيمة الفعلية 2025 %97.5

المستهدف 2025 %97



بدأ قياس المؤشر منذ العام 2019، وسجّل أداءً تصاعديًا متواصلًا منذ ذلك العام حتى وصلت نسبته إلى 97.5% في العام 2025 متجاوزة مستهدف العام ومحققة مستهدف عام 2026.

جاء هذا التقدم نتيجة التوسع في تنفيذ التحول الصحي وتطبيق أشمل لنموذج الرعاية الصحية الحديث الذي أعاد هيكلة القطاع الصحي؛ عبر مبادرات شملت تطوير وهيكلة الرعاية الأولية وتسهيل الوصول للخدمات الصحية من خلال الدوام الممتد والرعاية العاجلة، وتأهيل المراكز الصحية وتجهيزها بالمعدات والتقنيات، ورفع كفاءة الكوادر، وتنظيم تسجيل السكان جغرافيًا بما يراعي احتياجاتهم، إلى جانب توجيه الاستثمارات الصحية وفق احتياجات المناطق، وتفعيل العيادات المتنقلة والخدمات داخل الأحياء والبرامج المدرسية، وزيادة المستفيدين من الضمان الصحي، وتحسين كفاءة التشغيل والربط الرقمي مع مستشفى صحة الافتراضي، وافتتاح مستشفيات جديدة أسهمت في تقليل نقل المرضى خارج مدنهم.

وفي ظل هذا التسارع، تُشير التوقعات إلى نمو سنوي يدعم التقدم نحو تحقيق مستهدفات 2030 في ظل استمرار الإنفاق على المشاريع التنموية في مجالات الصحة، وتعزيز الطاقة الاستيعابية، وتوفير الكوادر الصحية الكافية.

مؤشر جودة الخدمات الصحية

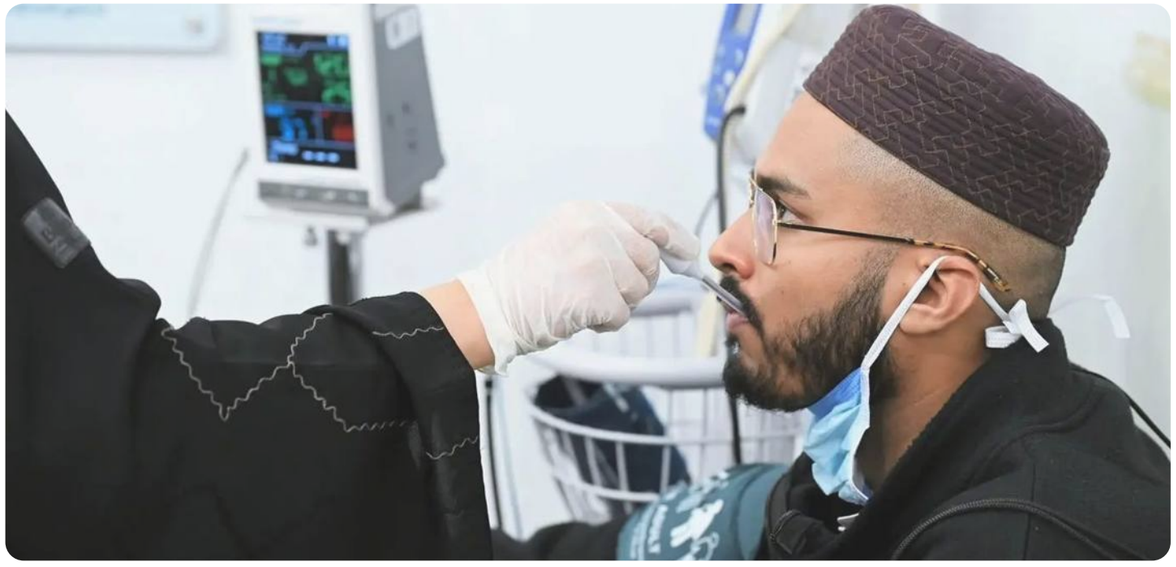
%

خط الأساس
%48

مستهدف 2030
%82

القيمة الفعلية 2025 %70.4

المستهدف 2025 %60



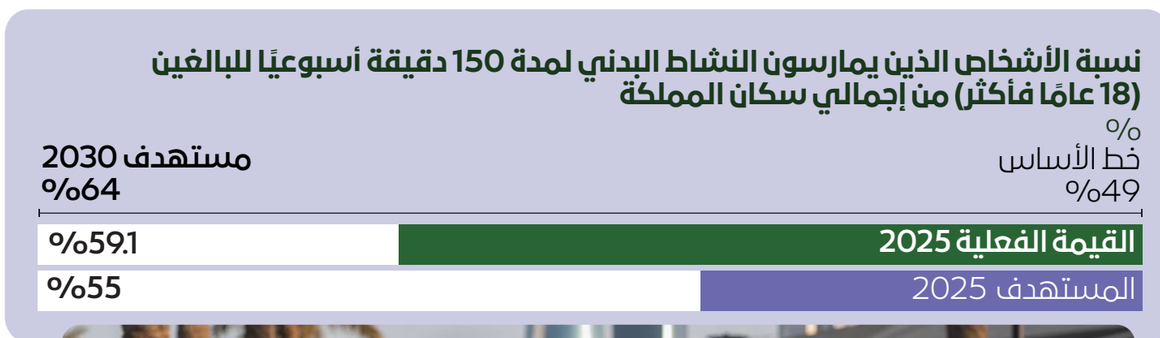
بدأ قياس المؤشر في العام 2022؛ بهدف متابعة جودة الخدمات الصحية المقدّمة في مختلف المناطق، وبُنيت منهجية قياسه بعناية، بالاستفادة من الممارسات والمعايير الدولية؛ لضمان جودة كفاءة المؤشر في القياس، لا سيّما مع التوسع في تغطية المناطق.

حقق المؤشر نموًا متواصلًا متجاوزًا مستهدفاته منذ 2023 حتى 2025، إذ بلغ 70.4% مقابل مستهدف 60% في العام 2025، مدفوعًا بتحسن فعالية الرعاية ومؤشرات الوفيات والانتقال الفعّال للرعاية الصحية الحديثة، إضافة إلى تطور تقديم خدمات الرعاية في الوقت المناسب وتقليص فترات انتظار التقييم الطبي الأولي، وتحسّن الوصول العادل للرعاية المناسبة، وذلك من خلال رقمنة خدمات المواعيد عبر تطبيق صحتي، وتسهيل الحصول على الوصفات الطبية عبر منصة وصفتي وربطها بالصيدليات.

قاد التحول في القطاع الصحي إلى ارتفاع قيمة المؤشر عبر خمسة محاور يقيسها، هي التركيز على المريض، والفعالية، والكفاءة، والسلامة، والسرعة والعدالة في تقديم الخدمة، وهو ما أدى إلى أثر ملموس تمثل في تقليص فترات الانتظار، وارتفاع كفاءة التشغيل، والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمريض.

ويتواصل العمل على تعزيز جودة الخدمات الصحية، من خلال الجهود القائمة من قبل برنامج تحول القطاع الصحي، والجهات المعنية في المنظومة الصحية، عبر عدد من المبادرات التي تضمن استمرار التقدم الإيجابي للمؤشر، ومعالجة أي تحديات قد تطرأ خاصة فيما يتعلق بتوفر الكوادر الصحية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية لخدمات العناية الحرجة.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وطُور المؤشر عبر استبداله بمؤشريْن؛ لضمان المواءمة مع المعايير الدولية في قياسه وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، ويأتي هذا المؤشر بوصفه أحدهما.

بدأ قياس المؤشر بعد تحديث منهجيته من العام 2022 وسجل تقدمًا بما يتجاوز عشر نقاط مئوية. وفي العام 2025، تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي وصولًا إلى تحقيق مستهدف عام 2027 البالغ 58% قبل موعده بعاميْن؛ حيث بلغت نسبة البالغين (18 عامًا فأكثر) الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا 59.1%، وأظهرت النتائج تفاوتًا حسب الجنس والفئة العمرية، حيث بلغت النسبة 66.5% لدى الذكور مقابل 43.1% لدى الإناث، وسجلت الفئة العمرية (18–29 سنة) أعلى معدل ممارسة بنسبة 71.2%.

يأتي هذا التقدم نتيجة لتنفيذ برامج وفعاليات رياضية مجتمعية مختلفة، وتفعيل البيئات والمساحات الداعمة للنشاط البدني، وتعزيز المساحات الخضراء ودمج النشاط البدني في التعليم والمجتمع، إضافة إلى تفعيل مبادرات وطنية مثل "مجتمع حيوي" و"أماكن رياضية حيوية". وجاءت الفعاليات المجتمعية دافعة لهذا التقدم بتأسيس وتشغيل برامج اتحاد الرياضة للجميع، بجانب افتتاح مشروع المسار الرياضي.

يُشير الاتجاه التصاعدي لأداء المؤشر إلى تطلعات مستقبلية واعدة في ضوء استمرار العمل التكاملي بين المؤسسات والجهات الحكومية على تعزيز جودة الحياة، إلى جانب ارتفاع الوعي لدى السكان بأهمية النشاط البدني.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يومياً للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وطُور المؤشر عبر استبداله بمؤشريْن؛ لضمان المواءمة مع المعايير الدولية في قياسه وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، ويأتي هذا المؤشر بوصفه أحدهما.

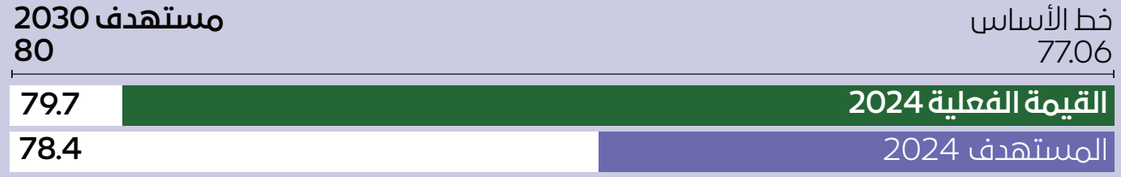
بدأ قياس المؤشر بعد تحديث منهجيته من العام 2022 وسجل تقدمًا، مُحققًا مستهدفه السنوي ومتجاوزًا مستهدفاته المستقبلية حتى عام 2029؛ حيث بلغت نسبة الأطفال والمراهقين (5–17 عامًا) الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 60 دقيقة يوميًا 19% في العام 2025، ووفقًا لنتائج قراءة المؤشر، ظهر تباين في النتائج بين الذكور والإناث؛ حيث بلغت النسبة 23% لدى الذكور مقابل 14% لدى الإناث.

يعود هذا التقدم في المؤشر إلى تنفيذ برامج رياضية مجتمعية وتفعيل البيئات والمساحات الداعمة للنشاط البدني، وتعزيز المساحات الخضراء والحدائق، ودعم النشاط في منظومة التعليم والمجتمع، إلى جانب مبادرات وطنية مثل "مجتمع حيوي" و"أماكن رياضية حيوية"، والتوسع في إقامة الفعاليات والمنافسات الرياضية، وإيجاد الأكاديميات والأندية الرياضية التي تحتضن هذه الفئة.إضافة إلى إشراكها في الأنشطة الرياضية التي يُقدمها اتحاد الرياضة للجميع.

ويشير المسار التصاعدي لأداء المؤشر، إلى استمرار تقدمه نحو مستهدفاته المستقبيلة مدعومًا باستمرار العمل التكاملي بين المؤسسات والجهات الحكومية على توفير بيئات آمنة وجاذبة للحركة تستهدف هذه الفئة، وتنفيذ البرامج الرياضية في المدارس.

متوسط العمر المتوقع

سنة





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخضعت آليات قياسه إلى تحديث بعد ذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛ لينتج عنه تحديث قيمة خط الأساس إلى 77.06 سنة للعام 2016.

ووفقًا لآخر قراءات المؤشر الصادرة للعام 2024، فقد ارتفع متوسط العمر إلى 79.7 سنة؛ ليتجاوز بذلك مستهدف العام 2024 حتى عام 2029.

دفع التحول في القطاع الصحي إلى ارتفاع المؤشر؛ حيث شهد القطاع إصلاحات حولته من نموذج النظام الصحي التقليدي إلى نموذج نظام الرعاية الصحية الحديث؛ ليقود ذلك إلى ارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بزيادة الطاقة الاستيعابية في المستشفيات وتوسيع نطاق التغطية للخدمات الصحية والمستفيدين من التأمين الصحي، مع زيادة في كفاءة علاج أمراض القلب والأوعية الدموية. إلى جانب تعزيز مفهوم الوقاية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التغذية الصحية والنشاط البدني والاهتمام بالصحة العامة.

وكان لاتباع سياسة الصحة في كل السياسات، دورٌ في تعزيزالتكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، مثل القطاع الرياضي وقطاع البلديات عبر المساهمة في نشر ثقافة ممارسة الرياضة، من خلال العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية، ومنها إقامة ماراثون الرياض بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة في المرافق العامة بالمدن.

ويبرز دور قطاع التعليم أيضًا في رفع مستوى الوعي لدى النشء والأطفال والشباب باتباع العادات اليومية الصحية وممارسة النشاط البدني والتغذية السليمة. إضافة إلى التكامل مع الجهات ذات العلاقة بالسلامة المرورية وجودة الطرق؛ ليساهم في تسجيل المملكة انخفاضًا لمعدل الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية.

ومع تحفيز تبني أنماط الحياة الصحية وتشجيع ممارسة النشاط البدني، سيُعزز ذلك مفهوم الوقاية قبل العلاج، وهو ما من شأنه أن يدعم ارتفاع متوسط العمر مستقبلًا.

مؤشر أداء الطلاب في القراءة والعلوم والرياضيات (PISA)

درجة[5]





يصدر المؤشر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA) ويعمل على قياس التقدم في جودة العملية التعليمية، من خلال تقييم الأداء في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة.

وفقًا لآخر قراءة للمؤشر الذي تصدر نتائجه كل أربع سنوات؛ ارتفع أداء المملكة في مؤشرات مجالي العلوم والرياضيات، فيما انخفض أداؤها في مجال القراءة. ويعزى التقييم المنخفض للمملكة في المؤشر مقارنة بدول مجموعة العشرين إلى عدد من العوامل، منها: المرتبطة بمعدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، وجودة المناهج الدراسية والمعلمين مقارنة مع الدول المضمنة في تقييم المؤشر، بالرغم من تحسن أداء المملكة في هذه المجالات منذ إطلاق الرؤية.

سيكون للخطط التي تعمل عليها المملكة دور في معالجة التحديات التي تواجه المؤشر، والمؤثرة على جودة التعليم. بجانب أنّها ستدفع نحو تغطية كافة الممكنات التعليمية اللازمة، من خلال الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛ لتقييم المناهج الدراسية وتطويرها، وتعزيز الأنشطة اللاصفية التي تبني مهارات الطلاب وتنمي معارفهم. بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الكادر التعليمي، بمبادرات متنوعة أهمها منصة المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، وهي تُعنى بإعداد وتنمية القدرات التعليمية وتحفيز الكوادر التعليمية نحو تبني مفهوم التطوير الذاتي.

مؤشر السعادة العالمي

درجة، ترتيب

خط الأساس
6.34 درجة (المرتبة 37)

مستهدف 2030
7.54 درجة (المرتبة 5)

القيمة الفعلية 2025	6.817 (المرتبة 22)
المستهدف 2025	6.96 درجة



تصدر نتائج المؤشر في تقرير السعادة العالمي، الذي يصدر عن مركز أبحاث الرفاهية في جامعة أكسفورد بالتعاون مع مؤسسة غالوب الدولية. وبين العام 2016 والعام 2025 تقدمت المملكة 15 مرتبة، من المرتبة 37 إلى المرتبة 22 من بين 147 دولة، كما ارتفعت درجة تقييمها مقارنة بخط الأساس من 6.34 درجة إلى 6.817 درجة؛ لتنجح في تحقيق نحو 98% من القيمة السنوية المستهدفة.

يأتي هذا نتيجة للمبادرات والإصلاحات التي دفعت بها رؤية السعودية 2030، عبر برامجها واستراتيجياتها، والعمل التكاملي بين مختلف الجهات ذات العلاقة، وما أثمر عنه من تقدم في خدمات الرعاية الصحية وتبني أنماط حياة صحية، إضافة إلى جهود برنامج جودة الحياة بشكل خاص، التي دفعت إلى ارتفاع جودة الحياة في المدن السعودية عبر توافر خيارات متنوعة في مجالات الترفيه والثقافة والسياحة والرياضة، وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط البدني. كما كان للإصلاحات العدلية والبيئة القانونية دورٌ في التقدم بتعزيز العدالة ومكافحة الفساد.

ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في المؤشر مقارنة بالعام 2016، إلا أن هناك عددًا من العوامل التي تحد من تقدمه بالشكل الأمثل، ويتمثل أبرزها في محدودية دقة القياس لبعض محاور المؤشر؛ إذ يؤدي عدم وصول جهة القياس إلى بيانات حديثة إلى تأثر أداء المؤشر بما لا يعكس حجم التقدم الملموس على أرض الواقع. ومن ذلك على سبيل المثال، الاستناد إلى بيانات وتقديرات غير حديثة لمستويات متوسط العمر الصحي في المملكة في ظل تقدم كبير مُعلن عنه بوصول متوسط العمر إلى 79.7 سنة.

وعليه، يجري العمل على متابعة أداء المؤشر خلال دورات القياس القادمة، والتنسيق مع الجهة المصدرة للمؤشر للتأكد من حداثة البيانات وبحث آليات تُسهم في تعزيز دقة البيانات والوصول إلى بيانات حديثة.

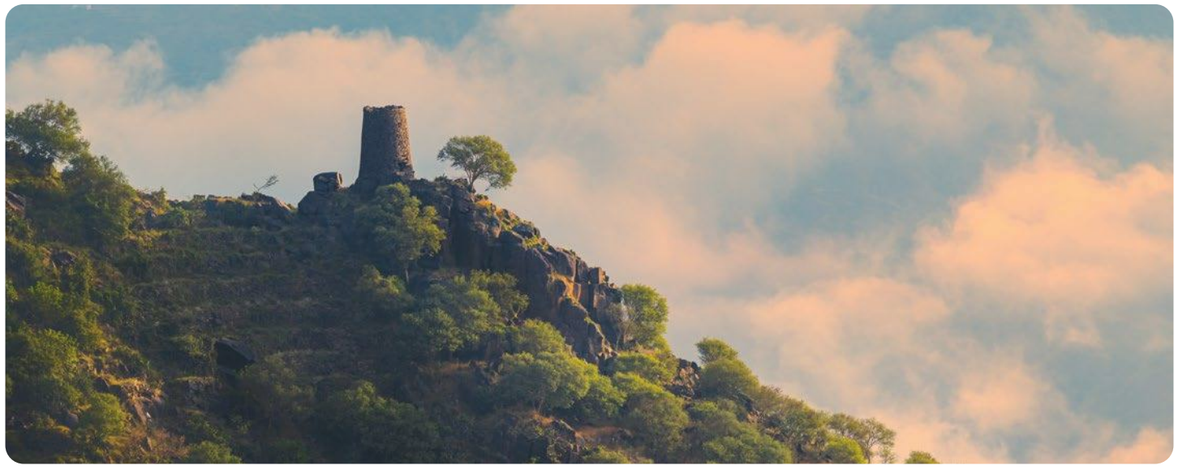
مؤشر الأداء البيئي

ترتيب

خط الأساس
المرتبة 95

مستهدف 2030
المرتبة 20

القيمة الفعلية 2024	المرتبة 108
المستهدف 2024	المرتبة 70



يصدر المؤشر عن جامعة ييل (Yale University)، ووفقًا لقراءاته التاريخية التي تصدر كل سنتين، فقد حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في العام 2020 مقارنة بخط الأساس، بحلولها في المرتبة 90. وفي العام 2024 جاءت المملكة في المرتبة 108، متقدمة مقارنة بعام 2022 الذي كانت خلاله في المرتبة 109.

يُعد التحديث المستمر في منهجية القياس من قبل الجهة المصدِرة للمؤشر أحد العوامل المؤثرة في رصد تطور الأداء، إذ تتغير معايير التقييم بشكل دوري بما يعكس التطورات العلمية والبيئية العالمية. وعلى الرغم من أن المؤشر لا يزال يبتعد عن المستهدف السنوي بـ 38 مرتبة، إلا أن النتائج تُظهر تحسنًا في درجة الأداء مقارنة بالعام السابق.

كما أن التحديات المرتبطة بالوصول إلى البيانات من مصادرها المرجعية تؤثر على دقة التقييم، في حين أن المملكة تحقق على أرض الواقع تقدمًا فعليًا من خلال برامج ومبادرات وطنية تتقاطع مباشرة مع محاور المؤشر، خصوصًا في مجالات التغير المناخي وجودة الهواء وإدارة النفايات. وتشمل هذه الجهود مبادرات رائدة مثل الشرق الأوسط الأخضر، والسعودية الخضراء، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، إلى جانب مبادرة الاقتصاد الدائري التي أطلقتها المملكة خلال رئاستها لقمة مجموعة العشرين عام 2020.

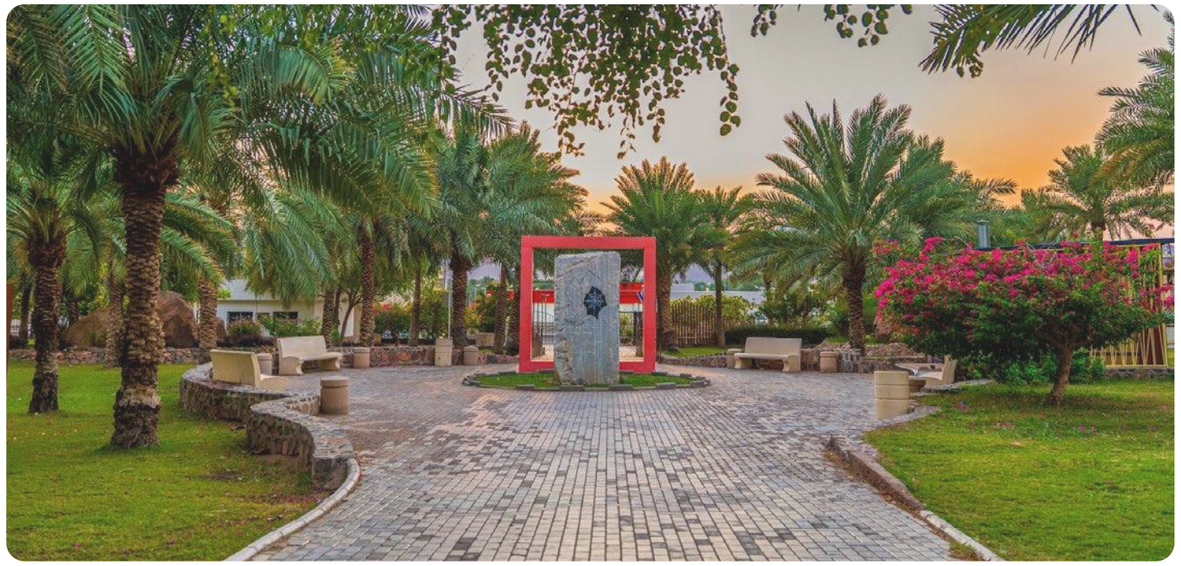
وانطلاقًا من الحرص على تعزيز دقة القياس واتساقه مع التقدم الوطني الفعلي، تسارعت الجهود لتطوير حوكمة ومنهجية قياس وطنية بتعاون بين وزارة البيئة والمياه والزراعة والهيئة العامة للإحصاء والجهات ذات العلاقة. وقد توجت هذه الجهود بإطلاق المؤشر الوطني للأداء البيئي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليتيح قياس الأداء البيئي للمملكة وفق إطار حوكمي وتنظيمي متين، يضمن متابعة التقدم بشكل سليم ومنهجي.

ومع تسارع وتيرة تنفيذ المبادرات البيئية التي انطلقت خلال السنوات الأخيرة، تتزايد النتائج الإيجابية الملموسة على أرض الواقع، سواء في حماية البيئة أو التحول نحو الطاقة المتجددة أو زراعة الأشجار أو نمو نشاطات إعادة التدوير وإدارة النفايات، مدعومة بارتفاع الوعي والثقافة البيئية في المجتمع، ما يعزز مسيرة المملكة نحو مستقبل أكثر استدامة.

عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في جميع أنحاء العالم

(مدينة)

	خط الأساس	القيمة الفعلية 2025	المستهدف 2025	مستهدف 2030
	0	0	1	3



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويصدر في تقرير "تصنيف قابلية العيش العالمي" (Global livability ranking) عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)؛ حيث يقيس خمسة أبعاد رئيسة، هي الاستقرار، إلى جانب الثقافة والبيئة، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية.

سجل ترتيب مدن المملكة تحسنًا عالميًا في العامَيْن 2024 و2025؛ إذ بلغت مرتبة الرياض 124 بتحسن مركز واحد، وجدة 127 بتحسن مركزَيْن، والخبر 135 بتحسن تسعة مراكز. يأتي هذا نتيجة للتحسن في النقل والربط الدولي والأداء في الإسكان والمرافق، مع توجيه الاستثمار نحو تطوير البنية التحتية والتعليم والصحة.

يتأثر المؤشر بطبيعة هذه الاستثمارات التي تحتاج وقتًا أطول ليتضح أثرها التنموي على تمكين المواطن وجودة الحياة في المدن. كما تُساهم بعض العوامل في التأثير على نتائج المؤشر، مثل فجوات الوصول إلى البيانات في بعض المحاور الفرعية لمؤشر قابلية العيش، وهو مؤشر تصدر نتائجه كل أربع سنوات.

ولتصحيح مسار أداء المؤشر، تجري مراجعة تفصيلية للأداء، ويعمل برنامج جودة الحياة ووزارة السياحة وهيئات تطوير المدن وأماناتها بشكل تكاملي على خطة لتحسين تصنيف المدن السعودية ودعم أداء المؤشر.

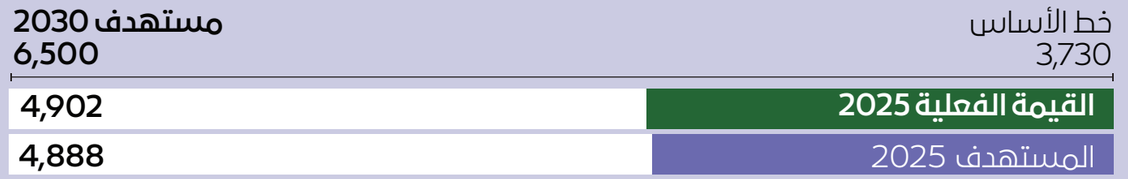
اقتصاد مزدهر

- تجاوز المستهدف
- حقق المستهدف
- قارب على تحقيق المستهد فبنسبة 85% - 99%
- دون المستوى المطلوب

تنمية وتنويع الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مليار ﷼





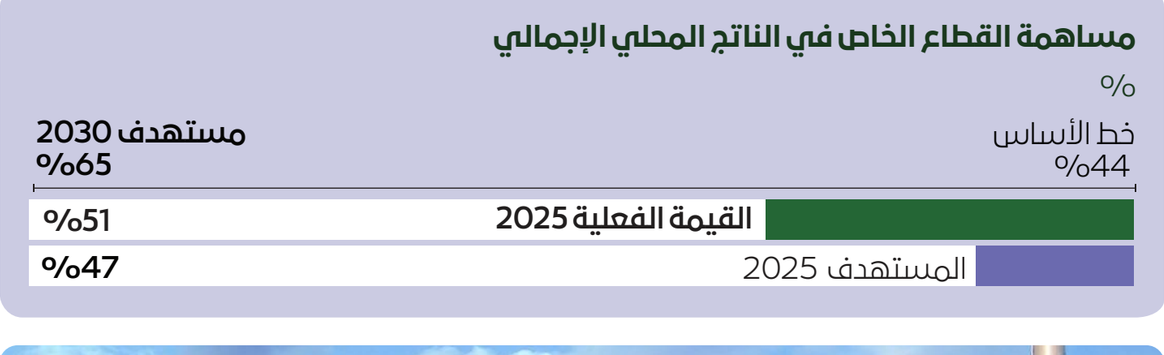
يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية؛ حيث كانت المملكة في المرتبة 19 دوليًا في العام 2016، مستهدفة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي قيمة تبلغ 6,500 مليار ريال بحلول عام 2030 وقد تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي. ونتيجة لتنفيذ الهيئة العامة للإحصاء التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، اختلفت قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية، وذلك انسجامًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتماشى مع أفضل المعايير الدولية.

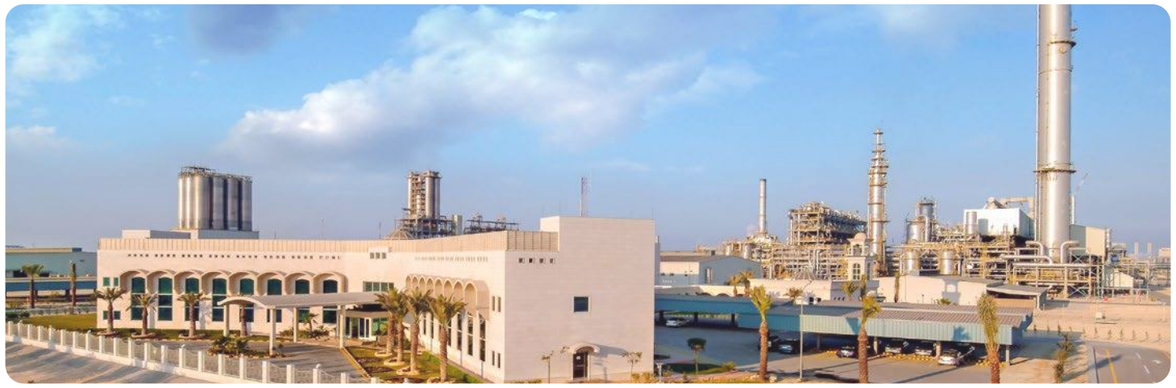
خلال السنوات الماضية، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا مستمرًا، وفي العام 2025، سجّل نموًا سنويًا قدره 4.5%؛ مدفوعًا باستمرار النمو القوي للأنشطة غير النفطية التي أصبحت داعمًا للاقتصاد؛ إذ بلغت حصتها ما نسبته 55% من الناتج المحلي الإجمالي، كما استفاد المؤشر من نمو الأنشطة النفطية بنسبة 5.7% إلا أنّ أهميتها في دعم النمو الاقتصادي تراجعت مع تواصل صعود القطاع غير النفطي.

تشير المنظمات الدولية إلى نمو يتراوح بين 3.1% و4.3% في العام 2026، وهو أقل من التقديرات المحلية عند نمو يبلغ 5.6%.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

%





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد أداؤه نموًا مطردًا منذ العام 2016 مترافقًا مع النمو الاقتصادي المتسارع؛ ليتجاوز مستهدفاته المرحلية في العامين الأخيرين على التوالي.

وكان لتنفيذ الهيئة العامة للإحصاء للتحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، تأثيرًا على قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية، وهو ما يأتي مُنسجمًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتماشى مع أفضل المعايير الدولية.

يعكس هذا الأداء المتنامي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نجاح الجهود الوطنية التي دفعت بها رؤية السعودية 2030 لتحسين بيئة الأعمال وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، وتطوير البنية التحتية، وإطلاق المبادرات التنموية التي تمكّن القطاع الخاص من أداء دوره الاستراتيجي في بناء اقتصاد مزدهر ومستدام، لا سيما مبادرات صندوق الاستثمارات العامة والفرص في مشاريعه، والمبادرات المرتبطة بتنمية المحتوى المحلي، ونجاح البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة، إضافة إلى دعم ريادة الأعمال وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي وفر العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات مختلفة، مع التوسع في استقطاب السياح واستضافة الفعاليات العالمية. كما قاد التحول الرقمي إلى إيجاد الفرص لرواد الأعمال والمنشآت المتوسطة والصغيرة في مجالات الاقتصاد الرقمي والتقنية المالية والخدمات.

ومن المتوقع أن تتوسع مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي في المرحلة الثالثة من الرؤية، بعد أن وُضعت الأسس التمكينية خلال العشر سنوات الماضية، وتوسّع الإنفاق الحكومي في القطاعات غير النفطية لإيجاد بيئة جاذبة وحاضنة للفرص، إلى جانب تفعيل الاستراتيجيات الوطنية، وتسارع إنجاز المشاريع الكبرى، والتي ستوفر مجتمعة بيئة ممكنة ومحفزة للقطاع الخاص لاستثمار فرص النمو.

نسبة توطين الصناعات العسكرية

%

خط الأساس
%7.7

مستهدف 2030
%50

القيمة الفعلية 2024 %24.89

المستهدف 2024 %16.5



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مع تحديد مستهدف بالوصول إلى توطين 50% من الصناعات العسكرية بحلول عام 2030.

وفقًا لآخر قراءات المؤشر، فقد سجل المؤشر ارتفاعات واضحة منذ العام 2022 وحتى العام 2024، مُحققا مستهدفاته السنوية؛ إذ ارتفعت نسبة توطين الصناعات العسكرية متجاوزةً بذلك مستهدف العام 2024 البالغ 16.5%، ومستهدف العام 2025 البالغ 20%.

ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود في تطوير منظومة شاملة من السياسات والحوكمة، والحوافز التنظيمية والتشريعية، بتحفيز من الهيئة العامة للصناعة العسكرية التي تأسست في العام 2017، وإسهام الإصلاحات المنفذة في القطاع الذي رفع عدد المنشآت المُصرّحة والمرخصة في القطاع من خمس منشآت إلى 311 منشأة في قطاع الصناعات العسكرية, بالإضافة إلى 572 تصريحًا تأسيسيًا وترخيصًا عسكريًا، شاملًا قطاعات التصنيع العسكري، وتقديم الخدمات العسكرية، وتوريد المنتجات العسكرية، وذلك حتى نهاية العام 2024.

وإطلاق وتفعيل مبادرات داعمة؛ لرفع نسبة توطين الصناعات العسكرية، شملت اتفاقيات الشراء الإطارية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة الصفرية، وتوفير المصانع الجاهزة، ودعم رأس المال البشري، وغيرها من المبادرات التي أسهمت في تسريع وتفعيل القدرات الصناعية المحلية وتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل الإمداد.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك

%

خط الأساس
%2

مستهدف 2030
%20

القيمة الفعلية 2025 %11.3

المستهدف 2025 %11



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقيس حجم التمويل الموجه من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك؛ حيث أنّ زيادة نسب الإقراض من البنوك تسهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص وتعاظم أثره على الاقتصاد.

شهد المؤشر حتى نهاية عام 2025 ارتفاعًا إلى 11.3%، متجاوزًا مستهدفه البالغ 11%، ويعزى هذا الأداء إلى النمو الملحوظ في حجم التمويل المقدم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

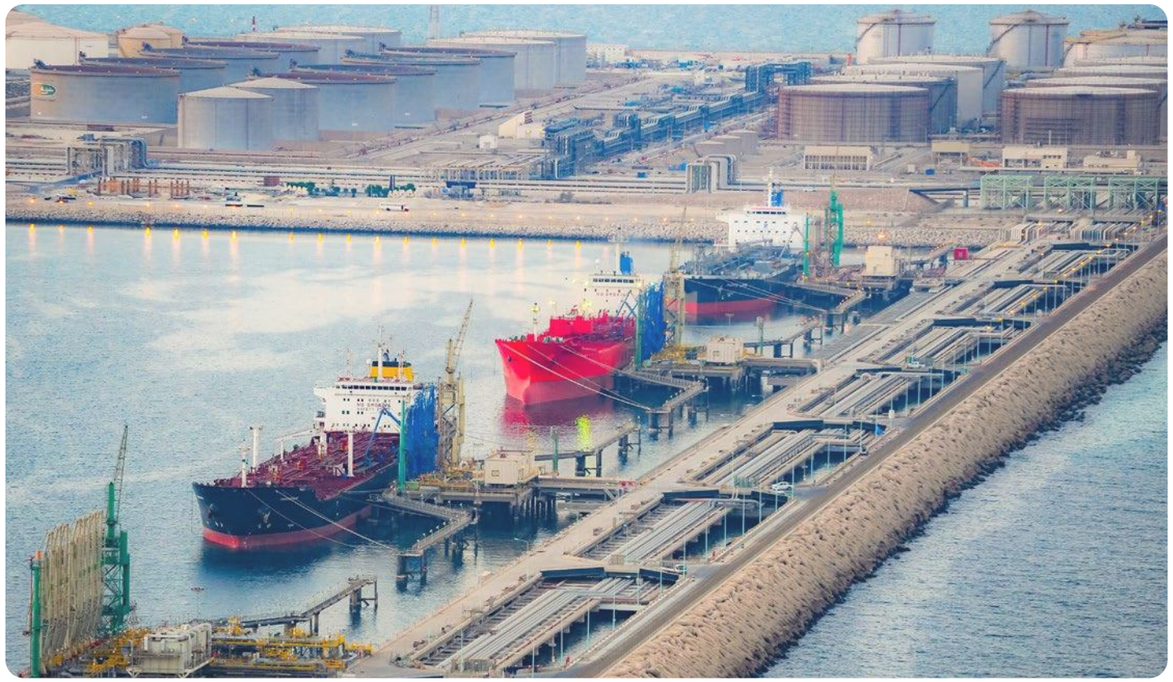
كما أسهمت حزمة من المبادرات والإصلاحات في تعزيز التمويل، شملت مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي بالتعاون مع البنك المركزي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) وصندوق التنمية الوطني؛ إذ زاد ذلك من قدرة المنشآت على الوصول إلى التمويل بالدين, بجانب تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير حلول تمويل مبتكرة عبر شركات التقنية المالية، وتنفيذ مبادرة الإقراض غير المباشر من "منشآت" بالتعاون مع الجهات التمويلية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية المالية واستخدام بوابة التمويل.

وبالنظر إلى أداء المؤشر التاريخي على أساس سنوي، فإنه من المتوقع استمرار نموه، في ظل تسارع تمكين المنشآت من الوصول إلى التمويل.

مؤشر الأداء اللوجستي

(الدرجة)

	خط الأساس (3.15 درجة)	مستهدف 2030 (3.8 درجة)
القيمة الفعلية 2022	(3.4 درجة)	
المستهدف 2022	(3.18 درجة)	



يُعد المؤشر الصادر عن البنك الدولي أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية؛ إذ استهدفت حينها الوصول للمرتبة 25 عالميًا، والأولى إقليميًا، وتحدثت آلية قياسه لضمان دقتها في أداء المؤشر، إذ اعتُمدت الدرجة في منهجية قياسه بدلًا عن المرتبة.

وفقًا لآخر قراءة للمؤشر التي تصدر كل أربع سنوات، فقد سجّل تحسّنًا ملحوظًا؛ حيث ارتفعت قيمته من 3.15 درجة في العام 2014 إلى 3.4 درجة في العام 2022، لتقفز المملكة من المرتبة 49 إلى المرتبة 38؛ بما يعكس أثر الإصلاحات المنفذة ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، محققة بذلك مستهدف العام 2024 قبل عامين من أوانه، ويجري العمل على تحديث مستهدف عام 2030 ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

كما سجّلت المملكة في العام 2022 أفضل أداء في محوري البنية التحتية والالتزام بالمواعيد، بواقع 3.6 درجة لكل منهما، تلاهما محور التتبع والتعقّب 3.5 درجة، وهو ما يعكس أثر الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية للنقل والمنصات الرقمية للخدمات اللوجستية. وسجّل محور الجمارك أداءً دون المتوسط العام للمؤشر، محققًا درجة 3.0، كما سجّل كل من محور الشحنات الدولية ومحور كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية درجة 3.3؛ مما يُشير للحاجة إلى تركيز الجهود الإصلاحية على تسهيل الإجراءات الحدودية ورفع جودة الخدمات اللوجستية.

إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

مليار ﷼

	خط الأساس 128.9	مستهدف 2030 2,114
القيمة الفعلية (النصف الأول 2025)	836.6	
المستهدف (النصف الأول 2025)	838.6	



سجل المؤشر نموًا ملحوظًا طوال خمسة أعوام، منها أربعة أعوام متتالية اقتربت فيها قيمة صادرات المملكة المرتبطة بالنفط والغاز من المستهدف المرحلي منذ العام 2019. وفي هذا العام اقترب المؤشر كثيرًا من تحقيق مستهدفه نصف السنوي بنحو 99.7%.

لوحظ أن الزيادة في صادرات المملكة في الصناعات المرتبطة بالنفط، جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها الجهود المبذولة لتعزيز صادرات المملكة وتمويلها، ومشاركة الشركات السعودية في الأسواق العالمية بفعالية أكبر. بالإضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للصناعات المستهدفة؛ مما دعم بشكل مباشر نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والبلاستيك والمطاط.

كما كان لدعم المصدرين وتمويلهم ورفع قدراتهم دور في ذلك؛ مما ساعد الشركات السعودية على دخول الأسواق العالمية بفعالية أكبر وتعزيز تنافسيتها الدولية، إضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للمواد الكيميائية؛ مما دعم نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والمطاط، وزيادة القدرات التصديرية للمملكة.

تجدر الإشارة إلى أنّ أداء المؤشر المستقبلي يرتبط بشكل مباشر بأداء الاقتصادات العالمية ونموها؛ مما قد يؤثر على نمو الصادرات.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

مليار ﷼

خط الأساس
2,245

مستهدف 2030
4,970

القيمة الفعلية 2025	*3,353
المستهدف 2025	3,391



انعكس تنفيذ الهيئة العامة للإحصاء للتحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي على قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية؛ إذ يأتي التحديث متوافقًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتماشى مع أفضل المعايير الدولية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي مستويات نمو مستمرة منذ العام 2016 وحتى العام 2025، مُسجلًا ما قيمته 3,353 مليار ريال بنهاية العام 2025، ليواصل بذلك مسار نموه المتسارع منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، حيث أصبحت الأنشطة غير النفطية تشكّل أكثر من نصف حجم الاقتصاد السعودي.

ويعزى هذا الأداء المتميز إلى التوسع المتواصل في تطوير القطاعات غير النفطية، واستثمار مقوماتها، واكتشاف فرص جديدة للنمو فيها، ضمن منظومة تنموية شاملة يدعمها صندوق الاستثمارات العامة، وبمشاركة متنامية وفاعلة من القطاع الخاص الذي يسهم بدور متزايد في تنفيذ المشاريع واستحداث الفرص الاستثمارية النوعية.

وقد أصبحت قطاعات الرياضة والثقافة والسياحة والترفيه والتقنية أكثر قدرة على خلق قيمة اقتصادية مضافة تدعم النمو المستدام وتولّد فرص العمل وتعزز جودة الحياة، مدعومة بمشروعات كبرى مثل المسار الرياضي وبوابة الدرعية ووجهة البحر الأحمر، إلى جانب استضافة المملكة للفعاليات والأحداث الدولية الكبرى التي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية.

كما أسهمت الصادرات غير النفطية في تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي، محققة مستويات تاريخية بفضل تنشيط عمليات إعادة التصدير واستثمار الممكنات اللوجستية والصناعية، بما في ذلك إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة، وإنشاء المراكز اللوجستية الحديثة، وتأهيل المدن الصناعية، إلى جانب الاستثمار في تطوير البنية التحتية للموانئ، والاستفادة من شبكة النقل المتكاملة التي تضم الطرق البرية وسكك الحديد والنقلين الجوي والبحري، مما عزّز مكانة المملكة كمركز اقتصادي ولوجستي إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار.

* يتضمن الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية

حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية

%

خط الأساس
%52

مستهدف 2030
%75

القيمة الفعلية 2024	%54.5
المستهدف 2024	%60



يعود خط الأساس للمؤشر إلى العام 2019؛ وشهد المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا حتى عام 2024 وفق آخر قراءة صدرت للمؤشر.

ارتفع معدل الالتزام بنسبة المحتوى المحلي لدى الشركات المملوكة للدولة من 53% إلى 74% بينما تبلغ النسبة عند الجهات الحكومية 88%، وهو ما يُشير إلى التقدم في تعزيز المحتوى المحلي وزيادة نسبته في نفقات القطاعات غير الحكومية؛ حيث حقق حوالي 91% من مستهدفه المرحلي.

وكان للواردات مساهمة في ارتفاع التسربات الاقتصادية؛ نتيجة ارتفاع واردات السلع والخدمات. وأيضًا زيادة الحوالات المالية للخارج كنسبة من أجور العاملين الأجانب؛ لكونه يرتبط بارتفاع قيمة صرف الريال السعودي مقابل عملات العاملين الأجانب.

من المتوقع مستقبلًا ارتفاع المؤشر، مع التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، بما فيها استراتيجية الصناعة، واستراتيجية الاستثمار ومبادرات التوطين القائمة خلال السنوات القادمة.

حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

%

خط الأساس
%37

مستهدف 2030
%75

القيمة الفعلية 2024 %67.4

المستهدف 2024 %68



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر دورة قياس سنوي للمؤشر صدرت لبيانات العام 2024.

سجلت نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز نموًا مرتفعةً إلى 67.4% ومحققة 99.1% من المستهدف البالغ 68% للعام 2024. ويعكس هذا الأداء التزام المملكة بتعزيز المحتوى المحلي ودعم الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية؛ بما يسهم في تعظيم الأثر الاقتصادي المحلي.

يُعزى الارتفاع إلى استمرار جهود التوطين في مكونات وخدمات القطاع، وتوسيع القدرات الإنتاجية وسلاسل الإمداد، وتمكين المصانع الوطنية وتوطين الكوادر، إلى جانب دعم الصادرات وتحسين الميزان التجاري واستحداث فرص استثمارية جديدة. ولضمان استدامة النمو، جرى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في قطاعات متعددة.

كما ساهمت المبادرات الوطنية في تقدم المؤشر مؤكدة فعاليتها، ومنها البرنامج الشامل لتوطين سلاسل الإمداد، ومبادرة استكمال مشروع تخزين الغاز. وتبنّت وزارة الطاقة وأرامكو السعودية، وغيرها من الشركات الأخرى العاملة في المجال، مبادرات دعمت نمو المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز.

فيما تُشير البيانات التاريخية للمؤشر خلال الفترة 2016–2024 إلى مُضيه على المسار الصحيح لتحقيق مستهدف عام 2030.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

%

خط الأساس
%1

مستهدف 2030
%5.7

القيمة الفعلية 2025 %2.8

المستهدف 2025 %3.4



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد مرّ بمراحل متعددة لتحسين جودة البيانات وتعزيز شفافيته، بما يشمل التشاور مع صندوق النقد الدولي؛ ليُساهم ذلك في أن تتبنى المملكة لمنهجية في احتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد من دقة قراءة بيانات المؤشر وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.

ووفقًا للقراءة التقديرية للمؤشر لعام 2025، نمت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 28 مليار ريال في عام 2017 إلى 133 مليار في عام 2025، ويتوقع صدور البيانات الفعلية للعام خلال الربع الثالث من عام 2026.

اتخذ المؤشر مسارًا تصاعديًا خلال السنوات الماضية، متجاوزًا مستهدفاته المقررة له في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، إلا أنه تأخر عن تحقيق مستهدفه المرحلي لعام 2025 عند 3.4%، نتيجة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 3% خلال الفترة ذاتها، إضافة إلى التباطؤ الحاصل في بيئة الاستثمار العالمية.

وتشير البيانات إلى توقعات باستمرار مسار النمو التدريجي للمؤشر على أسس قوية ومستدامة نتيجة لتنوع الاقتصاد ونمو الفرص في القطاعات والمناطق المختلفة وتوسع الاستثمارات الأجنبية عبرها خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التحسن المستمر في بيئة الأعمال.

حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

%



خط الأساس	%16.9
القيمة الفعلية 2025	%22.14
المستهدف 2025	%38
مستهدف 2030	%50

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويسهم في قياس نجاح التنويع الاقتصادي، ومدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تدفع نحو توجيه السياسات التجارية والصناعية، بما يحسّن بيئة الأعمال ويحفّز الابتكار.

ولضمان جودة البيانات وتعزيز شفافيتها مر المؤشر بمراحل متعددة من المراجعة الدورية، بما يتواءم مع المعايير الإحصائية؛ لينتج عنه تحديث للبيانات شمل خط الأساس الذي أصبح قيمته 16.9%.

ارتفع أداء المؤشر في العام 2025 إلى 22.14%، إلا أنّ المؤشر بعيد عن تحقيق مستهدفه.

يُنسب عدم تحقيق المستهدف إلى مجموعة من العوامل، من بينها أداء الصادرات غير النفطية، التي على الرغم من تسجيلها مستويات قياسية إلا أنها لم تصل إلى معدل النمو المطلوب لتحقيق المستهدف، علمًا بأن الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بنهاية العام 2025 واصل معدلات نموه المتسارعة.

إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة

تريليون ﷼

خط الأساس	0.72
القيمة الفعلية 2025	*3.41
المستهدف 2025	4.1
مستهدف 2030	10



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وتمثل مستهدف عام 2030 في رفع هذه الأصول المدارة إلى 7 تريليون ريال. ومع إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفًا ملحوظًا. ونتيجةً لهذا النجاح، رُفع المستهدف للوصول إلى 10 تريليون ريال بحلول عام 2030؛ مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل أكثر ازدهارًا.

تضاعفت الأصول من 720 مليار ريال فقط في العام 2016 إلى أن وصلت إلى ما يقارب 3.41 تريليون ريال بنهاية العام 2025، ويُنسب هذا إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الأداء المميز لمحفظة استثمارية متنوعة ركزت على قطاعات استراتيجية، مدفوعًا بنضج المشاريع الكبرى وتسارع افتتاحها.

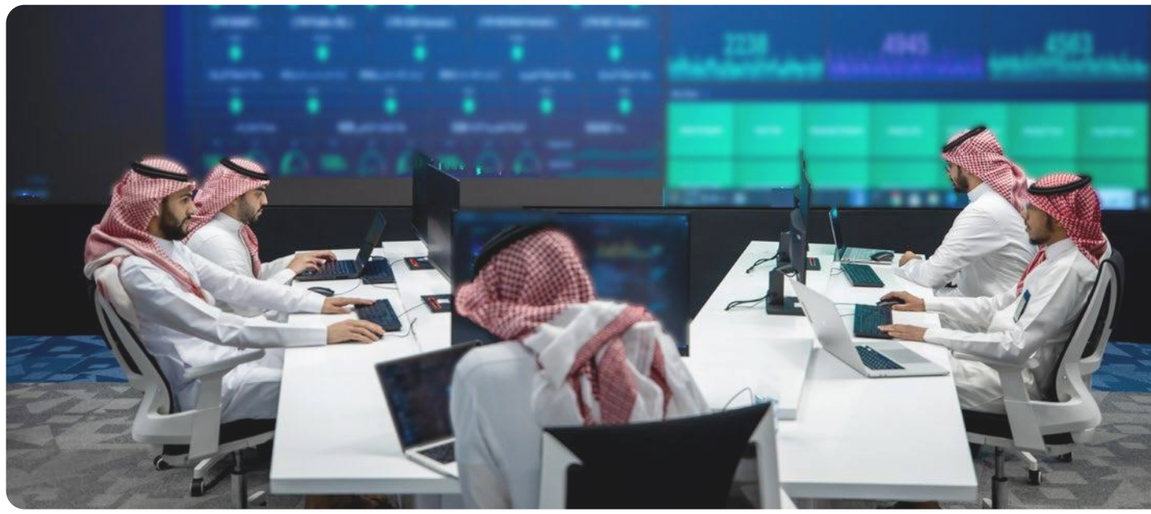
تأثر المؤشر بجملة من العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق مستهدف العام 2025، من بينها انخفاض في قيمة أصول بعض الشركات التي يملكها الصندوق؛ نتيجة لدورات اقتصادية، وهو ما أثر على أداء المؤشر في هذا الاتجاه.

ومع دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة، أطلق الصندوق استراتيجيته للفترة (2026 - 2030) التي دخلت حيز التنفيذ، ومن المتوقع أن تُسهم مبادرات الاستراتيجية في رفع أداء المؤشر لتحقيق مستهدفاته المستقبلية. وستركز الاستراتيجية على 6 منظومات اقتصادية، وتوفير مزيد من فرص الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع الصندوق.

* قيمة تقديرية أولية

زيادة معدلات التوظيف

عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة



حُدثّت منهجية احتساب المؤشر وفقًا لإعادة تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالاستناد إلى السجلات الإدارية في وزارة التجارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، عوضًا عن إطار التعداد العام للمنشآت للعام 2010؛ مما أسهم في رفع دقة القياس، وصدرت أول قراءة للمؤشر بعد التحديث في العام 2020، حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام 4.77 مليون عامل.

اتخذ المؤشر بعد ذلك مسارًا تصاعديًا حتى بلغ عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 8.88 مليون عامل بنهاية العام 2025، متجاوزًا مستهدفاته السنوية حتى عام 2027.

يأتي ذلك نتيجة إلى التوسع في الأنشطة غير النفطية وتنفيذ المشاريع الكبرى، بجانب النمو في أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن دعم التوظيف وممارسة الأعمال؛ مما عزز أداء المؤشر بشكل عام. وأسهمت حزمة من الإصلاحات في تحسين الأداء، من أبرزها نمو وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال خلال العام 2025؛ حيث عملت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تنظيم وإنشاء ودعم هذه المنظومة، وتفعيل مساحات العمل المشتركة، وتقديم برامج تمكين لأفراد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر التدريب والإرشاد والخدمات الاستشارية والحلول التمويلية.

وشملت الجهود دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر إصلاحات تشريعية وتنظيمية، من بينها استمرار تعديل جداول المقابل المالي على العمالة الوافدة في المنشآت الصغيرة، وتمديد رخص العمل، إلى جانب إنشاء وتطوير بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز منظومة التمويل وسد الفجوة التمويلية عبر حلول مباشرة وغير مباشرة بالتكامل مع الجهات التمويلية والبنوك والقطاع الخاص.

نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل



سجّل المؤشر ما نسبته 14.7% في العام 2025، مُتجاوز المستهدف لعام 2025 البالغ 13.4%.

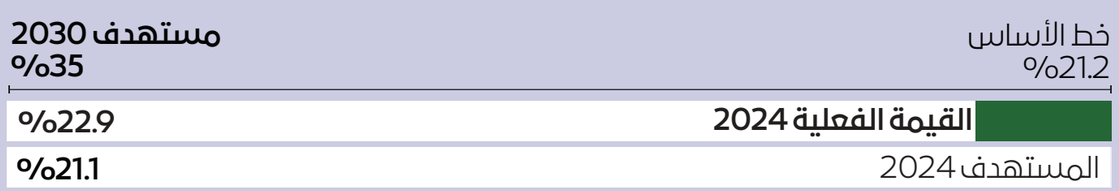
حقق أداء المؤشر نموًا واضحًا منذ العام 2016 إلى العام 2025، مدعومًا بالتقدم السريع الذي تحققه المملكة في تحسين فرص التوظيف والتكامل الاجتماعي لذوي الإعاقة.

يعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر في أداء المؤشر؛ بفضل تنفيذ حزمة من المبادرات والإصلاحات، التي تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على حقوقهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، وكذلك تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لهم. إضافة لتأهيلهم لسوق العمل ونشر لغة الإشارة من خلال الدورات التدريبية، وتنمية الثقافة الرقمية والتقنية.

أتى ذلك مدفوعًا بتأسيس هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية الصم وضعاف السمع وذويهم، إلى جانب إطلاق برنامج "مواءمة" التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

%



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في العام 2024، وقد حُدثت منهجية احتساب المؤشر، شاملًا تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية؛ لتحديث إطار الأعمال وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس هي 21.2% للعام 2019.

وقد ارتفع أداء المؤشر إلى 22.9% في العام 2024، متجاوزًا مستهدفه لهذا العام البالغ 21.1%، ويُعزى ذلك إلى مساهمة النمو المتسارع في الأنشطة غير النفطية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الكبرى، وارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات؛ حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية لتصل إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 مقارنة بـ 53% في العام 2023؛ مما عزز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل الإمداد وأسهم في زيادة القيمة المضافة عن أنشطتها. كما نمت القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 8%، لتصبح مدفوعة بشكل رئيس بنمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع التشييد وقطاع الصناعات التحويلية والتي شكلت ما يقارب نحو 70% من إجمالي النمو في القيمة المضافة بعام 2024.

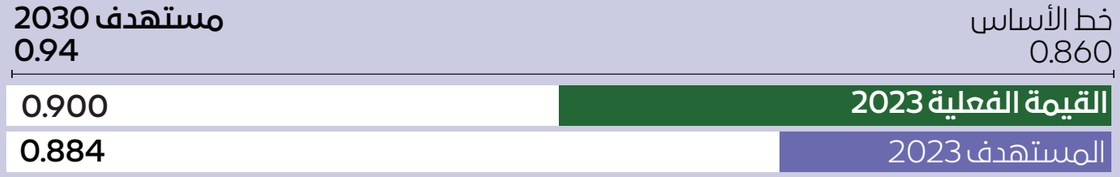
أسهمت مجموعة من الإصلاحات في دعم أداء المؤشر، من أبرزها دعم وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال؛ حيث عملت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2025 على تعزيز نضج منظومة ريادة الأعمال عبر تنظيم، وإنشاء ودعم المسرعات والحاضنات ومساحات العمل المشتركة، ورفع كفاءة التمكين لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال التدريب والإرشاد والخدمات الاستشارية والحلول التمويلية.

وجرى تعزيز كفاءة الكيانات التجارية الوطنية عبر دعم التوسع في العلامات التجارية المحلية وتطوير منظومة الامتياز التجاري وتمكين العلامات السعودية من الانتشار، إلى جانب تطوير المنصات والحملات التوعوية؛ بما يعزز جاهزيتها للنمو محليًا وإقليميًا.

وكان لإنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة دور في تطوير الحلول التمويلية المباشرة وغير المباشرة؛ لسد الفجوة التمويلية بالتكامل مع الجهات التمويلية والبنوك والقطاع الخاص. كما أشارت الاستثمارات الجريئة في المملكة وفق تقرير منصة "ماجنت" للعام 2025 إلى استمرار الزخم، وارتفاع إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ بما يعكس ثقة المستثمرين في السوق السعودية ودورها الإقليمي في دعم الشركات الناشئة.

مؤشر التنمية البشرية

درجة





يصدر المؤشر في تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعكس المؤشر ثلاثة محاور رئيسة وهي الحياة الصحية والتعليم ومستوى المعيشة.

وفق آخر قراءة للمؤشر، ارتفع تقييم المملكة إلى 0.900 درجة في العام 2023، متجاوزًا مستهدفه المرحلي ومستهدف العام 2025؛ لتأتي المملكة في المرتبة 37 وفقًا لنتائج قياس المؤشر في العام 2023.

ومن أبرز المشاهدات حيال محركات أداء المؤشر، تحسن مؤشر الحياة الصحية الذي يقيس متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ حيث ارتفع إلى 78.8 سنة في العام 2023؛ مما يعكس استمرارية وفعالية الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية والتحول الصحي. وشهد بُعد التعليم ثباتًا، وهو يقيس متوسط سنوات الدراسة التاريخية والمتوقعة مستقبلاً لكل طفل.

وبالنظر إلى المقارنات الدولية المرجعية، فإن المملكة ماضية في تقدمها لتحقق مستهدفات المؤشر في ظل الجهود الوطنية المبذولة والخطط المستقبلية.

معدل البطالة بين السعوديين

%





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية. وقد حُدثت بيانات المؤشر وفقًا لتحديث بيانات التعداد السكاني في العام 2024 بناءً على تعداد السعودية للعام 2022؛ بهدف تقديم قراءة أكثر دقة تعكس التقدم المُشاهد في استحداث فرص العمل.

ساهمت الإصلاحات في انخفاض معدل البطالة بين السعوديين؛ بفضل السياسات المتبعة في توطين الوظائف واستحداث فرص العمل، بدعم من مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية التي سعت لتقليص فجوة المهارات في سوق العمل، وهو ما رفع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى 2.6 مليون موظف بنهاية العام 2025.

يعود الانحراف الطفيف في المؤشر عن المستهدف المرحلي إلى زيادة في عرض القوى العاملة وتراجع جانب الطلب عليها؛ نتيجة لدورة طبيعية، بجانب دخول عدد من الخريجين إلى سوق العمل، وفترات التنقل المؤقتة بين الوظائف تواصل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة جهودها لخفض معدل البطالة بين السعوديين، من خلال قرارات التوطين ومتابعة الالتزام بها، وبرنامج نطاقات المطور، وحماية الأجور، وتحويل عقد العمل سندًا تنفيذيًا، ومبادرات المهارات والتدريب، وغيرها. بالإضافة إلى مبادرات أخرى موجهة للطلاب والطالبات لبناء مهاراتهم وخبراتهم والتعرف على سوق العمل عن قرب، مثل مبادرة تعزيز الخبرات العملية للطلاب، ومبادرة تنمية قدرات ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والمهني، ومبادرة التدريب الإلزامي لمدة ستة أشهر قبل التخرج من التعليم العالي.

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

%

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وكان قد سجل نسبة تجاوزت 30% بنهاية العام 2020 وهو قبل الموعد المحدد بعشر سنوات.

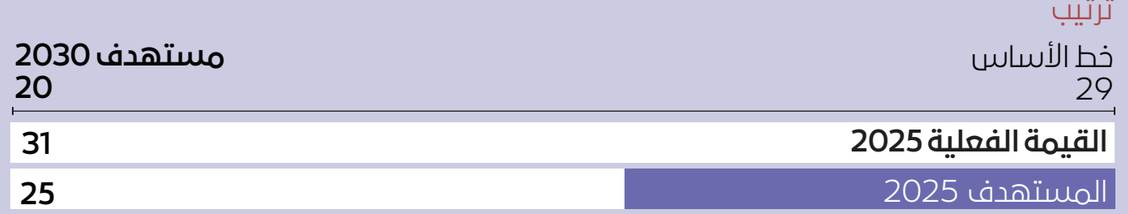
استفاد المؤشر من الإصلاحات الممكّنة للمرأة والنمو في الاقتصاد غير النفطي، مع توسع القطاع الخاص في التوظيف وتوليد فرص العمل.

ومن أبرز الإصلاحات التي مكنت المرأة -على سبيل المثال- سياسات العمل، بما فيها رفع القيود عن عملها في العديد من المجالات، وتعديل نظام إجازة الوضع للمرأة العاملة، إضافة إلى البرامج الوطنية لتمكين المرأة في سوق العمل، ومنها برامج التدريب الموازي وخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل التنقل، وتحفيز القطاع الخاص لزيادة توظيف المرأة.

في العام 2025، سجل المؤشر ما نسبته 35%، وسيدعم أداء المؤشر مستقبلًا جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وفق توجهاتها ومبادراتها الداعمة لتوسع مشاركة المرأة في سوق العمل.

تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمية

ترتيب





يصدر المؤشر في تقرير المواهب العالمية عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، ويقيس ثلاثة محاور بشكل رئيسي، وهي محور الجاهزية المعني بتوفر الكفاءات، ومحور التنمية والاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها، ومحور الجاذبية وتمثل القدرة على جذب المواهب.

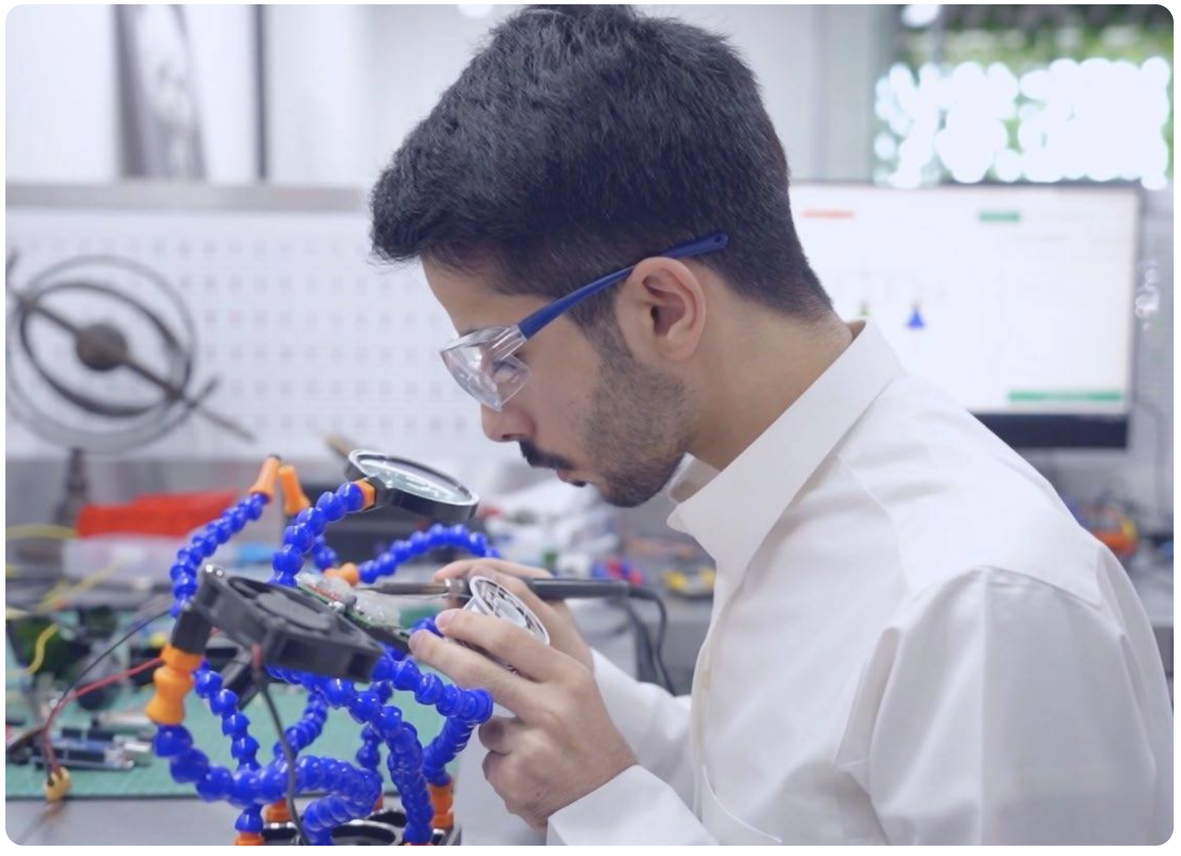
تقدم ترتيب المملكة في المؤشر من المرتبة 32 في عام 2024 إلى المرتبة 31 في عام 2025، بعد تراجعها إلى المرتبة 36 في عام 2023، إلا أنه لا يزال بعيدًا عن تحقيق مستهدفه للعام 2025 بفارق ست مراتب.

يعزى هذا التقدم خلال العامين الماضيين إلى تحسن نتيجة المملكة في محور الجاذبية في ظل الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة عمل محفزة ومتطورة، في حين يعزى التراجع إلى عدم تحقيق بعض المؤشرات الفرعية لمستهدفاتها، من أبرزها ضغوط تكلفة المعيشة وخاصة الإسكان في المدن الرئيسية في المملكة، إضافة إلى انخفاض نتائج التقييم الدولي للطلاب (PISA) التي تعد دون مستوى الدول الرائدة رغم تقدمها التدريجي خلال السنوات الماضية.

ومن المتوقع أن تسهم الخطط الوطنية في معالجة التحديات المرتبطة بالمؤشرات الفرعية للتصنيف، مما يدفع باستمرار تقدم المؤشر نحو أهدافه المستقبلية وزيادة جاذبية المملكة للمواهب العالمية.

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج

%



شهد المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا بين العام 2019 والعام 2022، الأمر الذي دفع إلى رفع المستهدفات المرحلية للمؤشر. ويعود التحسّن الملحوظ في أداء المؤشر مقارنةً بقيمة خط الأساس إلى التوسع في توفير فرص العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية، والعمل على تهيئة الخريجين بالمهارات والمعارف التي تتواكب مع احتياجات سوق العمل؛ مما أسهم في رفع معدلات التوظيف.

وعلى الرغم من هذا الأداء، ففي العام 2025 لم يُحقق المؤشر مستهدفه المرحلي؛ حيث بلغت نسبة الملتحقين في سوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني 47.41% وهو ما يعادل 84.3% من المستهدف.

ولتصحيح مسار المؤشر، سيستمر العمل نحو المواءمة بشكل أوسع وأشمل بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والعمل على تقليل التفاوت في الفرص الوظيفية بين المناطق، بجانب معالجة التباين بين خريجي معاهد التعليم التقني العالمية مقارنة بالمحلية.

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج

%



حقق المؤشر تحسنًا تدريجيًا منذ العام 2018 وحتى العام 2021؛ ليشهد بعد ذلك قفزة من مستويات قريبة من خط الأساس إلى 43% بنهاية العام 2023 الذي تجاوز فيه مستهدفه المرحلي. ويعود ذلك إلى التوسع في توليد الوظائف مدفوعًا بنمو القطاعات غير النفطية، ومبادرات هدفت إلى تقليص الفجوة بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل، مثل التدريب على رأس العمل (برنامج تمهير)، وبرامج التدريب الإلكتروني، ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

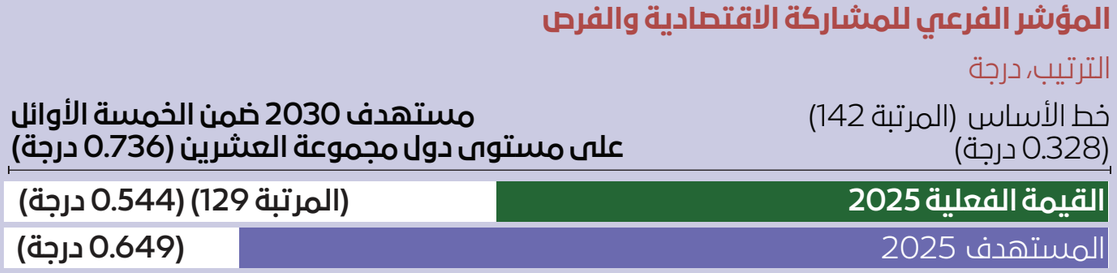
واصل المؤشر نموه في العام 2025، حيث بلغت نسبة الملتحقين في سوق العمل من خريجي التعليم العالي 43.3% أي ما يعادل حوالي 80% من المستهدف.

يجري العمل على خطوات تضمن زيادة أكبر وأشمل في المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل؛ إضافة إلى العمل على معالجة التحديات فيما يتعلق بمحدودية نسبة الخريجات الداخلات إلى سوق العمل، وتفاوت الفرص الوظيفية بين المناطق الرئيسية مقارنة بالمناطق الأخرى؛ إذ تتركز الوظائف في المدن والمناطق النشطة اقتصاديًا، مثل الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة؛ مما يؤدي إلى انخفاض معدلات توظيف الخريجين في غيرها.

ولتعزيز أداء المؤشر، تُبذل جهودًا تهدف إلى تطوير قطاعي التدريب والتعليم؛ ليكونا داعميْن في تزويد الخريجين بالمهارات والمعارف التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل.

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص

الترتيب، درجة





يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين. وكانت المملكة تقدمت 17 مرتبة بين العامَيْن 2016 و2024 مدفوعة بالإصلاحات والتحول الاجتماعي الشامل، الذي عمل على تمكين المرأة بمنحها فرص زيادة التحصيل العلمي وإكسابها المهارات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وفتح القطاعات أمامها للعمل، وتوفير المُمكنات لها مثل مبادرات الرعاية والحضانة والنقل.

وعلى الرغم من هذا الأداء، فقد سجلت درجة المؤشر ما قيمته 0.544 درجة، وهو أقل من المستهدف المعتمد لمنهجية المؤشر للعام 2025.

يُعزى عدم تحقيق المستهدف إلى انخفاض مؤشر مساواة الأجور للعمل المماثل بشكل طفيف، من 0.767 درجة إلى 0.763 درجة محققًا المرتبة 18 عالميًا. كما تراجع مؤشر متوسط الدخل من 0.357 درجة إلى 0.356 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا. وانخفض معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) بشكل ملحوظ، من 0.433 درجة إلى 0.414 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا.

ومع أنّ توليد الوظائف في حالة استمرارية، فإن المؤشر يواجه تحديات يجري العمل على معالجتها، وهي تحديات تتعلق بمحدودية التنقل الجغرافي التي تحدّ من قدرة الباحثات عن عمل على المواءمة بين الفرص المتاحة واحتياجات سوق العمل.

عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة

جامعة

خط الأساس	3
لقيمة الفعلية 2025	**3**
المستهدف 2025	5
مستهدف 2030	**5**



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي جاءت في وثيقة الرؤية؛ إذ يتمثل مستهدفه في دخول خمس جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية، وفق تصنيف الجامعات العالمية (تصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف QS).

تحققت قفزات خلال الأعوام الماضية، تمثلت في دخول أربع جامعات إلى قائمة أهم 500 جامعة عالمية، وتصنيف جامعة الملك سعود ضمن أفضل 100.

هذا الأداء اللافت نتاج عمل وتطوير متسارع بإصلاحات تنظيمية، إلا أنّ المؤشر لم يحقق مستهدفه للعام 2025؛ والمتمثل في الوصول إلى 5 جامعات ضمن أفضل 200 جامعة عالمية والمحافظة على تنافسيتها حتى عام 2030 وما بعد، حيث استقر العدد عند ثلاث جامعات مُحققًا 60% من المستهدف، واستمرت جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ضمن التصنيفات المستهدفة. وفي مساعي التصحيح لأداء المؤشر، يأتي العمل على تعزيز الإنتاج البحثي والسمعة الأكاديمية للجامعات السعودية وزيادة تعاونها مع القطاع الخاص، ودعم الجهود لتحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية، إضافة إلى تكثيف الحضور الدولي، واستقطاب الكفاءات الأكاديمية من أعضاء هيئة تدريس متميزين.

ومن المتوقع التقدم في المؤشر خلال المستقبل، في ظل تسارع تنفيذ الخطط الخاصة بتطوير التعليم والتدريب، وإسهام برنامج تنمية القدرات البشرية في دعم الجهود.

وطن طموح



- تجاوز المستهدف
- حقق المستهدف
- قارب على تحقيق المستهدف بنسبة 85% - 99%
- دون المستوى المطلوب

تعزيز فعالية الحكومة

مؤشر المشاركة الإلكترونية

درجة، ترتيب

خط الأساس
0.71 درجة

مستهدف 2030
0.94 درجة ضمن المراتب 10 الأولى



يصدر المؤشر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) كل عامَيْن، وهو استطلاع يقيس ثلاث ركائز، هي المعلومات الإلكترونية ومدى إتاحتها للمواطنين، والاستشارة الإلكترونية وكيفية مشاركة المواطنين ومساهمتهم في السياسات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار الإلكتروني الذي يمكّن المواطنين من التعاون في صياغة السياسات ونماذج تقديم الخدمات العامة.

حققت المملكة قفزة نوعية في التصنيف بين عامي 2022 و2024؛ إذ تقدمت 36 مرتبة من المرتبة 43 في العام 2022 إلى المرتبة 7 في العام 2024؛ بما مكّنها من تحقيق مستهدف عام 2030 قبل الموعد المحدد بست سنوات.

أتى التقدم في المؤشر في ظل مواصلة وزارة الاقتصاد والتخطيط جهودها؛ لتعزيز المشاركة الإلكترونية عبر تطوير النظام الإحصائي الوطني؛ حيث أطلقت منصة "بيانات السعودية" خلال مؤتمر "LEAP"؛ بما أتاح للأكاديميين والمواطنين والمستثمرين الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدّثة، وأسهم في تعزيز الشفافية ودعم النقاشات وصناعة القرار.

وفي العام 2025، عززت المملكة هذه الجهود من خلال طرح المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (استطلاع) التابعة للمركز الوطني للتنافسية، التي تتيح نشر مشروعات الأنظمة واللوائح وتمكين المواطنين والقطاع الخاص من إبداء المرئيات والمقترحات حيالها قبل إقرارها؛ بما يعزز ركائز الإتاحة والاستشارة والمشاركة في صنع القرار في إطار التحول الوطني.

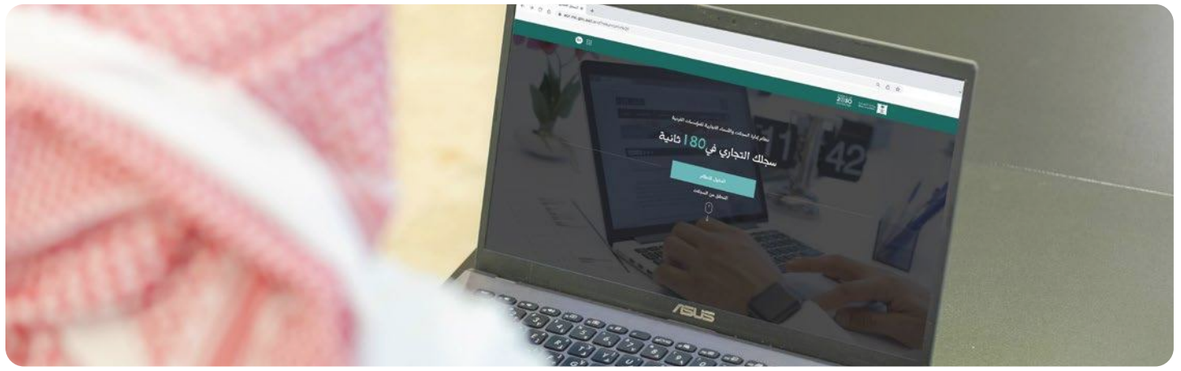
ورغم تحقيق المرتبة السابعة عالميًا وتجاوز مستهدف 2030 قبل موعده، فإن فرص تعزيز التقدم لا تزال قائمة من خلال توسيع نطاق الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العامة، بما يعزز مكانة المملكة بين الدول الرائدة عالميًا ويفتح آفاقًا أوسع لمزيد من التطور في الأعوام المقبلة.

ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

ترتيب

خط الأساس
36

مستهدف 2030
5



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة صدرت للمؤشر هي في عام 2024. ويقيس المؤشر ثلاثة مكونات رئيسة تعكس أداء الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ودعم البنية التحتية والمهارات البشرية، وهي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذي يقيس مدى توافر وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين عبر المواقع الإلكترونية الحكومية، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات الذي يعكس جاهزية الدولة من حيث انتشار خدمات الإنترنت والاتصالات، ومؤشر الموارد البشرية الذي يركز على مستوى التعليم والمهارات البشرية من خلال معدلات معرفة القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي وعدد سنوات الدراسة المتوقعة.

تقدمت المملكة في المؤشر 25 مرتبة في العام 2024 مقارنة بالعام 2022، متجاوزة المستهدف بفارق 20 مرتبة؛ لتأتي في المرتبة السادسة وبفارق مرتبة واحدة فقط عن مستهدف عام 2030؛ مما يعزز الثقة في قدرة المملكة على تحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى المركز الخامس عالميًا بحلول عام 2030.

يُعزى تقدم أداء المملكة إلى عدد من العوامل، من أبرزها تعزيز الحوكمة والتنسيق الفعال ورفع مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة، ووضع خطط واضحة لتحقيق المستهدفات ومتابعة التنفيذ ورفع التقارير الدورية، إضافة إلى تبني إدارة أداء استباقية من خلال تحليل نتائج التقارير السابقة ومقارنة أداء المملكة بالدول المتقدمة واستخلاص الدروس المستفادة، مع تنفيذ محاكاة لنتائج المؤشر وتوفير المتطلبات اللازمة لتحسين نتائج الخدمات الرقمية ورفع التقارير الدورية للجان المعنية.

وأسهم التمكين التشريعي والفني في التقدم عبر إصدار تشريعات وتنظيمات داعمة للبيئة الرقمية ومعايير التقييم، وتقديم الاستشارات الفنية للجهات ذات العلاقة لضمان تحقيق مستهدفات المؤشرات الفرعية، في تعزيز ترتيب المملكة. إلى جانب مبادرات برنامج التحول الوطني التي دفعت نحو التقدم، ومن أبرزها تطوير امتثال الجهات الحكومية للسياسة الرقمية لرفع مستوى النضج الرقمي، وتعزيز المحتوى المحلي والسوق الرقمي لدعم البيئة الاستثمارية في القطاع الحكومي، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الحكومية من خلال التحول الرقمي وتكامل الأنظمة، إضافة إلى إنشاء إطار لتراخيص الخدمات الحكومية يركز على تمكين القطاع الخاص من تقديم خدمات التحول الرقمي والتعاملات الإلكترونية وتطوير المنصات الحكومية.

مؤشر الفاعلية الحكومية

درجة، ترتيب





يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويعكس مستوى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، وكفاءة صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتطبيقها.

تمثل نتائج العام 2023 أحدث قراءة للمؤشر وفقًا للمنهجية المعتمدة؛ حيث حققت المملكة درجة 78.8 متجاوزة مستهدف العام 2023 البالغ 74.5 درجة.

ومن منظور الأداء التاريخي، شهد أداء المملكة تحسنًا تدريجيًا منذ العام 2016 وحتى العام 2018، أعقبه تراجع مؤقت، ثم عاود الأداء تحسنه بشكل ملحوظ خلال الفترة بين العام 2021 والعام 2023، مدفوعًا بالإصلاحات والتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، إلى جانب تعزيز مصداقية الحكومة وتحسين الجودة البيروقراطية.

كما أسهم توسيع نطاق تغطية البيانات من قبل مصدر البيانات خلال العام 2023 في رفع التقييم، بعد إدراج مسوحات منشآت الأعمال التابعة للبنك الدولي؛ حيث حققت المملكة أداءً مرتفعًا في عدد من المؤشرات، لا سيما المرتبطة بالكهرباء والنقل والإدارة الضريبية وتقليص المعوقات أمام نشاط القطاع الخاص.

في ديسمبر 2025 قام البنك الدولي بتحديث منهجية احتساب أبعاد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، بما في ذلك مؤشر فاعلية الحكومة، وعليه فإن الأرقام المشار إليها مبنية على المنهجية السابقة؛ حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن درجة العام 2024 وفق المنهجية الجديدة بلغت 66.57%، بما يعادل تحسنًا قدره سبع مراتب مقارنة بالعام 2023.

الدرجة المحققة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

درجة



يصدر المؤشر عن وحدة المراقبة الاقتصادية التابعة لـ "The Economist"، وآخر قراءات نشرها المصدر للمؤشر هي بيانات العام 2022، ولم يُصدر بعد ذلك بيانات للأعوام التالية.

خلال الفترة من العام 2016 إلى العام 2019، شهدت المملكة تحسنًا إيجابيًا في تصنيفها ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)؛ حيث ارتفعت درجتها من 71.1 إلى 73.5؛ بما يعكس تقدمًا ملموسًا في تدابير الأمن الغذائي، إلا أن ظروف الجائحة أدت إلى تراجع الدرجة إلى 68.1 في العام 2021؛ نتيجة التأثيرات العالمية على سلاسل الإمداد.

ورغم عدم صدور قراءات المؤشر للأعوام 2023 و2024 و2025؛ بسبب توقف التقرير من الجهة المُصدرة، فقد سجلت المملكة منذ العام 2022 أعلى ارتفاع سنوي في أداء المؤشر منذ خط الأساس بمقدار 1.8 نقطة، متجهة نحو تحقيق مستهدفاتها.

أسهمت الإصلاحات في إعادة هيكلة المنظومة، وتعززت الجهود المتكاملة لبرنامج التحول الوطني، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والهيئة العامة للأمن الغذائي، والجهات ذات العلاقة في تعزيز محاور الأمن الغذائي، من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر، وحالات الطوارئ، وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية، ووضع إطار حوكمة لتشغيل المخزون وتحديد مستويات السلع الأساسية، وربطها بمركز إدارة المخاطر؛ بما يعزز جاهزية المملكة للصدمات واستقرارمعدلات توافر الغذاء. بالإضافة إلى استمرار الاستثمار وبناء التعزيزات من الاحتياطيات الاستراتيجية من القمح والشعير، وتشجيع المزارعين والقطاع الخاص.

كما شملت الجهود الحد من الفاقد والهدر الغذائي وفق المعايير والتجارب العالمية، عبر قياس حجم الفاقد، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتطوير تقنيات الحصاد وسلاسل التبريد والنقل والتغليف، إضافة إلى حملات التوعية، ودعم حلول إعادة التدوير، والاستفادة من المخلفات؛ بما دفع نحو زيادة المعروض الغذائي وتعظيم كفاءة استخدام الموارد.

ولتحقيق مستهدف عام 2030، ستستمر الجهود ضمن المبادرات القائمة وتصحيح المسارات عبر المتابعة الدائمة، التي تضمن تسريع وتيرة التنفيذ؛ من أجل تحقيق المستهدفات المستقبلية.

تمكين المسؤولية الاجتماعية

عدد المتطوعين

ألف متطوع

خط الأساس 22.9

مستهدف 2030 1,000

القيمة الفعلية 2025: 1,749

المستهدف 2025: 750



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد زيادة تصاعدية ملحوظة منذ بداية قياسه في العام 2015.

تجاوز المؤشر مستهدفه لعام 2030 قبل الموعد بست سنوات في العام 2024، واستمر المؤشر في أدائه المميز؛ حيث ارتفع إجمالي عدد المتطوعين إلى أكثر من 1.74 مليون متطوع بنهاية العام 2025، متجاوزًا مستهدف عام 2030 البالغ مليون متطوع بنسبة تقارب 75%.

يُعزى هذا التقدم إلى إطلاق وتحديثات المنصة الوطنية للعمل التطوعي، بوصفها أحد الممكنات الرئيسة التي أسهمت في تجاوز مستهدف 2030، من خلال ربط الجهات الموفرة للفرص التطوعية بالمتطوعين عبر منصة إلكترونية موحدة، تتيح توثيق الساعات التطوعية، وإصدار شهادات وسجلات التطوع، وتسهيل البحث عن الفرص الملائمة للاهتمامات والتخصصات.

وشملت الجهود بناء ثقافة العمل التطوعي، من خلال برامج التدريب والتمكين ونشر الوعي، وتشجيع المنظمات في مختلف القطاعات على طرح فرص تطوعية واستقطاب المتطوعين، وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري، عبر تمكين التطوع القائم على الخبرات والمهارات التخصصية في القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب ربط العمل التطوعي باحتياجات سوق العمل؛ بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد مُكّن أفراد المجتمع من التطوع التكاملي (بنك الوقت)؛ لتعزيز التكافل الاجتماعي ضمن إطار منظم ومستدام، يسهم في رفع مستويات المشاركة المجتمعية وترسيخ مفاهيم المواطنة الفاعلة.

يؤكد استمرار تنامي عدد المتطوعين إلى نجاح الجهود الوطنية في تعزيز ثقافة التطوع وترسيخه كممارسة مستدامة للتنمية المجتمعية، وستتوجه الجهود إلى مزيد من العمل للاستمرار في تحفيز المتطوعين وتسجيل أعداد أكبر ضمن المرحلة القادمة.

مؤشر العطاء العالمي

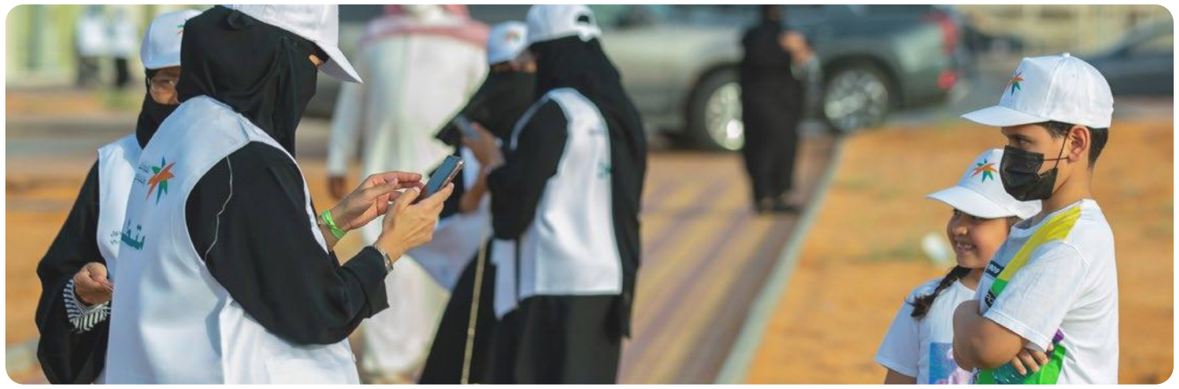
%

خط الأساس 41%

مستهدف 2030 48%

القيمة الفعلية 2024: 46%

المستهدف 2024: 43.3%



يصدر المؤشر عن مؤسسة المساعدات الخيرية (CAF)، ويهدف إلى تقييم مفهوم العطاء لـ 142 دولة حول العالم، وذلك من خلال ثلاث ركائز رئيسة، وهي مساعدة شخص غريب، والتبرع بالمال، والوقت المخصص للتطوع.

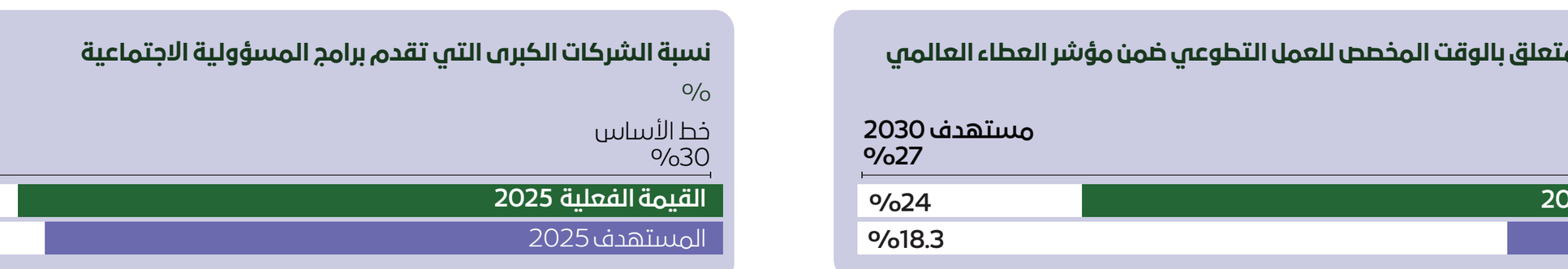
وفقًا للمنهجية لآخر قراءات المؤشر، فقد حققت المملكة ارتفاعًا سنويًا في الأداء منذ العام 2016، وتحسن تصنيفها عالميًا من المرتبة 69 في العام 2023 إلى المرتبة 33 في العام 2024، متجاوزة مستهدفها للعامين 2024 و2025.

أظهرت نتائج العام 2024 أن المملكة حققت أداءً يفوق المتوسط العالمي في نسبة المتبرعين بالمال، حيث بلغت 79% مقارنة بمتوسط عالمي 64%، أما في بُعد العمل التطوعي فبلغت نسبة المشاركة مستوى المتوسط العالمي بواقع 26%، رغم أن متوسط ساعات التطوع للفرد بلغ 8.7 ساعات مقارنة بـ 8.9 ساعات عالميًا. كما لوحظ وجود فجوة بين إدراك الأفراد لمستوى العطاء الفعلي في المملكة وترتيبها، إذ حققت المرتبة 100 من أصل 101 دولة من حيث تصور الأفراد لمدى كرمهم، مقابل المرتبة 34 عالميًا من حيث نسبة الدخل المتبرع به، وهو ما قد يرتبط بعوامل ثقافية تتعلق بالإفصاح عن التبرعات.

وأسهمت جهود برنامج التحول الوطني، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والجهات ذات العلاقة في دعم هذا التقدم، من خلال تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاعين غير الربحي والحكومي، وبناء القدرات المؤسسية، وتأسيس وحدات للتطوع وفق المعيار الوطني السعودي للتطوع، ونشر ثقافة العمل التطوعي عبر برامج التدريب والمنصات، إضافة إلى تطوير منظومة التطوع الاحترافي القائم على المهارات، وتمكين أفراد المجتمع من التطوع التكاملي (بنك الوقت)؛ بما يعزز التكافل الاجتماعي ويرفع مستويات المشاركة المجتمعية ضمن إطار منظم ومستدام.

في العام 2025، حُدثت منهجية القياس وفق تقرير العطاء العالمي؛ حيث أصبح المؤشر مركبًا يقيس درجة وترتيب الدول عبر ثلاثة أبعاد رئيسة، تشمل مساعدة الغريب، والتبرع بالمال، والعمل التطوعي، بجانب إلغاء الترتيب العام الموحد للدول والاكتفاء بترتيب المؤشرات الفرعية، وتحديث الفترة الزمنية للقياس لتشمل العام المعني كاملًا بدلًا من الشهر السابق للمسح، وتغيير مصدر المسح إلى مسح "فوكل داتا" الإلكتروني.

المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت المخصص للعمل التطوعي ضمن مؤشر العطاء العالمي





يُعد المؤشر مؤشرًا فرعيًا عن مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية (CAF)، ويُقاس؛ لضمان جودة واستمرارية العمل التطوعي.
وفقًا لآخر قراءات المؤشر، فقد تجاوز مستهدفه السنوي وحقق مستهدفاته المرحلية حتى عام 2027، حيث حقق قفزة من 15% إلى 24%؛ ليقترب من تحقيق مستهدف عام 2030، وهو ما يأتي استكمالًا للجهود المبذولة لتحقيق التقدم في مؤشر العطاء العالمي، عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها.
وأظهرت نتائج العام 2024 أن المملكة بلغت المتوسط العالمي في نسبة المشاركة في العمل التطوعي بنسبة 26%، كما أصبح متوسط الوقت المخصص للعمل التطوعي للفرد 8.7 ساعات خلال العام، وهو مستوى قريب من المتوسط العالمي البالغ 8.9 ساعات.
أسهمت جهود برنامج التحول الوطني، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والجهات ذات العلاقة في تعزيز هذا الأداء من خلال تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاعين غير الربحي والحكومي، وبناء القدرات المؤسسية وتوحيد الإجراءات، وتأسيس وحدات للتطوع استنادًا إلى المعيار الوطني السعودي للتطوع؛ بما يسهم في تسهيل وتنظيم العمل التطوعي.
من أبرز المبادرات الداعمة، جاءت مبادرات وزارة الصحة لتعزيز العمل التطوعي؛بالإضافة إلى مبادرات وزارة التعليم، مثل تفعيل التطوع المهاري والاحترافي للمعلمين، وتطوع المعلمين والمعلمات لتعليم الأبناء الأيتام الذي أسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتمكين تطوع الفتيات لتعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي.
في العام 2025، حُدثت منهجية المؤشر وفقًا لتقرير العطاء العالمي، حيث جرى تعديل آلية القياس ليصبح مؤشرًا مركبًا يقيس درجة وترتيب الدول عبر ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل مساعدة الغريب، والتبرع بالمال، والعمل التطوعي، مع إلغاء الترتيب العام الموحد للدول والاكتفاء بترتيب المؤشرات الفرعية، إلى جانب تحديث الفترة الزمنية للقياس لتشمل العام الكامل بدلًا من الشهر السابق للمسح، وتغيير مصدر المسح إلى "فوكل داتا" الإلكتروني.

نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية



شهد المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا بين عامي 2018 و2025؛ حيث ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية من 30% إلى 76.83%؛ ليتحقق مستهدف العام 2025 البالغ 75%.
يعكس هذا الارتفاع تنامي وعي المجتمع التجاري، بما يشمل الشركات الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بأهمية البرامج الاجتماعية ودورها في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يأتي متبوعًا بالجهود والإصلاحات، من أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية التي كان لها دور محوري في تنسيق ومتابعة تنفيذ المبادرات الاجتماعية عبر مختلف القطاعات. إضافة إلى إطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص؛ بما يُسهل مشاركة الشركات في أنشطة المسؤولية الاجتماعية. بجانب إقامة ملتقى دولي سنوي للمسؤولية الاجتماعية؛ بهدف تفعيل دور القطاع الخاص بوصفه شريكًا رئيسًا في التنمية وتعزيز الممارسات المؤسسية في هذا المجال.
كما جرى تشجيع الشركات على تبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية عبر حزمة من المحفزات، وتأسيس جمعيات أهلية معنية، وتنفيذ حملات توعوية تبرز إنجازات قطاع الأعمال في خدمة المجتمع.
وبقراءة للبيانات التاريخية ضمن المؤشر، فإنّ التقدم يعكس الأثر الإيجابي للمبادرات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، ويؤكد قدرة الشركات الكبرى على تحقيق المستهدفات المحددة لعامي 2025 و2030 في ظل النمو الكبير والبيئة الداعمة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد أخذ اتجاهًا تصاعديًا من 0.2% حتى وصل إلى 1.4% في العام 2024 بحسب آخر قراءة للمؤشر.

دفعت مجموعة من الجهود والإصلاحات نحو نمو مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، من أبرزها تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، الذي عمل على إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع في المملكة؛ بما عزز نمو القطاع.

كما جرى تأسيس وتسريع تشغيل الوحدات الإشرافية على المنظمات غير الربحية في الجهات ذات العلاقة؛ بما يسهم في تسهيل تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، وتمكينها من تطوير أعمالها المؤسسية وتفعيل أدوارها، إلى جانب تقديم الدعم والمشورة اللازمة.

وجاء أيضًا تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف داعمًا للنمو، بوصفها مصدرًا رئيسًا للتمويل، وذلك عبر تطوير الأنظمة ذات العلاقة وتصميم حزمة من المحفزات؛ لتشجيع تأسيس الأوقاف وزيادة إيراداتها المالية، وإنشاء صناديق ومؤسسات وقفية متخصصة في المجالات التنموية.

تُشير البيانات التاريخية إلى أنّ الأداء يمضي على المسار الصحيح لتحقيق مستهدفات المؤشر وصولًا إلى عام 2030؛ بما يعكس التوسع في دور القطاع وتعاظم مساهمته الاقتصادية، إضافة إلى تنامي الاعتماد على الخدمات والقيم التي تقدمها المنظمات غير الربحية.

نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة



شهد القطاع غير الربحي نموًا متواصلًا في حصته من إجمالي القوى العاملة بين العامين 2017 و2024؛ حيث ارتفعت النسبة من 0.13% إلى 0.8% بنهاية العام 2024، وفقًا لأخر قراءة؛ ليتجاوز المؤشر مستهدفه المرحلي لعامين على التوالي.

كانت الجهود والإصلاحات حافزًا لاستمرار تنامي النسبة خلال العام 2024، من أبرزها تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، الذي عمل على إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع في المملكة؛ مما دعم نمو القطاع. بالإضافة إلى تسهيل عملية تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية؛ مما زاد من عددها وأسهمت في توليد فرص العمل.

شملت الجهود تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي، عبر تعزيز الوعي وبناء الثقافة المجتمعية في مجالات التنمية، وتحفيز إنشاء جمعيات ومؤسسات أهلية نوعية، واستحداث أنماط جديدة للعمل الاجتماعي، وتطوير منصات معلوماتية للقطاع غير الربحي، إلى جانب تنظيم الأدوار التنسيقية وتطوير آليات دعم تنافسية.

وبالنظر إلى أداء المؤشر التاريخي، فيُمكن القول بأنّ المؤشر يسير في طريقه الصحيح نحو تحقيق المستهدفات وصولًا لمستهدفات عام 2030؛ بما يعكس التوسع المتسارع في دور القطاع غير الربحي، وتعاظم الاعتماد على الخدمات والقيم التي تقدمها منظماته.

اقتصاد متسارع النمو



إصلاح وتنوع اقتصادي 78
صندوق الاستثمارات العامة 84
الاستثمار والقطاع الخاص 90
التعدين 106
الصناعة 112
الخدمات اللوجستية 122
القطاع المالي 136
الاقتصاد الرقمي والمعرفي 144

ما هي قصة التنمية؟

قبل النفط ← مرحلة النفط

مرّت رحلة التنمية في المملكة بمراحل عديدة، بدأت قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية، فأُرسيَت الأساسات الحديثة بتأسيس الكيانات المنظمة التي ستقود دفة التنمية، وحققت خلالها منجزات كشفت أنّ التنمية تعتمد على العقول والقدرات البشرية أولًا، فهي من تصنع الفرص وتكتشفها. ومع اكتشاف النفط بكميات تجارية وارتفاع العوائد النفطية، ابتدت مرحلة جديدة للتنمية، فنما الاقتصاد السعودي، وزادت مصادر الدخل، واستُثمرَ في تطوير القطاعات؛ لتولّد الوظائف وفرص الاستثمار، وتسارع النمو السكاني من بضعة ملايين إلى أكثر من 18 مليون مواطن.

وعلى الرغم من هذه الرحلة الناجحة، ظهرت تحديات تنموية جديدة في العقدين الأخيرَيْن، توجب تحولًا شاملًا يُنوع الاقتصاد ويكتشف فرص النمو في مختلف القطاعات، معتمدة على المزايا التنافسية التي حباها الله بلادنا، وعلى ثروة بشرية هي أساس الازدهار.

ما الحاجة إلى التحول؟

اعتماد نفطي ← فرص غير مستغلة

تميّز الاقتصاد السعودي بمتانته نتيجة الكفاءة في إدارة الثروة خلال العقود الماضية، إلا أنّه كان يتأثر بالدورات الاقتصادية؛ لاعتماده على الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية. ومن هنا انطلقت رؤية السعودية 2030 التي رأت فرصًا غير مستغلة تتمثل في أنّ المملكة قلب للعالميْن العربي والإسلامي ما يجعلها نقطة جذب إقليميًا وعالميًا، ولديها قدرة استثمارية رائدة عالميًا تمكنها من الاستثمار في تطوير القطاعات واقتناص فرص النمو، وهي كذلك في موقع استراتيجي يوفر لها ميزة تنافسية في الخدمات اللوجستية والصناعة والتعدين والسياحة وقطاعات كثيرة. وبهذا يُمكن أن يكون ذلك دافعًا أكبر للنمو الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للتنمية، تُضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتُعظم المساهمة الاقتصادية لمختلف القطاعات، وتوفر فرص العمل والاستثمار، والهدف من كل ذلك هو تمكين المواطن وتعزيز رفاهيته.

كيف نُفذ التحول؟

إصلاحات شاملة ← تمكين القطاعات

ركّز التحول على استغلال المزايا التنافسية التي تتميز بها المملكة، ولأجل تمكين استغلال هذه المزايا، كان لابد من تهيئة الأساسات الداعمة للتحول، من خلال حزمة واسعة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية والهيكلية؛ لتعيد بذلك تشكيل ملامح البنية الاقتصادية.

لقد أُصدرت الأنظمة، وحُدثت التشريعات، وأُسست الكيانات، وفُعلت الممكنات غير المستغلة، وهو الأمر الذي دعم تطوير القطاعات غير النفطية الخاملة، وتعظيم القيمة الاقتصادية للقطاعات النفطية، فارتفع المحتوى المحلي، وتدفقت الاستثمارات المحلية والأجنبية. وكان لإعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة دور كبير في نجاح التحول؛ إذ أصبحت أدواره أكثر فاعلية في تحفيز النمو الاقتصادي، عبر تطوير القطاعات التي فيها فرص نمو عالية، مثل السياحة والترفيه والثقافة والرياضة، وغيرها من القطاعات. بالإضافة إلى أنّ الإصلاحات مكّنت القطاع الخاص؛ ليكون له دورًا فاعلًا في الاقتصاد وتتسع أمامه الفرص الاستثمارية، عبر شراكات محلية ودولية وحكومية.

شملت الإصلاحات أيضًا رفع كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة؛ حيث هدفت إلى تعزيز الشفافية واتباع سياسة مالية توسعية منضبطة، توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة، مستفيدة من المركز المالي المتين، والتصنيفات الائتمانية القوية للمملكة، ومستويات الدين المنخفضة مقارنة بالاقتصادات الكبرى، وهو ما يجعلها أكثر قدرة في تنويع مصادر التمويل، الذي يُمكنها من الاقتراض في ظل معدلات فائدة منخفضة نسبيًا، وتوجيه التمويل إلى الإنفاق على تطوير القطاعات التنموية، وهذا ليس لأجل الجيل الحالي فقط؛ بل لأجل مستقبل الأجيال القادمة أيضًا.

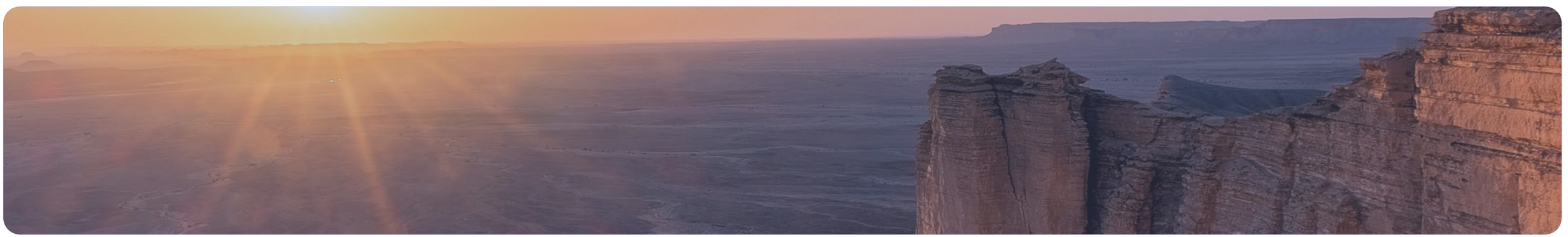
ما هو أثر التحول؟

نمو قياسي ← وظائف واستثمار

انعكس النهج الإصلاحي الذي اتخذته المملكة خلال العشر السنوات الماضية على أداء الاقتصاد بشكل واضح؛ حيث كسر الناتج المحلي الإجمالي حاجز التريليون دولار لأول مرة في تاريخ المملكة، واستمر بعد ذلك في النمو مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بالدرجة الأولى، التي أصبحت تُمثل أكثر من نصف الاقتصاد.

كما امتد الأثر إلى زيادة المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي زاد من قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف وفرص العمل والاستثمار؛ ليصل معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات متدنية تاريخية.

يقف الاقتصاد السعودي اليوم بعد مرور عشر سنوات من إطلاق الرؤية على أرض صلبة، تُمكنه من التنوع والنمو المستدام، مدعومًا بسياسات مرنة، وقدرة أكبر على امتصاص الصدمات وتجاوز التحديات، وفق نهج يقوم على التقييم والمراجعة الدورية، وتحديد الأولويات، وهو ما جعل التحول الذي مرت به المملكة نموذجًا في الإصلاح الشامل، وذا أثر مستدام يمتد تأثيره إلى أجيال المستقبل.



إصلاح وتنوع اقتصادي

مسار للنمو المستدام

انعكست متانة الاقتصاد السعودي على توقعات المنظمات الدولية ووزارة المالية السعودية، مُشيرة إلى استمرار النمو خلال عام 2026 وعام 2027، مدعومًا بمواصلة تنمية القطاعات غير النفطية، وقوة المركز المالي والميزانية العامة للدولة، التي أصبحت أكثر شفافية ومرونة واستشرافًا للمستقبل.

وانتهجت الميزانية العامة للدولة سياسة توسعية مستفيدة من انخفاض أسعار الفائدة نسبيًا في تنويع مصادر التمويل؛ وتوجيه الإنفاق نحو قطاعات استراتيجية ذات أهمية للمواطن ومستقبله وتحظى بفرص نمو مرتفعة، ويظهر ذلك على نمو قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي التي ارتفعت قيمتها بمساهمة من الإنفاق الحكومي إلى ما يزيد عن 1.44 تريليون ريال بنهاية العام 2025،وهو الأمر الذي يصب في صالح تمكين المواطن والمستثمرين وشركات القطاع الخاص.

وما يزال الدين العام في مستويات منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية وضمن الأقل على مستوى دول مجموعة العشرين، وتعمل المملكة في هذا الأمر وفق استراتيجية ومستهدفات تُحافظ على التوازن بين مواصلة الإنفاق لتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية، وبين المحافظة على مستويات مستقرة للدين في نسب دون الـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال العمل على مضاعفة حجم الاقتصاد السعودي بالدرجة الأولى.

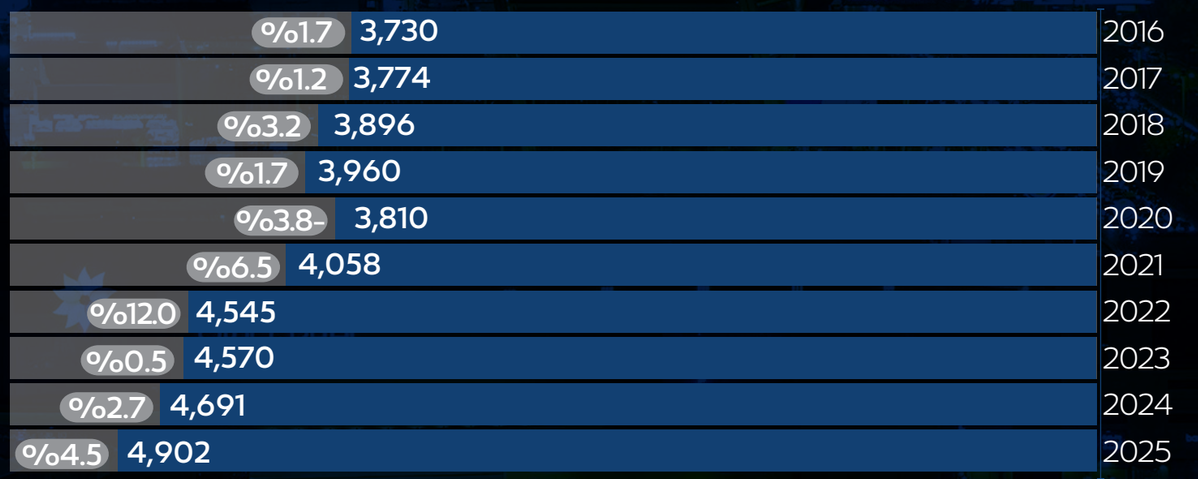
وبالتوازي مع ذلك، تُحافظ المملكة على احتياطيات متينة، وهي التي سجلت في العام 2025 أعلى مستوى لها في خمسة أعوام عند قيمة 1.7 تريليون ريال.

تجسد أثر الاستثمار في تنمية القطاعات غير النفطية خلال السنوات الماضية في نمو الاقتصاد إلى مستويات قياسية؛ إذ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي حاجز التريليون دولار للمرة الأولى، وذلك على الرغم مما شهدته الأسواق النفطية من تقلبات. كما نما حجم الاقتصاد غير النفطي لمستوى تاريخي، وتخطت حصة الأنشطة غير النفطية أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتبلغ 55%، في حين أنّ الإيرادات الحكومية غير النفطية تضاعفت مسجلة نموًا تجاوز 170% مقارنة بالعام 2016.

وبذلك أصبح دور المملكة الاقتصادي محوريًا أكثر على المستوى الدولي والإقليمي، مستندة على تجربتها في إصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد، وهو ما نتج عنه تراكم للمعارف والخبرات التي شاركتها العالم بوصفها نموذجًا تحوليًا ناجحًا. وقد مثّل افتتاح البنك الدولي لمقره الإقليمي في الرياض تأكيدًا على المكانة الاقتصادية للمملكة، ويأتي ذلك بعد أن شهدت السنوات السابقة افتتاح صندوق النقد الدولي لمقره الإقليمي، واختيار المملكة مركزًا للمعرفة من قبل البنك الدولي.

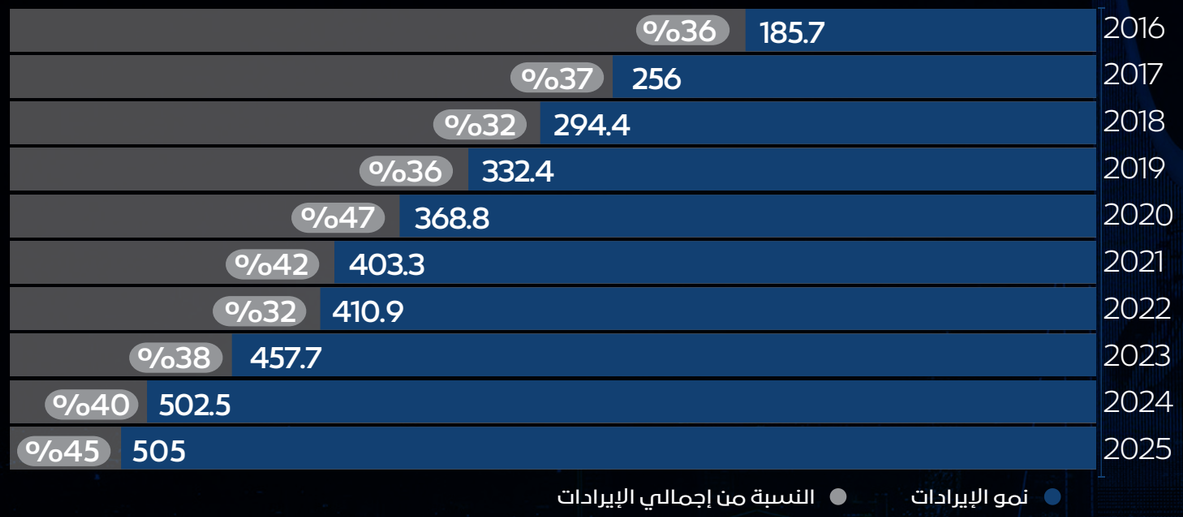
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مليار ﷼



نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية

مليار ﷼



توقعات نمو الاقتصاد السعودي

مليار ﷼

صندوق النقد الدولي

2026	2027
%3.1	%4.5

البنك الدولي

2026	2027
%4.3	%4.4

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2026	2027
%4.0	%3.6

وزارة المالية

2026	2027
%5.6	%6.0

مستوى قياسي للأنشطة غير النفطية

↑%55

حصتها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

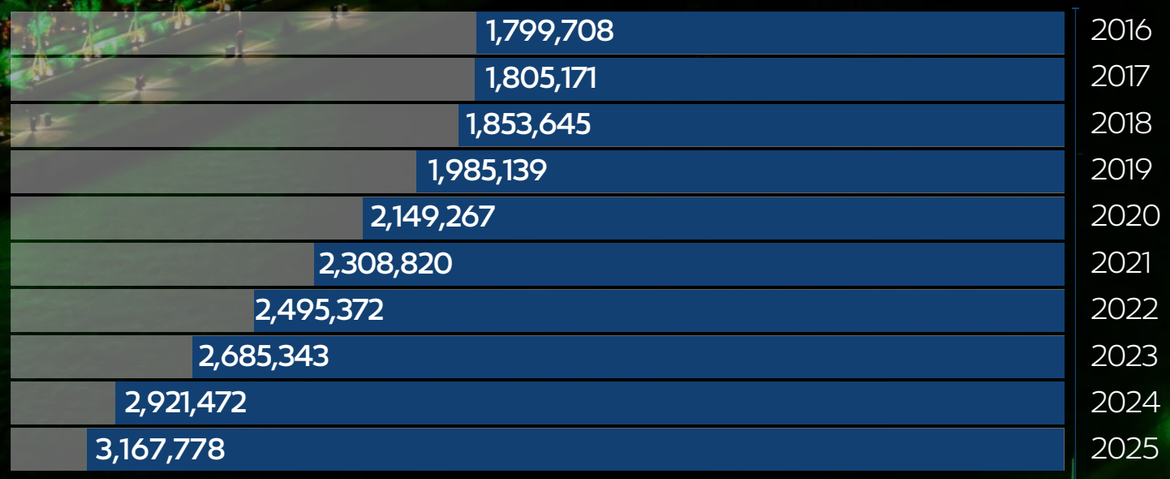
مستوى الأنشطة غير النفطية

مليار ﷼



مستوى تاريخي للسيولة في الاقتصاد السعودي

مليون ﷼



إصلاحات تقود لتعزيز التنافسية

نتج عن النهج الإصلاحي في المجالات التشريعية والتنظيمية والهيكلية، تقدم المملكة في المؤشرات التنافسية على مستوى العالم، ففي تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية تقدمت المملكة بأكثر من 20 مرتبة لتكون في المرتبة 17؛ بل وأصبحت متفوقة على الدول الأكبر اقتصاديًا، فجاءت في المرتبة الرابعة على مستوى دول مجموعة العشرين في العام 2025. يأتي هذا التقدم مدفوعًا ببيئة جاذبة للأعمال، عملت على احتضان المستثمرين والمواهب ورواد الأعمال، إلى جانب تسهيل ممارسة الأعمال التجارية، وتعزيز شفافية الأطر القانونية في حل النزاعات التجارية وزيادة نسبة اليقين القانوني للتنبؤ بالأحكام.

نُفذ أكثر من 1,000 إصلاح و1,200 إجراء شمل إصدارات وتحديثات لتنظيمات ولوائح خلال السنوات الماضية، ومن ذلك تأسيس الكيانات المنظمة، مثل المحاكم التجارية، والمركز السعودي للتحكيم التجاري، والمركز الوطني للتنافسية، والمركز السعودي للأعمال. بالإضافة إلى عدد من الأنظمة التي تضمنت السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% في أغلب القطاعات، وإصدار نظام الإفلاس الجديد، ونظام المنافسات والمشتريات الجديد، ونظام الشركات الجديد.

واتسعت الجهود لاختصار رحلة المستثمر في المجالات المتعلقة بالأعمال، عبر التوسع في رقمنة الإجراءات بإيجاد منصات رقمية تربط بين المستفيد والجهات المنظمة؛ لتقدم الخدمات مثل إصدار الرخص الاستثمارية واللوجستية، والإجراءات المتعلقة بهما، وهو ما قاد إلى انخفاض متطلبات الحصول على التراخيص الاستثمارية بنسبة 54%، وأصبح الوقت الذي يستغرقه المستفيد لنقل ملكية العقارات 60 دقيقة فقط، كما أنّ فسح الحاويات لا يستغرق أكثر من 24 ساعة.

امتدت الإصلاحات إلى تحفيز الشباب ورواد الأعمال، وتمكين أوسع وأشمل للمرأة في ممارسة وتأسيس الأعمال التجارية، بإيجاد منظومة داعمة للحصول على التمويل والتسهيلات التي تدعم رحلتهم الاستثمارية، وتعاون بين القطاع الحكومي والخاص، ممثلًا ذلك بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس الشركة السعودية للاستثمار الجريء، إضافة لجهود القطاع المصرفي متجسدًا في المصارف التجارية وشركات التمويل.

المملكة تقفز لمراتب تنافسية متقدمة

بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2025

الترتيب العام

2021 المرتبة 32 — 2025 **المرتبة 17**

الكفاءة الحكومية

2021 المرتبة 24 — 2025 **المرتبة 17**

كفاءة الأعمال

2021 المرتبة 26 — 2025 **المرتبة 12**

البنية التحتية

2021 المرتبة 36 — 2025 **المرتبة 31**



صندوق الاستثمارات العامة

دور أكثر فاعلية في التنمية

ساهم صندوق الاستثمارات العامة منذ تأسيسه عام 1971 في دفع عجلة التنمية، بتمويل المشاريع وتأسيس الشركات الوطنية، وذلك على مدار عقود طويلة. ومهد إطلاق رؤية السعودية 2030 إلى إعطاء الصندوق دورًا تنمويًا أكبر؛ ليكون أكثر فاعلية في قيادة النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية، وبناء الشراكات المحلية والدولية الهادفة إلى جلب المستثمرين والكشف عن الفرص الاستثمارية، مستفيدًا من قدراته الاستثمارية والمالية القوية.

تمثل العمل في ضوء رؤية السعودية 2030 على ثلاث مراحل، تميز العمل بينها بالتكامل والمرونة في التقييم والمراجعة وتحديد الأولويات بحسب ما تقتضيه التغيرات المتسارعة.

◆ **شهدت المرحلة الأولى**

التي امتدت حتى العام 2020 إرساء الأسس الممكنة لتوسع أدوار الصندوق، بإعادة الهيكلة، وتضمين الصندوق في برامج تحقيق الرؤية، وإطلاق استراتيجية الصندوق الممتدة حتى العام 2020 التي حددت عشرة قطاعات خاملة استهدف تطويرها، واستُحدِثَ في هذه المرحلة نظام صندوق الاستثمارات العامة.

◆ **في المرحلة الثانية بين العام 2021 والعام 2025**

أُطلقَت الاستراتيجية الخاصة بهذه المرحلة، مستهدفة الاستثمار في 13 قطاعًا استراتيجيًا، مع التركيز على تسريع أعمال تطوير المشاريع الكبرى؛ لنشهد تقدمًا، وذلك بافتتاح مشروع الدرعية، ووجهة البحر الأحمر، والقدية.

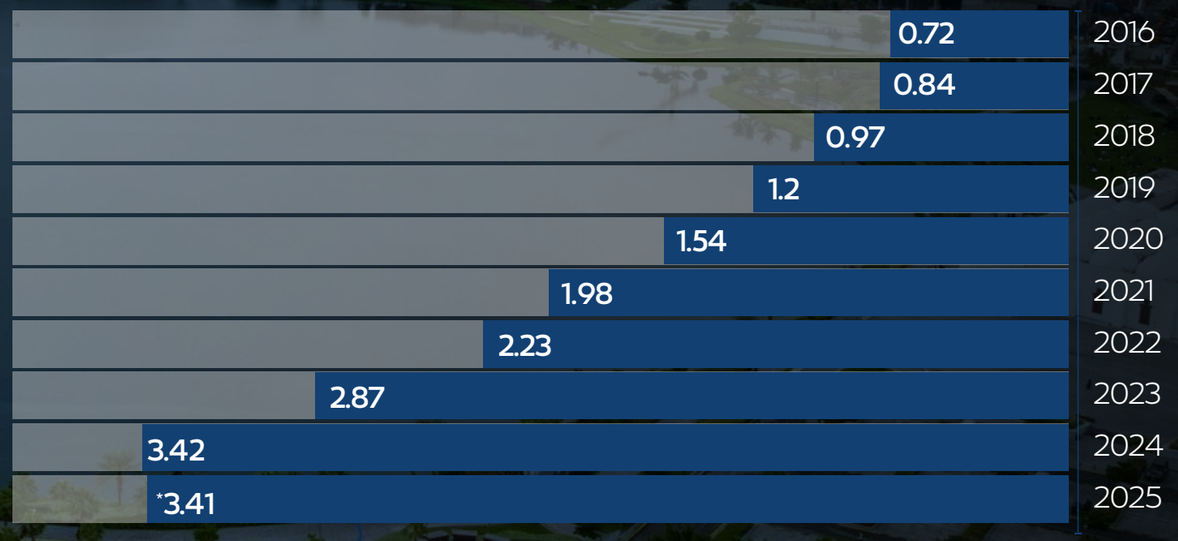
◆ **دخلت المرحلة الأخيرة حيز التنفيذ مع بداية العام 2026**

إذ تهدف استراتيجية الصندوق (2026 - 2030) خلال هذه الفترة إلى تركيز أعمال الصندوق على 6 منظومات اقتصادية، مع العمل على إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في المشاريع الكبرى، من خلال تشغيلها والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتنوعة فيها.

ظهرت نتائج جهود السنوات الماضية، بتضاعف حجم الأصول تحت الإدارة، وتأسيس الشركات، وافتتاح المشاريع الكبرى، ونمو الناتج المحلي غير النفطي إلى مستويات تاريخية بلغت حصة الصندوق منه 10%، وهو ما ساهم في توفير أكثر من مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة محليًا منذ العام 2018، وتمكين القطاع الخاص من الفرص الناشئة في المشاريع التي تضمها المحفظة الاستثمارية المتنوعة للصندوق.

نمو الأصول تحت الإدارة

تريليون ﷼



* قيمة تقديرية أولية

عدد الشركات المُنشأة المعلنة

شركة

2021	2025
45	103

ريادة وتأثير عالمي

استمر صندوق الاستثمارات العامة في ترسيخ مكانته العالمية، مستندًا على كفاءة الأداء، ودوره في تعزيز التعاون الدولي، واستقطاب المستثمرين، وبناء شراكات استراتيجية تربط بين أسواق العالم، وتكشف عن فرص نوعية لنمو الاقتصاد السعودي والعالمي.

أصبحت مبادرة مستقبل الاستثمار، التي أطلقها صندوق الاستثمارات العامة منذ تسع سنوات حدثًا سنويًا على خريطة الاستثمار العالمي، ومنصة تجمع قادة العالم، والخبراء، والمستثمرين، تحت سقف واحد؛ لمناقشة قضايا الاستثمار واتجاهاته المستقبلية، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجه تدفق الاستثمارات؛ ليكون مُساهمًا في رسم ملامح وتوجهات الاستثمار العالمي.

وتأكيدًا لريادة الصندوق العالمية، تصدرت العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة قائمة العلامات الأعلى قيمة والأسرع نموًا بين صناديق الثروة السيادية؛ نتيجة لما اكتسبه من نجاحات في إدارة الأصول، والتزامه بالحوكمة وقيم الاستدامة، ومساهمته في تنمية القطاعات الاستراتيجية التي يستثمر فيها عبر الشركات التابعة له، وهو ما جعل للمملكة حضورًا أكثر فاعلية في مشهد الاستثمار العالمي.

تسع سنوات في عمر مبادرة مستقبل الاستثمار

منصة صاغت ملامح الاستثمار العالمي وتوسع حضورها الدولي



250+ مليار دولار قيمة الاتفاقيات المُبرمة

31+ ألف مشارك

3+ آلاف متحدث من كبار القادة وصناع القرار

100+ إصدار من الدراسات والبحوث المتخصصة



الأعلى قيمة والأسرع نموًا عالميًا للعام الثاني

بحسب تقييم "براند فاينانس" للعام 2025

1.2 مليار دولار قيمة العلامة التجارية

%11 نمو القيمة مقارنة بالعام 2024

الأول عالميًا في الحوكمة والاستدامة والمرونة

بحسب تقرير "Global SWF" للعام 2025

%100 نسبة الالتزام

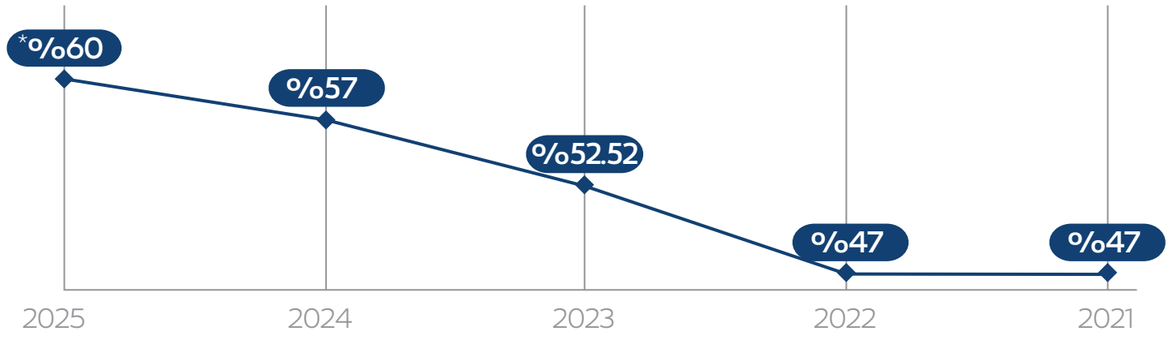
200 مستثمر سيادي ضمتهم القائمة

شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص

وجد القطاع الخاص فرصًا أوسع أُتيحت له عبر مشاريع صندوق الاستثمارات العامة، الذي وضع تمكين الشركات المحلية -بما يشمل المتوسطة والصغيرة والناشئة-، هدفًا استراتيجيًا، بالإضافة إلى رفع نسبة المحتوى المحلي في مشاريعه.

دعمت مبادرات الصندوق الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص من خلال إقامة منتدى القطاع الخاص، وإنشاء منصة القطاع الخاص، وهو ما أتاح الوصول للفرص، وبنى جسرَ تواصل وتعاون دائم مع المستثمرين والشركات. بالإضافة إلى إيجاد برامج للتدريب والتأهيل للعمل في مشاريع الصندوق، مثل برنامج "مساهمة"، إلى جانب "مسرعة الأعمال الصناعية"، وبرنامج "عزم"، وغيرها من البرامج الأخرى.

المحتوى المحلي في المشاريع



فرص وتمكين

منصة القطاع الخاص

+40 مليار ريال قيمة الفرص

+185 فرصة مقدمة

تأهيل للمقاولين

+300 شركة سعودية تأهلت للعمل مع شركات الصندوق

تأهيل للشركات الصغيرة والمتوسطة

+200 شركة مستفيدة لتأهيلها للعمل مع شركات الصندوق

* النطاق المتوقع لمساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي

نهج يُرسخ شمولية الاستدامة

اهتم صندوق الاستثمارات العامة بترسيخ مبادئ الاستدامة في مشاريعه وتمويل أعماله، وهو ما يعكس التزامه بالتنمية المستدامة الشاملة، ومسؤوليته في دعم التوجهات الدولية الساعية إلى الحفاظ على البيئة؛ لتمكين الأجيال القادمة من الازدهار.

يُعد الصندوق رائدًا في إصدار السندات الخضراء على مستوى صناديق الثروة السيادية، ومُساهمًا في تطوير وتنويع مصادر التمويل المالي؛ بما يُعزز من حضور المملكة في أسواق المال العالمية. ففي العام 2017 كان من ضمن الأعضاء المؤسسين لمجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية «الكوكب الواحد»، وفي العام 2022 أصبح أول صندوق سيادي يُصدر سندات خضراء، تبع ذلك إصدار ثانٍ في العام 2023، وأخيرًا ما أصدره في العام 2025؛ ليكون ذلك مُعيدًا لتعريف دور الصناديق السيادية في دعم الاستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، بالتوازي مع أهدافه في تعزيز موارده المالية وتنويعها.

تُوجه عوائد السندات الخضراء إلى تمويل المشاريع الخضراء التابعة للصندوق في قطاعات متنوعة، منها الطاقة المتجددة، ومشاريع المباني الخضراء، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للموارد المائية. تستهدف هذه الخطوات أثرًا يتمثل في دعم توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة، وتخفيض انبعاثات الكربون للوصول إلى الحياد الصفري، ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ حيث تمكن الصندوق من جمع 9 مليارات دولار عبر إصدار السندات الخضراء، ووُجهت هذه العائدات إلى 91 مشروعًا رئيسيًا، يُتوقع أن تسهم في تجنب ما يعادل 10.1 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تحول نحو الاقتصاد الأخضر

أربع محطات بارزة في رحلة صندوق الاستثمارات العامة

- **2017** أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة العمل الدولية "الكوكب الواحد"
- الإسهام في إصدار إطار العمل لصناديق الثروة السيادية "الكوكب الواحد"
- **2022** إصدار وثيقة تتضمن إطار عمل التمويل الأخضر الخاص
- إصدار أول سندات خضراء بقيمة 3 مليار دولار
- **2023** إصدار ثاني سندات خضراء بقيمة 5.5 مليار دولار
- **2025** طرح ثالث من السندات الخضراء للصندوق هو الأول له باليورو

الاستثمار والقطاع الخاص

فرص وقدرات متنامية

تنامى دور القطاع الخاص مع النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة طوال عقود ماضية، في ظل ظهور الفرص التجارية والاقتصادية، والحاجة إلى مشاركة المستثمرين، وإقامة الكيانات الوطنية والمنشآت التجارية والصناعية؛ لدفع مسيرة التنمية الشاملة. وبالرغم من ذلك، اتسمت مشاركة القطاع الخاص الاقتصادية بالعديد من التحديات التي حالت دون زيادة فاعليته ومساهمته في قيادة النمو الاقتصادي.

بدأ التحول في البيئة الاستثمارية والتجارية مع إطلاق رؤية السعودية 2030، التي عملت على جذب الاستثمارات، وتمكين القطاع الخاص عبر إيجاد ممكنات تزيد من قدرته على اقتناص الفرص والإسهام في تحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030، وتتلخص الرحلة في ثلاث مراحل.

◆ بدأت المرحلة الأولى

بإرساء الأسس وإصلاح البيئة التجارية والاستثمارية، من خلال إصدار نظام الإفلاس، وإطلاق برنامج "تيسير" الذي نفذ أكثر من 1,000 إصلاح تنظيمي؛بهدف تسهيل الإجراءات، واختصار رحلة المستثمرين في إصدار الرخص الاستثمارية. بالإضافة إلى إنشاء المركز الوطني للتنافسية، الذي عمل على دراسة التحديات التي تُعيق نمو القطاع الخاص ودور القطاع الحكومي في حلها. كما أسهم تأسيس المركز الوطني للتخصيص وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في تعزيز الشراكة بين القطاعيْن الخاص والعام.

وشكل إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) نواة لبناء منظومة متكاملة لدعم ريادة الأعمال.

◆ ركزت المرحلة الثانية

أكثر على استقطاب الاستثمارات، وتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، وتمكين القطاع الخاص، وذلك من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإصدار نظام التخصيص، ونظام الشركات الجديد، ونظام الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار. أوجد هذا بيئة مُحفزة للمستثمرين، وللشركات الأجنبية التي افتتح كثير منها مقراته الإقليمية في المملكة، ووجدت الشركات المحلية ممكنات شجعتها على التوسع والنمو؛لتشهد هذه المرحلة ارتفاعًا في الاستثمارات التي استهدفت قطاعات واعدة، مثل السياحة، والترفيه، والاقتصاد الرقمي، وتوسعت الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص في قطاعات عديدة، مثل البنية التحتية، والطاقة، والصحة.

اتضحت نتائج المرحلتيْن بارتفاع مساهمة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد. إلى 51%، ومساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 21.9%. كما ازداد عدد المستثمرين الدوليين بأكثر من عشرة أضعاف مقارنة بالعام 2016، وارتفعت قيمة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية إلى 797 مليار ريال دافعة إلى نموها؛ لترتفع مساهمة الاستثمار في الاقتصاد من 22% إلى 30%، وهو ما انعكس إيجابًا على الاقتصاد غير النفطي الذي أصبح يُمثل أكثر من نصف الاقتصاد.

كان لهذا النمو أثر في توليد فرص العمل، وبموجب ذلك انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية.

◆ تأتي المرحلة الثالثة

متزامنة مع التقدم الكبير في إنجاز المشاريع الكبرى وافتتاح بعض منها، وهو ما يوفر فرصًا أوسع للقطاع الخاص من خلال المشاركة في التشغيل والاستفادة من تسارع الأعمال. إلى جانب ذلك، تُركز المرحلة على استدامة نمو الاستثمارات والقطاع الخاص؛ لقيادة النمو الاقتصادي، وذلك عبر استغلال الفرص التي ستتولد خلال السنوات القادمة، خصوصًا مع نضج المناطق الاقتصادية الخاصة التي ستجذب مزيدًا من الاستثمارات، بالإضافة للتوسع في استقبال السياح واستضافة الفعاليات والبطولات الرياضية الكبرى، الأمر الذي سيفتح آفاقًا استثمارية أوسع.

+10 أضعاف زيادة عدد المستثمرين الدوليين مقارنة بالعام 2016

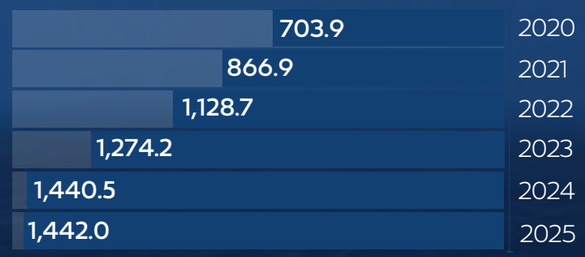
%51 مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد

%30 مساهمة الاستثمار في الاقتصاد

797 مليار ريال قيمة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية

نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي *

مليار ﷼



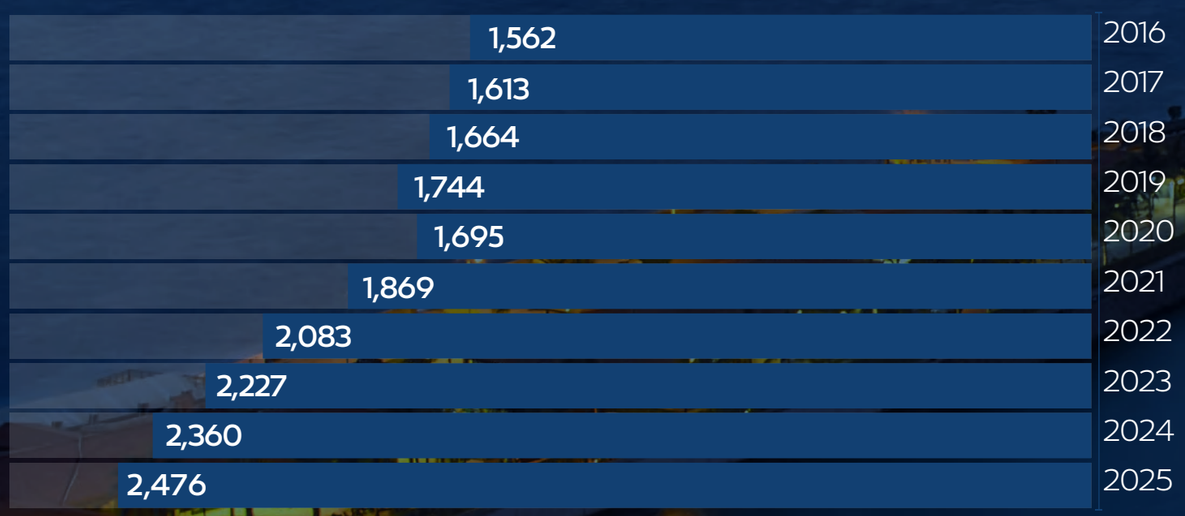
نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي للقطاع غير الحكومي **

مليار ﷼



نمو قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

مليار ﷼



* يُعد من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس تطور الاقتصاد وقدرته على التوسع والإنتاج في المستقبل. ويمثل هذا المؤشر بيان بحجم الاستثمارات التي تُضخ في الاقتصاد، وذلك في شكل أصول ثابتة تُستخدم في الإنتاج لفترة طويلة الأجل.

** يقيس هذا المؤشر تطور القطاعات غير الحكومية في الاقتصاد، من خلال بيان حجم الاستثمارات التي تضخها هذه القطاعات في الاقتصاد على شكل أصول ثابتة.

الاستثمارات تتجه إلى المملكة

أصبحت المملكة وجهة عالمية للاستثمار خلال السنوات الماضية، وموطنًا للفرص في مختلف القطاعات، مدفوعًا ذلك بحزمة من الإصلاحات التي استهدفت إيجاد بيئة محفزة تحتضن الاستثمارات من داخل المملكة وخارجها، وتستقطب الشركات الأجنبية، عبر إنشاء وزارة الاستثمار التي اهتمت بتنظيم وتنمية النشاط الاستثماري، بتشريعات مرنة وممكنات متنوعة سهلت دخول المستثمرين وتمكين الشركات المحلية.

دفع ذلك إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإصدار نظام الاستثمار، وإنشاء الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار. بالإضافة إلى إطلاق عدد من المبادرات، مثل برنامج المقرات الإقليمية، ومبادرة استثمر في السعودية، وتأسيس المركز الوطني للتنافسية، والهيئة السعودية لتسويق الاستثمار.

شهدت المدن السعودية تطورًا في المشهد الاستثماري؛ إذ تزايدت فرص الاستثمار وباتت أكثر قربًا للمستثمرين، مدفوعة بإنشاء مركز دعم هيئات التطوير، ومساهمته في تحول وتأسيس هيئات تطوير المناطق والمدن، بجانب تأسيس مكاتب استراتيجية لبعضها. كما زادت فاعلية البلديات في الإعلان عن الفرص وطرحها للقطاع الخاص بشفافية، عبر بوابة الاستثمار في المدن السعودية (فرص).

امتازت المملكة ببنية تحتية متطورة بنتها طوال عقود ماضية، وعززت في السنوات الأخيرة، بجهود تضمنت إعادة هيكلة لبعض المشاريع وإنشاء مشاريع نوعية، مثل إعادة هيكلة مركز الملك عبدالله المالي، وإعادة هيكلة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وإطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة، وتطوير المدن الصناعية، ما وفر أرضًا خصبة للمستثمرين لبدء أعمالهم والاستثمار في الاقتصاد السعودي، بفرص عديدة في القطاع المالي، والصناعة، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والثقافة، والترفيه، وغيرها من القطاعات الأخرى.

ونتيجة لهذه الجهود، ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات من 60% إلى 76%، ويكون بهذا هو المساهم الأكبر في تضاعف حجم الاستثمارات.

نمو رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

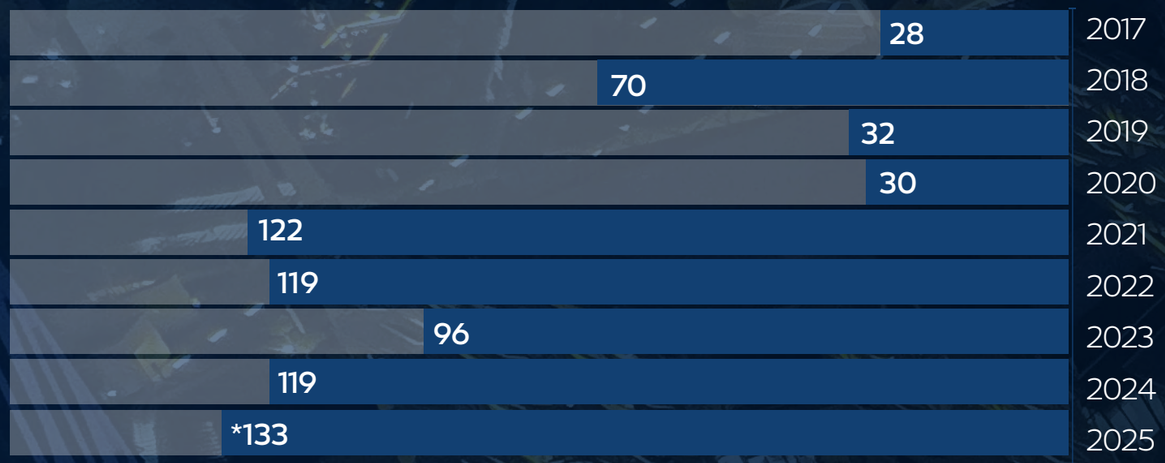
مليار ﷼



* قيمة تقديرية أولية

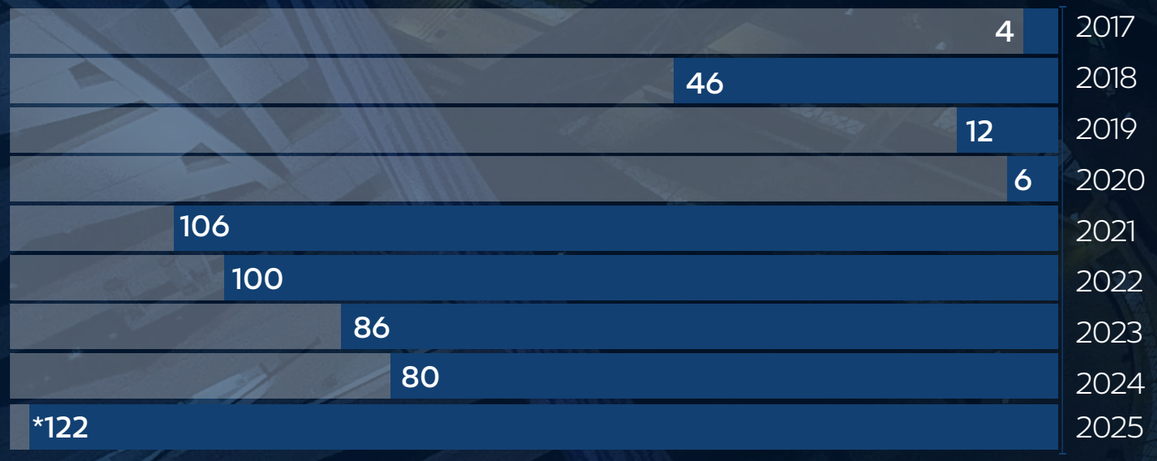
زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مليار ﷼



ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

مليار ﷼



* قيمة تقديرية أولية

وجهة للشركات العالمية والمستثمرين

تجاوز لمستهدف المقرات الإقليمية للشركات العالمية

شركة

2021 44

2025 700+

نمو عدد الشركات التي تضمن هيكل ملكيتها استثمارات أجنبية

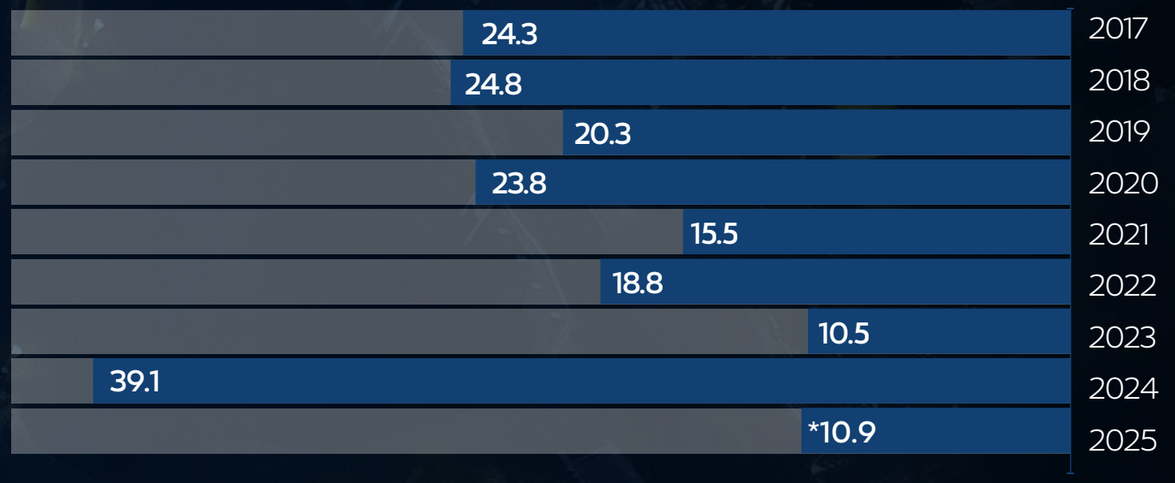
ألف شركة

2020 5

2025 55

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصاد

مليار ﷼



* قيمة تقديرية أولية



بيئة متجددة تُمكّن الأعمال

تقدمت الأعمال التجارية في ظل تحول نوعي شهدته البيئة التنظيمية في المملكة، من خلال تحديث الأنظمة وتبسيط الإجراءات؛ ليُمهد ذلك الطريق لتوسع النشاط التجاري بمختلف أشكاله.

ركزت الإصلاحات على تسهيل رحلة المستثمرين في تأسيس الشركات، والحرص على استدامة الأعمال، وذلك بأخذ خطوات عديدة جعلت قطاع الأعمال أكثر جاذبية، مثل إصدار نظام الشركات الجديد، ونظام السجل التجاري الجديد، ونظام الإفلاس، ونظام التجارة الإلكترونية، ونظام الغرف التجارية، إضافة لنظام المنافسة، ونظام الامتياز التجاري. سبق هذه الخطوات دراسة لتحديد الفجوات والتحديات التي تُعيق التوسع، واكتشاف فرص النمو وتطويرها، ووضع الحلول والممكنات التي تدعم رجال الأعمال في اقتناصها.

كان لإعادة هيكلة منظومة القطاع والجهات المتصلة به أثر في دعم النشاط التجاري، بتركيز مهام وزارة التجارة على تنظيم الأعمال التجارية والإشراف عليها، وإنشاء المركز السعودي للأعمال الذي اهتم بتيسير إجراءات بدء الأعمال مقدمًا أكثر من 10 ملايين خدمة، بجانب تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة مستقلة باسم الهيئة العامة للمنافسة.

أدت هذه الخطوات إلى إيجاد أرض ممهدة للنمو التجاري، ووفرت بيئة تنافسية في إطار يُحقق الشفافية والعدالة.

تقدمٌ في التصنيفات العالمية لبيئة الأعمال والتجارة

بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2025

الأداء الاقتصادي

- **الأولى عالميًا**
  في عدم وجود تهديدات لنقل مقرّات الأعمال
- **الثانية عالميًا**
  في قدرة الاقتصاد على الصمود
- **الرابعة عالميًا**
  في نمو التوظيف على المدى البعيد

كفاءة الأعمال

- **الثانية عالميًا**
  في إجمالي نشاط ريادة الأعمال بالمراحل الأولية
- **الثالثة عالميًا**
  في توافر رأس المال الجريء
- **الرابعة عالميًا**
  في نمو سوق العمل على المدى البعيد

نمو قيود الامتياز التجاري

قيد امتياز

2024	2025
2,333+	2,637

نمو السجلات التجارية القائمة للشركات الأجنبية

سجل تجاري

2024	2025
12,176	13,103

نمو السجلات التجارية القائمة

2024	2025
1.6 مليون سجل تجاري	1.8 مليون سجل تجاري
%41 من السجلات التجارية القائمة للمؤسسات مملوكة لسيدات	%48 من السجلات التجارية القائمة للمؤسسات مملوكة لسيدات

أبرز القطاعات الواعدة نموًا

حسب السجلات التجارية القائمة

تقنيات الذكاء الاصطناعي

سجل تجاري

2024	2025
14,163	19,042

صناعة الألعاب الإلكترونية

سجل تجاري

2024	2025
661	841

الأمن السيبراني

سجل تجاري

2024	2025
7,689	9,766

الأنشطة المالية والتأمين

سجل تجاري

2024	2025
13,286	15,550

مدن التسلية والألعاب

سجل تجاري

2024	2025
7,071	8,376

التجارة الإلكترونية

سجل تجاري

2024	2025
40,041	43,854

تشغيل مرافق الفعاليات الترفيهية

سجل تجاري

2024	2025
8,672	10,402

تنظيم الرحلات السياحية

سجل تجاري

2024	2025
6,476	10,665

أثر نظام السجل التجاري الجديد خلال 6 أشهر

سهل مزاولة الأعمال منذ بدء العمل به في 3 أبريل من العام 2025

رحلة مختصرة

- إلغاء إصدار السجلات الفرعية
- الاكتفاء بسجل تجاري واحد شامل لجميع الأنشطة

أعباء مالية أقل على المنشآت التجارية

- 108 ألف سجل فرعي مُلغى

المركز السعودي للأعمال خلال عام 2025

- تحويل 666 ترخيص إلى تراخيص فورية لتسريع إجراءات ممارسة الأعمال
- إصدار أكثر من 500 ألف رمز إلكتروني للمنشآت التجارية بعد إطلاق المرحلة الثانية من خدمة الرمز الإلكتروني الموحد
- إتاحة 189 خدمة جديدة عبر منصة الأعمال

شراكة بين القطاعيْن العام والخاص

تُوجت الجهود الإصلاحية لتمكين القطاع الخاص، بتوسع الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص في تقديم الخدمات وتخصيص بعض القطاعات، عبر تأسيس المركز الوطني للتخصيص، وإصدار نظام التخصيص، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخصيص.

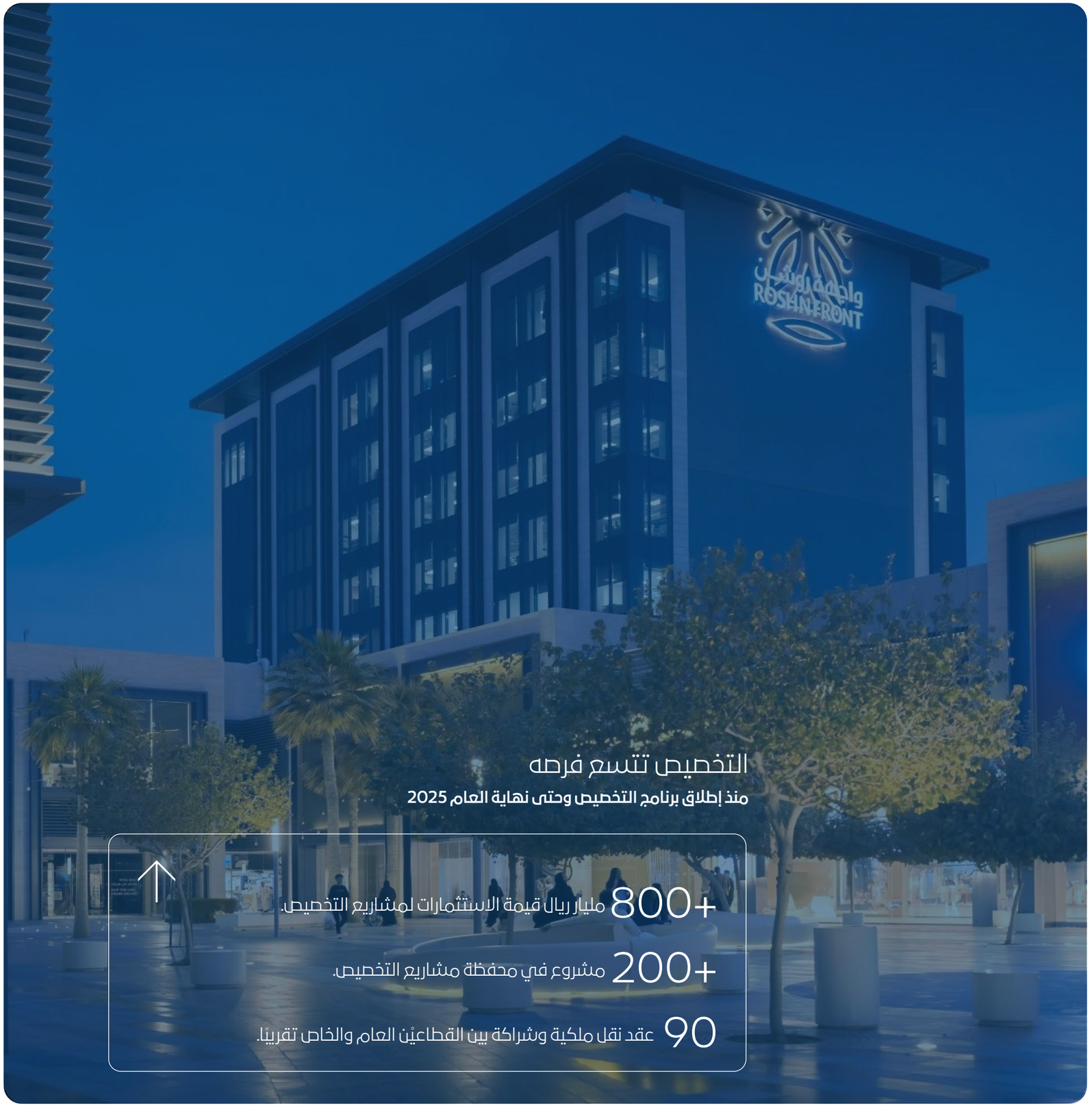
تحول القطاع الحكومي بموجب ذلك إلى التركيز أكثر على أدواره التنظيمية والتشريعية والرقابية، وهو ما أتاح الفرص أمام القطاع الخاص، وساعد في تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، ورفع مستوى الشفافية والتنافسية في تقديم الخدمات.

دعمت مجموعة من الخطوات الإصلاحية، مثل اعتماد نظام التخصيص، واللائحة التنفيذية، والأدلة الإرشادية، إضافة إلى القواعد المنظمة للتخصيص، ارتفاع تقييم المملكة عالميًا، وفقًا لتقرير البنك الدولي لتقييم الأطر النظامية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بالعام 2020.

وبحسب التقرير، ارتفع تقييم مؤشر دراسة وتحضير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من 41 إلى 56. وفي مؤشر طرح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ارتفع التقييم من 76 إلى 91، وهو المحور الذي حققت فيه المملكة المركز الأول إقليميًا والرابع عالميًا.

كما ارتفع تقييم مؤشر إدارة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من 41 إلى 77، محققًا أكبر تحسن بين جميع الدول المشاركة في التقييم. إضافة إلى ارتفاع مؤشر العروض التلقائية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من 83 إلى 92، حيث حققت فيه المملكة المركز الأول إقليميًا والثاني عالميًا.

ما زال في المملكة فرص أوسع لمشاركة القطاع الخاص، يدفعها التوسع في تطوير العديد من القطاعات، مثل التعليم الذي سيتوسع فيه دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل وصيانة المؤسسات التعليمية، على أن تُركز الجهات الحكومية ذات الاختصاص جهودها في التنظيم والاهتمام بتطوير المناهج وتنفيذ البرامج المُساعدة في تنمية الطلاب وتزويدهم بمهارات المستقبل. بالإضافة إلى العديد من فرص التخصيص الأخرى في الصحة والرياضة والتقنية وغيرها، التي ستعمل على ضمان كفاءة الأداء ورفع جودة الخدمة.



التخصيص تتسع فرصه

منذ إطلاق برنامج التخصيص وحتى نهاية العام 2025

+800 مليار ريال قيمة الاستثمارات لمشاريع التخصيص.

+200 مشروع في محفظة مشاريع التخصيص.

90 عقد نقل ملكية وشراكة بين القطاعيْن العام والخاص تقريبًا.

توسع لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يُعد دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة عاملًا رئيسًا في زيادة مساهمة القطاع الخاص الاقتصادية؛ إذ أنّها تُمثل الحصة الأكبر من شركات القطاع الخاص. ولتمكينها، أُعيد تشكيل المنظومة؛ لتكون أكثر كفاءة في تحفيز نموها. وكان لتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، بالغ الأثر في وضع الأسس التنظيمية الداعمة للنمو، كما ساعد إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركة السعودية للاستثمار الجريء في تعزيز القدرة على تمويل المنشآت ودعم نموها وتوسعها. وامتد العمل إلى استقطاب رواد الأعمال والشركات الناشئة من خارج المملكة، ومن بين الممكنات الداعمة لذلك إنشاء مركز الإقامة المميزة لتنمية قطاع ريادة الأعمال، وإيجاد ترخيص استثماري خاص لريادة الأعمال تحت مسمى "ريادي".

حُفزت هذه الخطوات بالعديد من المبادرات، مثل إقامة ملتقى بيبان الذي أصبح منصة تجمع رواد الأعمال والخبراء تحت سقف واحد، وإطلاق مسرعات الأعمال، وتطوير برامج التمويل؛ ليدفع ذلك نحو زيادة عدد المنشآت إلى أكثر من 1.7 مليون منشأة، يعمل فيها ما يُقدر بـ 8.88 ملايين موظف بنهاية العام 2025، وتزيد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.9% بالعام 2024.

قاد ذلك أيضًا إلى زيادة قدرة القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والاستثمار، بالإضافة إلى تمكين استغلال طاقات وعقول الشباب في تحقيق أحلامهم الريادية، وظهور جيل جديد من رجال وسيدات الأعمال لقيادة نمو القطاع الخاص؛ إذ وصل عدد المنشآت التي يملكها الشباب السعودي إلى أكثر من 474 ألف منشأة.

8.88
مليون عامل

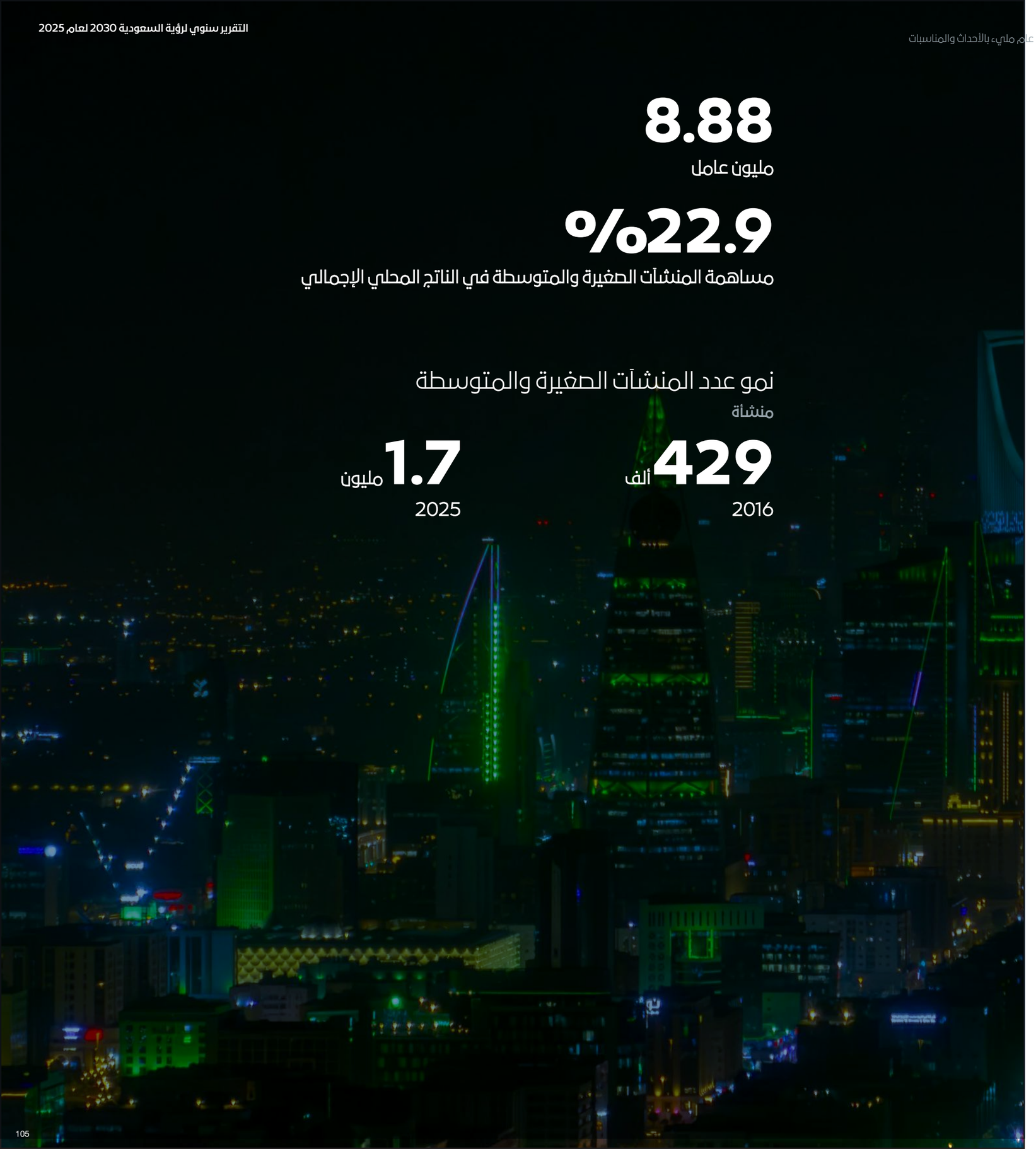
%22.9
مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

نمو عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة

منشأة

429 ألف
2016

1.7 مليون
2025



مبادرات تُنمي المنشآت

برنامج كفالة بنهاية العام 2025

130.6
مليار ريال إجمالي قيمة التمويل

93
مليار ريال إجمالي قيمة الكفالات المقدمة

27
ألف منشأة صغيرة ومتوسطة مستفيدة

%25.8
نسبة نمو معدل التوطين في المنشآت متناهية الصغر

%14.7
نسبة نمو معدل التوطين في المنشآت الصغيرة

%10.6
نسبة نمو معدل التوطين في المنشآت المتوسطة

برنامج طموح بنهاية العام 2025

40+
مليار ريال إجمالي إيرادات منشآت طموح

16+
مليار ريال إجمالي القيمة السوقية للمنشآت المدرجة في السوق المالية

7.5+
مليارات ريال إجمالي قيمة الاستثمارات

100+
ألف موظف في منشآت طموح

3,200+
منشأة انضمت لبرنامج طموح

39+
منشأة أُدرجَت في السوق المالية

مبادرة استرداد

27+
ألف منشأة استفادت في النسخة الأولى

89+
ألف وظيفة وفرتها المنشآت المستفيدة في النسخة الأولى

%75
من المنشآت المستفيدة استمرت أعمالها في النسخة الأولى

المملكة تتقدم

↑ **23** عالميًا

تقدمت 60 مرتبة ضمن تصنيف أفضل 100 بيئة أعمال ناشئة صاعدة عالميًّا

وفق تقرير "منظومة الشركات الناشئة العالمية 2025" الصادر عن منظمة Startup Genome بالشراكة مع شبكة ريادة الأعمال العالمية

2021	2025
المرتبة 83	المرتبة 23

بيئة تُمكّن ريادة الأعمال والشركات الناشئة

تستقطب الشركات وتُحفز النمو وتحتضن المواهب

استقطاب
550
شركة ناشئة أجنبية حتى منتصف العام 2025

تحفيز
339
ترخيص لحاضنات ومسرعات الأعمال خلال العام 2025

التعدين

ثروات وفرص ثمينة في باطن الأرض

تزخر أرض المملكة بثروات تعدينية متنوعة، شهدت تطورًا في رحلة استكشافها خلال أربع مراحل.

- **تمثلت المرحلة الأولى (1930 - 1970)**

في استكشاف محدود، أُسست خلالها عدد من الكيانات المنظمة، مثل مصلحة الأشغال لدراسة المعادن السطحية، ووزارة البترول والثروة المعدنية، وهو ما عُد نواة أولى لتنظيم القطاع.

- **في المرحلة الثانية (1970 - 2000)**

توسعت جهود الاستكشاف، فأطلقت المشاريع البحثية، ودخلت الشركات العالمية للتنقيب عن المعادن، وبدأت المملكة تجني ثمار هذا التوسع باستغلال خامات البوكسايت والفوسفات، وتأسيس شركة معادن.

- **وشهدت المرحلة الثالثة (2000 - 2015)**

توسعًا أكبر مع بدء وضوح أثر شركة معادن في تنمية القطاع، وتطور البنية التحتية للتعدين بتنفيذ عدد من المشاريع مثل مدينة رأس الخير الصناعية، وسكة الحديد التي تربط مدينة رأس الخير الصناعية بمناطق التعدين في الحدود الشمالية والقصيم وحائل، وهو ما ساهم في دعم الصناعات المرتبطة بالتعدين، مثل استخراج وتصنيع الألمنيوم واليورانيوم.

- **بدأت المرحلة الرابعة مع إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016**

التي استشرفت مستقبل التعدين واهتمت بتطويره، بوصفه قطاعًا استراتيجيًا يولّد الوظائف وفرص الاستثمار وداعمًا للصناعة، مستندة في ذلك على ما بُني طوال المراحل الثلاث السابقة، ومقتنصة فرصة ما تزخر به أرض المملكة من معادن ثمينة ونادرة وحرجة؛ لتُعطي القطاع التعديني ميزة تنافسية تدفعه للتقدم أكثر وتعزيز مكانته في جذب الاستثمارات التعدينية، والتكامل مع القطاع الصناعي ودعم نموه، عبر تزويده بالمعادن التي تحتاجها صناعات واعدة واستراتيجية وعالية التقنية مثل صناعة السيارات والبطاريات والروبوتات والطاقة النظيفة والأسمدة؛ بفضل بنية تحتية ولوجستية متطورة تربط مناطق التعدين بمناطق التصدير والتصنيع، وتضمن استدامة سلاسل الإمداد؛ ليعكس ذلك الكفاءة في إدارة الثروات، واستثمار الفرص المتوفرة في ظل التغيرات التقنية المساعدة للمضي نحو آفاق أوسع.

وفي ظل رؤية السعودية 2030 أُطلقت مجموعة من المبادرات النوعية وأُعيدت هيكلة القطاع؛ لتُرسم ملامح طريق الازدهار التعديني، ومن ذلك إطلاق الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين، وإسناد مهمة تنمية وتنظيم القطاع إلى وزارة الصناعة والثروة المعدنية التي استُحدثت من أجل ذلك. كما أُصدر نظام الاستثمار التعديني، ونُفذ أكبر مسح جيولوجي على مستوى العالم. ورافق تلك الجهود، إقامة مؤتمر التعدين الدولي الذي أصبح منصة تجمع المستثمرين والخبراء وقادة التعدين من حول العالم، وتبع ذلك إطلاق منصة تعدين التي هدفت إلى تسهيل تجربة المستثمرين في إجراءات الرخص التعدينية، وتأسيس الشركة السعودية لخدمات التعدين (إسناد) التي كان لها دور في تطوير وتنفيذ حلول رقمية تُسهل تجربة المستثمر وتزيد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي. وكان لرواد الأعمال والشركات الناشئة نصيبهم من التمكين، بإطلاق حاضنة الاستكشاف التعديني (نثري)، وإطلاق مبادرة إستوديو الابتكار التعديني.

ساهمت هذه الخطوات في تنشيط أعمال التعدين والاستكشاف لمستويات قياسية، مقرونة بتعظيم الأثر الاجتماعي، من خلال توفير الوظائف لأبناء المجتمعات المحلية، ولوائح تنظيمية تضمن الحفاظ على البيئة وتُرسخ المسؤولية الاجتماعية.

أصبحت المملكة اليوم من بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار التعديني، وهو ما يجعلها مصدرًا موثوقًا في تثبيت دعائم أمن واستقرار سلاسل الإمداد التعدينية. إضافة إلى ذلك، زادت القيمة المقدرة للثروات المعدنية إلى أكثر من 9.4 تريليون ريال بنمو بلغ حوالي 90% مقارنة بالعام 2016، الأمر الذي يُحول المملكة إلى مركز لفرص تعدينية واعدة في التصنيع والإمداد. ومن المتوقع أن يشهد القطاع ارتفاعات أكثر في قيمة الثروة التعدينية؛ نتيجة لتسارع المسوح الاستكشافية؛ ليصاحب ذلك فرص تعدينية أوسع.



نضج تنظيمي يحفز الاستثمار

تحولت الإصلاحات التعدينية إلى أثر يُمكن رؤيته على أرض الواقع، من خلال رحلة تطوير بدأت منذ عشرة أعوام، أوجدت بيئة أكثر تنافسية، وحفزت نمو الأنشطة التعدينية.

تكشف المؤشرات الدولية عن قفزات تاريخية في قطاع التعدين، تعكس طموح المملكة في أن تكون مركزًا تعدينيًا عالميًا، فسجلت تقدمًا في مؤشرات الاستثمار والسياسات والمسوح الجيولوجية. وامتد ذلك إلى نشاطٍ متزايد في الاستكشاف التعديني.

تنامى دور شركات التعدين في دفع عجلة نمو القطاع التعديني، مستغلين الفرص التي وسعت أمامهم آفاق الاستثمار في مختلف المجالات التعدينية، وهو ما يؤكده نمو عدد الرخص التعدينية، لا سيّما في أنشطة نوعية، مثل نشاط الاستكشاف التعديني الذي أصبح نشاطًا يدفع لتوسع قطاع التعدين، في ظل استمرار مشاريع المسح الجيولوجي.

تقدم عالمي للمملكة في المؤشرات التعدينية

بحسب تقرير معهد فريزر الكندي للعام 2025

ضمن أكبر عشر دول في مؤشر الاستثمار التعديني

2013
المرتبة 104

2025
المرتبة 10

الأولى عالميًا

في المؤشر الفرعي الخاص بنظام الضريبة التعدينية

في المؤشر الفرعي الخاص بالاتساق التنظيمي وعدم التعارض

في المؤشر الفرعي الخاص بوضوح لوائح النظام التعديني وكفاءة الإدارة التنفيذية

الثانية عالميًا

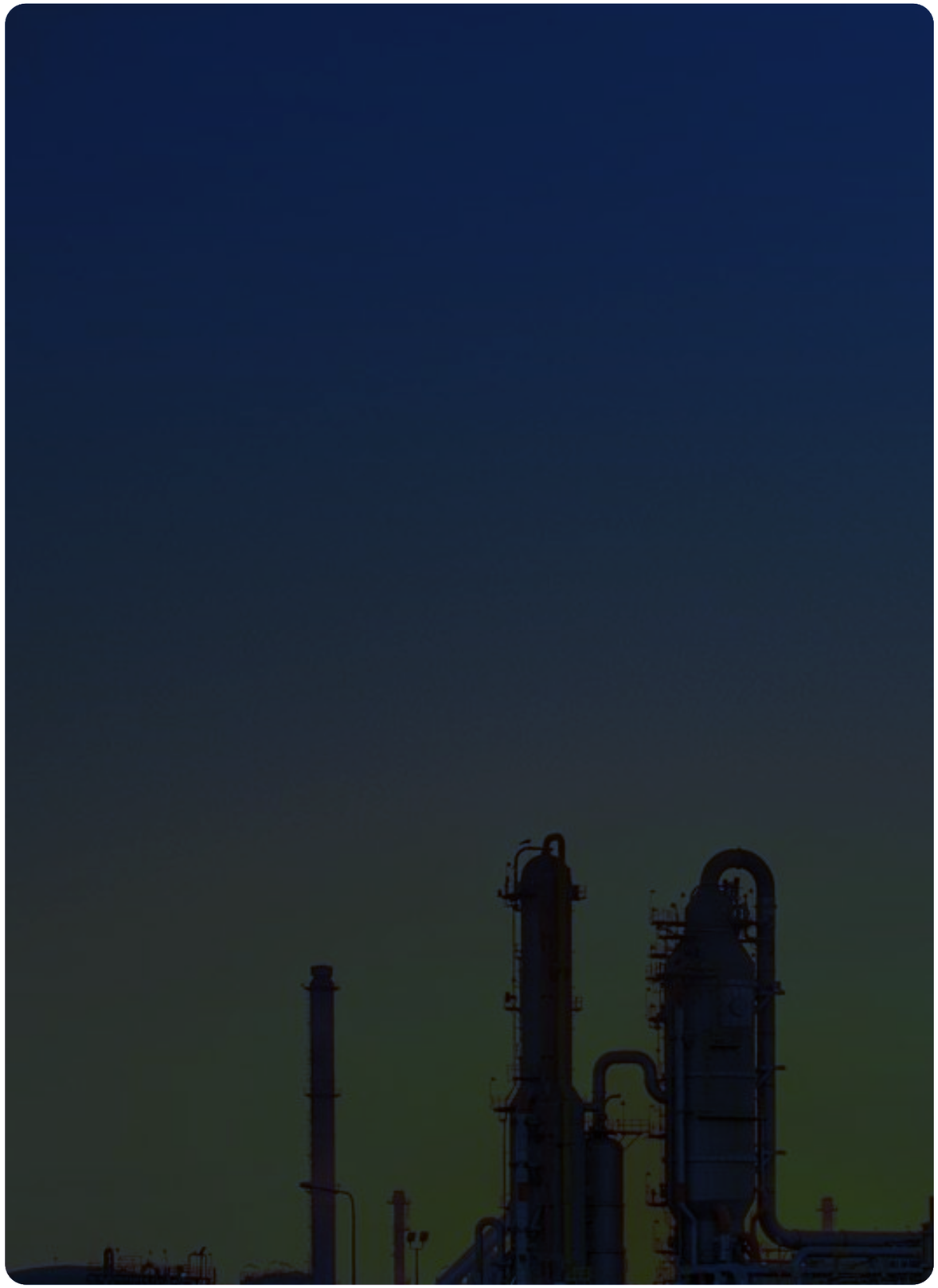
في المؤشر الفرعي الخاص باستقرار ووضوح التشريعات البيئية

الثالثة عالميًا

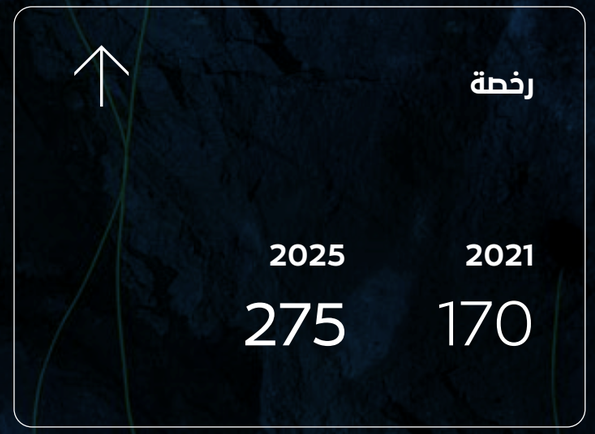
في المؤشر الفرعي الخاص بالتعامل مع مطالبات الأراضي وتنمية المجتمعات المحيطة

الرابعة عالميًا

في المؤشر الفرعي الخاص بالسياسات والتشريعات



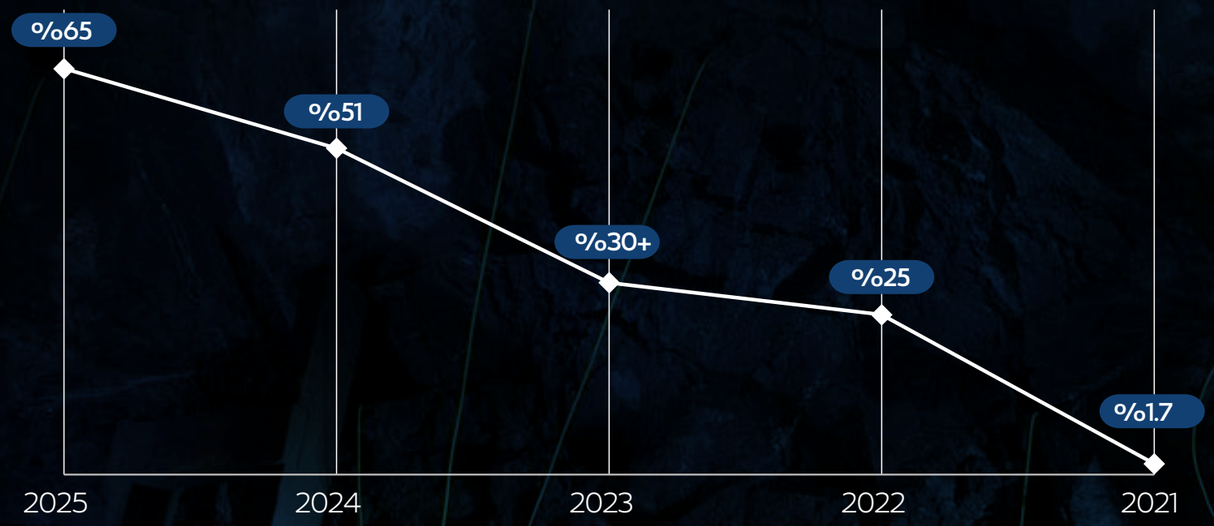
نمو عدد رخص الاستغلال للتعدين



نمو عدد رخص الكشف التعديني



تسارع أعمال المسح الجيولوجي



اكتشاف بالملايين في نجران

في كشف أولي قابل للزيادة

11 مليون طن من المعادن

◆ ذهب ◆ فضة ◆ زنك ◆ نحاس

+227 مليار ﷼

ارتفاع قيمة الثروات المعدنية غير المستغلة

الصناعة

وطن يصنع واقتصاد يتنوع

كان اكتشاف وتصدير النفط النواة الرئيسة في تشكيل ملامح القطاع الصناعي الحديث؛ إذ ساعدت العوائد النفطية في توفير الموارد لتطوير الصناعة.

جاءت اللبنات التنظيمية الأولى بتأسيس وزارة الصناعة والكهرباء، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وإنشاء المدن الصناعية التي تميزت ببنية تحتية متطورة، مثل مدينتَي الجبيل وينبع الصناعيتيْن بإدارة الهيئة الملكية للجبيل وينبع. إلى جانب تأسيس شركات وطنية كبرى قادت مشهد التطور الصناعي، مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). أرسى ذلك دعائم النهضة، فأخذت الصناعة السعودية تنمو وتتوسع أكثر.

ومع هذا التقدم الصناعي، توفرت العديد من الفرص الداعمة للنمو الاقتصادي، وهو ما جعل رؤية السعودية 2030 تضع القطاع الصناعي في قلب مستهدفاتها، بوصفه قطاعًا استراتيجيًا يُساهم في تنويع الاقتصاد وتوفير الوظائف. واستندت الرؤية في ذلك على ما تملكه الصناعة السعودية من ممكنات تدفع لنمو صناعي أوسع وتوطين صناعات واعدة واستراتيجية، تتجسد في توفر رؤوس الأموال، واقتصاد متين قادر على جذب الاستثمارات الصناعية، ومقومات البنية التحتية الممكنة لتوسع الإنتاج الصناعي.

ركزت رحلة تنمية الصناعة السعودية على أربعة محاور، كل محور فيه مزايا تنافسية تُحفز نمو قطاعاتها، وتتمثل هذه المحاور في الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية والتعدين والطاقة، إضافة للتركيز على دعم المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة. ولأجل ذلك، أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ومبادرة صنع في السعودية، وبرنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص (شريك)، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وأعيد تأهيل المدن الصناعية، وتأسست هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

قاد تحديث البيئة التنظيمية إلى التكامل بين المنظومة الصناعية والمنظومات الأخرى؛ بما عزز المرونة في الأنظمة المتوائمة مع طبيعة الاحتياجات الصناعية. فمع إعادة هيكلة المنظومة الصناعية بتأسيس وزارة الصناعة والثروة المعدنية، أصبحت الجهود أكثر تجانسًا مع المنظومة التجارية والاستثمارية واللوجستية، وهو الأمر الذي سهل تجربة المستثمرين الصناعيين في إصدار التراخيص وتنفيذ الإجراءات النظامية، بجانب زيادة جاذبية الاستثمار الصناعي، وفاعلية دور الصناديق التمويلية؛ لينعكس ذلك إيجابًا على عدد المصانع والإنتاج الصناعي وقيمة الاستثمارات الصناعية، مسجلة مستويات تاريخية.

كما مكّن التكامل مع القطاع اللوجستي من استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، ووصول المنتجات السعودية إلى الأسواق العالمية، مدفوعًا ذلك بالاستفادة من المناطق اللوجستية والمناطق الاقتصادية الخاصة، التي أتاحت للمستثمرين الاستفادة من نشاط إعادة التصدير، عبر مجمعات مجهزة تُقدم قيمة مضافة صناعية على المنتجات؛ ليُسهم ذلك في وصول الصادرات غير النفطية إلى مستويات قياسية.



كيف نما قطاع الصناعة؟

2016
- فصل الصناعة عن وزارة التجارة وضمها إلى وزارة الطاقة

2019
- تعديل النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعي
- استحداث وزارة الصناعة والثروة المعدنية

2020
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة
- تأسيس بنك التصدير والاستيراد السعودي

2021
- إطلاق برنامج صُنع في السعودية

2022
- تشكيل لجنة باسم "لجنة صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية"
- تدشين برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص "شريك"
- إطلاق برنامج مصانع المستقبل
- إطلاق برنامج المصانع الرائدة
- إطلاق "سير" أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة

2023
- إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة
- إطلاق شركة الاستثمارات الدوائية "لايفيرا"
- افتتاح أول منشأة لإنتاج السيارات الكهربائية

2024
- إطلاق برنامج تنافسية القطاع الصناعي
- تأسيس شركة "آلات"
- إطلاق الأكاديمية الوطنية لصناعة المركبات
- تدشين أكبر تجمع عالمي للصناعات الغذائية

2025
- الإعلان عن اشتراطات ممارسة الأنشطة الصناعية خارج المواقع المخصصة للأنشطة الصناعية
- إطلاق تجمع صناعات الطيران بواحة مدن في جدة
- إطلاق الأكاديمية الوطنية لصناعة الإسمنت
- الموافقة على وثيقة مشروع تخصيص مصنع الملابس والتجهيزات العسكرية
- 12.9+ ألف مصنع في أنحاء المملكة
- 622.87 مليار ريال قيمة الصادرات غير النفطية في أعلى مستوى تاريخي لها

ازدهار صناعي متسارع

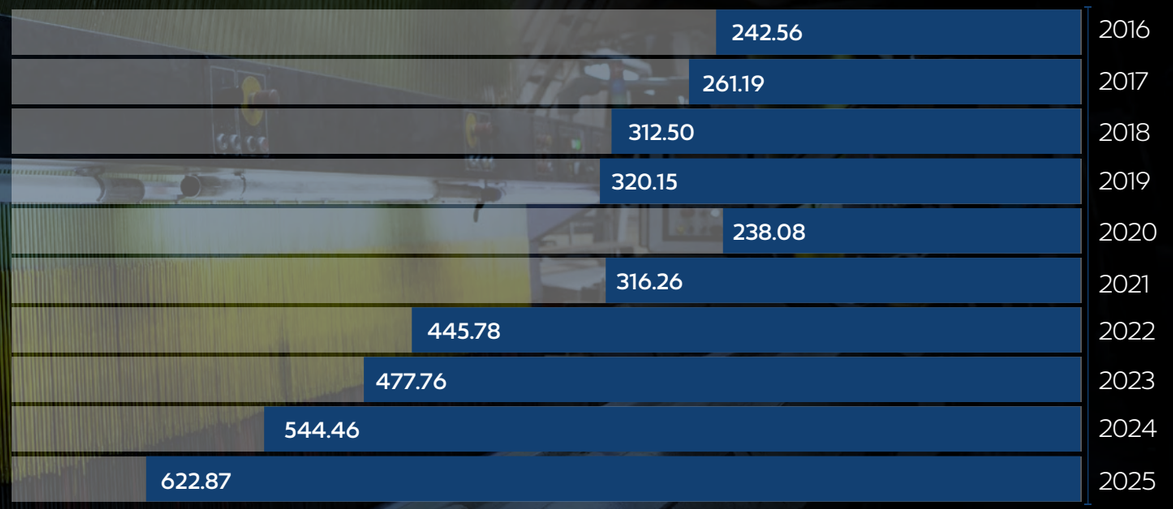
فتحت الإصلاحات في البيئة الصناعية آفاقًا أكبر للنمو، مدفوعة بالعديد من الممكنات التي ساهمت في تزايد تاريخي لعدد المنشآت الصناعية، وتعزيز وصول المنتجات الصناعية للأسواق المحلية والدولية؛ ليُسهم ذلك في تسجيل الصادرات غير النفطية مستويات تاريخية لم تصل إليها من قبل.

استند هذا النمو على منظومة متكاملة تُسهل الحصول على التمويل والخدمات المالية في المجال الصناعي، عن طريق صندوق التنمية الصناعية، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، إلى جانب بيئة جاذبة تُساعد في تحديد فرص الاستثمار الصناعي، وتوفر البنية التحتية والحلول الداعمة للإنتاج الصناعي؛ بما يُعزز التنافسية الصناعية. وتوسع نطاق التحفيز إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، بمبادرات تُمكنهم مثل برنامج "ألف ميل"، ومبادرات ترفع من مساهمتهم في الاقتصاد المحلي مثل مبادرة "تحفيز إصدار شهادات المحتوى المحلي".

يأتي ذلك استمرارًا لجهود هدفت إلى تطوير القدرات الصناعية؛ ليكون اليوم قطاعًا فاعلًا في الوصول إلى اقتصاد مزدهر ومنافس عالميًا.

الصادرات غير النفطية في أعلى مستوياتها التاريخية

مليار ﷼



نمو المصانع

مصنع

2016	2025
7,206	+12.9 ألف

ممكنات وسعت آفاق الصناعة

ساهمت في تمكين المستثمرين الصناعيين

حجم الاستثمار غير الحكومي التراكمي في المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الخاصة

1.466 تريليون ريال بنهاية العام 2025

74+ دولة في شبكة تربط بين المصدرين السعوديين والمشترين

برنامج صُنع في السعودية

3,000+ فرصة تصديرية

التمويل الحكومي للصناعات الواعدة

12.6 مليار ريال بنهاية العام 2025

بنك التصدير والاستيراد السعودي

116 مليار ريال إجمالي التسهيلات الائتمانية في العام 2025

المدن الصناعية

2,200+ مصنع جاهز أُنشئ حتى منتصف 2025

نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

104.3
بنهاية ديسمبر 2024

114.9
بنهاية ديسمبر 2025

%10.2
النمو

تحول يُمكّن وتحفيز يُوطّن

تمثلت إحدى التحولات الاقتصادية في الانتقال من نموذج يعتمد على الاستيراد في توفير احتياجات المستهلكين، إلى نموذج أكثر ارتباطًا بالمصنعين المحليين، عبر تطوير سلاسل قيمة محلية توفر فرص العمل، وتصب أخيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، بجانب تمكين توطين صناعات ذات أهمية للاقتصاد السعودي وما يتعلق بها من معرفة وتقنيات؛ لتساهم في تقليص فجوات الميزان التجاري.

يتميز السوق السعودي بحجمه وجاذبيته على المستوى الإقليمي، وهو ما يوفر فرصًا أمام المستثمر الصناعي، مدعومًا ذلك بتمكين غير مسبوق، من خلال تأسيس هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، التي أعدت قائمة إلزامية من المنتجات الوطنية المصنعة محليًا؛ إذ تُلزم الجهات الحكومية والمُتعاقدين معها على شراء المنتجات المُضمّنة في القائمة من مصنّعين سعوديين فقط. كما شُكلت لجنة "صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية"، التي ساهمت في تحديد فرص توطين عدد من الأدوية واللقاحات؛ بما يُساعد في رفع القدرات الوطنية في الصناعة والصحة على حدٍّ سواء.

فتح توطين الصناعات الاستراتيجية آفاقًا أوسع أمام القطاع الخاص والمستثمرين؛ بما ساعد على تعزيز توطين الصناعة، مثل الصناعات الدوائية والطبية والعسكرية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية، إلى جانب تمكين التوسع في تصنيع منتجات عالية القيمة، وهو ما يرفع من كفاءة سلاسل الإمداد واستدامتها. ويأتي تدشين مصنع "MS PHARMA" للأدوية الحيوية أحد الخطوات الداعمة في هذا الاتجاه.

المنتجات السعودية يتزايد حضورها

توسع في إضافة المنتجات للقائمة الإلزامية

منتج

2019
100

2025
1,670

ارتفاع عدد المصانع المستفيدة من القائمة الإلزامية

مصنع

2020
3,900

2025
6,727



كفاءة الاستثمار للبنية التحتية والمزايا الصناعية

استثمرت المملكة في تطوير البيئة الصناعية وربطها بالموانئ والطرق، وعملت على تطويرها، ما جعلها جاهزة ومحفزة لاحتضان المصانع، وتمكين صناعات واعدة واستراتيجية وتوطينها.

أتى إطلاق مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية تأكيدًا على الاستفادة من الممكنات الصناعية؛ إذ يقع المجمع بالقرب من ميناء الملك عبدالله، مما يزيد من فرص التصدير للأسواق الدولية. وتستفيد الشركات في المجمع أيضًا من الحوافز التي تُقدمها المنطقة الاقتصادية الخاصة، وهو ما يُشكل دافعًا لنمو صناعة السيارات وتوطينها.

كما تحتضن مدينة سدير للأعمال والصناعات أكبر مصنع لقاحات في الشرق الأوسط، مستفيدًا من الممكنات التي تقدمها المدينة؛ بهدف توطين صناعة اللقاحات، وتعزيز الأمن الصحي؛ إذ سجلت أعمال التنفيذ تسارعًا في الإنجاز.

وفي ينبع الصناعية، نجاح آخر لتوطين صناعة واعدة تُعد داعمة لتحقيق التكامل بين قطاعي الطاقة والصناعة، فقد دُشن أول مصنع متخصص في أنظمة طاقة الرياح، الأمر الذي سيُمكّن من تسريع جهود تنويع مصادر الطاقة.

وفي السياق ذاته شهدت المنطقة الشرقية نقلة صناعية نوعية، بإطلاق مجمع صناعي للآلات والمعدات، وتوسيع مجمع الكيماويات المتخصصة وغير العضوية في الجبيل؛ لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات النوعية.

أما قطاع الصلب والحديد؛ فقد عملت المملكة على تطويره وتحديد الفرص الاستثمارية فيه، مستندة على كونها من أكبر الدول المنتجة إقليميًا، ودور القطاع في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة؛ إذ الكثير من المستهدفات في توطين الصناعة تعتمد على صناعة الحديد والصلب كمدخلات، وهو ما سيخلق فجوة طلب يُمكن تغطيتها عن طريق الاستثمار المحلي. إلى جانب تنافسية القطاع بقربه من مصادر الطاقة، ونموذج تسعير خاص بالصناعات كثيفة الطاقة، وشبكة لوجستية ترتبط بعضها من موانئ وطرق وسكك حديد. إضافة لتوجه استراتيجي نحو صناعات المعادن الخضراء، استجابة لتحول العالم إلى الاقتصاد الأخضر، وهو ما يحتاجه المستثمرون اليوم كمتطلب تشريعي لدخول بعض الأسواق العالمية.

تكشف هذه الوتيرة المتصاعدة عن مسار طموح، يهدف إلى تمكين الصناعة الوطنية، والاستغلال الأمثل لمزايا لدى المملكة، ممثلة ببنية تحتية صناعية متقدمة، وتشريعات مُحفزة، بجانب موقع استراتيجي، ومكانة ريادية.

أول مصنع متخصص في أنظمة طاقة الرياح

في ينبع الصناعية

- 50 ألف طن سنويًا من الأبراج الحديدية
- 130+ مترًا ارتفاع الأبراج الحديدية
- 6 أمتار طول قطر الأبراج الحديدية

اقتراب إنجاز أكبر مصنع لقاحات في الشرق الأوسط

في مدينة سدير للصناعة والأعمال

أول مصنع لقاحات محلي

- 42 ألف م² مساحة المشروع
- %60 نسبة إنجاز المشروع

مجمعان صناعيان نوعيان

في المنطقة الشرقية

إطلاق مجمع الآلات والمعدات في الدمام

- 1,490 مصنعًا للآلات والمعدات في المملكة

توسيع مجمع الكيماويات المتخصصة وغير العضوية في الجبيل

- 1,025 مصنعًا للكيماويات المتخصصة وغير العضوية في المملكة

تنافسية وفرص في الحديد والصلب

تدعم تحقيق المستهدفات الصناعية

الانتهاء من دراسة تغطية الطلب المحلي

- 60+ مليار ريال قيمة الفرص الاستثمارية

الاستفادة من القدرات الإنتاجية الصناعية

- 150 مليون طن الطاقة الإنتاجية

أكبر مصنع لأغشية التناضح العكسي

في المنطقة الشرقية

بدء التشغيل التجريبي

- 300 ألف غشاء سنويًا لأغشية التناضح العكسي
- %72 نسبة المواد الخام ومدخلات الإنتاج المحلية
- %53 نسبة تقليص فترة التوريد

داعم لقطاعات استراتيجية

- المياه
- النفط والغاز
- التعدين
- الزراعة

صناعات عالية التقنية والأتمتة

تبنى قطاع الصناعة الابتكار وأتمتة المصانع، والعمل على تحفيز الصناعات عالية التقنية، بوصف ذلك دافعًا لتحول يُقدم نموذجًا صناعيًا بقيمة مضافة نوعية؛ بما يُساعد على تحسين الإنتاجية وتعزيز تنافسية الصناعة السعودية.

أُطلقت مبادرات عديدة هدفت إلى تمكين المصانع من مواكبة الثورة الصناعية الرابعة؛ ليدفع ذلك إلى تحولها من نماذج عمل تقليدية إلى مصانع ذكية تعتمد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد. ومن بين هذه المبادرات، يبرز برنامج مصانع المستقبل، الذي يتبنى منهجية "SIRI" لتقييم جاهزية المصانع التشغيلية، وفقًا لمعايير المركز الدولي للتحول الصناعي (إنسايت). بالإضافة إلى برنامج منارات المستقبل؛ إذ يعمل على تمكين المصانع الوطنية الرائدة وتأهيلها؛ لتكون ضمن شبكة المنارات الصناعية العالمية التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

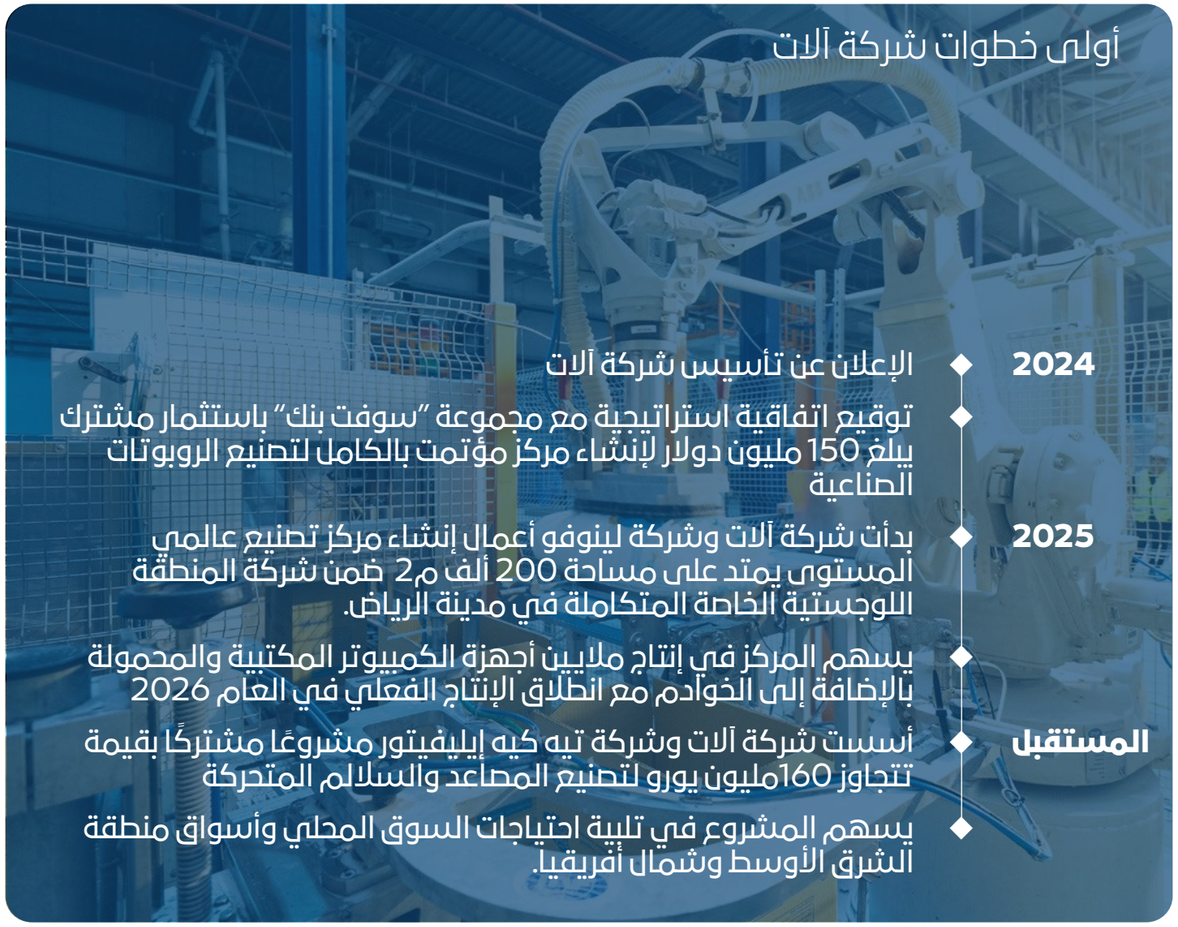
وتسارعت الجهود لتوطين الصناعات المتقدمة وعالية التقنية، عبر مشاريع وطنية كبرى، ومنها إنشاء مشروع شركة آلات التي تُركز في أعمالها على تسع وحدات رئيسية، هي أشباه الموصلات، والأجهزة الذكية، والمباني الذكية، وأجهزة المنزل الذكية، والصحة الذكية، والصناعات المتقدمة، إلى جانب الجيل الجديد من البنية التحتية، وحلول التحول الكهربائي، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وسيوفر هذا فرصًا أوسع لتلبية الطلب على منتجات هذه الوحدات في السوق المحلي والإقليمي.

امتد التمكين إلى بناء قدرات وطنية تقود مجالات التصنيع المتقدم وأشباه الموصلات، ومن ذلك مبادرات أُطلقت تحت منظومة البحث والابتكار، بدعم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست)، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست). ومن بين هذه المبادرات البرنامج السعودي لأشباه الموصلات (SSP)، وبرنامج حاضنة أشباه الموصلات (Ignition)، ومركز القدرات الوطنية لأشباه الموصلات، إلى جانب تنظيم أول "تشيباثون" موجّه للطلبة السعوديين؛ لتصميم رقائق إلكترونية توفر حلولًا في تطبيقات إنترنت الأشياء.

ويأتي أيضًا مركز التصنيع المتقدم مُحفزًا على تبني الابتكار الصناعي، والاستفادة من المواهب والعقول في مجالات الصناعة المختلفة، ما يوضح ارتفاع مستوى الانسجام بين المنظومة الصناعية ومنظومة البحث والابتكار؛ لينتج عن ذلك إنجازات نوعية تُحول المعرفة إلى منتجات وطنية.

إنّ هذا الطريق الذي تسلكه الصناعة السعودية، سيضعها في مكانة متقدمة؛ لتكون المملكة مركزًا صناعيًا للصناعات المستدامة، التي تُركز على الابتكار والتقنيات الحديثة والإلكترونيات المتقدمة.





عقول تُطور وتُسجل الأولوية

أول منتج محلي لبودرة التيتانيوم

- طوّر فريق بحثي طرق وتقنيات الإنتاج
- أُنشئت شركة ناشئة لإنتاجها وتحويلها إلى منتج وطني
- تدخل في صناعة الفضاء والطيران والطب والطباعة ثلاثية الأبعاد

الخدمات اللوجستية

بناء لوجستي يستثمر مواطن القوة

استندت المملكة في رحلة بنائها للقطاع اللوجستي على اتساع مساحتها التي تمتد من جنوب الجزيرة العربية إلى شمالها، ومن الخليج العربي شرقًا إلى البحر الأحمر غربًا، وهو ما يجعل لها موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا يربط بين قارات العالم، ويمر بأهم المعابر المائية الحيوية على مستوى العالم. وتُوجت هذه الرحلة بإنشاء شبكة طرق برية، وسكك حديد، إضافة إلى موانئ بحرية وجافة، وخطوط طيران ومطارات؛ لينشأ قطاع لوجستي متكامل بُني على مراحل زمنية مختلفة.

جاءت رؤية السعودية 2030 امتدادًا لهذه الرحلة، منطلقة من كون الموقع الاستراتيجي للمملكة أحد مكامن القوة التي ارتكزت عليها الرؤية، ومن خلالها ازداد المجتمع حيوية بتمكين المواطن وانفتاحه على العالم، والاقتصاد ازدهارًا بالنمو والتنوع، والوطن طموحًا بالمسؤولية وكفاءة الأداء.

أُصلحت المنظومة اللوجستية؛ بهدف رفع كفاءة الأداء، وأن تكون أكثر تكاملًا بين مختلف قطاعاتها، فأُعيد تنظيم وزارة النقل والخدمات اللوجستية، والهيئة العامة للنقل، والهيئة العامة للموانئ، والهيئة العامة للطيران المدني. وشملت الإصلاحات تعزيز دور الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، وتأسيس شركة طيران الرياض، وشركة خدمات الملاحة السعودية، والهيئة العامة للطرق، والمركز الوطني لسلامة النقل، بجانب إصدار نظام جديد للبريد السعودي، وتطوير مؤسسة البريد السعودي (سبل) وتوسيع خدماتها. وقد أُطلق برنامج الربط الجوي، وجرى العمل على إنشاء مطارات جديدة، مثل مطار الملك سلمان الدولي، ومطار أبها الدولي الجديد، ومطار جازان الدولي الجديد.

مُكّن القطاع اللوجستي من خلال استراتيجيات رفعت مستوى اليقين بمستقبله الواعد؛ إذ هدفت الاستراتيجيات إلى تعظيم الأثر واستدامة التطوير، فأُطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي بلغت قيمة العقود الاستثمارية الموقعة منذ إطلاقها أكثر من 280 مليار ريال بما يغطي أنماط النقل المتعددة, كما أُطلقت مراكز ومناطق لوجستية -من بينها المناطق الاقتصادية الخاصة-، وطُورت البنية التحتية للموانئ والمطارات، وتوسعت شبكة سكك الحديد.

ازداد القطاع تكاملًا بعد هذه الخطوات، وأصبحت البيئة اللوجستية جاذبة للمستثمرين؛ حيث باتت الإجراءات التنظيمية وإصدار التراخيص أكثر سهولة من قبل؛ بفضل رقمنة الخدمات وربطها بمنصات رقمية اختصرت الرحلة وزادت درجة التنسيق بين الجهات التنظيمية.

حفز ذلك أنشطة اقتصادية عززت النمو والتنوع، مثل نشاط إعادة التصدير الذي أصبح عاملًا رئيسًا لنمو الصادرات غير النفطية. وساعد التكامل في تعزيز سلاسل الإمداد وخدمة أنشطة الصناعة والتعدين والتجارة على تسهيل وصول البضائع من وإلى الأسواق المحلية والدولية، مستفيدة من المرونة التي تعززت بتطوير شبكة نقل متكاملة تصل للمنافذ البحرية والبرية والجوية, إلى جانب ترسيخ مكانة المطارات بوصفها مراكز ربط محوري، ربطت المدن السعودية بدول العالم، وساهمت في جذب المزيد من السياح الدوليين.

كيف قاد القطاع اللوجستي التحول نحو زيادة استدامة سلاسل الإمداد؟

- بدء تشغيل المرحلة الثانية من سكة قطار الشمال الخاصة بنقل الركاب والبضائع
- تأسيس شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية
- انطلاق أولى رحلات قطار الحرمين السريع
- إطلاق أول خط ملاحي يربط المملكة بدول شرق أفريقيا
- إطلاق خط ملاحي جديد بين ميناء الجبيل التجاري ودول شرق آسيا
- توجيه بتطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسة لمدينة الرياض
- تدشين خط ملاحي يربط بين موانئ ساحل البحر الأحمر مع الموانئ المطلة على خليجي العقبة والسويس
- فوز المملكة بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية IMO للفترة (2022-2023)
- إطلاق خط شحن ملاحي جديد يربط ميناء جدة الإسلامي بشمال أوروبا والبحر المتوسط والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال أفريقيا
- ضم الخدمات اللوجستية لوزارة النقل ليكون اسمها وزارة النقل والخدمات اللوجستية
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية
- إطلاق برنامج الربط الجوي
- إطلاق المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي
- إطلاق مبادرة الموانئ الذكية
- تدشين الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) المشروع الرابط بين خط الشمال وخط الشرق في المنطقة الشرقية "الجبيل - الدمام"
- تدشين أول منطقة خاصة لوجستية متكاملة
- تأسيس طيران الرياض
- إضافة 28 خدمة ملاحية جديدة

2023

- افتتاح منطقة لوجستية جديدة بميناء جدة الإسلامي بالتعاون مع شركة (LogiPoint)
- المملكة توقع مع دول العالم على إنشاء ممر اقتصادي جديد يربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا
- إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية المتضمن إنشاء 59 مركزًا لوجستيًا موزعة على مناطق المملكة
- إطلاق خدمة التصدير من الميناء الجاف بالرياض

2024

- الفوز بعضوية منتدى النقل الدولي (ITF)
- فوز الهيئة العامة للموانئ بجائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ضمن جوائز "إنثرناشيونال فاينانس المالية"
- إنشاء منطقة لوجستية جديدة في ميناء جدة الإسلامي
- إضافة 34 خدمة شحن ملاحية جديدة في كلٍّ من ميناء جدة الاسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري
- اعتماد المخطط العام للمنطقة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان
- البدء بنقل أول شحنة حاويات من ميناء الجبيل التجاري إلى ميناء الرياض الجاف

2025

- السماح للشركات الأجنبية المشغلة للطائرات الخاصة (بالطلب) بنقل الركاب داخليًا في المملكة
- إصدار قرار بإلزام كافة شركات نقل الطرود بعدم استلام أي شحنة بريدية لا تتضمن العنوان الوطني
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية 2.0
- إطلاق مشروع الممر اللوجستي الجديد الذي يربط ميناء جدة الإسلامي بالمنطقة اللوجستية في الخُمرة جنوب جدة
- افتتاح التوسعة الجديدة لمحطة الحاويات الثانية بميناء الملك عبد العزيز بالدمام ووضع حجر الأساس لمنطقة لوجستية متكاملة
- ارتفاع عدد المراكز اللوجستية المفعلة إلى 24 مركزًا

تطور لوجستي يُرسخ الريادة

تقدمت المملكة في المؤشرات اللوجستية الدولية؛ بفضل الاستثمار في تطوير البنية التحتية والأداء اللوجستي، وهو ما أدى إلى العمل بكفاءة، عبر تنمية الكفاءات الوطنية، وتهيئة أساسات دافعة لجلب المستثمرين، بقيادة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي مهدت للنمو بوضع الأدوات الممكنة.

تضمنت الأعمال التي ساهمت في تحقيق التقدم اللوجستي، استثمارات في الإمدادات والخدمات اللوجستية، وتوسعة المراكز اللوجستية وزيادة عددها، والربط بالمنصات الرقمية، بالإضافة إلى تعزيز ربط المراكز اللوجستية ببنية تحتية متكاملة شملت النقل السككي والبري والبحري والجوي؛ ليُترجم ذلك إلى تقدم في المؤشرات الدولية، مثل تحقيق الأسطول البحري السعودي ثاني أعلى نسبة نمو من حيث الحمولة الطنية ضمن دول مجموعة العشرين خلال العام 2025، وبلوغ المراتب الأربع الأولى بين أسواق الدول الناشئة في مؤشر "أجيليتي اللوجستي".

اتخم التحول في القطاع بزيادة التكامل والترابط الإقليمي، وهو ما ساعد على تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز كفاءة التجارة الإقليمية والدولية، وهو ما رسخ دور المملكة في دعم الحركة اللوجستية واستدامة تدفق البضائع والإمدادات.

المملكة تواصل التقدم في المؤشرات اللوجستية

يدفعها استمرار النمو وكفاءة الأداء اللوجستي

ضمن الأعلى نموًا في الحمولة الطنية لدول مجموعة العشرين للعام 2025

الثانية على مستوى المجموعة

%32 النمو مقارنة بالعام 2024

ضمن الأربعة الأوائل في مؤشر "أجيليتي اللوجستي" للأسواق الناشئة للعام 2025

الرابعة من بين 50 سوقًا ناشئة

تقدمت على مستوى جميع فئات المؤشر

تسهيل يدعم انسيابية الحركة

انخفاض معدل الفسح الجمركي

2021	2025
9 ساعات	أقل من ساعتين

ارتفاع عدد مناطق الإيداع

6 مناطق مرخصة

21 إجمالي المناطق

موانئ تصل الاقتصاد السعودي بالعالم

يُعد الخليج العربي والبحر الأحمر من المعابر الأكثر حيوية عالميًا، ما يجعل للموانئ السعودية المنتشرة على طول الساحل الشرقي والغربي أهمية استراتيجية على مستوى التجارة والملاحة العالمية؛ لكونها نقاطًا لوجستية تربط بين ثلاث قارات، الأمر الذي يُعزز دورها في استدامة سلاسل الإمداد وحركة البضائع.

أُطلقت مشاريع تطوير عديدة للموانئ السعودية؛ لتحديث البنية التحتية وتوسيع نطاق خدمات الشحن، فساهم ذلك في ارتفاع الطاقة الاستيعابية للموانئ، وزاد ترابط المملكة مع العالم عبر خطوط ملاحية جديدة. كما قاد ذلك إلى إيجاد مناطق ومراكز لوجستية متكاملة؛ لتكون حاضنة للاستثمارات، ويستفيد فيها المستثمرون من تكامل الخدمات اللوجستية في تنمية أعمالهم، إضافة للاستفادة من تفعيل نشاط إعادة التصدير.

تطور في قدرات الموانئ

50% ارتفاع الطاقة الاستيعابية
24.3 مليون حاوية قياسية

27% ارتفاع الحاويات
8.1 مليون حاوية قياسية

ارتفاع في عدد خدمات الشحن الملاحية المضافة
101 خدمة ملاحية مضافة

إطلاق وإضافة خدمات للشحن

تربط الموانئ السعودية بموانئ العالم

خدمة "Himalaya Express"	14+ ألف حاوية قياسية الطاقة الاستيعابية	12	ميناء عالميًا تربطه بميناء الملك عبدالعزيز
خدمة "MEDEX"	10+ آلاف حاوية قياسية الطاقة الاستيعابية	12	ميناء عالميًا تربطه بميناء جدة الإسلامي
خدمة الشحن "rsx1"	720+ حاوية قياسية الطاقة الاستيعابية	3	موانئ عالمية مرتبطة بميناء جدة الإسلامي
خدمة الشحن "Bos"	2,300+ حاوية قياسية الطاقة الاستيعابية	3	موانئ عالمية مرتبطة بميناء جدة الإسلامي
خدمة الشحن "sja"	900+ حاوية قياسية الطاقة الاستيعابية	2	عدد الموانئ العالمية المرتبطةبميناء جدة الإسلامي

أبرز الموانئ العالمية التي تصلها خدمات الشحن

- ميناء نهافا شيفا
- ميناء موندرا وفيزينجام
- ميناء سينيس
- ميناء فالنسيا
- ميناء برشلونة
- ميناء ملقا
- ميناء جويا تاورو
- ميناء جنوة
- ميناء كراتشي
- ميناء كولومبو
- ميناء فوس بورتسودان
- ميناء جيبوتي
- ميناء تشينغداو
- ميناء نينغبو
- ميناء نانشا
- ميناء السخنة
- ميناء عدن
- ميناء جبل علي
- ميناء أبوظبي
- ميناء حمد

ميناء نيوم يختصر نصف الزمن

ممر تجاري تجريبي متعدد الوسائط

المسار
- من القاهرة إلى نيوم بحرًا
- من نيوم إلى أربيل برًا

النجاح
- +50% نسبة تخفيض زمن وصول الشحنات
- +900 كلم تقطعها الشحنة

المستقبل
- مركز لوجستي واعد
- ميناء يربط بين الخليج والشام وشمال أفريقيا وآسيا

القطاع الخاص شريك في كفاءة الموانئ

8
موانئ سعودية تشملها العقود

21+
مليار ريال قيمة استثمارات التخصيص للموانئ بإجمالي 16 عقدًا

11+
مليار ريال قيمة عقود مع عدد من الشركات الوطنية والعالمية لتوقيع وافتتاح ووضع حجر أساس 29 مركزًا لوجستيًا

30+
مليار ريال إجمالي استثمارات القطاع الخاص بنهاية العام 2025

أول وحدة تخزين عائمة (FSU)

أُطلقت لتُنمي الاقتصاد البحري وتُعزز كفاءة العمليات

113 ألف م³ السعة الاستيعابية من الوقود

تقع في ميناء جدة الإسلامي

مطارات المملكة محور ربط جوي بالعالم

استثمرت المملكة في بناء قطاع الطيران منذ وقت مبكر، مستندة في ذلك على الحاجة للتواصل مع العالم، وتسهيل نقل ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين، وإيجاد حلول شحن البضائع. فشهدت البدايات افتتاح أول المطارات في جدة والرياض، وتأسيس مصلحة الطيران المدني، التي شملت الخطوط الجوية العربية السعودية، وإدارة الطيران المدني. ومرّ القطاع بعد ذلك بمحطات من التنظيم، أبرزها فصل الخطوط السعودية عن الطيران المدني، وتحول مصلحة الطيران المدني إلى الهيئة العامة للطيران المدني.

استشرفت رؤية السعودية 2030 في قطاع الطيران فرصًا لتطويره؛ والمساهمة بشكل أوسع في نمو الاقتصاد، معتمدة على الموقع الاستراتيجي للمملكة الذي يُعد محورًا يصل بين قارات العالم. فأعيد تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني، وأُسست شركات جديدة؛ لدعم نمو القطاع مثل طيران الرياض وخدمات الملاحة السعودية، إلى جانب إطلاق برنامج الربط الجوي، الذي هدف إلى أن تكون المدن السعودية مرتبطة بمدن العالم عبر مسارات جوية جديدة.

تسارعت أعمال تحديث البنية التحتية للمطارات السعودية، فأُنشئت مطارات جديدة مثل مطار الملك سلمان الدولي، ومطار أبها الدولي الجديد، وأُقيمت عمليات تطوير على مطارات أخرى في مختلف مناطق المملكة. كما جرى تسريع إشراك القطاع الخاص في إدارة المطارات عبر تخصيصها؛ لتُصبح العمليات التشغيلية أكثر كفاءة في الأداء.

أصبحت المطارات السعودية اليوم مركزًا محوريًا للربط بين الوجهات العالمية والإقليمية، فارتفع عدد المسافرين والرحلات عبر المطارات، ونما نشاط الشحن الجوي. وقد زاد ترابط المدن السعودية بمدن العالم، من خلال استحداث مسارات جوية، وشركات خطوط جوية جديدة تُشغل رحلاتها من المملكة وإليها.

عزز هذا مكانة المملكة بوصفها مركز طيران إقليمي ودولي، مُسهمًا في تمهيد طريقها إلى تحقيق مستهدفات طموحة، بربط المملكة بـ250 وجهة عالمية، من خلال 39 مطارًا، يخدم 330 مليون مسافر سنويًا، وينقل أكثر من 4.5 مليون طن سنويًا.

برنامج الربط الجوي

المدن السعودية ترتبط بالعالم

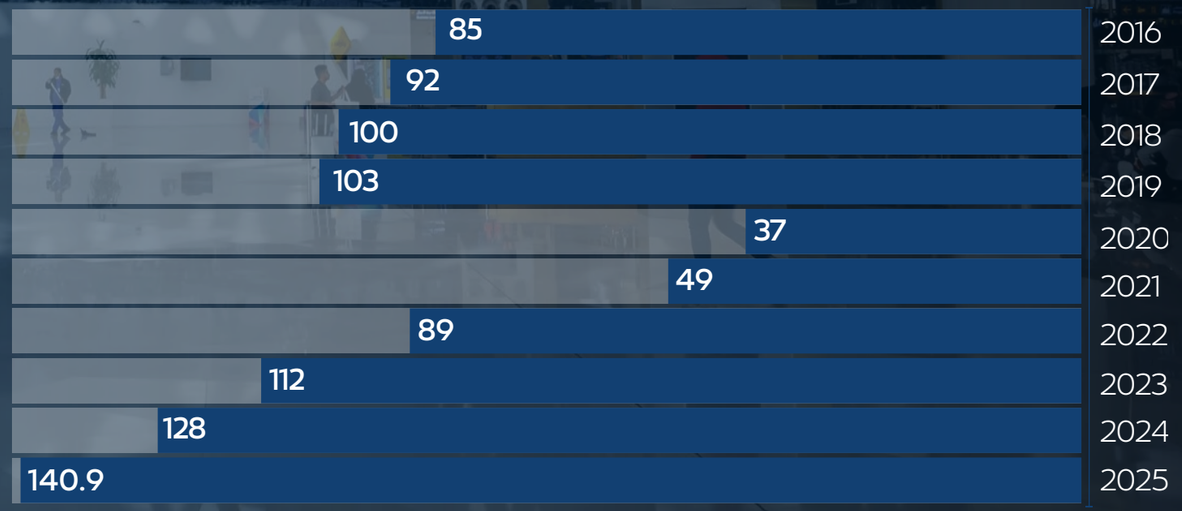
17
شركة طيران
تُشغل وجهات مباشرة من المطارات السعودية و إليها

69
مسار جوي
يربط المطارات السعودية بمطارات العالم

4.8+
ملايين مقعد
أُضيف ضمن جهود التوسع في النقل الجوي

نمو عدد المسافرين عبر المطارات السعودية

مليون مسافر



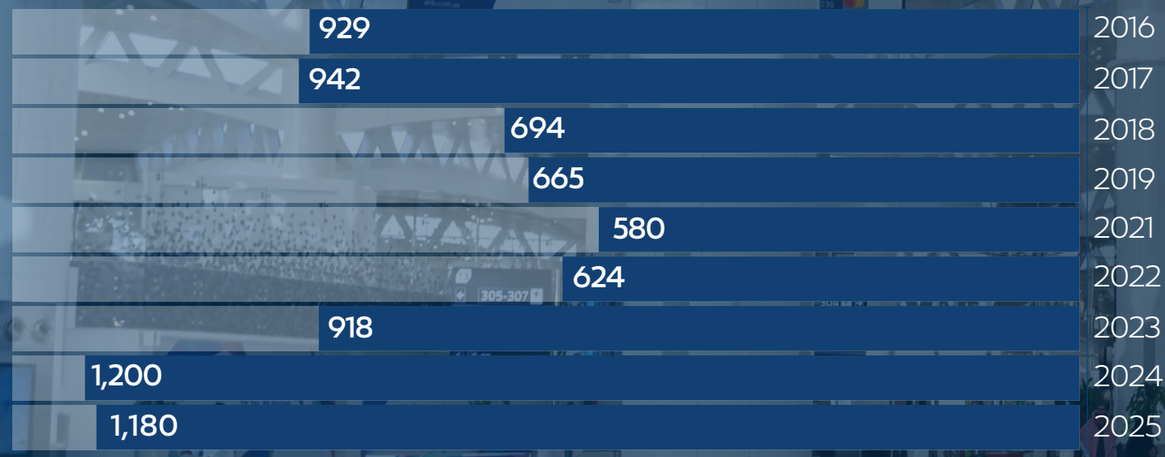
نمو عدد الرحلات عبر مطارات المملكة

ألف رحلة جوية



نمو حجم الشحن الجوي

ألف طن



شركات خطوط الطيران الوطنية

الخطوط الجوية العربية السعودية

147 طائرة — 35 مليون مسافر

- جدة مركز العمليات

طيران ناس

61 طائرة — 8 ملايين مسافر

- الرياض مركز العمليات

طيران أديل

37 طائرة — 7.9 ملايين مسافر

- جدة مركز العمليات

طيران الرياض

182 طائرة تحت الطلب

- الرياض مركز العمليات
- بدأت عملياتها التشغيلية رسميًا في العام 2025

العربية للطيران

45 طائرة*

- الدمام مركز العمليات
- فاز بمنافسة الحصول على رخصة ناقل جوي وطني اقتصادي في العام 2025

شركات جديدة تحصل على رخصة نقل جوي

- **أولى رحلات طيران الرياض الرسمية**
  - من مطار الملك خالد الدولي بالرياض إلى مطار هيثرو بلندن
- **طيران العربية تفوز بالترخيص**
  - بوصفها ناقلًا جويًا وطنيًا اقتصاديًا جديدًا
- **"فيديكس" تحصل على الترخيص**
  - بصفتها ناقلًا جويًا أجنبيًا في نشاط النقل الجوي للبضائع
- **"فيستا جيت" تُمنح الترخيص**
  - لتكون أول شركة أجنبية تُقدم رحلات طيران خاصة في المملكة

* تمتلكها في المستقبل عند اكتمال وصول طلباتها

مطار الملك سلمان الدولي يُطلق هويته البصرية

#رحلتك_وجهتك

أربع قيم للهوية تُعيد تعريف دور المطارات

- التركيز الإنساني
- البساطة المتقنة
- الابتكار المتجدد
- الطابع العالمي المحلي

حول المطار

- انتهاء مرحلة المخطط الأساسي للمشروع
- بدء إنشاء المدرج الثالث ليرفع الطاقة التشغيلية من 65 إلى 85 حركة طيران في الساعة

57كم^2 مساحة المطار

9 صالات ركاب — 6 مدارج طيران

مطار الملك فهد الدولي بحلة جديدة

تدشين المخطط العام للمطار

أبرز المشاريع

9,600 حقيبة بالساعة	9,600+ موقف للسيارات	7,700 مسافر بالساعة
8 صالات للمغادرة	274 وحدة سكنية بفندق المطار	15 ثانية مدة إنهاء إجراءات السفر
72 مصعد وسلم كهربائي	صالتان لكبار الشخصيات في المطار	

في مقدمة قطاع الطيران العالمي

- **الأول عالميًا ترتيب مطار الملك خالد الدولي بحسب التقرير الشهري لـ"Cirium"**
  - أكثر المطارات التزامًا بمواعيد الرحلات حول العالم للمرة الثالثة في العام 2025
  - 90.1% النسبة المحققة
  - يستند على بيانات حول المطارات وخطوط الطيران وتجربة المسافرين
- **جائزة الأفضل في خدمات تجربة الضيوف تحصدها الخطوط السعودية ضمن تصنيف "أبكس"**
  - أعلى تقييم في هذه الفئة من بين جميع شركات الطيران المصنفة ضمن APEX World Class
  - تستند على معايير في تقديم تجربة متكاملة للضيوف
- **أول برج مراقبة جوية افتراضي على مستوى الشرق الأوسط**
  - تُدار الحركة الجوية في مطار العُلا الدولي عن بعد
  - تُدار الحركة الجوية من برج المراقبة لمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة

شبكة سكك تصل بين المدن وتدعم حركة الشحن

بدأت قصة السكك الحديدية في المملكة بإنشاء سكة الحديد التي تربط الرياض بميناء الدمام، ثم تأسست المؤسسة العامة للسكك الحديدية، وتعزز دور القطار مع اتساع حركة الاستيراد والتصدير ونقل البضائع، خصوصًا في ظل التوسع في مشاريع التعدين؛ لتؤسس الشركة السعودية للخطوط الحديدية التي عملت على تشغيل سكة الحديد لتصل إلى شمال المملكة.

جاءت رؤية السعودية 2030 بمستهدفات طموحة على مستوى القطاع اللوجستي؛ ليُصبح لشبكة سكك الحديد دور أكبر في تحقيق التكامل مع القطاعات اللوجستية الأخرى، فشهدت مرحلة الرؤية توسعًا في تشغيل القطارات؛ لتكون مدن المملكة أكثر ترابطًا فيما بينها، وأصبح شمال المملكة مربوطًا بوسطها وشرقها، وهو ما جاء داعمًا لتوفير حلول نقل للمسافرين والبضائع.

وامتد تسارع العمل إلى قطار الحرمين السريع، الذي خدم ضيوف الرحمن، وربط بين مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، ورابغ.

كما أُعلن عن مشاريع طموحة، تدعم تنشيط الحركة السياحية، وتزيد ترابط مدن المملكة ببعضها، وبدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

منظومة نقل عام متكاملة

هدف مشروع قطار الرياض إلى تحسين تجربة التنقل في مدينة الرياض، لإيجاد وسائل نقل وخيارات متنوعة أمام سكان مدينة الرياض وزائريها، كما حظي القطار بإقبال هائل، لقدرته على الوصول إلى أماكن حيوية، مثل الجامعات والمستشفيات ومجتمعات الأعمال والهيئات والوزارات الحكومية.

تطورت منظومة النقل العام الحديثة، وأصبح هناك شبكة متكاملة في المدن السعودية، وهو ما له أثر في تعزيز جودة الحياة وكفاءة الحركة الاقتصادية؛ ليسهم هذا التوجه في تنويع خيارات التنقل، وإيجاد حلول للتنقل بين المدن، بالاستفادة من البنية التحتية المتقدمة للطرق.

وبفضل ذلك، أُتيحت للقطاع الخاص فرص استثمارية في تطوير وتشغيل منظومة النقل العام، وتوسعت شراكته مع القطاع الحكومي؛ ليُقدم خدمات وحلولًا تقنية وتشغيلية متعددة.

ويأتي مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض، أحد أبرز المشاريع في مجال النقل الحضري، إذ هدف إلى إيجاد منظومة متكاملة للنقل للمدينة، من خلال ربط حافلات النقل العام بقطار الرياض، وهو ما ساعد في تحسين تجربة التنقل، وخدم سكان مدينة الرياض وزائريها. ويجري العمل على تطويره وزيادة مساراته شاملًا مناطق حيوية جديدة، مثل الدرعية، والقدية. وكان قد سجل رقمًا قياسيًا في موسوعة "غينيس" بوصفه أطول شبكة قطار ذاتية القيادة بالكامل في العالم -دون سائق- بطول 176 كلم.

نمو عدد ركاب السكك الحديدية

عبر الخطوط الحديدية السعودية (سار)

13 مليون راكب — 2024
14+ مليون راكب — 2025

إنجاز سعودي عالمي على مستوى الخطوط الحديدية

يكشف عن مستقبل سياحي واعد

- "سار" أول شركة خطوط حديدية تحصد جائزة فئة القطارات السياحية
- ضمن جوائز الاتحاد الدولي للسكك الحديدية (UIC) الخاصة بالسياحة

نمو كميات الشحن عبر السكك الحديدية

عبر الخطوط الحديدية السعودية (سار)

28 مليون طن — 2024
30+ مليون طن — 2025

أطول شبكة سكك حديدية في العالم

تعتمد نظام التحكم الأوروبي "ETCS Level 2" وشهد العام 2025 بداية تشغيلها

- 5,500+ كلم طولها
- تربط بين المناجم والموانئ والمحطات عبر المدن
- تُقلل زمن وتكلفة نقل البضائع والركاب وتسهم في تحسين موثوقية خدمات النقل

تجربة التنقل أسهل بالحافلات

حافلات النقل العام داخل المدن بنهاية العام 2025

96.8+ مليون راكب

حافلات النقل العام بين المدن بنهاية العام 2025

2.7+ مليون راكب

قطار الرياض مستمر في مساره

في العام 2025

150+ مليون راكب منذ إطلاقه حتى نوفمبر

%99.7 نسبة الالتزام بمواعيد التشغيل

القطاع المالي

تحول مُمكّن ويُحفز النمو

مرّ القطاع المالي برحلة انتقل فيها من النشاط المصرفي التقليدي والمعاملات البسيطة إلى آفاق أوسع، شملت خدمات مالية ومصرفية واستثمارية وتأمينية، وذلك بتأسيس المصارف والسوق المالية وشركات التمويل، وجذب المؤسسات المالية الأجنبية، إلى جانب إطار تنظيمي يقوده البنك المركزي، وهيئة التأمين، وهيئة السوق المالية.

وجدت رؤية السعودية 2030 في القطاع المالي فرصة لتوسيع دوره الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك أطلقت برنامج تطوير القطاع المالي -أحد برامج تحقيق الرؤية- الذي عمل عبر عدة محاور، منها رفع كفاءة المؤسسات المالية السعودية، وتطوير السوق المالية، ودعم نمو التقنية المالية، وتعزيز الادخار والتخطيط المالي، وتمكين التقنية المالية. يأتي هذا انطلاقًا من كون القطاع المالي مُساهمًا في تنمية القطاعات غير النفطية، واستقطاب الاستثمارات، كما أنه داعم لاستقرار الاقتصاد وتعزيز متانته.

نُفذت عدة إصلاحات اتبعت نهجًا تدريجيًا يضمن القيام بخطوات مدروسة للحفاظ على مكتسبات الحوكمة للسوق المالية، عبر توسيع قاعدة فئات المستثمرين وربط السوق السعودي بالمؤشرات العالمية، مثل السماح للأجانب بالاستثمار في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية التي تمتلك عقارات داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفقًا للضوابط المقررة. بالإضافة إلى العمل على استقرار السوق وكفاءته بأن يكون الاستثمار في السوق مؤسسيًا أكثر من كونه استثمارًا يقوم على المضاربة. وأيضًا انعكس ذلك إيجابًا على تطوير سوق الصكوك والسندات، وأوجد فرصًا ومنتجات متنوعة للاستثمار.

وساعدت الإصلاحات أيضًا في ترسيخ مكانة المملكة بوصفها وجهة جاذبة للمؤسسات المالية الرائدة عالميًا، فاتخذت العديد من المؤسسات من المملكة مقرًا إقليميًا لها، وهو ما أسهم في رفع مستوى التنافسية، ونقل الخبرات والممارسات الدولية. إلى جانب أنّ لذلك دورًا في زيادة القدرة التمويلية وتوفير خيارات متنوعة من المنتجات المالية، في ظل النمو المتسارع الذي تشهده المملكة بإقامة المشاريع في مختلف المجالات. وقد وصل عدد المصارف المرخصة في المملكة إلى 39 مصرفًا، تُمثل المصارف الأجنبية منها حوالي 61%، وهو ما يؤكد على أنّ المملكة أصبحت أكثر قدرة على استقطاب المؤسسات المالية.

ويبرز اعتماد رمز عملة الريال السعودي، كأحد أبرز المحطات التاريخية المالية والنقدية، التي تُظهر مدى شمولية واتساع نطاق العمل في تطوير القطاع المالي؛ حيث يجعل تمثيل العملة الوطنية ذات قيمة تُرسخ الهوية الاقتصادية والمالية السعودية، ويحمل تصميمها معاني ذات دلالات ثقافية ترتبط بالخط العربي واللغة العربية.

تكاملت هذه المسارات بعضها؛ لتتحول المملكة اليوم إلى مركز مالي إقليمي وعالمي، بتنوع القطاع المالي وخدماته، وجاذبية بيئته الاستثمارية.

نمو أصول القطاع المصرفي

مليار ﷼

2019	2,631
2025	4,958

نسبة الملكية في سوق الأسهم الرئيسية حسب سلوك المستثمر

تأتي زيادة النسبة ضمن جهود المحافظة على الاستقرار وتقليل تأثير السلوك المضاربي والشائعات

2016 مؤسسي	%86.91
غير مؤسسي	%13.09
2025 مؤسسي	%95.37
غير مؤسسي	%4.63

نمو حجم التسهيلات المقدمة من قبل القطاع المصرفي وشركات التمويل

مليون ﷼

2021	2,127,293
2022	2,424,520
2023	2,668,442
2024	3,051,786
2025	3,596,432

أنشطة التأمين تزداد تأثيرًا

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، شهد قطاع التأمين تطورًا من حيث السياسات والإصلاحات، إدراكًا للأدوار التي يُمكن أن تقوم بها أنشطة التأمين في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

نُفذت سلسلة من الخطوات والمبادرات خلال السنوات الماضية، بدءًا من تسهيل رحلة المستفيد في الحصول على وثائق التأمين عبر تمكين رقمنة خدمات التأمين. بالإضافة إلى تنظيمات حفزت ظهور منتجات تأمين متنوعة، وزادت البيئة التنظيمية متانة، وأبرزها تأسيس هيئة التأمين التي أصبحت بموجب ذلك الجهة المنظمة والمشرفة على النشاط التأميني، بعد نقل تلك المهام من البنك المركزي.

كان لذلك أثر في نمو قطاع التأمين؛ إذ ارتفعت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي؛ ليكون مُساهمًا في دفع عجلة نمو القطاعات الأخرى؛ ويتضح ذلك بانخفاض حصة نشاط التأمين الصحي وتأمين المركبات، وزيادة حصة أنشطة التأمين الأخرى.

نمو مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

2016
%1.54
2025 الربع الثاني
%2.01

نمو مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

2016
%2.06
2025 الربع الثاني
%2.43

نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

مليون ﷼
2016
36,855.3
2025 الربع الثالث
65,173.9

تنوع أنشطة التأمين بحسب التوزيع النسبي للأقساط التأمينية المكتتبة



سوق واعد يتنامى

يشهد سوق الصكوك والسندات توسعًا ملحوظًا، عبر سلسلة من الإصلاحات والتنظيمات والمبادرات المتنوعة، التي أسست أرضية داعمة لتنويع مصادر التمويل والاستثمار. فقد اعتُمد إطار تنظيمي يمكّنُ مؤسسات السوق المالية الحاصلة على ترخيص "الترتيب"، من طرح أدوات الدين في سوق الصكوك وأدوات الدين، عبر منصات التمويل الجماعي بالأوراق المالية. ويأتي هذا الإطار بعد أن خضع النشاط للتجربة في مختبر التقنية المالية منذ الربع الثاني من عام 2021، ليعد اليوم أحد الأنشطة التي يمكن تقديمها من خلال ترخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية في نشاط "الترتيب".

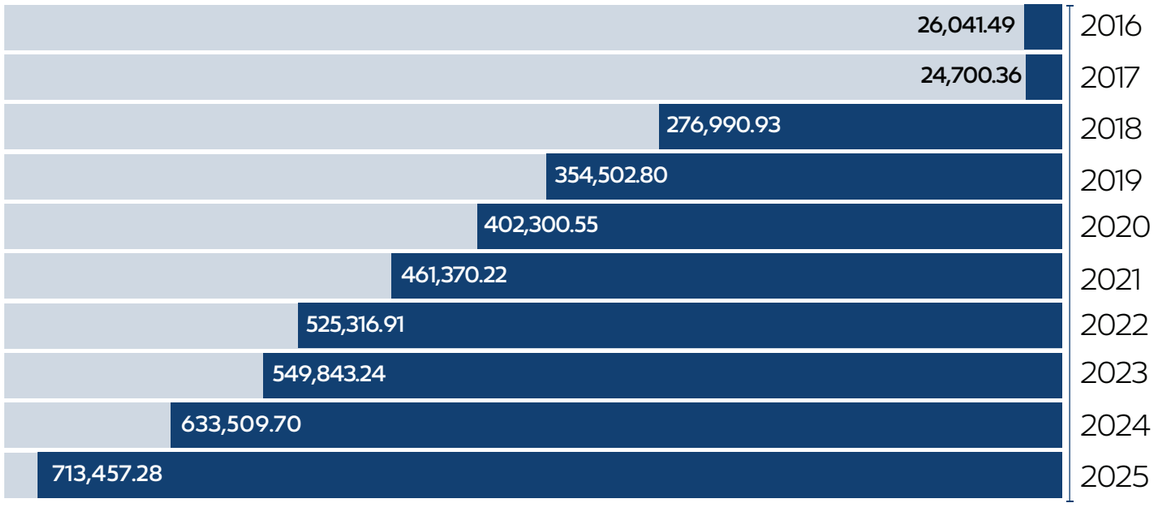
وأدرجت السوق المالية السعودية "تداول" أدوات الدين الحكومية، وبدأ تداولها في سوق السندات، مع إنشاء مؤشر مستقل للصكوك والسندات، وذلك في العام 2018. وتحول مكتب إدارة الدين العام إلى المركز الوطني لإدارة الدين في العام 2019؛ ليكون ذلك دافعًا لتطوير سوق الصكوك والسندات.

كما ساهم مختبر التقنية المالية في دعم طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي، بعد خضوع النشاط للتجربة منذ العام 2021، وعلى أثره اعتُمدَ إطار تنظيمي يُمكّن مؤسسات السوق المالية الحاصلة على ترخيص "الترتيب" من طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي.

يأتي هذا في سياق استثمار مقومات الاقتصاد السعودي والسعي إلى تعميق أثر أسواق المال وتعزيز السيولة، ونتج عن هذا أن جرى إدراج المملكة ضمن قائمة المراقبة الخاصة بمؤشر "جي بي مورغان" للسندات الحكومية في الأسواق الناشئة، وإطلاق شركة "تريدويب ماركتس" لأول منصة تداول إلكترونية منظمة للسندات المحلية في السعودية.

نمو قيمة إصدارات الصكوك والسندات

مليون ﷼



التقنية المالية توفر الحلول والفرص

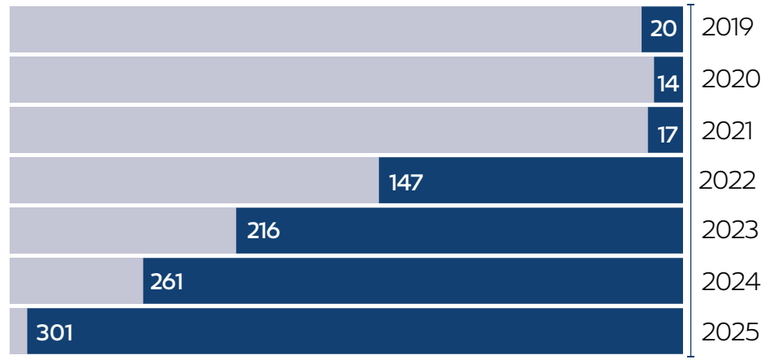
تُمثل التقنية المالية فرصة لتوسيع نطاق أثر القطاع المالي اقتصاديًا واجتماعيًا وتجاريًا؛ إذ أنها توفر حلولًا ذكية وسهلة تُعزز نمو الأعمال، وتُمكّن الأفراد، وتدفع نحو مزيد من الابتكار في تقديم الخدمات المالية.

فتح اهتمام رؤية السعودية 2030 بالتقنية المالية آفاقًا مُحفزة للمنشآت الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين. ولتسريع استثمار الفرص في هذا المجال، أُطلقت استراتيجية التقنية المالية، التي هدفت إلى توفير الممكنات، من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات، وبناء منظومة مالية رقمية. كما أُطلقت مبادرة "فنتك السعودية، التي نشأ عنها افتتاح مركز التقنية السعودية؛ بهدف توطين التقنية المالية، وتمكين التعاون لدعم النمو والازدهار.

ونتيجة لهذا، نما عدد شركات التقنية المالية في السوق السعودي، وسجلت حلول خدمات المدفوعات الرقمية نشاطًا متناميًا، بارتفاع المدفوعات الإلكترونية والترخيص لمنصات المدفوعات الرقمية، إلى جانب الترخيص للبنوك الرقمية؛ لتزيد حصة تمثيل المدفوعات الرقمية من 18% فقط في العام 2016 إلى 85% في العام 2025، وذلك من إجمالي عمليات الدفع للأفراد المنفذة في قطاع التجزئة؛ بما يؤكد بأنّ المملكة ماضية في طريقها لتعزيز مكانتها بوصفها مركزًا عالميًا للتقنية المالية.

نمو عدد شركات التقنية المالية

مليون ﷼



نمو مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى

مليار ﷼

2019
10.3

2025
325.2

حلول رقمية في المصارف والمدفوعات

2021
- الترخيص لبنك "STC" الرقمي
- الترخيص لبنك فيجن *

2022
- الترخيص لبنك "D360" الرقمي

2024
- إطلاق خدمة الدفع "Samsung Pay"

2025
- إطلاق خدمة الدفع "Google Pay"
- إطلاق خدمة الدفع "+AliPay"
- الترخيص لـ "آيزي بنك"

* البنك السعودي الرقمي سابقًا

بناء للقدرات الوطنية المالية

استثمرت المملكة ثروتها البشرية في بناء قطاع مالي، إيمانًا بأنهم هم الثروة الأثمن، التي ستبقى لقيادة التنمية نحو آفاق واعدة بالخير والازدهار.

وجاء تأسيس الأكاديمية المالية في العام 2020، تأكيدًا لاستمرار هذا النهج مع استثمار أوسع في تنمية القدرات المالية؛ لمواكبة التغيرات المتسارعة التي يمر بها القطاع المالي من تطورات رقمية وتشريعية، بعد أن مرت برحلة طويلة من التطور التنظيمي وفق مراحل زمنية مختلفة، حتى تأسست بوصفها جهة ذات كيان اعتباري مستقل وأُقر لها تنظيم نهائي.

الأكاديمية المالية تُمكّن لتبني

+120 ألف مستفيد من البرامج التدريبية

+700 جهة ومؤسسة مالية مستفيدة

+10 مدن شملتها البرامج التدريبية

الاستثمار الجريء يواصل النمو

يُعد الاستثمار الجريء أداة تمويلية حديثة، يستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة في توسيع أعمالهم؛ إذ يُستثمر في هذه الأعمال كفرصة واعدة، وعادة ما تقوم على الابتكار والمعرفة.

برز الاستثمار الجريء في المملكة بدعم من رؤية السعودية 2030، التي جاءت لتعزيز نمو الشركات الناشئة وتحفيز ريادة الأعمال، عبر توفير حلول تمويل متنوعة؛ إذ شهدت السنوات الأخيرة قفزات تاريخية، تُرسخ مكانة المملكة بوصفها وجهة لرواد الأعمال والمبتكرين. وقد جاء تأسيس الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)؛ لتكون مُحفزًا لنمو صناديق الاستثمار الجريء، مستفيدة من تطور الأنظمة والتشريعات التي زادت من جاذبية الاستثمار.

أتى الأثر واضحًا بتضاعف قيمة الاستثمار الجريء 25 مرة منذ العام 2018 وحتى نهاية العام 2025، وهو الأمر الذي أسهم في تعظيم أثر الابتكار والمعرفة بتحويلها إلى شركات ذات أثر اقتصادي متنامٍ، توفر الوظائف النوعية، وتزيد من مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.

6.4
مليار ﷼

حجم استثمارات رأس المال الجريء

الاقتصاد الرقمي والمعرفي

مواكبة لاقتصاديات المستقبل

تمتلك المملكة مميزات تنافسية تجعلها قادرة على تعزيز مكانتها في اقتصاديات المستقبل، معتمدة على ما تمتلكه من بناء معرفي وبنية تحتية رقمية متقدمة استثمرت في تنميتها على مر العقود. ورغم النجاحات التي تحققت سابقًا، إلا أنه كانت هناك فرص لنجاحات أوسع، تستغل هذه الإمكانيات في دعم النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف وتمكين الشباب، فدفعت رؤية السعودية 2030 إلى إيجاد منظومة مُمكنة، تُنمي الاقتصاد الرقمي، وتُحفز مجالات البحث والابتكار والعلوم.

يظهر أثر التحول بتأسيس الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ووكالة الفضاء السعودية. بالإضافة إلى إعادة تنظيم هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، وإنشاء البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات، وتعزيز دور الجامعات ومراكز البحث والابتكار مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست).

ومع التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أوجد التحول إطارًا وطنيًا لتعزيز أمن الفضاء الرقمي بوصفه أمنًا وطنيًا يُساهم في الازدهار والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ ليُمكّن من نمو الشركات التقنية وتقديم الخدمات الرقمية المختلفة، عبر التوسع في الاستفادة من الفرص الناشئة عن التحول الرقمي. ويأتي ذلك مدعومًا بخطوات تمثلت بتأسيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، إلى جانب مبادرات عالمية قدمتها المملكة ومنها مبادرة حماية الطفل في الفضاء السيبراني.

أسس هذا لبيئة مُمكنةً قادت إلى تعزيز ريادة المملكة العالمية، فتحققت قفزات تاريخية جعلت المملكة في مقدمة الدول الرائدة رقميًا، على كافة المستويات، في قطاع الخدمات الرقمية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من المجالات. كما تقدمت المملكة في مؤشرات البحث والابتكار والملكية الفكرية، وسجلت منجزات عالمية في العلوم والفضاء.

المملكة رائدة في المؤشرات الدولية

في المؤشرات الرقمية

الأولى عالميًا

- في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية
- في مؤشر الأمن السيبراني للعام الثاني على التوالي وفقًا لتقرير التنافسية العالمية
- في تمكين المرأة بمجال الذكاء الاصطناعي وفقًا لمؤشر ستانفورد
- في مؤشر الجاهزية الرقمية 2025 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

الأولى إقليميًا

- بحاسوب "شاهين 3" العملاق والـ 18 عالميًا
- في مؤشر سلامة الذكاء الاصطناعي والـ 11 عالميًا
- في جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي حسب تقرير "Oxford Insights"

الثانية عالميًا

- في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI)
- في مؤشر النضج التنظيمي الرقمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

الثانية على مستوى دول مجموعة العشرين

- في مؤشر تطور تنظيمات قطاع الاتصالات والتقنية

الثالثة عالميًا

- في نسبة نمو وظائف الذكاء الاصطناعي وفقًا لمؤشر ستانفورد

الرابعة عالميًا

- في عدد نماذج الذكاء الاصطناعي الرائدة وفقًا لمؤشر ستانفورد

السادسة عالميًا

- في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية

ضمن سبع دول عالميًا

- نشرت نماذج ذكاء اصطناعي رائدة

الـ 20 عالميًا

- في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة

في مؤشرات المعرفة والابتكار والملكية الفكرية

الأعلى عالميًا

في الوعي بأثر الملكية الفكرية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الابتكار حسب تقرير "WIPO Pulse"

الـ 13 عالميًا

في مؤشر إنفاذ حقوق الملكية الفكرية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

الـ 25 عالميًا

في مؤشر الملكية الفكرية الدولي وفقًا لغرفة التجارة الأمريكية

آفاق واسعة للفرص الرقمية

حقق الاقتصاد الرقمي خلال السنوات الماضية نموًا متسارعًا، مدفوعًا بمبادرات متنوعة، شملت تطوير البنية التحتية الرقمية، وتبني التقنيات الحديثة مثل الجيل الخامس، والألياف الضوئية، وإنترنت الأشياء.

ساعد ذلك في أن يكون السوق الرقمي أكبر الأسواق في المنطقة، بل وأسرعها نموًا، مع التوسع المستمر لريادة الأعمال وإنشاء الشركات الناشئة التقنية، ووجود بيئة مُحفزة للنمو، تتضمن حاضنات أعمال، ومنظومة تمويل، وبرامج تدريب متخصصة، وبناء مستمر للقدرات والكفاءات الوطنية.

أصبح القطاع الرقمي اليوم مُساهمًا في تنمية الاقتصاد غير النفطي، عبر تعزيز الشراكات الدولية وجذب الاستثمارات، وبات السوق الرقمي يحتضن شركات تقنية عالمية، مما زاد قدرة القطاع على إيجاد فرص العمل والاستثمار، والاستفادة من الخبرات الدولية بتوطين التقنية والمعرفة، فالمملكة لا تستهلك التقنية فقط، بل تصنعها وتُعظم قيمتها الاقتصادية والاجتماعية.

بنية اتصالات ثابتة وسريعة

%51
ارتفاع تغطية شبكات الألياف الضوئية؛ لتصل إلى 4.2 مليون مسكن متصل في عام 2025

%86
وصول خدمات تغطية الجيل الخامس؛ أسهم في توفير سرعات اتصال عالية

%70
الاستخدام الحكومي للطيف الترددي بنسبة نمو 6% عن العام 2024

السوق الرقمي السعودي

%15.8
مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي

199 مليار ﷼
حجم سوق الاتصالات والتقنية

500+ برنامج ومبادرة
أطلقت لدعم الابتكار والشركات الناشئة خاصة في مجالات التقنية

25 شركة تقنية
مُدرجة في السوق المالية

ممكنات لنمو شركات التقنية الناشئة

البرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات

2.5 مليار ﷼
لدعم شركات التقنية الناشئة

1,050+ شركة
تقنية ناشئة أُنشئت خلال أربع سنوات

9+ مليارات ﷼
جمعتها الشركات الناشئة المدعومة من رأس المال الجريء

3,000+ شركة
استفادت من البرنامج

3,500+ رائد ورائدة أعمال
استفادوا من البرنامج

20+ ألف
وظيفة لدى الشركات التي دعمت من البرنامج

مشروع الكراج

3.7+ مليارات ﷼
تقييم الشركات الناشئة خلال عامين

7,500+ وظيفة
ولدتها الشركات الناشئة

600+ شركة ناشئة
تخرجت من البرامج

مركز ريادة الأعمال الرقمية (كود)

477+ مليون ﷼
قيمة الاستثمار في الشركات الريادية عبر 60 جولة استثمارية

16+ ألف مستفيد

800+ شركة
ناشئة ونماذج أعمال رقمية مدعومة من كود

ازدهار يُعزز الأمن السيبراني

إسهام في النمو الاقتصادي وجاهزية لحماية الفضاء الرقمي

تحفيز منظومة الصناعة المحلية في مجال الأمن السيبراني

40+ شركة
أُنشئت وسُرّع نموها

60+ مليون ﷼
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة

10+ مليون ﷼
حوافز مالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال

200%+ نسبة
نمو الشركات الناشئة في مسرعة الأمن السيبراني

بناء للقدرات والكفاءات الوطنية

21.3+ ألف
مختص في مجالات الأمن السيبراني

إصدار ترخيص تقديم خدمات مركز عمليات الأمن السيبراني المُدار

16 شركة

مركز عالمي للذكاء الاصطناعي

تقف المملكة اليوم في موقع متقدم عالميًا بمجال الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من الممكنات المتوفرة في المملكة، ومنها توافر الطاقة التي تُشغل مراكز البيانات، ما يجعلها مركزًا عالميًا في الذكاء الاصطناعي.

استثمرت المملكة في الذكاء الاصطناعي بوصفه مشروعًا وطنيًا متكاملًا، فأُطلقت شركة "هيوماين"؛ لتكون نقلة نوعية في مسار توطين تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، فهي تعمل على تطوير نماذج لغوية كبيرة مُعززة إثراء المحتوى العربي في هذه النماذج. كما لم يتوقف الاهتمام هنا، بل استمر نحو تعزيز مكانة المملكة كمركز بيانات عالمي؛ إذ تُشغل مراكز أرامكو الرقمية بالدمام تطبيق الذكاء الاصطناعي "ديب سيك".

وجرى الاهتمام أيضًا ببناء القدرات البشرية في مجالات الذكاء الاصطناعي، عبر إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المناهج التعليمية، وعبر برامج تدريبية متنوعة، تستهدف الطلاب والمواهب الوطنية.

شركة هيوماين

تهدف إلى تطوير وإدارة حلول وتقنيات الذكاء الاصطناعي

أول مساعد ذكاء اصطناعي عربي "Humain Chat"

5 أسواق يخدمها

مبني على نموذج علام الرائد

أول نظام تشغيل يعمل بالذكاء الاصطناعي بالكامل "Humain One"

يعمل على جهاز "Humain Horizon Pro" الذي طورته الشركة في المملكة

مركز بيانات

+150 دولة يخدمها

السعوديون في الفضاء

أسهم تأسيس وكالة الفضاء السعودية في وضع مسار واعد لقطاع الفضاء يجمع بين الابتكار والعلوم، وتسخير البحث في خدمة الإنسان وتنميته، وتحويل ذلك إلى قيمة اقتصادية.

أصبح الفضاء اليوم أقرب مما كان للباحثين والعلماء والموهوبين السعوديين؛ إذ جاءت برامج مختلفة لتمكين هذه المواهب، فأُطلق برنامج "ساري"، وبرنامج "الفضاء مداك"؛ بهدف تطوير الكفاءات الوطنية في مجالات علوم الفضاء.

منصة الرصد الفضائي للأرض (EO)

أطلقتها مجموعة نيو للفضاء (NSG)

- **أول سوق مخصص لبيانات الرصد الفضائي في المملكة**
- **تُلبي طلب حلول الرصد الفضائي للأرض والبيانات الفضائية المتقدمة**
- **تخدم تطبيقات في قطاعات مثل البيئة، والطاقة، والتعدين، والزراعة**

أقمار صناعية سعودية

- **تطوير أول قمر صناعي سعودي مخصص لدراسة طقس الفضاء**

  بالشراكة مع الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الأمريكية (ناسا)

  ضمن مهمة "أرتمس 2"

- **إطلاق قمرين صناعيين من تطوير وتنفيذ طلاب سعوديين ضمن مبادرة ساري**

  +2,200 طالب وطالبة يشاركون من الجامعات السعودية

  42 جامعة سعودية ممثلة

نجاح التجارب التي قام بها رواد الفضاء السعوديون

- **في بيئة الجاذبية الصغرى خلال مهمة "السعودية نحو الفضاء"**

  نجاح تصنيع مادة نانوية مخصصة لإصلاح الغضاريف في الفضاء لأول مرة

  إسهام الإنجاز في زراعة الأعضاء وتعزيز فرص تجديد غضاريف المفاصل التالفة بما يخدم الإنسانية في المجال الصحي

العلوم والبحث والابتكار أكثر فاعلية

شهدت منظومة البحث والابتكار والملكية الفكرية تطورًا ملحوظًا؛ إذ ساهمت البيئة التنظيمية والتشريعية في دفع نشاط الابتكار والبحث، وتمكين المواهب والمبتكرين، وهو ما انعكس على تقدم المملكة في المؤشرات الدولية، التي تُجسد تطور بيئة الابتكار في المملكة، ونجاحها في بناء منظومة متكاملة تدعم البحث العلمي، وتمكين المبدعين.

وتبرز المملكة كمركز فاعل لإنتاج المعرفة وتحويلها إلى حلول عملية، من خلال جامعات ومراكز بحثية رائدة، ودعم الأبحاث في التقنيات العميقة والطاقة والاتصالات والمواد المتقدمة، وربط الابتكار بالأولويات الوطنية والصناعات المستقبلية. إلى جانب امتلاكها لاستراتيجية وطنية للتقنية الحيوية، التي تُركز على الصحة والبيئة والأمن الغذائي والمائي، وقد أُطلق في العام 2025 أول صندوق رأس مال جريء متخصص في التقنية الحيوية على مستوى المملكة؛ بهدف تمكين نمو الشركات الناشئة؛ لتعزيز الابتكار وتطوير التقنيات في مجالات التقنية الحيوية.

كما ترسخت المكانة الرائدة للمملكة على مستوى تعزيز الابتكار وحماية حقوق الموهوبين، وذلك ببدء الهيئة السعودية للملكية الفكرية تقديم خدمات البحث والفحص التمهيدي الدولي لطلبات البراءات بصفتها مكتبًا دوليًا معتمدًا، بجانب الانضمام إلى نظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية؛ بما يوسّع نطاق حماية التصاميم ويدعم تنافسية الاقتصاد الإبداعي للمملكة عالميًا.

أسهم هذا التوجه في نمو براءات الاختراع، وازدهار الشركات التقنية الناشئة، وبناء مناطق ابتكار متكاملة تتصل بالتحالفات العالمية. بالإضافة إلى أنّ المملكة جاءت ضمن الدول الأعلى عالميًا في الوعي بدور الملكية الفكرية في دعم الاقتصاد، بحسب تقرير "WIPO Pulse". بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع بحسب دراسة مستوى الوعي العام بالملكية الفكرية في المملكة للعام 2025؛ إذ أظهرت النتائج أنّ النسبة بلغت 70.7%.

سعودي يفوز بجائزة نوبل للكيمياء

البروفسور عمر ياغي

- أول عالم سعودي يحصل على الجائزة
- ساهم في تأسيس علم الكيمياء الشبكية
- طور في الأطر المعدنية العضوية

رحلة نمو متسارعة في تسجيل براءات الاختراع

تضاعفت البراءات ثلاث مرات في أعوام الرؤية

من العام 1989 إلى 2016

5,000

براءة اختراع

من العام 2017 إلى 2025

15,000+

براءة اختراع

"مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية" منظومة تدعم الابتكار والبحث العلمي

دعم للقدرات الوطنية

+3,000 باحث ومبتكر ومختص

+450 متدرب على تقنيات أشباه الموصلات

+30 متدرب في أول برنامج عملي على مفاعل أبحاث منخفض الطاقة

تمكين للشركات الناشئة

6.4 مليار ﷼ قيمة الشركات الناشئة

7,500 وظيفة مباشرة وغير مباشرة في الشركات الناشئة

+290 شركة شركة تقنية ناشئة

+45 شركة في التقنيات العميقة

حضور عالمي

انضمت المدينة إلى التحالف العالمي لمناطق الابتكار (IASP)

مجتمع مُتمكّن



3

ثروة بشرية هي الأثمن 156
صحة عامرة 164
الإسكان والعقار 174
الحكومة الرقمية 184
مجتمع مسؤول 186
تعليم مُمكّن 190
رياضة شاملة 196
صناعة للأبطال 204

مجتمع مُتمكّن

جاءت رؤية السعودية 2030 لتكون خارطة طريق طموحة ترتكز على الإنسان بوصفه أساس التنمية ومحرك التغيير، فتضع تمكين المواطن على رأس أولوياتها، وتمثل خطوة نوعية نحو بناء مجتمع فاعل قادر على المشاركة والإسهام في مسيرة النمو والازدهار. ومن هنا انطلقت الرؤية في رحلتها لإحداث تحول شامل، فأتت بمجموعة متكاملة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والمشاركة بفاعلية في الحياة.

أوجدت هذه الإصلاحات أثرًا واضحًا في قدرة المجتمع على الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات، وجعلت المواطن أكثر استعدادًا لتطوير مهاراته ومعارفه بما يتماشى مع متطلبات الحاضر وطموحات المستقبل.

فقد أصبحت فرص التعلم والتدريب مستمرة ومتنوعة، وسوق العمل أكثر مرونة وشمولية، مع تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها لتكون شريكًا فعالًا في التنمية. وفي الوقت نفسه، استمرت الجهود في اكتشاف ورعاية المواهب وصقل مهاراتهم، بما يهيئهم للمنافسة المحلية والدولية، ويجعلهم قادرين على الابتكار والإبداع في شتى المجالات.

وعلى صعيد الخدمات والبنية الأساسية، فقد أسهمت الرؤية في تعزيز جودة الحياة من خلال تطوير القطاع الصحي وإدخال حلول رقمية مبتكرة تسهّل الوصول إلى الرعاية، وتوسيع حلول الإسكان لتوفير الاستقرار الأسري، إلى جانب دعم وتمكين القطاع غير الربحي ليصبح أكثر تأثيرًا وفاعلية، مع تفعيل فرص التطوع والمبادرات المجتمعية التي تربط بين المواطن والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية.

كما انعكس التمكين على جميع أوجه الحياة، فارتفع مستوى الخدمات الرقمية، وتقدمت المدن السعودية في مؤشرات جودة الحياة، وأصبح القطاع الرياضي أكثر شمولية، مع التركيز على تطوير المواهب ونشر ثقافة النشاط البدني كأسلوب حياة.

وهكذا أصبح المجتمع السعودي مجتمعًا أكثر تمكينًا واستقلالية وفاعلية، قادرًا على تحويل الطاقات الفردية والجماعية إلى إنجازات ملموسة ومستدامة، ويعكس رؤية السعودية 2030 في جعل الإنسان شريكًا حقيقيًا في التنمية والازدهار، وصانعًا للفرص ومساهمًا في بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.



ثروة بشرية هي الأثمن

استثمار قدرات تعمل وتنتج

الثروة الحقيقية لا تكمنُ في الموارد الطبيعية والمادية فحسب، بل هناك ما هو أثمن وهو رأس المال البشري الذي يُدير هذه الثروات، فيتعلم ويتزود بالمهارات والمعرفة ويُبدع ويعمل ويُنتج؛ لبناء مستقبل مُشرق له ولوطنه.

تضع رؤية السعودية 2030 طاقات المواطنين أساسًا لتحقيق الازدهار، ولأجل ذلك عملت على استثمار قدراتهم وتحويلها إلى قوة فاعلة، عبر بناء دعائم تمكينهم بإصلاحات شاملة، وممكنات توفر بيئة محفزة؛ ليستغلوا فرصة اكتساب المهارات والمعرفة، وأن يكونوا منتجين بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم ووطنهم بالخير والنماء.

هدفت الإصلاحات إلى تمكين المواطنين، وتعزيز فرصهم في المشاركة بسوق العمل، من خلال إجراء إصلاح الأنظمة والتشريعات مثل التعديلات على نظام العمل وإصدار نظام التأمينات الاجتماعية، بجانب قرارات توطين المهن، وإيجاد أنماط جديدة للعمل مثل العمل المرن والعمل عن بعد، وإنشاء منصة العمل الحر. كما شملت الإصلاحات تحسين بيئة العمل، عبر حماية الأجور وتعزيز السلامة المهنية، وتوثيق العقود إلكترونيًا في منصة قوى.

وقد تقلصت الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومهارات طالبي العمل، عبر تجهيزهم وتنمية مهاراتهم بدءًا من تطوير المناهج الدراسية التي أصبحت أكثر مقاربة للواقع المهني، وبرامج التدريب على رأس العمل، ومبادرات متنوعة هدفها التزويد بالمهارات مثل تطوير منصة دروب للتدريب عن بعد، ودعم الحصول على الشهادات المهنية؛ بما يُساعد على انخراطهم في سوق العمل.

وامتدت الجهود إلى تمكين المرأة ودعم مشاركتها في سوق العمل؛ حيث أُقرت مبادرات تُتيح للمرأة فرص المشاركة بفاعلية، مثل برنامج دعم ضيافات الأطفال الذي يُمكّن المرأة من العمل مع إيجاد بيئة ملائمة لرعاية طفلها. وضَمن نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية الجديد الإطار التنظيمي والتشريعي لتمكين المرأة بإعطائها حقوقها التي تُسهم في تحقيق التوازن بين دورها أمًا ودورها عاملة مُنتجة، ففي نظام التأمينات الاجتماعية أقرّ صرف منفعة الأمومة للأمهات العاملات في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إطلاق مبادرة التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية؛ بهدف بناء قدراتهن وتأهيل قياديات يُساهمن في بناء الوطن.

كيف أصبح سوق العمل أكثر تمكينا؟

2016
- إطلاق مبادرة العمل عن بعد

2017
- إطلاق برنامج نقل المرأة العاملة (وصول)
- إطلاق برنامج دعم ضيافات الأطفال لتمكين عمل المرأة (قرة)

2018
- إطلاق برنامج التدريب على رأس العمل (تمهير)
- إطلاق مبادرة التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية

2019
- بدء تطبيق قرار بتوطين 12 نشاطا
- 6 قرارات لتوطين المهن والأنشطة
- إطلاق بوابة العمل الحر
- تدشين منصة قوى

2020
- إطلاق برنامج "دروب ــ إن" لتنمية المهارات المهنية
- إطلاق مبادرة تنظيم العمل المرن
- إصدار قرار بتوطين مهنة الصيدلة
- اعتماد استراتيجية سوق العمل
- 10 قرارات لتوطين المهن والأنشطة
- تعديل نظام العمل
- إطلاق منصة "مدد"

2021
- إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية
- إطلاق برنامج نطاقات المطور
- 17 قرارًا يصب في توطين المهن والأنشطة

2022
- التحديث على الإجراءات الخاصة بانقطاع العامل عن العمل في منشآت القطاع الخاص
- 9 قرارات لتوطين المهن والأنشطة
- إطلاق برنامج التدريب الموازي لتمكين المرأة

2023
- الإعلان عن الحملة الوطنية للتدريب "وعد"
- 3 قرارات لتوطين المهن والأنشطة

2024
- قراران لتوطين المهن والأنشطة
- تحقيق مستهدف الرؤية لمعدل البطالة بين السعوديين قبل أوانه عند 7%
- إطلاق منصة "جدارات" الوطنية للتوظيف
- تجاوز مستهدفات مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بتسجيل 36%
- إصدار تعديلات جديدة على نظام العمل لتعزيز الاستقرار الوظيفي وزيادة فرص العمل للمواطنين
- إصدار نظام التأمينات الاجتماعية

2025
- 4 قرارات لتوطين المهن والأنشطة
- 44 مهنة محاسبية موطنة بنسبة 40%
- اعتماد بند الأجر في عقد العمل الموثق سندًا تنفيذيًا لتسريع الفصل في المنازعات العمالية
- إصدار قرار تصنيف رخص العمل بناءً على المستوى المهاري
- إطلاق عقد العمل الموحد بوصفه سندًا تنفيذيًا مع ربط منصات قوى وناجز ومدد للتحقق الآلي

سوق العمل يحتضن الكوادر الوطنية

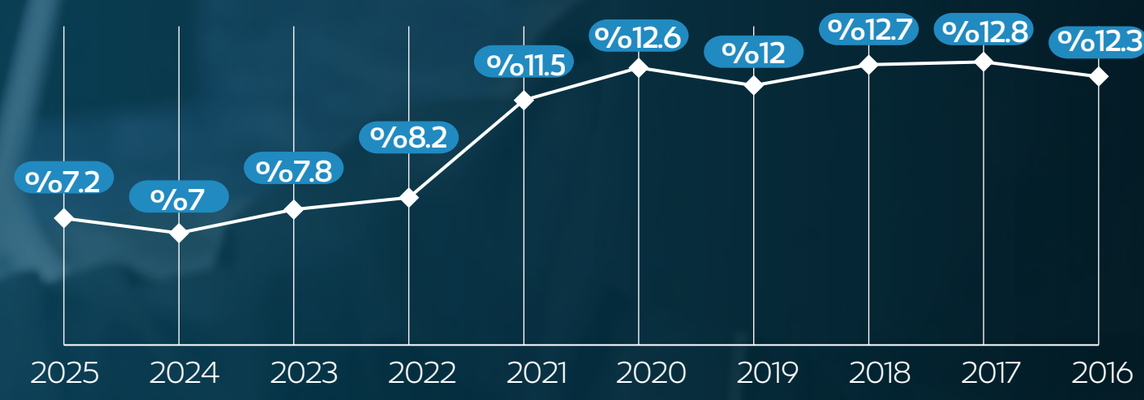
إنّ تقدم المجتمع والاقتصاد يُقاس بقدر إنتاج الإنسان، ومن هذا المبدأ بدأ العمل في تمكين المواطنين والاستفادة من طاقاتهم. فانطلقت رحلة طموحة هدفت إلى رفع قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن فرص العمل، وذلك عن طريق مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، والتوسع في مسارات توطين المهن، ومبادرات التدريب ورفع كفاءة المورد البشري، وتعزيز دور القطاع الخاص في توليد الوظائف. بالإضافة إلى دعم تمكين المرأة، وإزالة العوائق التنظيمية والتحديات الاجتماعية، التي تحول بينها وبين المشاركة في سوق العمل.

ساهم تطور البنية التحتية الرقمية في تفعيل أنماط العمل الحديثة؛ بما وفر خيارات متنوعة أمام الباحثين عن فرص العمل، سواء كان ذلك بعمل كامل أو عمل جزئي.

كما دعمت الجهود تقوية العلاقة التعاقدية بين الموظف وصاحب العمل، بتوثيق العقود إلكترونيًا عبر منصة قوى حتى وصل عدد العقود الموثقة إلى أكثر من 12 مليون عقد موثق.

وكانت النتيجة تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية، منخفضًا من 12.8% الذي يُعد أعلى مستوى له في العقد الأخير إلى 7%؛ وبقي بعد ذلك مُحافظًا على قربه من المستهدف، بينما زادت نسبة التوطين في الوظائف عالية المهارات، وارتفعت مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل لمستويات قياسية أيضًا. كما أصبح القطاع الخاص مولدًا للوظائف، مستفيدًا من التحول الاقتصادي الذي أوجد فرصًا استثمارية في قطاعات كثيرة؛ مما قاده إلى التوسع في توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، ففي العام 2025 فقط التحق 212 ألف مواطن بسوق العمل في القطاع الخاص.

معدل البطالة بين السعوديين



السعوديون في القطاع الخاص

مليون عامل

2020 1.7

2025 2.6

212 ألف مواطن انضم للقطاع الخاص خلال عام 2025

دعم مستمر للتوظيف

بنهاية العام 2025

+8.2 مليار ﷼
وُجهت لبرامج دعم التدريب والتمكين والإرشاد ضمن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

+2.17 مليون مستفيد
من برامج ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

+222 ألف مواطن
وُظف عبر برنامج توطين 2

تمكين للمرأة السعودية

لتساهم بفاعلية أكثر في التنمية

%43.9
نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا

+1,700 قيادية ومديرة
دُربن في مبادرة التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية

+370 ألف مستفيدة
من مبادرة وصول عبر برامج دعم المواصلات

+52 ألف مستفيدة
من برنامج قرة لرعاية أطفال الموظفات

+121 ألف مستفيدة
ضمن مبادرة التدريب الموازي

فرص عمل متنوعة

حلول تستثمر القدرات

العمل المرن
726,825
عقد عمل

العمل عن بعد
339,134
عقد عمل

العمل الحر
+1.7 مليون
وثيقة عمل حر

250,000
عامل نشط

تنمية لرأس المال البشري

فرص تدريبية تزود بمهارات تقلص الفجوة مع احتياجات سوق العمل

+2.8 **مليون فرصة تدريبية**
في النسخة الأولى والثانية من الحملة التدريبية "وعد"

+999 **ألف مستفيد نشط**
من برنامج التدريب الإلكتروني (دروب) خلال العام 2025

تمكين يشمل الجميع

اهتمت الرؤية منذ إطلاقها بتمكين الأفراد من فئات المجتمع، وتعزيز مشاركتهم في التنمية، من خلال بناء منظومة تعمل على تحفيزهم وتأهيلهم؛ بما يزودهم بالمهارات والاحتياجات التي تُعينهم على النجاح وبناء حياتهم.

يبرز هذا التوجه من خلال التمكين الذي شمل الأسر المنتجة، الذين أُتيحَت لهم الفرص في توسيع نشاطهم وفتح منافذ بيع لهم تكون منصات للتسويق؛ بما يُعزز من نمو نشاطهم ومساهمتهم الفاعلة في نمو الاقتصاد؛ ليصل عدد فرص العمل المستحدثة في العام 2025 فقط إلى أكثر من 151 ألف فرصة عمل.

وامتد ذلك إلى تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة القادرين على العمل، عبر توفير برامج التأهيل والتدريب، وتحفيز سوق العمل على استيعابهم والاستفادة من قدراتهم؛ بما يزيد قدرتهم في الاعتماد على أنفسهم.



صحة عامرة

تبني حياة الإنسان

صحة الإنسان أولوية راسخة في المملكة، وهي من أولويات رؤية السعودية 2030، فكل نبض في الإنسان هو بمثابة قيمة مُضافة لبناء المستقبل والتقدم، ولا يقتصر ذلك فقط على الجيل الحالي؛ إذ يمتد الأثر إلى الأجيال القادمة.

شهد القطاع الصحي تحولًا شاملًا، نتيجة لاهتمام رؤية السعودية 2030 بتطوير خدمات الرعاية الصحية، والانتقال من نموذج صحي يقوم على العلاج إلى نموذج يعتمد على الوقاية قبل العلاج. ولتمكين ذلك، ركزت الحكومة أكثر على أدوارها المتعلقة بالتنظيم والتخطيط والرقابة، ومكّنت المؤسسات الصحية ممثلة بالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية من القيام بأدوارها في تقديم الخدمات الصحية، عن طريق تأسيس شركة الصحة القابضة وإطلاق التجمعات الصحية.

هدف التحول الصحي إلى معالجة تحديات قطاع الصحة، التي تمثل أبرزها في الأمراض المزمنة، والاعتماد الكبير على العلاج بدل الوقاية، وتزايد الطلب على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالجانب التخطيطي، مثل النهج المتفاوت للصحة العامة، والتخطيط المجزأ للرعاية الصحية.

يحظى قطاع الصحة اليوم بنظام صحي أكثر كفاءة ويتواءم مع المستقبل، بخدمات تواكب الطلب وتغطي مختلف أنحاء المملكة. إلى جانب تخطيط شامل ومتكامل، وكفاءات صحية مؤهلة لتقديم الخدمات الصحية بجودة عالية، ورعاية صحية استباقية وفق نموذج تكاملي؛ بما يُسهم في رفع جاهزية القطاع الصحي أكثر ويُعزز من شموليته؛ حيث شهدت المنظومة الصحية تأسيس كيانات جديدة ساعدت على زيادة كفاءة الأداء الصحي، ومنها على سبيل تأسيس المعهد الوطني لأبحاث الصحة، ومركز التطوع الصحي، والمركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث الطبية، ومركز التأمين الصحي الوطني، وهيئة الصحة العامة (وقاية)، إضافة إلى تشكيل اللجنة الوزارية للصحة في كل السياسات، واعتماد استراتيجية الصحة في كل السياسات.

يتمحور النموذج الحديث للرعاية الصحية حول تعزيز الوقاية قبل العلاج، وتفعيل جهود البحث العلمي والابتكار والتقنيات الصحية، وقد اتُخذت خطوات لتحقيق ذلك، منها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية، ومستشفى صحة الافتراضي، وتغطية جميع السكان بسجل رقمي موحد ليسهل عليهم الوصول للخدمات الصحية، وهو ما أسهم في خفض وفيات الأمراض المزمنة، والكشف عن الحالات المرضية في مراحل مبكرة، إلى جانب ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان إلى 79.7 سنة في عام 2024، وارتفاع تغطية الخدمات الصحية مسجلة ما نسبته 97.5% بنهاية العام 2025، فيما ارتفعت نسبة الاستجابة للمشورة الوراثية إلى مستوى متقدم عند 85%.



كيف تحسنت الصحة في المملكة؟

2016
- إطلاق المرحلة الأولى من برنامج الفحص المبكر للإعاقات السمعية والبصرية وتشوهات القلب الخلْقية الحرجة في 30 مستشفى تحويليًّا

2017
- إطلاق تطبيق صحة الإلكتروني
- تأسيس مركز سلامة المرضى

2018
- إطلاق خدمة "موعد" التي مكَّنت المستفيدين من حجز مواعيدهم إلكترونيًّا في مراكز الرعاية الصحية الأولية
- إطلاق خدمة "وصفتي" التي تربط المستشفيات والمراكز الصحية بالصيدليات المجتمعية
- إطلاق نموذج الرعاية الصحية السعودي

2019
- زيادة عدد المراكز المتخصصة لرصد الإنفلونزا إلى 50 مركزًا متخصصًا
- تأسيس مركز التطوع الصحي
- تشكيل اللجنة الوزارية للصحة في كل السياسات

2020
- نجاح المملكة في إدارة أزمة جائحة كورونا
- تأسيس برنامج تحول القطاع الصحي أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030

2021
- إضافة الآثار الصحية ضمن الآثار المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها
- تأسيس هيئة الصحة العامة (وقاية)

2022
- تأسيس شركة الصحة القابضة
- تطبيق وثيقة الضمان الصحي الموحدة
- إنشاء مستشفى الصحة الافتراضي
- إطلاق برنامج طبيب لكل أسرة
- تأسيس مركز التأمين الصحي الوطني

2023
- إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق صحتي
- تدشين منصة "نفيس"
- انضمام المملكة إلى عضوية الوكالة الدولية لأبحاث السرطان
- الانتهاء من المرحلة الأولى لتحول القطاع الصحي بإطلاق 20 تجمعًا صحيًا
- إنشاء المعهد الوطني لأبحاث الصحة

2024
- تسجيل مستشفى صحة الافتراضي كأكبر مستشفى من نوعه عالميًا
- اعتماد هيئة الصحة العامة (وقاية) كمركز متعاون في إقليم شرق المتوسط بمجال التغذية من قبل منظمة الصحة العالمية
- إطلاق أكاديمية الصحة العامة الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط

2025
- أعلى دولة في المنطقة من حيث عدد المدن الصحية المعتمدة عالميًا بواقع 16 مدينة
- تعديل تنظيم المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية؛ ليرتبط المركز تنظيميًا بوزير الصحة
- تدشين أول وحدة أبحاث سريرية في القطاع الصحي الخاص
- اعتماد "فحص اللياقة المهنية" للقطاعات الحكومية والخاصة
- إطلاق تجربة سريرية لطبيب الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع شركة "هيوماين" وشركة "لين"
- إطلاق مركز التحكم بالسكري الأول من نوعه عالميًا
- الانضمام بعضوية كاملة إلى منظمة السلطات التنظيمية لائتلاف الأدوية الدولي لأول مرة في الشرق الأوسط
- إطلاق مراكز "تأكد لصحتك"
- التوسع في خدمات مستشفى صحة الافتراضي وتحقيق زيادة قدرها 56% في عدد مواعيد الاستشارات الافتراضية

نموذج صحي حديث شامل

تبنّت المملكة في تحولها الصحي مبدأ الصحة في كل السياسات، حيث يوجد نموذجًا شاملًا يبدأ من ذات الإنسان، عبر تمكينه من تبني مبدأ الوقاية قبل العلاج، الأمر الذي يُساعد على حماية صحته من الأمراض. إلى جانب تسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، عبر رقمنة الخدمات، والاستفادة من التقنية في تسريع الحصول على الخدمات وضمان جودة الخدمة.

تُرجم هذا النموذج إلى برامج ومبادرات متنوعة، وسعت نطاق الفحوصات المبكرة لاكتشاف الأمراض في مراحلها المبكرة، مدعومة بتحول رقمي ربط المستفيدين بسجلات رقمية موحدة. كما أصبح هناك 241 مستشفى وأكثر من 1,400 مركز صحي على ارتباط بمستشفى صحة الافتراضي، الذي يُقدم خدماته عن بعد؛ إذ يُعد نموذجًا عالميًا في تقديم الخدمات الصحية افتراضيًا. وقد أصبحت المملكة رائدة في مجالات الابتكار والأبحاث والتجارب السريرية، مستفيدة من تقدم البنية التحتية الرقمية، وموظفة تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يعود بالنفع على صحة الإنسان.

كما أن الانتقال إلى نموذج الرعاية الحديث قاد إلى رفع مستوى الوعي، وهو ما انعكس على المؤشرات الصحية؛ إذ نشهد اليوم ارتفاع في متوسط العمر المتوقع، وانخفاض وفيات وإصابات الحوادث المرورية. إضافة إلى انخفاض الأمراض المزمنة، واكتشاف الأمراض في مراحلها المبكرة.

مؤشرات في الصحة

6
ملايين زوج وزوجة استفادوا من الفحص قبل الزواج

3
ملايين مولود ضمن برنامج الفحص المبكر لحديثي الولادة

%85
الاستجابة للمشورة الوراثية

%70
من حالات السرطان أُكتُشفَت في مراحل مبكرة

%60+
انخفاض وفيات الحوادث المرورية متجاوزة مستهدف منظمة الصحة العالمية

%50
انخفاض الوفيات الناتجة عن الأمراض المعدية

%40
انخفاض وفيات الأمراض المزمنة متجاوزًا مستهدف الأمم المتحدة

%30
انخفاض الوفيات الناتجة عن الغرق

79.7
عام العمر المتوقع للإنسان

خدمة رقمية توسع نطاق الوصول

مستشفى صحة الافتراضي يرتبط بالمستشفيات والمراكز الصحية

241
مستشفى

1,400+
مركز صحي

114
تخصص

365+
ألف مستفيد

220+
ألف حالة مُتابعة

1.4
ساعة متوسط زمن إصدار التقارير

خدمة "وصفتي" تتيح استلام الأدوية من الصيدليات عبر ربط المنشآت الصحية إلكترونيًا

200+
مليون وصفة طبية إلكترونية

2,000+
مستشفى ومركز رعاية

7,000+
صيدلية

المملكة رائدة في التقنية الحيوية

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث يُسرع الاستفادة من التقنية الحيوية

200+
مريض مُعالج بالخلايا التائية المعدّلة وراثيًا منذ العام 2020

نجاح أول
علاج بالخلايا التائية المعدلة وراثيًا، المصنّعة محليًا

تدشين أول
منشأة سعودية للعلاجات الجينية والخلوية

فريق بحثي مشترك من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) بشراكة دولية يكشف خرائط جينية

نجاح أول
بناء لخرائط الجينوم الخاصة بالسكان السعوديين واليابانيين

التجارب السريرية خطوة لمستقبل صحي واعد

نشاط مستمر في العام 2025

50%
نمو عدد التجارب السريرية مقارنة بالعام 2023

36%
نمو عدد الشركات الراعية للتجارب السريرية مقارنة بالعام 2023

13
موقع مؤهل لإجراء التجارب السريرية في المملكة

كفاءات تقود الصحة

تأهيل الكوادر الصحية في العام 2025

800+
ألف ممارس صحي مسجل في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

35
ألف خريج منذ إطلاق "البورد السعودي" في أكثر من 170 تخصصًا من 22 دولة

3
قرارات تنظيمية لتوطين المهن الصحية

ريادة صحية عالمية

+19 ميدالية وجائزة
في مجالات الصحة ضمن معرض جنيف الدولي للاختراعات 2025

أول فريق طبي دولي من النوع الثاني إقليميًا والـ 14 عالميًا
يحصل على اعتماد وتصنيف منظمة الصحة العالمية في هذه الفئة

7 مستشفيات سعودية
ضمن قائمة "براند فاينانس" لأفضل 250 مستشفى عالميًا لعام 2025

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الأول إقليميًا

المدن السعودية تتصدر إقليميًا

ضمن شبكة المدن الصحية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية

16
مدينة صحية سعودية

أول مدينتين
صحيتين مليونيتين تُسجلان إقليميًا

الابتكار والتقنية في الصحة يمنحان الأمل

دعامة جراحية لعلاج فقرات الرقبة
- حاصلة على براءتي اختراع أمريكيتين
- أول عملية ناجحة أُجريَت باستخدامها

عملية زراعة مضخة قلب اصطناعية باستخدام الروبوت بالكامل
- أول عملية من نوعها تُجرى عالميًا

زراعة جهاز ذكي داخل الدماغ لرصد النشاط العصبي غير الطبيعي
- أول عملية من نوعها إقليميًا تعتمد على الذكاء الاصطناعي

وحدة السكتة الدماغية المتنقلة
- الأولى من نوعها إقليميًا
- الأولى من نوعها عالميًا في استعمالات طب الحشود
- استُخدمت للمرة الأولى في موسم الحج 1446هـ

علاج لمرض "ألزهايمر"
- أول علاج حيوي يُعتمد ويعطى عن طريق التسريب الوريدي كل أسبوعين

زراعة قوقعة صناعية ذكية
- أول قوقعة ذكية تُزرع إقليميًا

زراعة عملية قرنية بتقنية التدعيم النسيجي (CTAK)
- أول عملية من نوعها إقليميًا

استئصال ورم دماغي باستخدام الروبوت لمريض ستيني
- الأول من نوعه عالميًا

استثمار صحي يزيد الكفاءة

تعززت كفاءة الخدمات الصحية نوعًا وكمًا؛ بفضل الممكنات التي حظي القطاع الصحي بها، مستفيدًا من تحول تعيشه المملكة على مختلف المستويات، وهو ما شجع القطاع الخاص على المشاركة وتوسيع دوره في مجالات عديدة، ومن بينها المجالات الصحية؛ إذ استفاد من البيئة الاستثمارية والمحفزات؛ ليكون مُشاركًا في رفع مستوى جودة خدمات الرعاية الصحية.

أدى هذا إلى دعم مسارات إنشاء المستشفيات والمرافق الصحية المختلفة، إلى جانب تعزيز الأمن الصحي والتوسع في توطين التقنيات الحيوية والصناعات الدوائية، بما ساهم في زيادة قدرة الطاقة الاستيعابية وجاهزية القطاع الصحي لأي تحديات مستقبلية؛ ليوجد ذلك نموذجًا للتكامل بين القطاعيْن العام والخاص، ويرفع من درجة فعالية الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأثر المباشر على جودة الحياة للمواطن.

امتد ذلك إلى الاستثمار في تنمية الكوادر الصحية والإسعافية وتعزيز كفاءتها في مختلف التخصصات الصحية؛ لضمان تقديم خدمة صحية بجودة وكفاءة عالية، وتعزيز قدرات الاستجابة للحالات الطارئة.



الإسكان والعقار

استقرار الأسرة وازدهار المكان

يستلهم المجتمع حيويته من الأسرة واستقرارها، ومن المكان وازدهاره، بوصف ذلك لبِنة يُبنى عليها الاقتصاد المزدهر الموفر فرصًا للجميع، والوطن الطموح المُمكّن لأبنائه في وطنهم. ويُمثل القطاع العقاري أحد الأركان التي تُرسي أساسات الطمأنينة والنمو اجتماعيًا واقتصاديًا؛ بما يُحقق مزيدًا من الاستقرار والنماء.

مرّ القطاع العقاري في المملكة بتحديات كثيرة مع النمو السكاني والاقتصادي، والتوسع في الأعمال التجارية، يُقابله معروض عقاري ينمو بوتيرة لا تتناسب مع الارتفاع الكبير في الطلب على السكن والعقار. بالإضافة إلى أنّ التمويل العقاري احتاج إلى آلية تضمن عمله بكفاءة أكبر تُلبي احتياجات المستفيدين، وذلك بالرغم من الدور الكبير الذي قام به صندوق التنمية العقارية تاريخيًا، إلا أنّه واجه تحديات أحدها طول فترات الانتظار التي تصل لسنوات. كما أنّ محدودية الحلول والخيارات العقارية بطأت نمو المعروض، الأمر الذي استدعى تدخلًا تشريعيًا وتنظيميًا يستفيد من التحول الرقمي، ورغبة الناس في بذل الخير والمساهمة الاجتماعية.

لقد مهدت رؤية السعودية 2030 الطريق لإصلاح البيئة التنظيمية والتشريعية؛ بهدف إيجاد حلول لتلك التحديات، في إدراك للقيمة الاجتماعية والاقتصادية للعقار، ووضعت مستهدفًا طموحًا وهو رفع نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلهم؛ لتنجح في رفع النسبة من 47% إلى 60% بنهاية العام 2020.

دفعت الرؤية إلى بناء منظومة إسكانية وعقارية متينة، تواكب المتغيرات المتسارعة وتكون قادرة على إيجاد الحلول وابتكارها. فبدأت أولى خطوات بناء المنظومة العقارية عبر تأسيس الهيئة العامة للعقار والمعهد العقاري السعودي، وإطلاق برنامج سكني وخدمة "وافي" للبيع على الخارطة. كما أُطلق برنامج الإسكان -أحد برامج تحقيق الرؤية- الذي عمل بوصفه حلقة وصل تُسهم في زيادة درجة المواءمة بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق مستهدفات الإسكان، وجاء إطلاق منصة "إيجار" لتنظيم السوق العقارية وتوثيق العقود، تبعه إطلاق منصة سكني. بالإضافة إلى تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري؛ لتطوير سوق التمويل العقاري وتوفير سيولة للممولين، وتأسيس الشركة الوطنية لخدمات التسجيل العيني للعقار.

وأُصدرت أنظمة هدفت إلى تقوية البيئة التنظيمية، ومنها نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها، ونظام صندوق التنمية العقارية الجديد، ونظام الوساطة العقارية. إلى جانب نظام المساهمات العقارية، ونظام ضريبة التصرفات العقارية، بجانب نظام تملك غير السعوديين للعقار، ونظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقارات.

برز الاهتمام بمعالجة التشوهات في السوق العقارية عبر مجموعة من التوجيهات؛ بهدف تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، ومن ذلك التوجيهات الصادرة للقطاع العقاري بالرياض، التي شملت توجيهًا بمضاعفة مشروعات الإسكان شمال الرياض للضعفين، وتوجيهًا برفع الإيقاف عن تطوير أكثر من 81 كم^2 من الأراضي في شمال المدينة، والعمل على توفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة للمواطنين بعدد ما بين 10 آلاف إلى 40 ألف قطعة سنويًا خلال خمس سنوات بأسعار لا تتجاوز 1,500 ريال للمتر المربع، والموافقة على الأحكام النظامية الخاصة بضبط العلاقة بين المؤجر والمستأجر بالرياض. بالإضافة إلى التعديلات على نظام رسوم الأراضي البيضاء، والتوجيه برصد ومراقبة أسعار العقار في مدينة الرياض والمدن الأخرى والرفع بتقارير دورية.

كما استمر تنفيذ استراتيجية القطاع العقاري خلال العام 2025؛ بما يُسهم في إيجاد سوق حيوي وجاذب، عبر التوسع في العمل على ضمان شمولية وتكامل بيانات الأراضي والممتلكات؛ ليتخطى مؤشر "نسبة تغطية الأراضي والممتلكات في المملكة العربية السعودية" مستهدفه البالغ 45% مُحققًا ما نسبته 53%.



كيف توفرت حلول السكن والعقار؟

- **2016** إطلاق منصة جود الإسكان
- **2017** تأسيس الهيئة العامة للعقار
- تأسيس المعهد العقاري السعودي
- تأسيس الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
- إطلاق برنامج "سكني"
- إطلاق خدمة "وافي" لتنظيم البيع على الخارطة
- **2018** تدشين "برنامج الإسكان" أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030
- منصة "إيجار" لتنظيم السوق العقارية وتوثيق العقود
- **2019** إطلاق منصة سكني
- **2020** إطلاق الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري
- نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها
- **2021** توجيه بمضاعفة مشروعات الإسكان شمال الرياض للضعفين
- صدور نظام صندوق التنمية العقارية الجديد
- **2022** الموافقة على نظام الوساطة العقارية
- تأسيس الشركة الوطنية لخدمات التسجيل العيني للعقار
- **2023** إطلاق النسخة الأولى من معرض سيتي سكيب العالمي
- صدور نظام المساهمات العقارية
- **2024** صدور نظام ضريبة التصرفات العقارية
- إطلاق مركز بروبتك السعودية (Sph)
- **2025** صدور نظام تملك غير السعوديين للعقار
- إطلاق أول عملية إصدار أوراق مالية مدعومة بالتمويلات العقارية السكنية من الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
- توجيه برفع الإيقاف عن تطوير أكثر من 81 كم2 من الأراضي شمال الرياض
- توجيه بالعمل على توفير أراضٍ سكنية مخططة ومطورة للمواطنين في مدينة الرياض
- الموافقة على الأحكام النظامية الخاصة بضبط العلاقة بين المُؤجر والمُستأجر بالرياض
- إجراء تعديلات على نظام رسوم الأراضي البيضاء
- توجيه برصد ومراقبة أسعار العقار في مدينة الرياض والرفع بتقارير دورية
- اعتماد الترقيم المستخدم في العنوان الوطني في ترقيم العقارات
- صدور نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقارات
- إطلاق خدمة "الترخيص الفوري" لمشاريع البيع على الخارطة لأول مرة عالميًا
- صدور قرار بنقل البورصة العقارية من وزارة العدل إلى الهيئة العامة للعقار
- صدور تعديلات على بعض مواد نظام التسجيل العيني للعقار
- صدور قرار تمديد العمل ببرنامج الرهن الميسر
- تدشين أعمال البيئة التنظيمية التجريبية التشريعية (Sandbox) إحدى مبادرات مركز بروبتك السعودية (Sph)
- 66.24% نسبة تملك المواطنين للمساكن

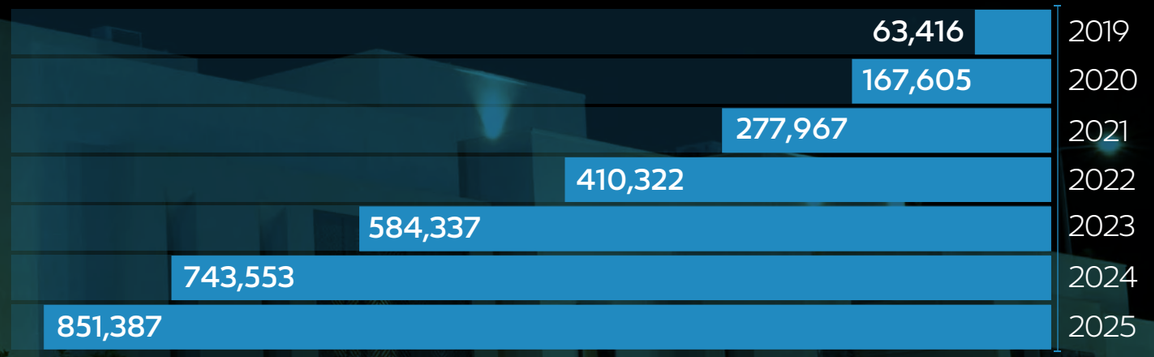
تنوع يُسهل امتلاك السكن

ازدادت قدرة المنظومة الإسكانية والعقارية على توفير الحلول المتنوعة، مستفيدة من البيئة التنظيمية والتشريعية؛ ليُصبح هناك منتجات متنوعة شملت الأراضي، والبيع على الخارطة، والوحدات الجاهزة، والبناء الذاتي. ويُحفز ذلك منصات رقمية تُسهل تجربة الوصول إليها، إلى جانب منظومة تمويلية تعمل وفق ضوابط متوازنة؛ لتقليل الأعباء المالية على الأسر.

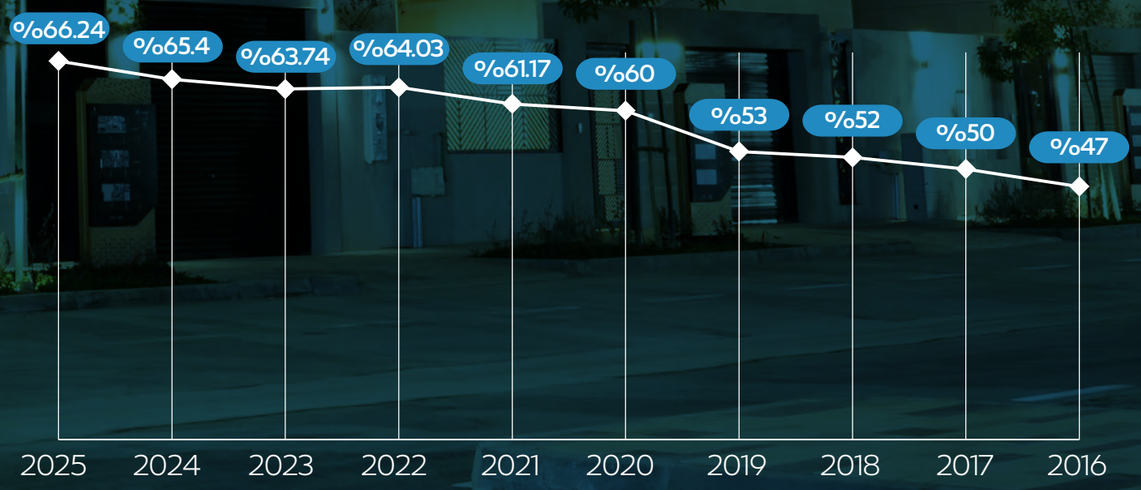
أصبح أثر السياسات في الإسكان والعقار واضحًا، بتمكين الأسر السعودية من تسهيلات غير مسبوقة؛ إذ اختُصرت رحلة المؤهلين للاستفادة من الدعم السكني المتمثل في التمويل العقاري، من انتظار يستغرق سنوات إلى دعم يحصل عليه المواطن في غضون وقت قصير؛ ليشهد عدد الأسر التي امتلكت منازلها زيادة ملحوظة وصلت إلى أكثر من 851 ألف أسرة بنهاية العام 2025 لترتفع بدورها نسبة امتلاك المنازل.

عدد الأسر السعودية التي تملكت منازلها

أسرة



نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية



إجمالي قيمة القروض العقارية القائمة للأفراد (التمويل العقاري)

مليار ﷼
2020
420
2025
904+
(حتى نهاية الربع الثالث 2025)

عقود المنتجات السكنية

عقد
2018
49,355
2025
+مليون

عقود منتج الأراضي

عقد
2018
1,100
2025
74,022

عقود منتج البيع على الخارطة

عقد
2018
384
2025
114,321

عقود منتج الوحدات الجاهزة

عقد
2018
42,119
2025
534,730

عقود منتج البناء الذاتي

عقد
2018
5,752
2025
286,964

تعاون وتكافل سكني

تتجسد أسمى معاني الإنسانية في العطاء الذي يرسخ روح التكاتف بين أبناء المجتمع الواحد، ويتجلى ذلك بوضوح في قطاع الإسكان، الذي أصبح نموذجًا في إشراك القطاع غير الربحي ممثلًا في الأفراد والمؤسسات.

ساعد تفعيل المنصات الرقمية على تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الأسر الأشد حاجة لامتلاك السكن، مما أثر على تحسين جودة حياتهم، وذلك في بيئة مُحوكمة وآمنة وموثوقة، تضمن وصول المساعدات إلى أصحابها المستحقين.

ويبدو الأثر ملموسًا من خلال ارتفاع مُساهمة القطاع الخاص وغير الربحي في برنامج الإسكان التنموي، ونمو عدد المتطوعين في الإسكان، بالإضافة إلى أنّ هذه الجهود ضاعفت القيمة المُتحققة في استقرار المجتمع والأسرة.



الوحدات السكنية لمستفيدي الإسكان التنموي

وحدة سكنية

2024
98,700+

2025
109,035

مساهمة القطاع الخاص وغير الربحي في برنامج الإسكان التنموي

مليون ﷼

2020
207

2025
3,840

عدد المتطوعين تحت منظومة قطاع الإسكان

متطوع

2021
17,800+

2025
342,000+

بإجمالي تراكمي يقدّر بأكثر من مليون متطوع

عقار نشط وفرص تقود للنمو

تكمن أهمية القطاع العقاري في أنه حجر أساس للاستقرار الاجتماعي ونمو القطاعات الأخرى، مثل قطاع التجزئة والسياحة والمقاولات، ولذلك يُعد قطاعًا ذا أهمية، وتطويره يُمثل بُعدًا استراتيجيًا.

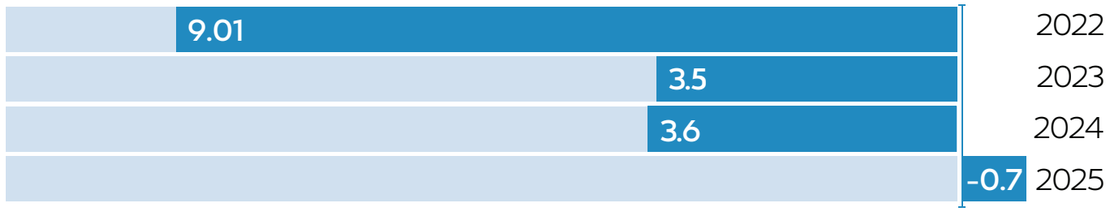
انعكس الإصلاح التشريعي والتنظيمي على القطاع العقاري، فشهد تحولًا نوعيًا عظم مساهمته الاقتصادية، من خلال إقامة المشاريع العقارية الكبرى، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية. بالإضافة إلى تمكين المطورين العقاريين من الفرص العقارية المتوفرة في مختلف أنحاء المملكة؛ ليسهموا في رفع المعروض العقاري. وأيضًا ساهم الاهتمام والمتابعة المستمرة في احتواء تضخم أسعار العقارات سواء التجارية أو السكنية؛ ليشهد نهاية العام 2025 انخفاضًا لأول مرة منذ أربعة أعوام.

تبرز الجهود في السنوات الأخيرة، من خلال العمل على تهيئة السوق العقاري؛ ليكون مواكبًا للمتغيرات المتسارعة في الجانب المالي والتقني والإحصائي. وقد افتقد السوق العقاري للبيانات المنظمة في سنوات ماضية، وهو الأمر الذي أصبح أولوية اليوم، فقطعت المملكة شوطًا في ذلك بالتسجيل العيني للعقارات، والنقل التدريجي للبورصة العقارية من وزارة العدل لتكون ضمن مهام الهيئة العامة للعقار.

يسعى هذا العمل المستمر إلى أن يكون القطاع العقاري مُمكنًا، ويحظى بشفافية أكبر؛ بما يُعزز استدامته، ويرفع من قدرته على توفير الفرص الاستثمارية وتوليد فرص العمل؛ لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

أسعار العقار متوازنة

لأول مرة في أربعة أعوام يُسجل معدل التضخم الربعي في العقار انخفاضًا على أساس سنوي في خطوة تؤكد العزم للوصول إلى التوازن



السجل العقاري السعودي

بناء سجل عقاري شامل يوفر قاعدة بيانات موحدة

4+
مليون عقار
عدد الوحدات المعلنة للتسجيل العيني للعقار حتى العام 2025

1.2+
مليون صك عقاري
عدد الصكوك الصادرة عبر التسجيل العيني للعقار

أرقام في أداء القطاع العقاري

3,214,929
عقد إيجاري موثّق عبر منصة إيجار في العام 2025

470,858+
عدد التعاملات بعقود الوساطة في العام 2025

106,046
وسيط وممارس عقاري مرخص (فال)

الابتكار العقاري

البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox)
60+
رائد أعمال قدموا أفكارًا مُبتكرة

مسرعة الأعمال العقارية
7
شركات أجنبية وَطّنَت في أربعة أشهر

وجهات ومجتمعات مجموعة روشن العقارية

- **مدينة الرياض**
  - مجتمع سدرة
  - واجهة روشن
  - واجهة روشن للأعمال
  - مجتمع وارفة
  - استاد روشن
- **مدينة جدة**
  - مجتمع العروس
  - وجهة مرافي
- **مدينة مكة المكرمة**
  - مجتمع المنار
- **مدينة الظهران**
  - مجتمع الدانة

الحكومة الرقمية

إجراءات أقصر بلا ورق

انتهجت المملكة سياسة "حكومة بلا ورق"، التي تقضي بتسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات الحكومية، وذلك من خلال إيجاد منصات رقمية لمختلف الخدمات؛ بما يُسهم في تقليص زمن الإجراءات وتبسيطها، ويوفر الوقت على المستفيدين بخدمتهم في أي مكان.

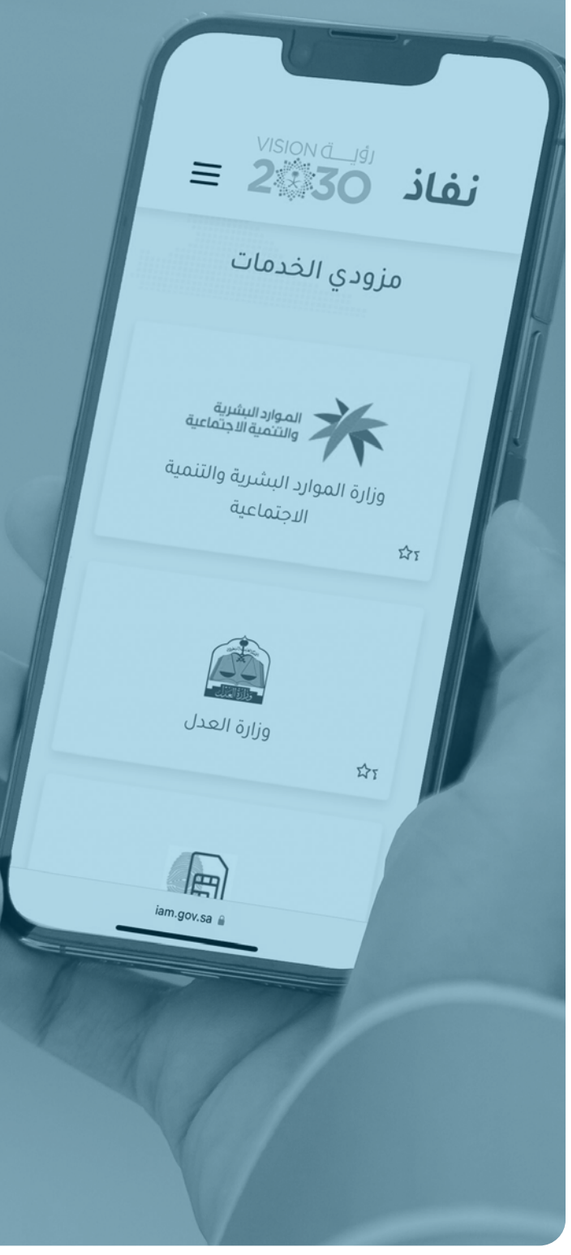
تشمل الخدمات الرقمية المقدمة مختلف القطاعات، مثل العدل، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والصحة، والاستثمار، والإسكان، والعقار وغيرها من القطاعات. وبما يشمل أيضًا مختلف الفئات، من المؤسسات والمستثمرين وضيوف الرحمن والسياح، إلى المواطنين والمقيمين؛ ليتمكنوا من إنهاء كافة المعاملات والإجراءات التي يحتاجونها في حياتهم دون الحاجة إلى حضورهم شخصيًا.

في العام 2022 أطلقت هيئة الحكومة الرقمية برنامج "الحكومة الشاملة"؛ بهدف تسريع التحول الرقمي، والتوسع في تقديم تجربة رقمية متكاملة للقطاع الحكومي، تُبسط رحلة المستفيد وتزيد مستوى التكامل بين الجهات الحكومية، بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد الحكومية في الفضاء الرقمي.

ومن القصص الناجحة في الخدمات الرقمية،تقديم القطاع العدلي أكثر من 140 خدمة رقمية، أسهمت في توفير 100 مليون ورقة سنويًا وخفض الزيارات إلى المرافق العدلية بنسبة 99%. كما جرى رقمنة أكثر من 200 مليون وثيقة عدلية، ومع تطبيق التقاضي الإلكتروني انخفض عمر القضية بنسبة 86%، إضافة إلى إطلاق المحكمة الافتراضية وكتابة العدل الافتراضية.

كما جاء إنشاء المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (استطلاع)، كأحد المبادرات التي تتيح للمواطنين والقطاع الخاص إبداء مرئياتهم واقتراحات التحسين حول مشروعات الأنظمة واللوائح من خلال نشرها في المنصة قبل إقرارها، وهو ما يزيد من المشاركة في صناعة القرار ويُحسّن من الخدمات المقدمة.

جاء هذا النهج مدفوعًا بالبنية التحتية الرقمية المتقدمة التي استثمرت المملكة في تطويرها، مستفيدة من فضاء رقمي موثوق ومحمي يحتوي على كافة الخدمات. وفي بيئة رقمية شديدة التسارع، تمضي المملكة في تطوير منظومة الحكومة الرقمية؛ لتتوسع وتنتقل من مرحلة تقديم الخدمات الرقمية فقط إلى مرحلة أعلى هي تطوير التجربة الرقمية للمستفيدين وإزالة التعقيد منها.



تبسيط للإجراءات وتوحيد للمنصات

منصات رقمية أُغلقت ضمن برنامج الحكومة الشاملة

327 منصة حكومية رقمية دُمجدت وأُغلقت

490 منصة رقمية

"توكلنا" أشمل

منصة شاملة لكل ما يحتاجه المواطن والمقيم

عالم أوسع

35+
مليون مستخدم

7
لغات متاحة للاستخدام من أي مكان في العالم

خدمات أكثر

1300+
خدمة رقمية

300+
هوية ومستند رقمي يُمكن الوصول إليه

350+
جهة حكومية وخاصة

تتصدر للعالم بثقة تعكس ثبات المسار

تصدرت المملكة عالميًا في مؤشر الثقة في الحكومة وفقًا لتقرير "إيدلمان 2025"

تصدرت المملكة عالميًا في مؤشر الثقة في الحكومة وفقًا لتقرير "إيدلمان 2025"

%87
نسبة الثقة في الأداء الحكومي

الأعلى
عالميًا

وصول أسرع للخدمات العدلية

رقمنة الخدمات العدلية ساعد على تقليص الوقت المستغرق على المستفيدين

رقمنة الخدمات العدلية ساعد على تقليص الوقت المستغرق على المستفيدين

%91
نسبة الخدمات المقدمة إلكترونيًا بما يُمثل أكثر من 140 خدمة

%100
من الأحكام يُصادق عليها وتُعتمَد إلكترونيًا

%96
نسبة الجلسات القضائية إلكترونيًا

%100
نسبة التبليغات القضائية إلكترونيًا

%100
نسبة طلبات التنفيذ إلكترونيًا

5 دقائق
متوسط الوقت لإنجاز إصدار الوكالة

مجتمع مسؤول

يشارك في الازدهار والبناء

شهد القطاع غير الربحي تحولًا خلال العشر سنوات الماضية بإطار تشريعي وتنظيمي غير مسبوق؛ بما أسهم في رفع كفاءته وتفعيل أدواره في المساهمة الاقتصادية والاجتماعية.

شكل تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي نقلة نوعية في تمكين المؤسسات غير الربحية، ودعم العمل التطوعي، عبر تنظيم القطاع غير الربحي؛ لتنشأ بيئة حاضنة ومُحفزة للطاقات. فطُورت الأنظمة والتشريعات، التي عملت على تسريع إجراءات تأسيس الكيانات غير الربحية، وتنويع أنماط العمل غير الربحي، وهو ما شكل قاعدة صلبة للنمو، واتساع المشاركة المجتمعية ممثلة بأفراد ومؤسسات.

تحول عمل القطاع غير الربحي إلى قيمة اقتصادية ذات أثر تنموي قابل للقياس، فسجلت المنظمات غير الربحية نموًا متسارعًا لتصل اليوم إلى ما يزيد عن 7,213 منظمة موفرة أكثر من 26 ألف وظيفة، مع تنوع في نوعية الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات متوائمة مع التوجهات التنموية. كما زادت مساهمة شركات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية؛ ليكون ذلك داعمًا للتكامل بين القطاعات الثلاثة غير الربحي والحكومي والخاص.



كيف أصبح المجتمع أكثر مساهمة في التنمية؟

- **2019** تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
- **2020** إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي
- إصدار نظام العمل التطوعي
- **2021** تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
- **2023** تدشين المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية
- **2024** إصدار نظام التبرعات
- **2025** وصول عدد المنظمات غير الربحية إلى أكثر من 7,213 منظمة
- نمو عدد المنظمات غير الربحية في المملكة بنسبة 341.97%
- وصول عدد المتطوعين إلى 1.75 مليون متطوع

مُتطوعون في الازدهار والبناء

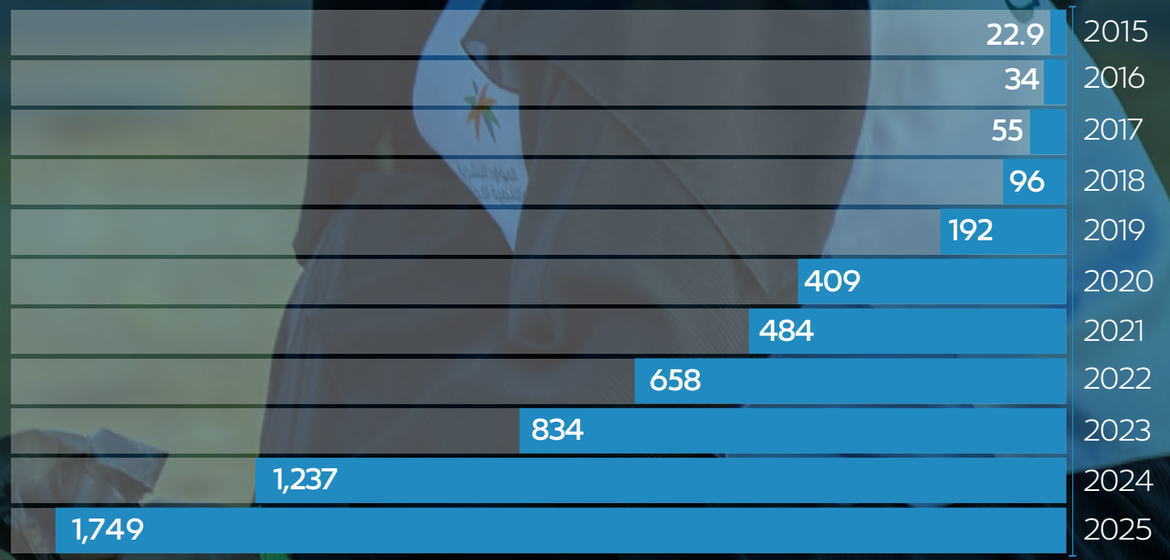
بقيم البذل والعطاء المغروسة في وجدان المجتمع بمختلف أطيافه، استمر العمل التطوعي في النمو، فتحقق مستهدف رؤية السعودية 2030 بالوصول إلى مليون متطوع، وقد كان حافزًا لمواصلة المضي في الرحلة؛ إذ تقدمت في مسار تصاعدي ابتدأ بـ 22.9 ألف متطوع فقط في العام 2015؛ ليُسجل اليوم أكثر من 1.7 مليون متطوع.

مكّن إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي من تسهيل الوصول إلى الفرص التطوعية، وهي منصة تُقدم فرص التطوع في مجالات مختلفة، مع تسجيل وتوثيق لعدد الساعات التطوعية. كما أنّ المبادرات المجتمعية في مجالات التطوع توسعت، فشملت مبادرات التبرع بالدم، ومبادرات خدمة ضيوف الرحمن، ومبادرات في الإسكان، ومبادرات في زراعة الأشجار، وغيرها من المجالات.

وكان لترسيخ مفهوم التطوع الاحترافي دور في تنمية العمل التطوعي؛ إذ أصبح تقديم الخدمات التطوعي في مجالات تخصصية ضمن المهام الروتينية مؤشرًا نوعيًا، يعكس تطور العمل التطوعي واتساعه، وذلك وفقًا للممارسات الدولية.

عطاء مستمر يتجاوز المستهدفات

ألف متطوع



الفرص التطوعية مُتزايدة

المنصة الوطنية للعمل التطوعي

189+ مليون ساعة تطوعية مسجلة

552+ ألف فرصة تطوعية

30+ مجال تطوعي مختلف

تعليم مُمكّن

يصنع عقولًا مُنتجة

لم تدخر المملكة جهدًا طوال تاريخها في تمكين أبنائها وبناء عقولهم بالعلم والمعرفة؛ إذ تعود بدايات التعليم النظامي إلى ما قبل حوالي قرن كامل، شُيدت خلال هذه السنوات المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية المختلفة، سواء حكومية أو خاصة. وأتت رؤية السعودية 2030 مُكملة لهذه القصة؛ بما يتواكب مع متغيرات المرحلة ومتطلبات المستقبل التي أصبحت تُركز أكثر على العلوم والابتكار والتقنية؛ ليكون أبناء وبنات الوطن في جاهزية لاستكمال رحلة النماء وتحقيق الريادة في مختلف المجالات.

أُعيدت هيكلة منظومة التعليم عبر مجموعة من الإجراءات، منها حصر الإدارات التعليمية في 16 إدارة، بالإضافة إلى إسناد التشغيل والصيانة وجودة البيئة المدرسية إلى شركة التعليم القابضة بنسبة 100%، والتوسع في تعزيز كفاءة الكادر التعليمي بتدشين منصة المعهد الوطني للتطوير المهني؛ لتُقدم برامج تدريبية متنوعة للمعلمين والمعلمات، منها ما هو في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم العام، وقد استفاد منها أكثر من 13 ألف معلم ومعلمة، بجانب عقد شراكات دولية مع المؤسسات الرائدة في التعليم؛ لتأهيل الكفاءات التعليمية. هدفت هذه الإجراءات إلى رفع كفاءة الأداء، وتركيز مهام وزارة التعليم على التخطيط والتنظيم والإشراف، بجانب تمكين الكفاءات التعليمية ورفع مستوى تنافسيتهم.

وكان لإعادة تنظيم هيئة التقويم والتدريب أثرٌ في دعم مسيرة التعليم؛ إذ حصلت جهود الهيئة على إشادة دولية من البنك الدولي بتبني معايير مرتفعة للتعليم وترسيخ ثقافة القياس والتقويم الشامل، وساعدها في ذلك خمسة مراكز وطنية. إلى جانب ذلك، أُطلق المركز الوطني لتطوير المناهج، مُوسعًا صناعة المناهج بإشراك القطاعات ذات العلاقة، مثل الثقافة والرياضة وحقوق الإنسان، وبانيًا شراكات مع بيوت الخبرة العالمية للعمل وفق منهجيات علمية تُعد المواطن للمنافسة عالميًا.

وضمن تلك الجهود هُيئت بيئة داعمة للتحول الرقمي؛ مكّنت أولياء الأمور من متابعة نتائج أبنائهم وأداء مدارسهم. بالإضافة إلى ذلك، تأسس المركز الوطني للتعليم الإلكتروني؛ بهدف رفع كفاءة التعليم الإلكتروني وتعزيز موثوقيته وجودته؛ بما يضمن زيادة نطاق الوصول إلى الفرص التعليمية.

أنتجت هذه الخطوات منظومة تعليمية متكاملة تعمل بكفاءة أعلى، مُحققة تقدمًا نوعيًا ومُشاهدًا في إنجازات الطلاب والطالبات والمنافسة العالمية، وكان دافعًا لها تثبيت قواعد صلبة ذات أثر يمتد لسنوات قادمة؛ من أجل مستقبل ناجح للأجيال الحالية وأجيال الغد.

"مدرستي" منصة رائدة

إنجاز عالمي

حصلت المنصة على الجائزة الكبرى في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS 2025)

ثراء تعليمي

6.3+ مليون طالب وطالبة	8.9+ مليار نشاط مسند	11.1+ مليار واجب مسند
477.5+ ألف معلم ومعلمة	75.1+ مليون سؤال في بنك الأسئلة	900.9+ مليون فصل افتراضي
22+ ألف مدير مدرسة	4.7+ مليار اختبار مسند	14.7+ مليار إثراء تعليمي

مناهج تبني قدرات منافسة

تطوير يواكب المتغيرات

6,700+ مُحتوى رقمي حُدّث

27 مقرر رقمي أُنتج

50 مُقرر مُراجع دعمًا لبيئة تعلم رقمية

19 مُقرر لكتب تفاعلية أعيدت صياغتها

إعداد لمهارات المستقبل

20 ألف طالب وطالبة دُربوا من التعليم العام في مجالات الذكاء الاصطناعي

إدراج منهج الأمن السيبراني في المرحلة الثانوية

إدراج منهج للذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التعليم العام

شراكة تبني صروح العلم

افتتاح مدارس بنموذج المشاركة مع القطاع الخاص

120 مدرسة جديدة

إطلاق مدارس نموذجية حديثة بالتعاون بين القطاع الحكومي والخاص

- مدرسة تقنية للموهوبين مع أكاديمية طويق
- مدرسة رياضية بالشراكة مع وزارة الرياضة وأكاديمية مهد
- مدرستان للمواهب الثقافية مع وزارة الثقافة

تطوير للكفاءات التعليمية

13+ ألف معلم ومعلمة
استفادوا من برامج تدريبية في مجالات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التعليمية

100 مدرب مركزي
دُربوا في سنغافورة وأهلوا 586 مُدربًا وعضو هيئة تدريس

52 مدرب مركزي
دُربوا في لندن لتأهيل الكوادر التعليمية

جيل متمكّن ومنافس

استمر تمكين المواهب الوطنية للمنافسة عالميًا، واتسعت الجهود في الاكتشاف والاحتضان لهذه المواهب؛ بهدف صقل المهارات وتنمية المعارف؛ ليتمكنوا من المشاركة والفوز في أكبر المنافسات حول العالم.

مرّ البرنامج الوطني لاكتشاف الموهوبين بعملية تطوير ضمن مسار يهدف إلى أن يكون اكتشاف المواهب يعمل بكفاءة أعلى؛ حيث تبدأ عمليات الاحتضان بالتدرج من الاكتشاف المبكر وحتى التمكين المتقدم، وهو ما ساعد على توسيع نطاق الأثر؛ إذ زاد عدد الطلاب المصنفين كمواهب من 10,386 طالب في العام 2016 إلى 79,948 طالب بنهاية العام 2025، ورفع ذلك من تنافسية الموهوبين الذي ظهر بتحقيق منجزات عالمية في منافسات كبرى بمجالات العلوم والاختراع والابتكار والهندسة، مثل منافسات "آيسف" التي ارتفع فيها رصيد المملكة التاريخي من الجوائز إلى 183 جائزة.

يمتد أثر هذا الاهتمام إلى سنوات قادمة، عبر تمكين المواهب والعقول السعودية من المشاركة في المنافسات العالمية، الأمر الذي يُنمي قدراتهم المعرفية والعلمية، ويُجهزهم لمستقبل يكونون فيه متمكّنين، ويقودون فيه رحلة التنمية.

استثمار يستقطب المعرفة

حظي القطاع التعليمي في السنوات الأخيرة بنشاط استثماري لافت، مستقطبًا الاستثمارات الأجنبية مدفوعًا بالإصلاحات في البيئة الاستثمارية، ونظام الجامعات الجديد الذي أوجد تمكينًا غير مسبوق.

تُوج هذا النشاط بأن أصبحت المملكة وجهة لاستثمارات المعرفة، فقد أُتيح للمؤسسات التعليمية الرائدة عالميًا افتتاح فروع لها داخل المملكة والتوسع في أعمالها، بما يشمل جامعات ومدارس ومعاهد، وهو ما أوجد تنوعًا ثريًا في الخيارات التعليمية ورفع مستوى كفاءتها. وقد اتسمت الاستثمارات بالتنوع في المؤسسات الذي يزيد البيئة التعليمية ثراءً، ومن أبرزها جامعة كامبريدج التي تُعد من أعرق جامعات العالم، وجامعة أريزونا الرائدة في العلوم والأعمال، ومدرسة شيربورن التي تهتم بإعداد جيل متكامل بداية من التحصيل العلمي وصولاً إلى بناء شخصيات مُلهمة، ومدرسة دينهام التي تُركز على التعليم الأساسي للأطفال وتنشئتهم.

يأتي ذلك ضمن السعي الدائم إلى رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، والاستفادة من التحول الذي تشهده المملكة والانفتاح على العالم في ترسيخ مكانتها بوصفها مركزًا للمعرفة والعلوم، بما يُسهم في أن تكون منطقة جذب للطلاب من الخارج.



رعاية تكتشف المواهب

البرنامج الوطني لاكتشاف الموهوبين

95+
ألف موهبة مُسجلة

31+
ألف طالب وطالبة مستفيد

الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي (إبداع 2026)

357+
ألف مُسجل

22
مجال علمي

مواهب تحصد الإنجازات حول العالم

26 أولمبياد دولي وإقليمي

104+
جوائز عالمية

معرض آيسف الدولي للعلوم والهندسة2025

ثانيًا
في عدد الجوائز المُحققة للمرة الثانية على التوالي

25
جائزة كبرى وخاصة

معرض جنيف الدولي للاختراعات 2025

167
جائزة وميدالية

وجهة للمؤسسات التعليمية الرائدة

199
رخصة استثمار أجنبي في المملكة لمؤسسات تعليمية دولية

تتضمن **جامعتين** عالميتين ستفتتح فروعها في المملكة

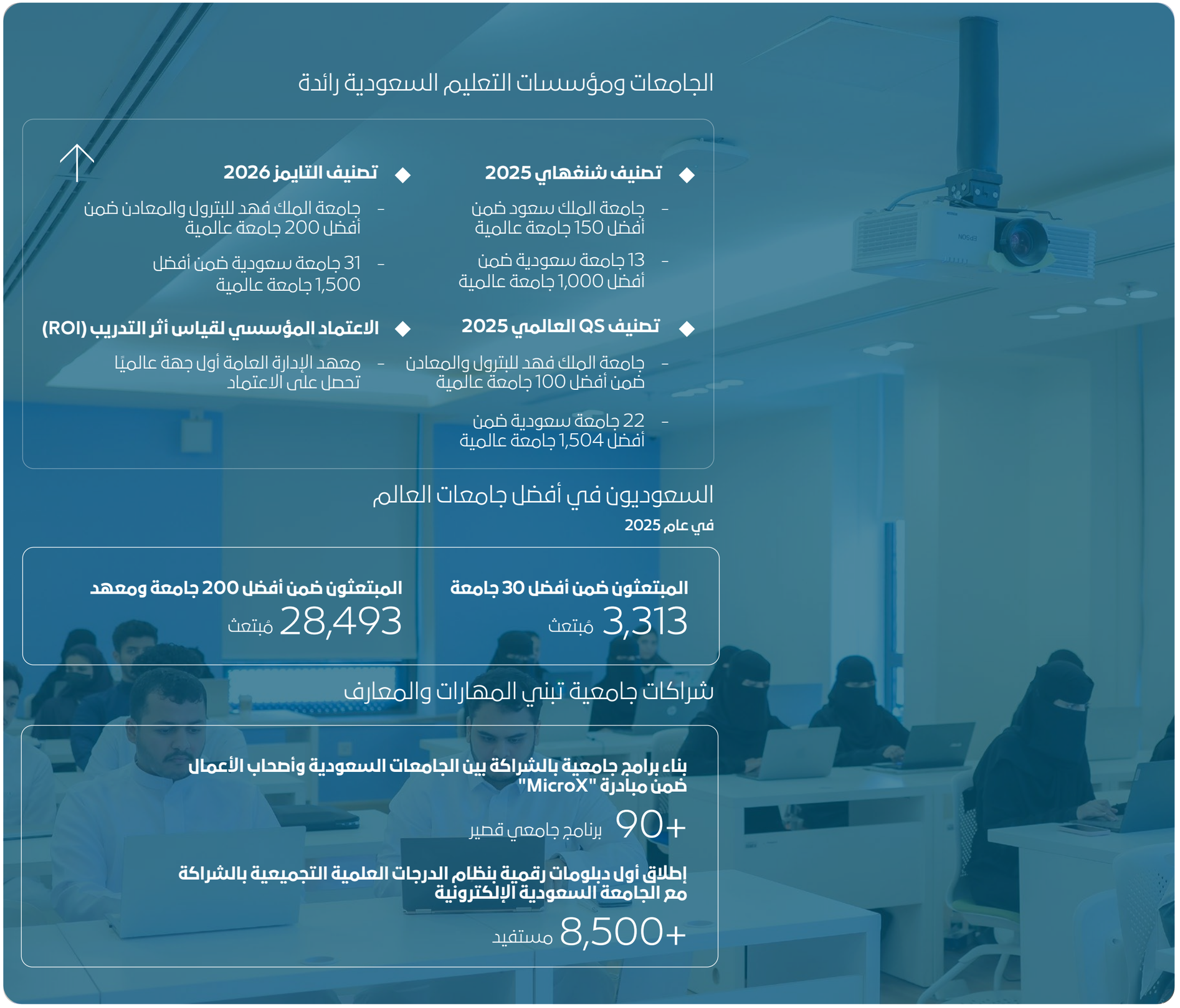
تحول يُرسخ التميز التعليمي

قادت الإصلاحات في التعليم إلى إحداث نقلة في المشهد التعليمي ومخرجاته، وذلك على مستوى الجامعات والمعاهد التي تميزت عالميًا وإقليميًا، وعلى مستوى الابتعاث الخارجي الذي أصبح يُقدم برامج نوعية تتواكب مع متطلبات التنمية الحديثة.

مرّ التعليم الجامعي بتحول هيكلي يضم وزارة التعليم العالي التي كانت مسؤولة عن الجامعات؛ لتصبح جزءًا من وزارة التعليم، بما يُحقق التواؤم في السياسات التعليمية. وتبع ذلك مجموعة من الخطوات التي عززت كفاءة الأداء للجامعات، ومن أبرزها إصدار نظام الجامعات الجديد الذي أُسس بموجبه مجلس لشؤون الجامعات، يكون المسؤول عن التعليم الجامعي مع إشراك القطاع الخاص في صناعة القرار، بجانب إنشاء مجلس للأمناء في كل جامعة. وقد منح النظام الجامعات استقلالية أكبر ومكنها من تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، وعقد الشراكات.

أما على صعيد كفاءة الابتعاث الخارجي، فقد أُعيدت هيكلة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث؛ لتكون متسقة أكثر مع احتياجات سوق العمل والقطاعات ذات الأهمية الوطنية. ولأجل ذلك، أُطلقَت استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، وهدفت إلى توفير فرص التعليم والمعرفة في الجامعات والمؤسسات التعليمية الرائدة عالميًا؛ بما يؤهل جيلًا قادرًا على قيادة التنمية الوطنية ومواجهة التحديات.

فتحت هذه المسارات طريقًا نحو التميز، فتقدمت الجامعات السعودية في التصنيفات الدولية؛ ليرتفع عددها من 25 جامعة في العام 2023 إلى 33 جامعة في العام 2025، وذلك وفقًا لأبرز ثلاثة تصنيفات المتمثلة في شنغهاي، والتايمز، و QS. وارتفع عدد المبتعثين السعوديين إلى أفضل الجامعات العالمية، ووصل عدد البرامج الوطنية ضمن نظام تصنيف مؤسسات التعليم العالي والتدريب التقني والمهني إلى 1,136 برنامجًا مُعتمدًا، وهو ما يأتي مُحققًا لرؤية السعودية 2030 التي جعلت التعليم والبحث أساسًا للتقدم.



الجامعات ومؤسسات التعليم السعودية رائدة

◆ تصنيف شنغهاي 2025

- جامعة الملك سعود ضمن أفضل 150 جامعة عالمية
- 13 جامعة سعودية ضمن أفضل 1,000 جامعة عالمية

◆ تصنيف التايمز 2026

- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ضمن أفضل 200 جامعة عالمية
- 31 جامعة سعودية ضمن أفضل 1,500 جامعة عالمية

◆ تصنيف QS العالمي 2025

- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ضمن أفضل 100 جامعة عالمية
- 22 جامعة سعودية ضمن أفضل 1,504 جامعة عالمية

◆ الاعتماد المؤسسي لقياس أثر التدريب (ROI)

- معهد الإدارة العامة أول جهة عالميًا تحصل على الاعتماد

السعوديون في أفضل جامعات العالم

في عام 2025

المبتعثون ضمن أفضل 30 جامعة
3,313 مُبتعث

المبتعثون ضمن أفضل 200 جامعة ومعهد
28,493 مُبتعث

شراكات جامعية تبني المهارات والمعارف

بناء برامج جامعية بالشراكة بين الجامعات السعودية وأصحاب الأعمال ضمن مبادرة "MicroX"

+90 برنامج جامعي قصير

إطلاق أول دبلومات رقمية بنظام الدرجات العلمية التجميعية بالشراكة مع الجامعة السعودية الإلكترونية

+8,500 مستفيد

رياضة شاملة

نحو مجتمع نشط وحيوي

شكلت الرياضة لعقود طويلة جزءًا من ثقافة المجتمع السعودي، متأصلة بالقيم ومترسخة بالتراث ومتصلة بالثقافة، من ركوب الخيل والصقارة والهجن إلى كرة القدم وألعاب القوى ومختلف الرياضات.

تحول النشاط البدني اليوم من كونه محصورًا على ممارسي الرياضات إلى أسلوب حياة أشمل، يهتم بالصحة وجودة الحياة، ويفتح فرصًا أوسع للاستثمار والترفيه؛ ليكون مُساهمًا في نمو الاقتصاد وتحقيق الازدهار للمجتمع. كما لم يغفل التحول عن تطوير الممارسين الرياضيين وتمكينهم، فهيأ لهم الممكنات للمنافسة عالميًا.

ساهمت رؤية السعودية 2030 في إرساء قواعد مُمكنة لتحول رياضي شامل، من خلال إعادة تشكيل القطاع الرياضي عبر العديد من الخطوات، منها تأسيس وزارة الرياضة؛ لتكون منظمًا ومُخططًا للنمو الرياضي، وإطلاق استراتيجية دعم الأندية والاتحادات الرياضية التي هدفت إلى تطوير عمل الأندية والاتحادات ورفع مستوى الكفاءة. وشمل التحول رعاية المواهب وتطوير الكفاءات الرياضية، فأُسست أكاديمية مهد الرياضية وفُعل معهد إعداد القادة، وأطلق برنامج تطوير رياضيي النخبة. بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الاتحادات الرياضية، وتفعيل النشاط الرياضي المجتمعي بتأسيس الاتحاد السعودي للرياضة للجميع.

تُوج هذا التمكين غير المسبوق، بإصدار أول نظام شامل خاص بالرياضة، بجانب تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على اللاعبين والمدربين السعوديين، والبدء بتخصيص الأندية وتسارع وتيرة العمل في هذا الخصوص.

وقد أتت هذه الخطوات بنتائج ملموسة على أرض الواقع؛ إذ ارتفعت نسبة ممارسي النشاط البدني، لتسجل 59.1% لفئة البالغين (18 سنة وأكثر) متجاوزة مستهدف العام 2027، وارتفع عدد الأندية الرياضية 133 ناديًا في 12 رياضة مختلفة موفرة فرص العمل بشكل غير مسبوق، مع وصول عدد المنتخبات النسائية إلى 25 منتخبًا. وامتد الأثر إلى توثيق تاريخ كرة القدم السعودية، وتحديث البنية التحتية الرياضية، واستضافة كبرى البطولات العالمية.



كيف ازدهرت الرياضة السعودية؟

2017
- تأسيس الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية

2018
- تأسيس الاتحاد السعودي للتسلق والهايكنج
- السماح للمرأة بدخول الملاعب الرياضية
- إنشاء الاتحاد السعودي للرياضة للجميع

2019
- إقامة النسخة الأولى من دوري كأس الأمير محمد بن سلمان الإلكتروني

2020
- تأسيس وزارة الرياضة
- إطلاق أكاديمية مهد

2021
- إطلاق النسخة الأولى من الدوري السعودي لكرة القدم للسيدات
- تشكيل أول منتخب سعودي للسيدات لكرة القدم
- إطلاق "استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية السعودية"
- إطلاق برنامج "تطوير رياضيّي النخبة"
- إطلاق برنامج "فخر" لتأهيل ذوي الإعاقة
- إطلاق برنامج "دبلوم إدارة التسويق والاستثمار الرياضي"
- تدشين استراتيجية "دعم وتطوير الاتحادات الرياضية"
- معهد إعداد القادة يطلق برنامج (ISDE) للماجستير في الإدارة الرياضية والترفيه

2022
- إطلاق دورة الألعاب السعودية
- إطلاق برنامج "تحرّك معنا" في 13 مدينة
- إطلاق برنامج "ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي في الإدارة الرياضية"

2023
- الرياض تحتضن أول بطولة لكأس العالم للرياضات الإلكترونية
- إقامة أول دوري لكرة الطائرة النسائية
- بدء تخصيص الأندية الرياضية

2024
- ارتفاع عدد الاتحادات الرياضية إلى 97 اتحادًا ولجنة ورابطة رياضية

2025
- افتتاح مشروع المسار الرياضي
- ارتفاع عدد الأندية الرياضية إلى 133 ناديًا يمارس 12 رياضة وأكثر
- إصدار نظام الرياضة
- بدء تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على اللاعبين والمدربين السعوديين

الرياضة للجميع

أُعيد تعريف الرياضة، فأصبحت اليوم مساحة تشمل أنواع كثيرة من الرياضات وتتسع لمشاركة جميع الفئات، من الملاعب المفتوحة إلى المنصات الرقمية، ومن المنافسة الاحترافية إلى المشاركة المجتمعية، ومن المساهمة المتدنية إلى المساهمة الاقتصادية الفاعلة.

كان التحول الرياضي شاملًا فلم يكن موجهًا نحو رياضات بعينها؛ إذ اتسعت دائرة التمكين نحو فئات متنوعة، فزاد عدد الأندية الرياضية التي لديها رياضات متنوعة، وأصبحت الأندية مولدة لفرص العمل والاستثمار.

ويبرز في هذا تشجيع ممارسة النشاط البدني بمختلف أشكاله؛ حيث جاء تأسيس الاتحاد السعودي للرياضة للجميع عاملًا مُساعدًا في تحفيز المجتمع على المشاركة وممارسة الرياضة؛ إذ يُقيم الفعاليات الرياضية التي تدفع نحو مشاركة الأفراد والأسر في الأنشطة البدنية من مواطنين ومقيمين وزائرين.

مجتمع يُمارس الرياضة

تجاوز مستهدف ممارسة النشاط الرياضي للعام 2029 قبل أوانه

%19
من الأطفال والمراهقين (5-17 سنة) يمارسون الرياضة لمدة +60 دقيقة يوميًا

تجاوز مستهدف ممارسة النشاط الرياضي للعام 2027 قبل أوانه

%59.1
للفئة (18 سنة فأكثر) يمارسون الرياضة لمدة +150 دقيقة أسبوعيًا

افتتاح مشروع المسار الرياضي

ست وجهات تستقبل الزوار بتجارب متنوعة

- وادي حنيفة
- برومينيد
- الجزء بين تقاطع طريق الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وطريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
- المسار الداخلي لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
- المرحلة الأولى لمنتزه الرمال الرياضي
- ذا قروف

مسيرة عام واحد

+3 مليون زائر

+50 فعالية ونشاط

قبة الرياضة للجميع

منشأة رياضية مغلقة على شكل قبة هوائية في الدمام وتضم عددًا من الملاعب الرياضية

+260 ألف مستفيد

+250 مدرب رياضي

+15 رياضة

+40 ألف مُشارك في ماراثون الرياض

من مختلف الأعمار سنويًا

ارتفاع مشاركة المرأة

من 3,500 مُشاركة

إلى +15 ألف مُشاركة

قطاع رياضي فاعل

تحول القطاع الرياضي في المملكة إلى قطاع يُسهم في رسم ملامح التنمية؛ إذ أصبح له قيمة مُضافة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال توفير فرص العمل والاستثمار.

أُطلق مشروع التخصيص والاستثمار في الأندية بوصفه مشروعًا مُمكنًا لزيادة مُساهمة القطاع الرياضي في التنمية، بتحويله إلى قطاع مُنتج يُضيف أثرًا تنمويًا واضحًا، عبر طرح فرص لمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين وتمكينهم من تملك الأندية الرياضية.

كما شهدت البنية التحتية الرياضية تطورًا واضحًا بتحديث الملاعب وتطويرها، وهو ما ينعكس على تحسين تجربة الجماهير، ويوجد بيئة مُهيأة وداعمة يستفيد منها المجتمع، وتُساعد على استضافة كبرى البطولات والفعاليات العالمية.

أول ثلاثة أندية خُصّصَت

عبر الطرح العام

- نادي الأنصار
- نادي الخلود
- نادي الزلفي

الأندية الرياضية تتوسع

عدد الأندية التي لديها رياضات متنوعة

2019
9
أندية تُمارس 10 رياضات فأكثر

2025
133
نادي يُمارس 12 رياضة فأكثر

عدد الموظفين في الأندية بدوام كامل

2019
لا يوجد
موظفون بدوام كامل

2025
11,100
موظف

تحديث للبنية التحتية

ارتفاع عدد الملاعب المؤهلة

- **2019** 106 ملاعب
- **2025** 324 ملعب
- **2034** +1,000 ملعب

23 منشأة رياضية جهزت بشبكات لا سلكية ومرافق حديثة

- **2019** مدينة الأمير ناصر بن عبدالعزيز بوادي الدواسر
- **2021** مدينة الأمير نايف بن عبدالعزيز بالقطيف
- **2022** استاد الأمير عبدالله الفيصل بجدة
- مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد بحائل
- مدينة الملك فهد الرياضية بالطائف
- مدينة الأمير سعود بن جلوي الرياضية بالخبر
- مدينة الملك عبدالله الرياضية بالقصيم
- **2023** مدينة الملك عبدالله الرياضية بجدة
- استاد الملك فهد الدولي بالرياض
- استاد الأمير فيصل بن فهد بالرياض
- مدينة الأمير محمد بن فهد بالدمام
- مدينة الملك فيصل الرياضية بجازان
- مدينة الأمير عبدالله بن جلوي الرياضية بالأحساء

- **2024** مدينة الأمير عبدالله بن مساعد بعرعر
- **2025** مدينة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة
- مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز بأبها
- مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة
- مدينة الملك سعود بن عبدالعزيز بالباحة
- الصالة الرياضية الخضراء بالرياض
- الصالة الرياضية الخضراء بجدة
- الصالة الرياضية الخضراء بالدمام
- مدينة الملك سلمان الرياضية بالمجمعة
- مدينة الملك خالد الرياضية بتبوك

صناعة للأبطال

شمل التحول الرياضي مبادرات وبرامج عُنيَت باكتشاف المواهب الرياضية وتطويرها وتمكينها، عبر مسار يهدف إلى صناعة أبطال يُنافسون رياضيًا ويُحققون الإنجازات للوطن.

تأتي مبادرة تطوير الأكاديميات الرياضية بوصفها أحد هذه الجهود؛ حيث تهدف إلى اكتشاف المواهب ورعايتها في أنحاء المملكة، وأنشئ تحت هذه المبادرة مركز التميز الرياضي ومدرسة مهد، وبدأت بكرة القدم على أن تشمل رياضات أكثر في المستقبل.

ويُعد برنامج تطوير رياضيي النخبة من المبادرات المُمكنة للأبطال، التي تهدف إلى إعدادهم عبر برامج تدريبية متخصصة ومعسكرات داخلية وخارجية، إلى جانب استقطاب الكفاءات الفنية والطبية عالية المستوى؛ لتمكين الأبطال الرياضيين من بلوغ أعلى مستويات المنافسة الرياضية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وامتد أثر البرنامج إلى تمكين الرياضيين من ذوي الإعاقة، بما يُعزز شمولية الدعم والتمكين لكافة الفئات الرياضية.

أجيال سعودية جديدة من أبطال الرياضة

قاعدة وطنية للمواهب المحتملة

480+
ألف طفل شملهم المسح

تدريب وصقل للمهارات

950+
موهبة وطنية

تطوير للمُعلّمين والمتخصصين

12+
ألف مُعلّم ومتخصص مؤهل في التعليم والتدريب الرياضي

السعوديون يفوزون ويُحققون الإنجاز

356 ميدالية
في مختلف المنافسات الرياضية

166
ذهبية

117
فضية

133
برونزية



وجهة حيوية رائدة

تفردت المملكة بهويةٍ أصيلة، وتعاقبت على أرضها الحضارات والثقافات؛ مما جعل لها تاريخًا إنسانيًا عميقًا؛ إذ تقع في موقع فريد، فهي مهبط الوحي وقبلة يتجه إليها المسلمون، وملتقى لطرق التجارة القديمة، حيث تمر بها أهم المعابر المائية من الخليج العربي شرقًا ومن البحر الأحمر غربًا، وتزخر بتنوع جغرافي من الجبال والسهول والصحاري والبيئة البحرية الغنية، فكل هذا جعلها ثرية ثقافيًا وسياحيًا بشكل استثنائي.

شكّل إطلاق رؤية السعودية 2030 لحظة فارقة في الاستفادة من هذا التميز الفريد في تقديم تجربة استثنائية للقادمين إلى المملكة. فانطلاقًا من تاريخ أبناء المملكة في خدمة ضيوف الرحمن، وضعت الرؤية على رأس أولوياتها تقديم أفضل رعاية لضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزائرين؛ ليحظوا بتجربة متكاملة لا تُنسى. كما اعتنت بالثقافة والسياحة والترفيه؛ ليكون ذلك مُرسخًا للهوية الوطنية والفخر بها ونقل الثقافة السعودية إلى العالم، إلى جانب استغلال الفرص التي يُمكن من خلالها تمكين نمو المواطن، وتحسن جودة الحياة.

ضيوف الرحمن 208
السياحة 218
الترفيه 234
الثقافة 238
الإعلام والإبداع 250



ضيوف الرحمن

العناية ترافقهم من الفكرة إلى الذكرى

حمل أهل هذه الأرض المباركة مسؤولية العناية بضيوف الرحمن من قديم الزمان، مستقبلين الحجاج والمعتمرين والزائرين لبيت الله الحرام والمشاعر المقدسة ومسجد الحبيب صلى الله عليه وآله وسلم، فخدمة ضيوف الرحمن قيمة أصيلة ومترسخة في وجدان كل سعودي، ولم تدخر المملكة جهدًا في تسخير كافة الخدمات والممكنات لرعايتهم وتسهيل تجربتهم طوال تاريخها.

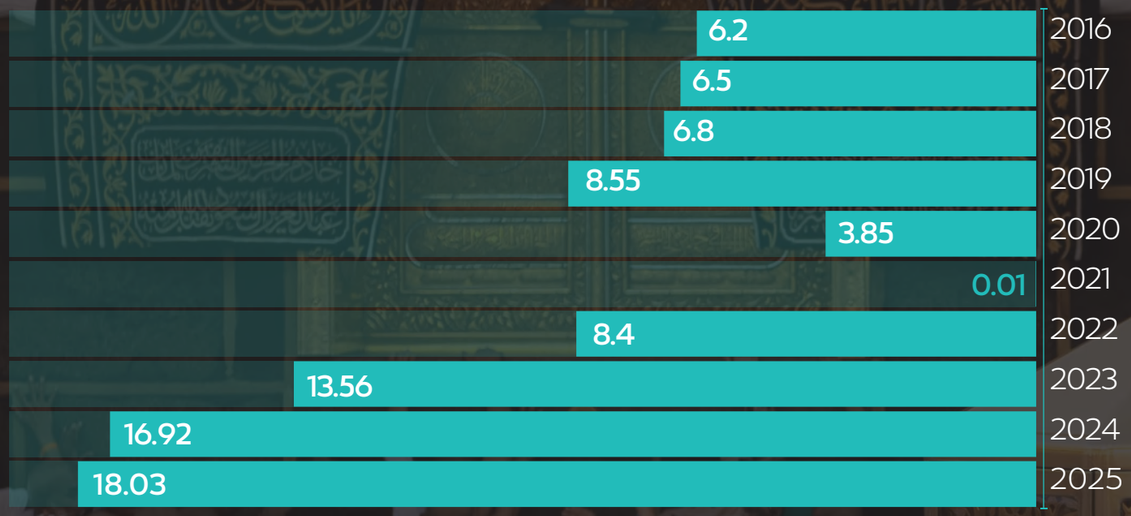
وحيث بُنيَت رؤية السعودية 2030 على القيم والهوية الأصيلة لأبناء المملكة، فإنها جعلت خدمة ضيوف الرحمن في قلب اهتماماتها، فأنشئ برنامج خدمة ضيوف الرحمن -أحد برامج تحقيق الرؤية-؛ ليُسرّع عملية المواءمة بين مختلف الجهات، وهو ما ساهم في وضع دعائم تنظيمية هدفها التحول إلى المزيد من التميز في خدمة ضيوف الرحمن من لحظة فكرة القرار وحتى الذكرى التي تبقى محفورة في الذاكرة، وذلك عبر الاستفادة من الطاقات والكوادر المؤهلة، والخبرات المتراكمة في إدارة الحشود، بجانب البنية التحتية المتقدمة، والخدمات الرقمية والصحية المتطورة، مع منظومة جهات تضم القطاع الخاص والحكومي وغير الربحي أصبحت أكثر تنسيقًا وتمكينًا.

أُعيدت هندسة إجراءات القدوم والتخطيط معتمدة على الابتكار؛ لتكون الإجراءات أكثر سهولة، من خلال توسيع نطاق التأشيرات التي تتيح تأدية العمرة والزيارة، وخدمات رقمية تختصر وقت وجهد ضيوف الرحمن ممثلة بمنصة "نسك" ومبادرة "طريق مكة"، اللتين أتاحتا التخطيط للرحلة من لحظة اتخاذ القرار من مختلف دول العالم. إلى جانب تطوير شبكة نقل متكاملة تضم قطار المشاعر الذي يُسهل تجربة تنقل الحجاج بين المشاعر المقدسة، وحافلات مكة التي توفر حلولًا داخل مكة المكرمة ترتبط بالمسجد الحرام، وقطار الحرميْن السريع الذي يُقدم تجربة تنقل بين خمس محطات تربط بين مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة ومطار الملك عبدالعزيز الدولي، مرورًا بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ ليوفر ذلك مزيدًا من الخيارات أمام ضيوف الرحمن لإثراء تجربتهم، وزيارة المواقع المطورة التي تحكي قصصًا من التراث الإسلامي.

المنجزات التي تحققت في السنوات الماضية، ساعدت المملكة في تسجيل تقدم للمضي في المسار الصحيح لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 المتعلقة بخدمة ضيوف الرحمن؛ حيث سجل عدد المعتمرين من خارج المملكة أرقامًا قياسية، وتسابق أبناء الوطن في خدمتهم، مدفوعين بالممكنات التي ساهمت في تزايد الأعداد.

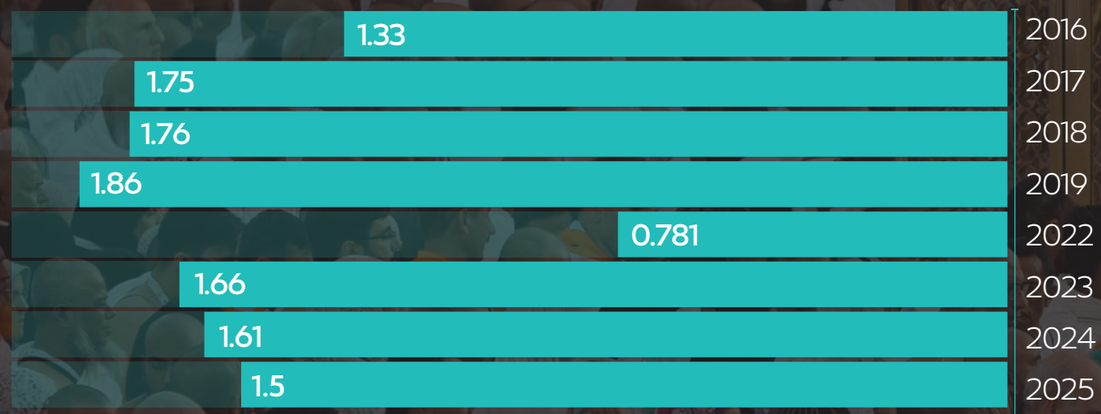
رقم قياسي لعدد المعتمرين من خارج المملكة*

مليون معتمر



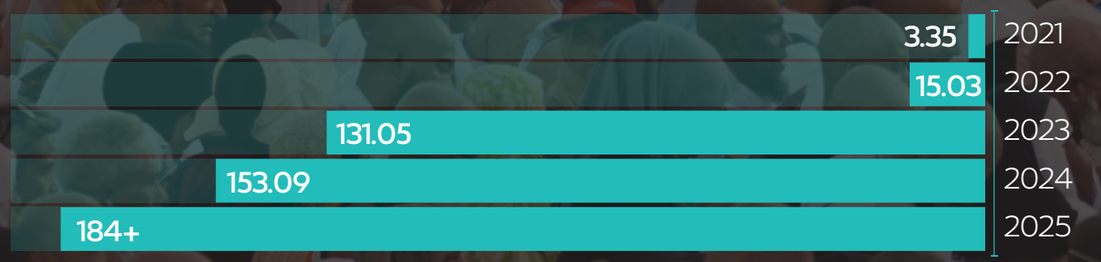
عدد الحجاج من خارج المملكة*

مليون حاج



عدد المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن

ألف متطوع



* انخفاض الأعداد للعام 2020، والعام 2021 يعود إلى ظروف جائحة كورونا.

رعاية تمتد للصحة

لا تتوقف جهود المملكة في خدمة ضيوف الرحمن عند تهيئة البنية التحتية وتمكين الحجاج من أداء مناسكهم فقط، بل تتجاوز ذلك إلى خدمات أسمى بقيم إنسانية هي امتداد لمبادئنا وهويتنا؛ إذ تُسخَّر الجهود كافة لرعاية صحة ضيوف الرحمن.

شهد موسم الحج للعام 2025 قفزة في عدد الأسرّة الطبية بما يصل إلى 92% مقارنة بالعام 2024 مع إضافة عدد من المستشفيات بإنشائها وتوسعة وتطوير بعضها، بالإضافة إلى مجموعة من خدمات الرعاية الصحية المبتكرة، شملت الربط مع مستشفى صحة الافتراضي الذي يُقدم خدماته عن بعد، واعتماد نظام إلكتروني يُمكّن من تبادل المعلومات الصحية مع دول الحجاج القادمين منها، وتدشين أول وحدة سكتات دماغية متنقلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لخدمة حجاج بيت الله الحرام.

إنّ التحول الذي تعيشه المملكة اليوم -وجزء منه التحول الصحي-، دفع نحو الارتقاء بتجربة الحجاج والمعتمرين والزائرين الصحية؛ لتصبح رحلتهم آمنة ومطمئنة.



2,279
حالة نُوّمَت في العناية المركزة

16,458
حالة منومة

837
جلسة لغسيل الكلى

1,476,736
خدمة وقائية عند الوصول عبر المنافذ

1,532
خدمة في الطب الافتراضي

29,728
بلاغ إسعافي

29
عملية قلب مفتوح

645
مُسعف

ابتكار يسّر التجربة

أصبح بإمكان ضيوف الرحمن اليوم التخطيط لرحلتهم الإيمانية منذ بداية اتخاذ قرارهم، من خلال منصات تُتيح للحاج والمعتمر والزائر تجربة ذكية تختصر عليهم الطريق.

تُقدم مبادرة "طريق مكة" تجربة تتيح لضيوف الرحمن إنهاء إجراءاتهم للقدوم من دولهم مباشرة، بما يشمل المتطلبات النظامية، والتأشيرات، وبطاقات صعود الطائرة، ونقل الحاج إلى مكان إقامته وفرز الأمتعة وتوصيلها إلى مقر الإقامة، والتأكد من توفر الاشتراطات الصحية والوقائية. وكانت المبادرة قد بدأت بدولة واحدة لتصل اليوم إلى ثماني دول.

وتأتي أيضًا منصة "نسك" محتوية على باقات شاملة من الخدمات المتنوعة يصل عددها إلى 100 خدمة استخدمها أكثر من 30 مليون مستخدم، وهي متاحة لما يزيد عن 190 دولة حول العالم؛ لتُمكّن ضيوف الرحمن من التخطيط لكافة مراحل الرحلة من بدء اتخاذ القرار وحتى العودة، ويتضمن ذلك تذاكر الطيران وقطار الحرمين السريع، والدخول للروضة الشريفة، والعمرة، والسكن، والجولات الإثرائية، ومواد توعوية تُثري التجربة.

سخرت المملكة التقدم الرقمي الذي حققته على مدار السنوات الماضية في خدمة ضيوف الرحمن؛ من أجل تأدية مناسكهم براحة وطمأنينة، وإثراء تجربتهم بخدمات تُقدم لهم التوعية والمعلومة.

مبادرة "طريق مكة" تكسر حاجز المليون



2017	2025
1,692+ حاج	1.2+ مليون حاج

حلول "نسك" تبدأ من القرار وحتى العودة

مجموعة من الخدمات المتكاملة تُسهل تخطيط الرحلة

44+ مليون تحميل للتطبيق؛ ليصبح الأول خليجيًا	4 مليار تفاعل المستخدمين
5 لغات مدعومة	190 دولة حول العالم
%60 مستخدمون من خارج المملكة	دقيقتان وقت حجز كامل رحلة العمرة

إحياء لحكايات من التاريخ الإسلامي

تزخر مكة المكرمة والمدينة المنورة بمواقع تُمثل كنزًا من حكايات التاريخ الإسلامي، التي تُعرّف خيوف الرحمن بسيرة الحبيب صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، وقصص أخرى من حكايات التاريخ الإسلامي.

لقيَت هذه المواقع عناية من خلال تطويرها؛ بهدف تقديم تجارب تزيد من أثر الرحلة الإيمانية. وقد حُقق تقدم مُتسارع في ذلك؛ ليصل عدد المواقع التاريخية إلى 18 موقعًا مُطورًا، ضمن مسارٍ يعمل على تأهيل المواقع بترميمها من جهة، وإثرائها بالمحتوى الغني من جهة أخرى؛ لتكون جاهزة لاستقبال الحجاج والمعتمرين، ومنحهم تجربة ثرية تُبرز تاريخ الثقافة الإسلامية.



عدد مواقع التاريخ والثقافة الإسلامية المطورة

2022
5

2025
18

خيارات تنقل تنوع الحلول

ضمن السعي لتسهيل وصول ضيوف الرحمن، بُنيت شبكة مواصلات متكاملة، تُيسّر الرحلة من لحظة ما قبل الوصول للحاج والمعتمر، وحتى إتمام المناسك والعودة، وتربط الشبكة بين المواقع الحيوية التي يحتاجها ضيوف الرحمن؛ إذ تُمكّنهم من التنقل بين مكة المكرمة، وجدة، ومطار الملك عبدالعزيز الدولي، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وأخيرًا المدينة المنورة، مع وجود حلول تنقل داخلية.

تجسد أثر رؤية السعودية 2030 في تسريع إنجاز مشاريع البنية التحتية التي تربط بين المنافذ الجوية والبحرية والبرية، عبر شبكة مواصلات تضم قطار الحرمين السريع وقطار المشاعر، وحافلات مكة. إلى جانب رفع درجة التنسيق والتواؤم بين مختلف الجهات ذات العلاقة؛ ليحظى الحجاج والمعتمرون بتجربة مُيسّرة تُمكنهم من زيارة كل ما تهفو إليه نفوسهم.



منظومة متكاملة في موسم الحج

النقل الجوي

+1.4
مليون مقعد خُصص لخدمة ضيوف الرحمن

+10
آلاف رحلة مجدولة وعارضة عبر مطاري جدة والمدينة المنورة

62
ناقل جوي شارك في موسم الحج

تكامل جوي وبري من مطار الملك عبدالعزيز الدولي

+85
ألف حاج من القادمين جوًا مربوطين برحلات داخلية مباشرة مع قطار الحرمين السريع وصولًا بهم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة

عدد المستفيدين من مشروع حافلات مكة

2022
+25.5 مليون مستفيد

2025
+187.8 مليون مستفيد

عدد المستفيدين من قطار الحرمين السريع

2018
143 ألف مستفيد

2025
9.6 مليون مستفيد

السياحة

تزدهر وتفتح أبواب المملكة لاستكشافها

تعود جذور السياحة السعودية إلى القدم، فلطالما كانت أرض المملكة مركزًا لاستقبال العالم ومحور ربط لمختلف الوجهات، فهي ملتقى لطرق التجارة القديمة، وتحتضن أطهر البقاع. وقد استقبل أبناء هذه الأرض طوال العصور ضيوفهم من مختلف الثقافات ودول العالم، بكرم الضيافة وحسن الوفادة.

ولسنوات، كانت المملكة تتوسع في استقبال الحجاج والمعتمرين، لكن النشاط السياحي ظل محدودًا بالرغم من المحاولات الجادة لتنميته. وقد عملت رؤية السعودية 2030 على تحديد مكامن الفرص والممكنات التي كانت تفتقدها التجارب السابقة، وهو ما مكّن من إيجاد منظومة بنت قطاعًا سياحيًا متسارع النمو يولّد الوظائف وفرص استثمار عديدة، مستفيدة من المقومات التي تمتاز بها المملكة من موقع استراتيجي، وتنوع طبيعي، وثراء ثقافي، وطموح يجذب العالم، وطاقات بشرية مؤهلة.

شمل بناء القطاع السياحي مبادرات وإصلاحات هيكلية وتنظيمية، فأُطلقت استراتيجية وطنية للسياحة هدفت إلى تهيئة بيئة تُنسق العمل بين جهات المنظومة السياحية وتوجد الممكنات لنمو السياحة السعودية. كما أُسست وزارة السياحة لتنظيم القطاع وإدارته، والهيئة السعودية للسياحة لبناء هوية سياحية تُمكن السائح من خوض تجربة ثرية، وصندوق التنمية السياحي لتعزيز القدرات التمويلية للمشاريع السياحية واستقطاب الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي كيانات داعمة للنشاط السياحي، تتمثل في الهيئة السعودية للبحر الأحمر التي تهتم بتطوير السياحة الساحلية وتنظيم الأنشطة البحرية، والبرنامج الوطني للربط الجوي الذي يهدف إلى ربط المدن السعودية بمدن العالم جويًا لتسهيل زيارة الوجهات السياحية السعودية، والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات التي تعزز قدرة المملكة في جذب المعارض والمؤتمرات الدولية وترسيخها كوجهة عالمية في المجال.

أسهم العمل الإصلاحي في تمكين إطلاق التأشيرة السياحية الإلكترونية؛ لتفتح المملكة أبوابها لاستقبال السياح من حول العالم. وقد أُطلقت منصة "روح السعودية" التي تُبرز الوجهات السياحية، وتُقدم المعلومات عنها بما يُثري السائح. إلى جانب صدور نظام السياحة الجديد الذي يأتي متوائمًا مع ما تشهده المملكة من انفتاح سياحي على العالم، مُمكنًا للمستثمرين بتسهيل إجراءات استخراج التراخيص، وللكفاءات الوطنية بتطوير القدرات ودعم توظيفها في الأنشطة السياحية.

تشهد المملكة اليوم نشاطًا سياحيًا غير مسبوق بفضل تطوير القطاع السياحي خلال السنوات الماضية، في ظل تسارع افتتاح الوجهات السياحية وتهيئة المدن لاستقبال السياح، مثل العلا والدرعية وعسير ووجهات البحر الأحمر. بالإضافة إلى التكامل مع القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل الرياضة والترفيه في استضافة الفعاليات العالمية والبطولات الرياضية الكبرى، والأعمال بإقامة المؤتمرات والمنتديات العالمية، وإطلاق موسم الرياض وموسم جدة وموسم الخبر.

ومع هذا النمو السياحي، حققت المملكة مستهدفها الوطني باستضافة 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل أوانه؛ ليرتفع سقف الطموح ويُحدد مستهدفًا جديدًا عند 150 مليون سائح بحلول عام 2030، لتعود المملكة في العام 2025 لتكسر الأرقام من جديد مُسجلة حوالي 123مليون سائح محلي ووافد من الخارج، منهم 29.3 مليون سائح وافد من خارج المملكة، وهو ما جعل المملكة من ضمن أهم 15 دولة عالمية على مستوى السياحة، بجانب تسجيل أعلى مستوى تاريخي سنوي لإجمالي الإنفاق السياحي -محلية ووافدة من الخارج- بحوالي 304 مليار ريال. رافق هذا النمو في عدد السياح توليد فرص عمل واستثمار، وإيجاد الممكنات للمجتمعات المحلية للاستفادة من هذا النمو.

وفي السنوات القادمة، سيتسع أثر التنمية السياحية مع افتتاح المزيد من الوجهات السياحية، واستضافة الأحداث الكبرى مثل إكسبو 2030 الرياض وغيرها؛ لينعكس ذلك على تمكين المواطن، وزيادة الفرص الاستثمارية، مما سيقود إلى مزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

كيف استقبلت السعودية الكثير من السياح من حول العالم؟

2017
- إطلاق مشروع البحر الأحمر

2018
- إقامة مهرجان "شتاء طنطورة" أول حدث سنوي دولي للعلا
- الإعلان عن مشروع "أمالا" أحد الوجهات السياحية ضمن مشروع البحر الأحمر
- تأسيس الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات

2019
- إطلاق مواسم السعودية
- إطلاق التأشيرة السياحية الإلكترونية

2020
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة
- تأسيس وزارة السياحة
- تأسيس الهيئة السعودية للسياحة
- إطلاق منصة روح السعودية
- تأسيس صندوق التنمية السياحي

2021
- إطلاق برنامج رواد السياحة ضمن برامج تنمية رأس المال البشري السياحي
- افتتاح أول مكتب إقليمي لمنظمة السياحة العالمية في الرياض
- إدراج قرية رجال ألمع في قائمة أفضل القرى السياحية في العالم وفقًا لمنظمة السياحة العالمية

2022
- إطلاق برنامج عون السياحة لدعم المنشآت السياحية متناهية الصغر والصغيرة
- إطلاق استراتيجية السياحة الرقمية
- صدور نظام السياحة الجديد
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع البحر الأحمر

2023
- الفوز باستضافة معرض إكسبو 2030
- استضافة المملكة حدث الاحتفال بيوم السياحة العالمي
- تجاوز مستهدف الوصول إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل موعده في عام 2030

2024
- رفع مستهدف عدد السياح إلى 150 مليون سائح محلي ووافد من الخارج بحلول عام 2030
- التوسع بمنح تأشيرة زيارة المملكة إلكترونيًا لتصل إلى 66 دولة
- إطلاق النسخة التجريبية من "سارة" المرشدة الذكية للسياحة السعودية
- الفوز باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم
- تقدمت المملكة 11 مرتبة في تصنيف أعداد السياح الدوليين لتصل إلى المرتبة 14 مقارنة بالمرتبة 25 في العام 2019
- إطلاق أولى رحلات "أرويا كروز"

2025
- إصدار ثلاث لوائح تنظيمية تشمل اليخوت السعودية، واليخوت الزائرة، وتأجير اليخوت الضخمة
- إطلاق سياسات توطين الأنشطة السياحية وتسجيل العاملين
- تصدرت المملكة عالميًا بعدد البرامج والمؤسسات للتعليم والتدريب السياحي المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism TedQual) للعام 2024 والعام 2025
- استضافة منتدى "فورتشن" العالمي للمرة الأولى
- إطلاق قمة "تورايز" التي تُعد أكبر قمة في القطاع السياحي
- استضافة الدورة 26 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة بوصفها أول استضافة من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإعلان اعتماد الرياض مقرًا للانعقاد
- تسجيل حوالي 123 مليون سائح محلي ووافد من الخارج
- تسجيل إجمالي الإنفاق السياحي (محلية ووافدة من الخارج) رقم سنوي تاريخي يُقدر بنحو 304 مليار ريال





وجهة لأكبر الأحداث العالمية

ترسخت مكانة المملكة بكونها وجهة عالمية لأكبر الأحداث والفعاليات العالمية، ودعم ذلك تأسيس مجموعة من الكيانات المُحفزة لتنظيمها واستضافتها؛ لتتكامل الجهود وتنشط أنواع من السياحة التي كانت غائبة عن القطاع السياحي، مثل سياحة الأعمال، والسياحة الرياضية.

فأُسست الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، التي تتركز مهامها على تمكين نمو صناعة المعارض والمؤتمرات وتعزيز دورها الاقتصادي والسياحي، من خلال دعم إقامة المعارض والمؤتمرات العالمية، وهو ما نهض بسياحة الأعمال، وأصبحت المملكة حاضنة لكبرى المعارض والمؤتمرات العالمية مقتنصة فرصة النمو العالمي لصناعة الفعاليات والمتوقع تضاعفها خلال العقد القادم، ومنها استضافة قمة "كوموشن" العالمية التي أُقيمت للمرة الأولى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومنتدى "فورتشن" العالمي، وقمة "النساء الأكثر تأثيرًا"، والقمة الدولية للمعارض والمؤتمرات (IMS25). بالإضافة إلى معارض ومؤتمرات انطلقت من المملكة لتكون محط أنظار العالم، مثل معرض الدفاع العالمي، ومؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، ومؤتمر "ليب" الذي يُعد من الأكثر حضورًا عالميًا على مستوى المؤتمرات التقنية.

واتسع نطاق القيمة المُضافة ليصل إلى استقطاب الاستثمارات العالمية ضمن قطاع المعارض والمؤتمرات وفعاليات الأعمال؛ لتشهد المملكة افتتاح مكاتب إقليمية لشركات دولية في القطاع. إلى جانب تطوير البنية التحتية للمعارض والمؤتمرات، وأيضًا تعزيز كفاءة القدرات الوطنية عن طريق دعم تأهيلهم لقيادة نمو القطاع.

كما شهدت المملكة نشاطًا في السياحة الرياضية؛ إذ بلغ عدد الفعاليات الدولية الكبرى المُقامة أكثر من 13 فعالية منذ العام 2022 في مختلف الرياضات، وقد دفع إلى هذا النمو تأسيس شركات وطنية داعمة، ومن أبرزها شركة سرج للاستثمار الرياضي. ومنذ سنوات والمملكة تستضيف بطولات رياضية عالمية، مثل رالي داكار، وسباقات فورمولا ون، وفورمولا إي، وبطولات الملاكمة، وجوائز الغولف، وبطولات كرة القدم مثل كأس العالم للأندية والسوبر الإسباني والإيطالي.

وقد شكّل اعتماد ملف "إكسبو 2030 الرياض" تتويجًا لهذا المسار؛ إذ حصلت المملكة على الاعتماد النهائي من المكتب الدولي للمعارض، لتصبح الرياض رسميًا الدولة المستضيفة، كأول مدينة في تاريخ معارض إكسبو تُنجز ملف التسجيل الكامل في نصف المدة المعتادة، وسيقام المعرض على مساحة تبلغ ستة ملايين م^2 بمشاركة 195 دولة، وخلال فترة تمتد من أكتوبر 2030 إلى مارس 2031.

ساهمت هذه الأحداث في استقبال السياح من أنحاء العالم، وإيجاد الفرص الوظيفية والاستثمارية، وعززت مُشاركة القطاع الخاص وغير الربحي في التنمية. وفي المستقبل ستستضيف المملكة المزيد من الأحداث العالمية الكبرى في مختلف المجالات، وأبرز تلك الأحداث هي إكسبو 2030 الرياض، وكأس العالم لكرة القدم 2034، إضافة إلى إطلاق بطولة جديدة ضمن سلسلة بطولات "ماسترز 1000 نقطة" لرابطة محترفي التنس التي تستضيفها المملكة وستُقام للمرة الأولى خارج الوجهات التقليدية لها، مع استمرار لاستضافة أحداث أُقيمت سابقًا في الرياضات الإلكترونية، وكرة القدم، والمعارض، وغيرها من المجالات.

إكسبو الرياض 2030

الرياض تجمع العالم

- **الرياض تُنهي إجراءات الاستضافة رسميًا وتُحقق الريادة**
  - اعتماد ملف التسجيل النهائي من المكتب الدولي للمعارض (BIE)
  - أول مدينة عالميًا تُنجز الملف في نصف المدة المعتادة
  - تسلُّم علم إكسبو إيذانًا ببدء المرحلة التنفيذية
- **تأسيس شركة إكسبو 2030 الرياض**
  - تعمل على بناء وتشغيل مرافق المعرض واستثماره على المدى الطويل
  - تُحول المعرض بعد انتهائه إلى قرية عالمية ليمثل نموذجًا للسياحة المستدامة

سياحة تنهض بالأعمال



كأس العالم للرياضات الإلكترونية 2025

حولت الرياض إلى عاصمة للرياضات والألعاب الإلكترونية

2022
- إطلاق استراتيجية الألعاب والرياضات الإلكترونية الأولى من نوعها على مستوى العالم

2023
- الإعلان عن بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية من المملكة
- إنشاء مؤسسة الرياضات الإلكترونية

2024
- إقامة النسخة الأولى من بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية في الرياض
- تتويج فريق فالكونز السعودي بالبطولة من قبل سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان
- +مليون زائر لفعاليات البطولة
- +29% نسبة نمو زائري مدينة الرياض خلال فترة البطولة مقارنة بالعام 2023
- +32 فعالية ترفيهية وثقافية
- +500 مليون مُشاهد من حول أنحاء العالم

2025
- إقامة النسخة الثانية من بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية في الرياض
- تتويج فريق فالكونز السعودي بالبطولة للمرة الثانية من قبل سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان
- 53% نسبة ارتفاع مبيعات التذاكر مقارنة بالنسخة الأولى
- 40% نسبة ارتفاع مستوى الطلب على المحتوى
- 64% نسبة ارتفاع المبيعات الدولية للمحتوى
- +3 ملايين زائر لفعاليات البطولة
- +750 مليون مشاهدة حول العالم
- +1,500 فعالية ترفيهية وثقافية ومجتمعية
- إطلاق بطولة كأس المنتخبات للرياضات الإلكترونية (Esports Nations Cup) الأولى من نوعها

سوق المعارض والمؤتمرات خلال خمس سنوات

%10
نسبة النمو ضمن الأسرع في مجموعة العشرين

10
مليارات ريال أُضيفت للناتج المحلي الإجمالي

بنية تحتية داعمة ومتقدمة

300+
ألف م^2 مساحة المعارض بنمو 320% عن العام 2018

923
وجهة معتمدة للمعارض والمؤتمرات والفعاليات

تمكين القطاع الخاص

17+
ألف شركة في القطاع مقارنة بـ 400 شركة فقط في العام 2018

%330
نسبة نمو عدد الشركات مقارنة بالعام 2018

استقطاب للاستثمارات العالمية

13
شركة كبرى في تنظيم المعارض والمؤتمرات تعمل في المملكة

%70
حصة المملكة من الشركات الكبرى العالمية في القطاع

تنمية الكفاءات الوطنية

90+
ألف شاب وشابة دُربوا لتمكينهم من العمل

1,000+
متدرب حصلوا على الشهادة الاحترافية الدولية (CEM)

%20
نسبة السعوديين الحاملين للشهادة الاحترافية الدولية (CEM) عالميًا

تقدم في مؤشرات السياحة

دفع تنظيم القطاع السياحي وإرساء منظومة السياحة من الجهات المُنظمة إلى تسجيل المملكة العديد من المنجزات السياحية على مستوى العالم، وتحقيق تقدم في المؤشرات السياحية المحلية؛ ليسهم ذلك في ترسيخ مكانة المملكة بوصفها وجهة سياحية رائدة.

يتضح التطور السياحي الذي تشهده المملكة في نمو الإيرادات السياحية، وإنفاق السياح الدوليين، بالإضافة إلى تزايد أعداد السياح المحليين والوافدين؛ بفضل مبادرات وبرامج سياحية متنوعة، مثل برنامج صيف السعودية، وبرنامج شتاء السعودية؛ إذ تضمنت مواسم وفعاليات حفزت جاذبية قطاع السياحة وزادت تنافسية المدن السعودية.

أدى هذا النمو إلى زيادة الاستثمارات السياحية؛ مما رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%. كما زاد عدد منشآت الإيواء المرخصة التي شملت الفنادق والشقق الفندقية وغيرها من مرافق الضيافة، وارتفع فائض بند السفر في ميزان المدفوعات.

نمو عدد السياح

مليون سائح محلي



مليون سائح وافد



المملكة تتفوق في السياحة

حسب نشرة "الباروميتر" لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة لشهر سبتمبر للعام 2025

الأولى في نمو إيرادات السياح الدوليين للربع الأول من العام 2025 مقارنة بالعام 2019



تأهيل وتمكين للكفاءات السياحية

برنامج تطوير أعضاء هيئة التدريس في السياحة والضيافة بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة

50
عضو هيئة تُدريس جرى تأهيله واعتماده بعدد من الجامعات والمؤسسات في المملكة

قُدمَت البرامج
من الجامعات العالمية المتخصصة في الضيافة بسويسرا وإسبانيا مثل "Glion" و"Les Roches"

برنامج تطوير العاملين في القطاع السياحي لخدمة ضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمدينة المنورة

711
مستفيد من الدفعة الأولى

مجالات منوعة
مثل الضيافة والفعاليات

برنامج الماجستير التنفيذي لتأهيل كفاءات تقود مستقبل القطاع السياحي

300
قائد يُؤهل في قطاعي السياحة والضيافة

أكبر برنامج
ابتعاث للماجستير التنفيذي عالميًا في أفضل الجامعات العالمية مثل "Glion" و"Les Roches" و"EHL"

برنامج الدبلوم المهني بالتعاون مع جامعة الملك خالد وجامعة "Les Roches"

50
طالبًا وطالبة خُرجوا ضمن برنامج الدبلوم المتوسط في إدارة المنتجعات الجبلية

تمكين القدرات الوطنية
يهدف إلى تمكين القدرات الوطنية البشرية وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها

إجمالي عدد العاملين في الأنشطة المميزة للسياحة

2025

1.02+
مليون موظف

%47
نسبة مشاركة المرأة السعودية في إجمالي السعوديين

استقطاب للاستثمارات السياحية النوعية

تسارعت جهود استقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية التي تُسهم في تنمية القطاع السياحي، وتعزيز مكانة المدن السعودية بوصفها وجهات سياحية جاذبة للسياح من جميع أنحاء العالم. ويُسرّع استقطاب الاستثمارات أعمال الإنجاز في تطوير البنية التحتية السياحية، ومرافق الضيافة، والمشاريع السياحية النوعية التي بدورها تُقدم تجارب ثرية وفريدة من نوعها، وهو ما يُعد عاملًا مُساهمًا في جذب السياح.

حققت المملكة نموًا نوعيًا في استقطاب الاستثمارات، الأمر الذي ساعد على نمو عدد الغرف المرخصة في منشآت الضيافة، وتراخيص مرافق الضيافة السياحية؛ لتكون البيئة السياحية مُهيأة لاستقبال المزيد من السياح.

كما إن تطور البنية التحتية نتيجة للاستثمار السياحي المتصاعد، ساهم في تحقيق نتائج ملموسة؛ إذ ساعد ذلك على تنشيط الحركة التجارية في المدن والمحافظات والقرى؛ ليستفيد أبناؤها من هذا النشاط بإيجاد الوظائف، واستفادة المشاريع الصغيرة بزيادة الإنفاق داخل هذه المناطق.

نمو أعداد تراخيص مرافق الضيافة السياحية

ترخيص

2023
2,343

2025
5,937

نمو عدد الغرف المرخصة في منشآت الضيافة

ألف غرفة

2023
280.8+

2025
596.9+

صيف السعودية 2025 يُنشط السياحة المحلية

على مدار ثلاثة أشهر (يونيو، يوليو، أغسطس)

24+
مليون سائح محلي

%1
نسبة النمو مقارنة بموسم الصيف 2024

34+ مليار ﷼
إجمالي الإنفاق السياحي للسياحة المحلية

%23
نسبة النمو مقارنة بموسم الصيف 2024

وجهات سعودية سياحية

أصبحت المملكة تقدم وجهات سياحية متنوعة، من وسطها إلى شمالها وجنوبها، ومن شرقها لغربها، وتتميز كل وجهة بخصائصها الطبيعية والثقافية؛ ليكون هناك مزيج من الوجهات المتنوعة التي تُقدم تجارب مختلفة.

يبرز مشروع البحر الأحمر بوصفه نموذجًا للسياحة الساحلية والبحرية المستدامة، وقد تتابع افتتاح الوجهات ضمن المشروع منذ استقبال أول الضيوف في العام 2023؛ لنشهد اليوم تنوعًا أوسع في الخيارات والتجارب أمام السياح مع الاقتراب من انتهاء المرحلة الأولى، بالإضافة إلى سبعة منتجعات وتوسع الرحلات الجوية المرتبطة بمطار البحر الأحمر الدولي.

وفي شمال المملكة، تواصل العلا ترسيخ مكانتها بوصفها وجهة للسياحة الثقافية، مستندة في ذلك على كونها مهدًا لتاريخ إنساني يمتد لآلاف السنين، وفيها أول موقع سعودي مُسجل في قائمة التراث العالمي لليونسكو. وقد شهدت نموًا سياحيًا لافتًا في كل من البنية التحتية ومرافق الضيافة، والأنشطة والفعاليات السياحية.

أما الدرعية، فتُمثل نموذجًا للتراث الأصيل الذي يُحافظ على الهوية؛ إذ تضم موقعًا للتراث العالمي ضمن قائمة اليونسكو، وهي مهد للتاريخ السعودي ومنها بدأ التأسيس. وقد سجلت تزايدًا في أعداد الزوار مع افتتاح عدد من مناطقها ومشاريعها، وتسارع تطوير وجهات السكن والضيافة، موفرة عددًا من التجارب المتنوعة بما يشمل الثقافة والفن والتراث والترفيه.

كما شهدت المدينة المنورة نموًا متسارعًا في أعداد زوارها خلال الأعوام الأخيرة، مدعومًا ذلك بتنوع المعالم الدينية والتاريخية والثقافية. وقد أُطلقت الهوية السياحية للمدينة المنورة؛ بما يعزز من مكانتها بكونها وجهة رائدة في السياحة.

إنّ تنوع الوجهات السياحية داخل المملكة، ساعد على انتقال الزائرين للمملكة من مفهوم الزيارة المحدودة إلى مفهوم التجربة المتكاملة التي زادت من طول مدة الإقامة داخل المدن السعودية، وهو ما انعكس على تمكين سكان المجتمعات المحلية وزيادة الفرص أمامهم، وتعظيم الأثر السياحي على الاقتصاد الوطني.

البحر الأحمر يجذب المزيد من السياح

2023
- افتتاح مطار البحر الأحمر الدولي - الرحلات الداخلية
- افتتاح وجهة البحر الأحمر
- افتتاح أول المنتجعات "Six Senses الكثبان الجنوبية"

2024
- افتتاح الرحلات الدولية في مطار البحر الأحمر الدولي
- افتتاح منتجع " سانت ريجيس"
- افتتاح منتجع "نجومه، ريتز - كارلتون ريزيرف" الأول من نوعه في المنطقة
- افتتاح منتجع "ديزرت روك" الجبلي
- افتتاح منتجع "شيبارة"

2025
- إطلاق "البحر الأحمر الصحية" وافتتاح أولى منشآتها في مطار "البحر الأحمر الدولي"
- اختيار منتجع "شيبارة" في قائمة "أعظم الأماكن في العالم للعام 2025 من مجلة "تايم"
- افتتاح جزيرة شورى وشملت ثلاثة فنادق فاخرة وهي "إس إل إس"، و"إيدشن البحر الأحمر"، و"إنتركونتيننتال البحر الأحمر"
- فوز منتجع "إنتركونتيننتال البحر الأحمر" بجائزة "أفضل تصميم فندقي" ضمن جوائز "التصميم الداخلي التجاري"
- انضمام خمسة منتجعات إلى نخبة المنتجعات الحاصلة على جوائز مفاتيح "ميشلان" العالمية
- تسجيل مبيعات سكنية بقيمة 2 مليار ريال
- استقبال أكثر من 50 ألف سائح

العلا وجهة للسياحة الثقافية

فوز بجوائز السفر العالمية للعام الثالث على التوالي

أفضل
مشروع للسياحة الثقافية في الشرق الأوسط

أفضل
وجهة للفعاليات والمهرجانات في الشرق الأوسط

أفضل
مشروع سياحي ثقافي رائد في المملكة

تطوير لمطار العلا

+700
ألف راكب استيعاب صالة مطار العلا بعد التوسعة

تمكين لشباب وشابات العلا من الفرص

+1,000
طالب وطالبة ابتُعثوا

الدرعية تاريخ عريق وحاضر مُتجدد

تسارع في مشاريع السكن والضيافة

24.6 مليار ﷼
قيمة المشاريع والعقود

8
مشاريع كبرى قيد التنفيذ

5
فنادق ومساكن فاخرة أُعلن عنها

تجارب ثرية استقبلت الزوار

+3.6 مليون زيارة منذ افتتاح الأصول

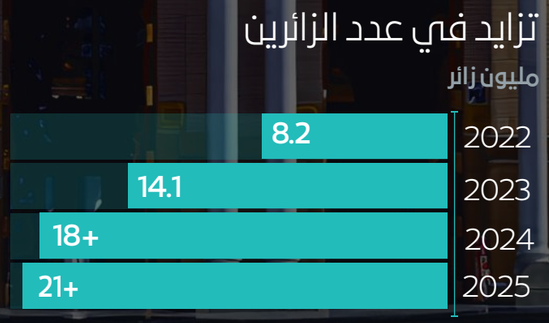
حضور عالمي لشركة الدرعية

- شركة الدرعية ضمن قائمة TIME 100 لأكثر الشركات تأثيرًا عالميًا
- تحقيق رقم قياسي عالمي في موسوعة غينيس
- جوائز فرساي العالمية للتميّز المعماري والثقافي
- شهادات Mostadam الذهبية لمشاريع وادي صفار
- جائزة ROSPA للصحة والسلامة المهنية
- جوائز CIPS للتميّز في المشتريات
- جائزة SHRM للتميّز في الموارد البشرية
- جائزة SAP للتحول المؤسسي
- شهادات ISO الدولية في الجودة والاستدامة وإدارة المشاريع

المدينة المنورة تُرسخ مكانتها السياحية

تزايد في عدد الزائرين

مليون زائر



الترفيه

تجارب توفر جودة الحياة

شكل إطلاق رؤية السعودية 2030 لحظة فارقة في إعادة تشكيل قطاع الترفيه في المملكة، من خلال الدفع بتأسيس الهيئة العامة للترفيه؛ لتكون قائدة لتنظيم صناعة الترفيه ونموها، وتأسيس المركز الوطني للفعاليات الذي يهدف إلى إقامة واستقطاب الفعاليات؛ ليدفع نحو مساهمة اجتماعية واقتصادية أوسع، وثراء ترفيهي أشمل.

غيّرت المواسم الترفيهية شكل الترفيه مُساهمة في إيجاد تجارب ثرية ومتنوعة، متكاملة مع قطاعات السياحة والرياضة والثقافة، من موسم الرياض وموسم جدة وحتى موسم الخبر والدرعية؛ إذ أُقيمَت الفعاليات والأحداث العالمية وانتشرت المناطق الترفيهية في مختلف أنحاء المدن، وتوفرت جميع الخيارات لمختلف الفئات. ساهمت المواسم استقطاب مزيد من السياح للمملكة؛ ليصل عدد السياح القادمين بغرض الترفيه إلى أكثر من 7 ملايين سائحًا.

وظهرت مبادرات حولت المملكة إلى منصة عالمية في صناعة الترفيه، محتفية بالمواهب والنجوم الذين لهم تأثير في إثراء المحتوى الترفيهي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في الفن، والثقافة، والرياضة، والإعلام الحديث، والإنتاج.

كما امتد ثراء المشهد الترفيهي؛ ليشمل إنشاء مشاريع تُعيد تعريف التجارب الترفيهية، ويأتي في مقدمتها مشروع القدية الذي يحتوي على أكثر من 70 أصلًا، وبدأت أولى خطوات المشروع تظهر على أرض الواقع بأثر ملموس عبر افتتاح متنزه "Six Flags". إلى جانب تأسيس شركة مشاريع الترفيه السعودية (SEVEN)، التي تقود تطوير وجهات ترفيهية في ست مدن سعودية.

تحول الترفيه إلى مُساهم فاعل في رفع جودة الحياة بالمدن السعودية؛ إذ احتُضنت مواهب الشباب ووجدت لها منصات مُساعدة في صناعة المحتوى الترفيهي، وأوجد النشاط الترفيهي خيارات أكثر تنوعًا تُناسب جميع الفئات من الأسر والشباب والأطفال، ومن مختلف الشرائح العمرية، موفرة وظائف وفرص استثمار أكثر، مباشرة وغير مباشرة، وموسمية وغير موسمية.



+7

ملايين سائح بغرض الترفيه

انسجام يجمع الثقافات

أُقيمَت فعاليات "انسجام عالمي" في نسختها الثانية بالرياض

فعاليات في الرياض ضمن مبادرة "انسجام عالمي" في نسختها الثانية

+3.5 مليون زائر

+3,000 شاب وشابة شاركوا في التنظيم

+1,200 عرض موسيقي وثقافي

+100 فنان ومُبدع شارك من أنحاء العالم

14 ثقافة تُمثل 14 دولة

فعاليات في جدة والخبر ضمن مبادرة تُعزز اندماج الوافدين

+مليون زائر

13 فعالية متنوعة

موسم الرياض يواصل التألق

في عامه السادس

+17 مليون زائر
عدد زوار موسم الرياض 2025

3.2 مليار دولار أمريكي
القيمة التقديرية للعلامة التجارية

+2,100
عدد الشركات المُشاركة

%95
نسبة الشركات السعودية من إجمالي الشركات المُشاركة

◆ القدية تبدأ طريق البهجة
وتسابق الزمن لافتتاح مناطقها

افتتاح متنزه "Six Flags"

الأكبر على مستوى الشرق الأوسط

ثلاثة أرقام قياسية تُحطمها أفعوانية الصقر

اقتراب من الإنجاز

%95
نسبة الإنجاز في متنزه "أكواريبا" المائي

+%36
نسبة الإنجاز في مشروع مضمار السرعة

جولة ترفيهية في مناطق المملكة

فعالية ترفيهية متجولة "City Hub" أُقيمَت في سبع مناطق

+1.02 مليون زائر

◆ جازان ◆ الخبر ◆ بريدة ◆ حائل ◆ الباحة ◆ الطائف ◆ تبوك

الثقافة

تاريخ أصيل وحضور عالمي

يُعد قطاع الثقافة من القطاعات التي شهدت تحولًا جذريًا؛ إذ كان قطاعًا غير منظم وتكاد أن تكون مُساهمته في أضعف حالاتها، بالرغم من التاريخ والتنوع الثقافي الذي تزخر به المدن السعودية، واهتمام المجتمع السعودي بالثقافة والفنون والتراث التي تُعد قيمة أصيلة في تشكيل الهوية الوطنية.

أُسسَت وزارة الثقافة بوصفها قائدة لتنظيم القطاع والنهوض به، وضمت تحتها 11 هيئة ثقافية تُمثل كل منها مجالًا ثقافيًا؛ بهدف تمكين المثقفين والشباب والمواهب عبر تشجيعهم وإقامة الفعاليات والمعارض التي تحتويهم وتنميهم وتنشر إبداعهم حول العالم، وذلك في الأفلام، والموسيقى، والمتاحف، وفنون الطهي، والأزياء، والفنون البصرية، والتراث، وفنون العمارة والتصميم، والمكتبات، والأدب والنشر والترجمة، والمسرح والفنون الأدائية. وجاء تأسيس صندوق التنمية الثقافي الذي يرتبط بصندوق التنمية الوطني تنظيميًا؛ ليكون داعمًا لهذه المجالات الـ 11 التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للثقافة، ومُقدمًا لها حلول التمويل والاستثمار.

ساهم بناء المنظومة في إحياء القطاع الثقافي وتنسيق الجهود، وهو ما رسخ مكانة المملكة اليوم بكونها منارة من منارات الثقافة التي تجمع ثقافات العالم على أرضها وتُعرّف العالم بثقافتها، عبر مبادرات وأحداث ثقافية متنوعة، منها مهرجان البحر الأحمر السينمائي، والمعهد الملكي للفنون التقليدية (ورث)، ومشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية.

وقد أصبحت الهوية الثقافية والتاريخية للمملكة أكثر ترسخًا، باعتماد يوم 22 فبراير من كل عام يومًا رسميًا للاحتفاء بذكرى تأسيس الدولة السعودية، وإقرار يوم 11 مارس من كل عام يومًا للعلم السعودي، وتأسيس مجمع الملك سلمان للغة العربية؛ ليُسهم ذلك في تعزيز مشاعر الفخر والانتماء، وهو ما يُعد أيضًا عاملًا بالغ الأهمية في بناء شخصيات الأطفال والنشء وتعريفهم بجذورهم وهويتهم الأصيلة.

وكان القطاع الثقافي على موعد مع تحقيق مستهدف للرؤية قبل أوانه بست سنوات، بتسجيل الموقع السعودي الثامن ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهو ما يُبرز ثراء المملكة الثقافي. وتنوع حضور الثقافة السعودية العالمي، بين تسجيل للمواقع التراثية وتوثيق للتراث غير المادي في اليونسكو، وبين مُشاركات ثقافية حول العالم.

كيف سجلت الثقافة السعودية حضورًا فاعلًا؟

2018
- تأسيس وزارة الثقافة
- إطلاق مشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية

2019
- افتتاح أول معهد موسيقى
- الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة
- إطلاق برنامج الابتعاث الثقافي
- إطلاق برنامج الرياض آرت
- إطلاق مهرجان البحر الأحمر السينمائي
- تأسيس الفرقة الوطنية للموسيقى

2020
- انطلاق مبادرة الأعوام الثقافية التي تتضمن تسمية كل عام بعنصر ثقافي
- استحداث 11 هيئة ثقافية تابعة لوزارة الثقافة
- إنشاء مؤسسة بينالي الدرعية المعنية بالفنون المعاصرة
- إدراج أكثر من 80 مهنة ثقافية ضمن التصنيف السعودي الجديد والموحد للمهن
- إطلاق مبادرة الجوائز الثقافية الوطنية التي تمنح للمواطنين والمؤسسات السعودية في مجال الثقافة
- تأسيس مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

2021
- تأسيس المعهد الملكي للفنون التقليدية
- افتتاح حي جاكس الثقافي الفني
- إنشاء صندوق التنمية الثقافي
- إقامة النسخة الأولى من بينالي الدرعية للفن المعاصر
- إطلاق استراتيجية تطوير قطاع المسرح والفنون الأدائية
- إطلاق استراتيجية تطوير القطاع الموسيقي
- إطلاق برنامج طروق السعودية لرصد وتدوين وتوثيق الفنون التراثية
- إطلاق مبادرة الشريك الأدبي التي تستهدف إقامة أنشطة ثقافية في المقاهي

2022
- إطلاق برنامج تمويل قطاع الأفلام
- بدء عمل المركز السعودي للموسيقى
- إصدار دليل توثيق التراث الثقافي وأرشفته الرقمية

2023
- إطلاق مؤشر الثقافة في العالم الإسلامي
- تأسيس جمعية مهنية للموسيقى ومقرها الرياض تحت مظلة استراتيجية وزارة الثقافة للقطاع غير الربحي

2024
- تحقيق مستهدف عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو قبل موعده في عام 2030 بوصولها إلى ثمانية مواقع

2025
- وصول عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي السعودية المسجلة في اليونسكو إلى 18 عنصرًا بتسجيل آلة السمسمية
- اكتشاف أقدم مستوطنة بشرية معمارية في الجزيرة العربية
- اختيار المملكة لاستضافة مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2029
- إدراج 17 مطعمًا ضمن دليل ميشلان بينها 7 مطاعم تظهر لأول مرة
- انضمام الرياض إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة في مجال التصميم
- انضمام المدينة المنورة إلى شبكة اليونسكو في مجال فنون الطهي
- افتتاح مركز الأمير محمد بن سلمان للخط العربي وإطلاق الخط الأول والخط السعودي
- إطلاق خريطة العمارة السعودية التي تضم 19 طرازًا معماريًا
- الإعلان عن استوديوهات "جاكس" للأفلام في الرياض
- افتتاح متحف البحر الأحمر في جدة التاريخية

المملكة في اليونسكو

وثقت المملكة حضورها الثقافي على المستوى الدولي بتسارع الخطوات نحو توثيق حضورها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بوصفها حاضنة لتراث إنساني عريق يمتد إلى ما قبل آلاف السنين، إضافة إلى ثرائها الثقافي والإبداعي.

تُوجت هذه الجهود بتحقيق أحد المستهدفات الثقافية لرؤية السعودية 2030، وذلك قبل أن يحين موعده بست سنوات، وتمثل ذلك بإدراج ثامن المواقع السعودية في قائمة التراث العالمي لليونسكو. وقد هُيئت المواقع التي ضمّتها القائمة؛ لتكون جاهزة لاستقبال الزوار؛ حيث وصل عدد زوارها أكثر من 6.5 ملايين زائر بنهاية العام 2024.

كما امتد العمل إلى توثيق التراث السعودي غير المادي؛ ليبلغ عدد العناصر المسجلة في قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي لليونسكو 18عنصرًا ثقافيًا متنوعًا.

وفي العام 2025، لم يتوقف العمل وانضم موقعان إلى شبكة الجيوبارك العالمية لليونسكو، في خطوة تُرسخ دور المملكة في الحفاظ على التراث الجيولوجي والبيئي والمجتمعات المحلية؛ إذ يُعد الانضمام للشبكة تأكيدًا على تحقيق معايير تُركز على كفاءة إدارة هذه المناطق؛ بما يجمع بين الحماية والتعليم والتنمية المستدامة، بجانب إشراك المجتمعات المحلية.

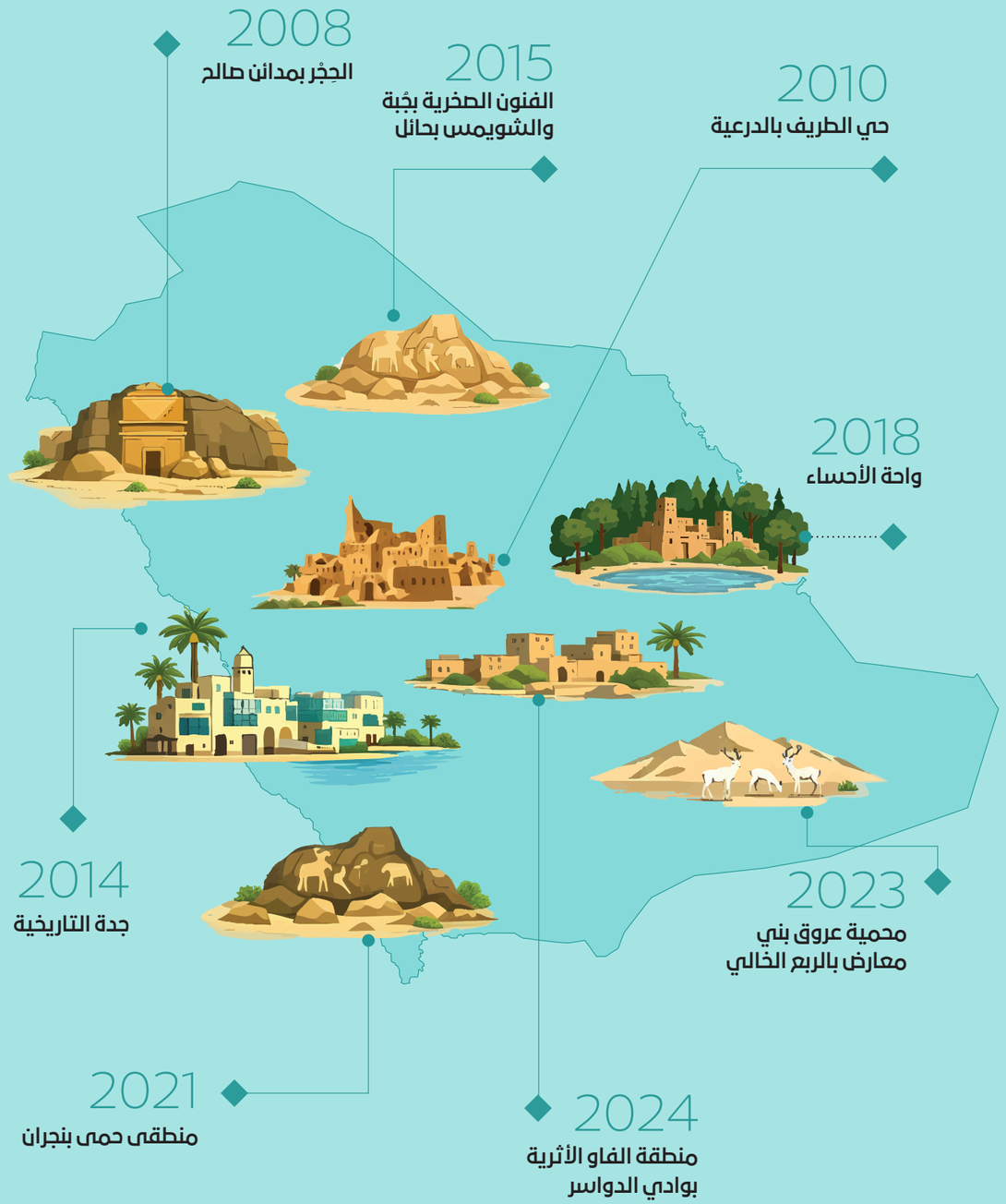
وصاحب ذلك جهود متواصلة لتسجيل المدن السعودية في قائمة اليونسكو للمدن المبدعة، وهو ما تُوج بانضمام الرياض إلى المدن المبدعة في مجال التصميم، والمدينة المنورة في مجال فنون الطهي.

6.5+

ملايين زائر لمواقع التراث العالمي السعودية



ثمانية مواقع مسجلة في قائمة اليونسكو العالمية لاتراث الثقافي



تسجيل للتراث السعودي غير المادي

18عنصرًا ثقافيًا مُسجلًا في قائمة التراث غير المادي لليونسكو

- **2015** العرضة النجدية / المجلس
- **2016** المزمار
- **2017** القط العسيري
- **2021** الصقارة / الخط العربي
- **2022** حداء الإبل / البن الخولاني / نخيل التمر
- **2023** الهريس / النقش على المعادن
- **2024** القهوة العربية / الورد الطائفي / الحناء / آلة السمسمية
- **2025** الكحل العربي / البشت / السدو

مناطق سعودية في شبكة الجيوبارك العالمية لليونسكو

موقعان انضما للشبكة





المدن السعودية في شبكة اليونسكو للمدن المبدعة





تُراث وطني موثق ومحفوظ

تسارعت أعمال حفظ التراث الوطني وتوثيقه في السجلات الوطنية، من خلال تكامل يجمع بين البحث العلمي، والتسجيل النظامي، والمسح الأثري، وتأهيل المعالم التاريخية؛ بما يصون الشواهد التاريخية التي تحكي قصصًا أصيلة من تاريخ المملكة.

ساهم ذلك في توسيع نطاق التوثيق المعرفي للتاريخ الطبيعي بنتائج بحثية موثقة ومنشورة عالميًا، تعكس عمق التاريخ الإنساني على أرض المملكة. كما ارتفع عدد المواقع التراثية المُسجلة في السجلات الوطنية، من المواقع الأثرية، ومواقع التراث العمراني، والسجل الوطني للحرفيين.

وكان لمشروع الأمير محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية دور في حفظ المساجد ذات القيمة التاريخية وإعادة تأهيلها وترميمها؛ بما يُحافظ على آثار التراث الإسلامي ويُبرز التاريخ الثقافي.

متحف المصمك يفتح أبوابه من جديد

ضمن جهود إبراز المعالم التاريخية

معلم شاهد على التاريخ

- **1865** بُني لحماية المدينة وفق تصميم دفاعي
- **1902** استعاد الملك عبدالعزيز الحصن في معركة استرداد الرياض
- **1995** افتتاحه الرسمي بعد تحويله إلى متحف وطني
- **2025** إعادة افتتاحه بعد أعمال الترميم والتأهيل

افتتاح متحف البحر الأحمر في جدة التاريخية

يعكس جهود الحفاظ على التراث الإنساني والتاريخ الطبيعي للبحر الأحمر وإبرازه

- **+1,000** قطعة فنية وأثرية يضمها المتحف
- يوثق تاريخ الملاحة والتجارة والحج والثراء الطبيعي للمنطقة
- يحتوي على أعمال فنية حديثة ومُعاصرة
- يُعزز مكانة جدة التاريخية الثقافية والسياحية كأحد مواقع التراث العالمي



اكتشاف أقدم مستوطنة بشرية معمارية

في الجزيرة العربية

الموقع

في "مصيون" شمال غرب منطقة تبوك

الأهمية الثقافية والتاريخية

يكشف الموقع عن بدايات استقرار الإنسان في الجزيرة العربية

الأهمية الثقافية والتاريخية

- **1978** أُدرج موقع "مصيون" ضمن سجل الآثار الوطني
- **2022** انطلاق الدراسات الميدانية الحديثة
- **2025** الإعلان عن كونه أقدم نموذج معروف للاستقرار البشري في الجزيرة العربية

تقدم في مشروع الأمير محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية

- **2018** إطلاق المشروع لتطوير 130 مسجدًا حول مناطق المملكة
- **2020** إنجاز 30 مسجدًا في المرحلة الأولى
- **2025** إنجاز 30 مسجدًا في المرحلة الثانية

توثيق للتراث الوطني

50	11,577	9,972
ألف موقع للتراث العمراني مُسجل	موقع أثري مُسجل	حرفي ضمن السجل الوطني للحرفيين

استثمار يقود للنمو الثقافي

أصبح القطاع الثقافي أكثر مُساهمة اقتصادية واجتماعية، بل ومُمكنًا رئيسيًا للمواهب والكفاءات الوطنية، ويؤكد ذلك من خلال عدد من الخطوات، مثل الإعلان عن إطلاق أكاديمية الفنون والثقافة، وهي الأولى من نوعها في المملكة، والهدف منها اكتشاف ورعاية المواهب من الصف الرابع الإبتدائي وحتى الأول متوسط. بالإضافة إلى إطلاق جامعة الرياض للفنون؛ لتكون مصدرًا معرفيًا في الفنون ومجالاته.

المشهد الثقافي اليوم ينمو بفضل الاستثمار فيه؛ إذ تجاوزت حجم الاستثمارات في المجالات الثقافية مع دخول المستثمرين الأجانب للسوق الثقافي السعودي، وهو ما ساهم في إيجاد الوظائف وارتفاع عدد العاملين في قطاع الثقافة.

نمو عدد موظفي قطاع الثقافة

ألف موظف

2025 282.7

2023 216.8

340+
ألف موظف في قطاع الأزياء

%55
نسبة السعوديات

%44
منهن في مناصب قيادية

صون اللغة العربية وتمكينها

أحدث تأسيس مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية نقلة نوعية في دعم اللغة العربية وتعزيز حضورها محليًا ودوليًا؛ إذ أصبح المجمع مرجعًا علميًا ومؤسسيًا لتطوير المعاجم اللغوية وتوحيد المصطلحات في مختلف المجالات؛ بما يضمن دقة الاستخدام وتعزيز الهوية الوطنية.

ومن أبرز ما تحقق في المعاجم اللغوية خلال العام 2025 إطلاق مُعجم مصطلحات الطرق، ويتضمن مصطلحات خاصة بالطرق ووسائل النقل البرية، بالإضافة إلى إطلاق مُعجم مصطلحات الحياة الفطرية، الذي يُوثق المصطلحات العلمية وييسر الوصول إليها للباحثين وطلاب الجامعات والمهتمين، إضافة إلى إطلاق مُعجم المصطلحات الإحصائية؛ لتوفير مرجع شامل للمفاهيم الإحصائية، وإطلاق معجم المصطلحات المالية والاقتصادية بهدف رفع الوعي المالي.



ثراء العربية تُقدمه المعاجم اللغوية

- **2022** إطلاق مُعجم البيانات والذكاء الاصطناعي
- **2024** إطلاق مُعجم مصطلحات الحكومة الرقمية
- إطلاق مُعجم مصطلحات الطاقة
- إطلاق مُعجم مصطلحات الرياضات الإلكترونية
- **2025** إطلاق مُعجم مصطلحات الطرق
- إطلاق مُعجم المصطلحات الإحصائية
- إطلاق مُعجم مصطلحات الحياة الفطرية
- إطلاق معجم المصطلحات المالية والاقتصادية

الإعلام والإبداع

مساحة تستقطب الفكرة وتصنع القيمة

يُمثل الاقتصاد الإبداعي نوعًا حديثًا من الاتجاهات العالمية الحديثة في الاقتصاد والتنمية، التي بدأت تشق طريقها للنمو بتمكين الإبداع واحتضان المواهب. وقد خطت المملكة خطوات طموحة في ذلك؛ بفضل التحول الشامل الذي تشهده على مختلف الأصعدة، مُتجسدًا ذلك في نمو قطاعات مثل الثقافة والإعلام والترفيه، واتساع مفاهيمها التنموية.

شهد القطاع الإعلامي تحولًا نوعيًا؛ إذ أصبح مُرسخًا للشفافية وأكثر فاعلية في صناعة التأثير، محتضنًا القدرات الوطنية، ومُحفزًا على تمكين المؤسسات الوطنية الإعلامية من مواكبة التغيرات المتسارعة، فأُسس مركز التواصل الحكومي الذي ساهم في إيصال القصص والمنجزات الوطنية إلى فئات عديدة محليًا ودوليًا. وأُطلق المؤتمر الصحفي الحكومي الذي يُعقد دوريًا؛ ليكون منصة للتواصل مع وسائل الإعلام بمشاركة رؤساء الأجهزة الحكومية.

ولبناء القدرات الوطنية الإعلامية، أُسست أكاديمية الإعلام السعودية وعدد من الأكاديميات ضمن منظومة الإعلام؛ لتقديم برامج مُتخصصة في مجال الإعلام وصناعة المحتوى الرقمي، شاملة المجال الإخباري والتلفزيوني والإذاعي. بالإضافة إلى إطلاق مبادرة "ابتعاث الإعلام"؛ بهدف تمكين المبدعين السعوديين من الالتحاق بأهم المؤسسات العلمية والجامعات في مجال الإعلام والاتصال. كما أُطلقَت مبادرة "كنور السعودية"، التي تعمل على إنتاج الأعمال الإبداعية وتوثيق القصص والمنجزات والموروث الوطني، وتُوجَت هذه الأعمال بعدد من الجوائز العالمية. إلى جانب إطلاق الموسوعة السعودية الرقمية (سعوديبيديا)، بوصفها منصة وطنية تُقدم المحتوى المعرفي الموثوق عن المملكة لكل العالم وبخمس لغات.

شمل التحول إقامة فعاليات وأحداث نوعية تحتضن المبدعين، وترسم ملامح مستقبل صناعة الإعلام والإبداع؛ لتُساهم في ترسيخ مكانة المملكة الرائدة في صناعة التأثير واحتضان المواهب، مثل المنتدى السعودي للإعلام، وملتقى صناع التأثير (IMPAQ).

لقد أصبح للاقتصاد الإبداعي بمختلف مجالاته مناطق تحتضن طاقات الموهوبين والمبدعين، ومن بين ذلك إطلاق مشروع "الحي الإبداعي" في مركز الملك عبدالله المالي (كافد)، ويهدف إلى إيجاد ملاذ مُلائم لدعم صناعة الإبداع في الإعلام والثقافة، وتحفيز نمو الشركات الناشئة في هذا المجال. إلى جانب إطلاق "حي الإعلام والابتكار"، الذي يسعى إلى أن تكون الدرعية مركزًا عالميًا حاضنًا للصناعة الإعلامية والإبداعية.

تزامن هذا مع افتتاح العديد من المؤسسات العاملة في المجالات الإعلامية والإبداعية لمقراتها في المملكة، ومنها مجموعة "إم بي سي" وشبكة "العربية" وصحيفة "الشعب" الصينية، بجانب مؤسسات تعليمية سيكون لها الأثر في تنمية مهارات رأس المال البشري، مثل معهد "مارانغوني" العالمي للأزياء والتصميم، ومركز جامعة "IE" الإسبانية للقيادة والابتكار.

يظهر الأثر من ذلك في تحويل المحتوى الإبداعي إلى منتجات ذات عائد اقتصادي واجتماعي، ينعكس على تمكين المواهب وصناعة التأثير الثقافي والاجتماعي والمعرفي، ويُحول المملكة إلى وجهة للإبداع والمبدعين.



كيف تحول الإبداع إلى قيمة وتأثير؟

2018
- إصدار اللائحة التنفيذية لنشاط دور العرض السينمائية
- افتتاح أول صالة عرض سينما في المملكة
- إصدار لائحة النشر الإلكتروني
- إصدار اللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع
- تأسيس مركز التواصل الحكومي بوزارة الإعلام

2019
- إطلاق جائزة التميز الإعلامي لتمكين الإبداع في القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي
- اختيار الرياض عاصمة الإعلام العربي
- إطلاق منتدى الإعلام السعودي

2020
- إطلاق المؤتمر الصحفي للتواصل الحكومي
- إطلاق القناة التلفزيونية "ذكريات" لعرض الأعمال السعودية والعربية الخالدة والاحتفاء بها

2021
- إطلاق المركز السعودي للتلاوات القرآنية والأحاديث النبوية
- إصدار لائحة تقديم المحتوى الإعلاني عبر منصات التواصل الاجتماعي (موثوق)

2022
- تدشين أول إذاعة إخبارية في المملكة (الإخبارية)
- تطبيق رخصة "موثوق" لتقديم المحتوى الإعلاني عبر منصات التواصل الاجتماعي
- تنظيم "ميدياثون" وإطلاق نسختي الحج والعمرة والسياحة
- نقل جريدة أم القرى من وزارة الإعلام إلى وكالة الأنباء السعودية (واس)
- إطلاق منصة "سعوديبيديا" بوصفها مرجعًا رسميًا حكوميًا موثوق عن المملكة العربية السعودية

2023
- الموافقة على تنظيم الهيئة العامة لتنظيم الإعلام
- الموافقة على تنظيم هيئة وكالة الأنباء السعودية
- تدشين أكاديمية هيئة الإذاعة والتلفزيون
- إطلاق قناة السعودية الآن
- إطلاق منصة "إعلام" من قبل الهيئة العامة لتنظيم الإعلام كمنصة موحدة للخدمات الإعلامية
- إطلاق "واحة الإعلام" كمفهوم جديد عن المراكز الإعلامية المواكبة للمناسبات والأحداث الكبرى

2024
- تدشين المنصة الكبرى للمحتوى الرقمي السعودي (سعوديبيديا)
- إطلاق النسخة الأولى من ملتقى صناع التأثير (IMPAQ)
- إطلاق إذاعة خزامى كمنصة إعلامية وطنية فنية
- تدشين أكاديمية الإعلام السعودية
- إطلاق ملتقى إعلام الحج كمنصة تستضيف الإعلاميين والوسائل في مواسم الحج
- إطلاق "منصة سيما" لتكون مكتبة رقمية موحدة لأرشيف الإعلام السعودي
- اعتماد مشروع "تام السعودية" كمعيار وطني لقياس نسب مشاهدات المحتوى الإعلامي في المملكة
- تأسيس مركز العمليات الإعلامي الموحد لموسم الحج بوزارة الإعلام

2025
- تدشين أكاديمية التدريب الإخباري في وكالة الأنباء السعودية
- إطلاق برنامج ابتعاث الإعلام
- إطلاق دليل معيار التصنيف العمري للألعاب الإلكترونية في المملكة
- صدور ضوابط المحتوى من الهيئة العامة لتنظيم الإعلام
- إطلاق دليل المهن الإعلامية
- إطلاق مشروع "الحي الإبداعي" في مركز الملك عبدالله المالي (كافد) بالرياض
- إطلاق "حي الإعلام والابتكار" في الدرعية

جيل جاهز لصناعة التأثير

مبادرات تبني وتُمكّن الكفاءات الوطنية

مسار قادة الإعلام

4
برامج تدريبية متنوعة داخل المملكة وخارجها

40 قائد وقائدة
نُميّت مهاراتهم الإعلامية

مبادرة ابتعاث الإعلام

15
دولة مستهدفة

35+
شركة من القطاع الخاص

إعلامٌ منظم بتسجيلات مهنية

نما عدد التسجيلات المهنية عبر الهيئة العامة لتنظيم الإعلام لأكثر من سبعة أضعاف خلال ثلاث سنوات

2023
928 تسجيل مهني

2025
7,263 تسجيل مهني

للإبداع والإعلام مناطق وأحياء

◆ جاذبة للموهبة ◆ حاضنة للفكرة ◆ صانعة للقيمة

إطلاق "الحي الإبداعي" في مركز الملك عبدالله المالي (كافد)

+30 ألف م2
المساحة المكتبية الإجمالية

يضم مؤسسات رائدة محلية وعالمية

هيئة الإذاعة والتلفزيون، أكاديمية الإعلام السعودية، موسوعة سعوديبيديا، شركة التصنيف الإعلامية، ثمانية، أسترولابز، أوج الإعلامية القابضة، معهد البيت الموسيقي العالمي للتدريب، شركة موضوع، مركز جامعة "IE" الإسبانية، معهد "مارانغوني" العالمي للأزياء

إطلاق "حي الإعلام والابتكار" في الدرعية

+250 ألف م2
المساحة الإجمالية

أولى المؤسسات المنضمة

مجموعة "إم بي سي"، شبكة العربية

الإعلام السعودي في الريادة العالمية

كنوز السعودية في العام 2025

9
أفلام ومسلسلات

18
جائزة عالمية حصدتها أفلام المبادرة

المنتدى السعودي للإعلام

"رقم قياسي عالمي" مُوثّق في موسوعة غينيس

+52
ألف زائر في نسخة واحدة

+400
خيف دولي

+300
متحدث من 20 دولة

+120
جلسة وورشة عمل

+250
جهة مشاركة وعارضة

رؤية مستدامة

انتهجت رؤية السعودية 2030 منذ إطلاقها مبدأ الاستدامة بوصفه نهجًا يؤسس لمستقبل مُشرق، يمتد إلى ما بعد عام 2030. وقد انعكس هذا على مختلف القطاعات التي شملتها الرؤية، ومنها إدارة الثروات والموارد الطبيعية.

وفي ذات الوقت، تبنّت الرؤية نهجًا متوازنًا يقوم على حماية البيئة وضمان استمرار النمو الاقتصادي، فهي تحفز التحول إلى مصادر الطاقة المُتجددة بوصفها بدائل نظيفة، إلا أنها تستمر في مواصلة الاستثمار على مستويات استكشاف النفط والغاز، مُدركة حاجة العالم إلى التحول التدريجي المُتوازن؛ حيث يُمكن للتحول الكامل أن يؤثر على جودة الحياة ومستقبل العالم ونمو الاقتصاد العالمي في ظل نمو الطلب على الطاقة. باعتبار أن المملكة مصدرًا موثوقًا لإمداد العالم بالطاقة.

استمرت المملكة في تعزيز مواردها الغذائية والمائية تحقيقًا للأمن الغذائي والمائي، عبر إعادة هيكلة المنظومة؛ لتكون أكثر كفاءة ومواكبة للتغيرات المتسارعة والتحديات التي تُواجه العالم.

وأُطلقت مبادرات متنوعة خلال السنوات العشر الماضية، ساهمت في حماية البيئة ونمائها، وذلك باتساع رقعة المساحات المحمية البرية والبحرية، وتسارع أعمال التشجير، وإطلاق الكائنات المُهددة بالانقراض في بيئاتها الطبيعية مع توسع ودعم برامج التوطين، ومن تلك المبادرات السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر. كما أُطلقت مبادرات دولية تُوحد الجهود وتوجد إطارًا تنسيقيًا دوليًا، وذلك من خلال مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون، التي أُطلقت أثناء رئاسة المملكة لمجموعة دول العشرين.

وقد سعت الرؤية إلى الدفع نحو استغلال الفرص غير المستغلة في قطاع الطاقة؛ إذ عملت على تعظيم سلاسل القيمة في القطاع، بإنشاء مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)، الذي يهدف إلى أن يكون مركزًا للصناعات المرتبطة بالطاقة.

لقد أصبحت المملكة نموذجًا عالميًا في الاستدامة، مُحققة التوازن بين مُتطلبات التنمية وحماية الكوكب، وهو ما يجعل رؤية السعودية 2030 رؤية شاملة تُحقق رفاه الإنسان، ونمو الاقتصاد، وتصنع مستقبلًا أكثر إشراقًا لأجيال العالم القادمة.

الزراعة والغذاء 258
المياه 264
استمرار في ريادة تحلية المياه 266
أرض خضراء 268
ثروات محمية 272
الاقتصاد الدائري 276
الطاقة 280
تعظيم لسلاسل قيمة الطاقة 286
ضمان لإمدادت الطاقة بإدارة واعية 288



الزراعة والغذاء

أمن يُحقق النماء

على مدار سنوات طويلة، عززت المملكة قدراتها الغذائية والزراعية؛ بهدف تحقيق الأمن الغذائي الذي يُعد أساسًا للاستقرار والرخاء. واستمرت هذه الجهود إلى أن جاءت رؤية السعودية 2030، التي أكملت المسير واضعة الأسس والممكنات التي تتواكب مع تحديات المرحلة ومتغيراتها.

أُعيدت هيكلة منظومة الغذاء والزراعة، فأسست الهيئة العامة للأمن الغذائي؛ لإدارة أمن الغذاء والمخزون الاستراتيجي، وجرى تخصيص مطاحن الدقيق؛ ليكون هناك أربع شركات للمطاحن تحقيقًا للكفاءة. وامتد ذلك إلى برامج ومبادرات نوعية مُحفزة للمزارعين؛ بما يُسهم في تمكينهم وانعكاسه على الأمن الغذائي، ومنها برنامج الإعانات الزراعية، وبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف)، بالإضافة إلى إصدار نظام صندوق التنمية الزراعية؛ ليكون مُواكبًا للتحول.

كما أُطلق نظام الإنذار المبكر المطور الخاص بالأغذية بالهيئة العامة للأمن الغذائي، والذي يهدف إلى متابعة الإنتاج وسلاسل الإمداد ومستوى المخزونات المحلية للسلع الاستراتيجية، بما يوفر قاعدة وطنية للبيانات؛ لمتابعة المؤشرات وتحليل التطورات والتنبؤ بالمستقبل، بجانب دعم عملية اتخاذ القرارات والإجراءات الاستباقية، والمحافظة على استدامة واستقرار أسواق السلع الغذائية والزراعية.

ولتعزيز كفاءة الإنتاج والطاقة والاستغلال الأمثل للموارد، شُجع تبني التقنيات الزراعية الجديدة بتقديم حلول تمويلية، وأُطلق البرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء (لتدوم).

وتُسهم الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) في دعم الجهود الوطنية؛ لضمان استدامة الإمدادات الزراعية والغذائية وتنويع مصادرها، لا سيّما في السلع الاستراتيجية، من خلال استثمارتها المتنوعة في داخل المملكة وخارجها. ويأتي تأسيس الشركة الوطنية للحبوب في ينبع بتعاون بين " سالك" والشركة الوطنية للنقل البحري (بحري) داعمًا في هذا الاتجاه؛ إذ تعمل على تأمين الحبوب من مصادرها، وتُقدم الدعم اللوجستي للمستوردين. وتمتد الجهود إلى تأسيس الشركة الوطنية لإمدادات الحبوب "سابل"؛ لتكون المسؤولة عن تنفيذ المهام التشغيلية المرتبطة بإدارة الصوامع ومنظومة الخزن الاستراتيجي للقمح، بجانب بناء أول وأكبر محطة إقليمية للحبوب في المملكة بمساحة 313 ألف م² في ميناء ينبع التجاري.

أرست هذه الخطوات دعائم منظومة متكاملة تُغطي جميع مراحل سلاسل الإمداد الغذائي والزراعي، من المنشأ مرورًا بالنقل البحري والموانئ، وحتى القدرات التخزينية والخدمات اللوجستية وأنشطة الصناعات الغذائية.

كما سجلت المملكة نتيجة لذلك، ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي للزراعة، وزيادة الإنتاج الغذائي، وتحقيق تقدم في نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل زراعية ولحوم وبيض، إضافة إلى انخفاض في الهدر، وإقامة مشاريع لها بالغ الأثر في تعزيز الأمن الغذائي.



برنامج ريف السعودية يُمكّن لإنتاج يزيد

يهدف إلى تمكين المزارعين وتنميتهم؛ ليزيد إنتاجهم ويُمكّن أبناءهم

أثر ملموس

2.9+ مليار ﷼ دعم مالي مباشر لصغار المزارعين من العام 2020 وحتى العام 2025

92+ ألف مستفيد من الأسر الريفية

%70 من المستفيدين نساء

ريادة عالمية

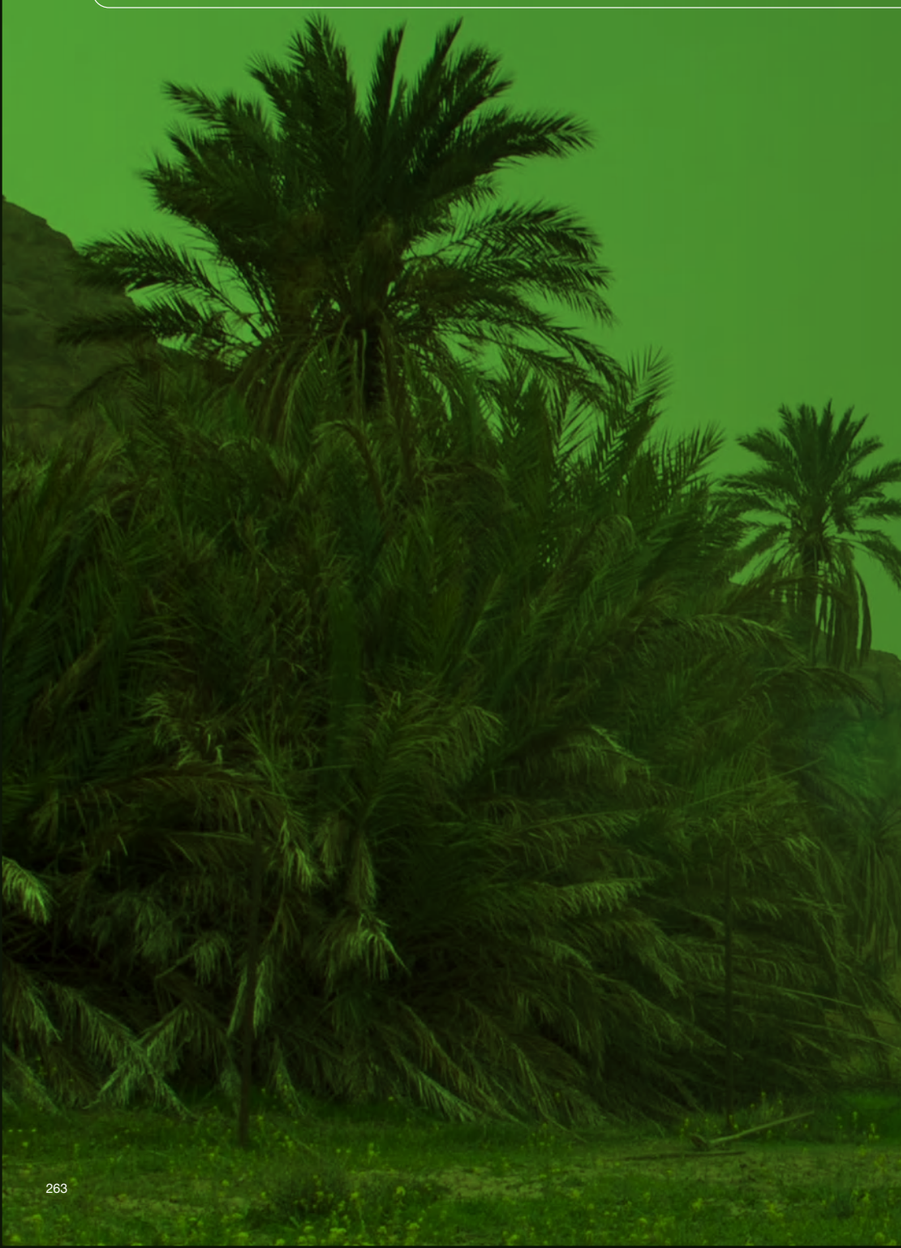
جائزة التقدير الفني العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

ابتكار سعودي الأول من نوعه عالميًا لإدارة مزارع الماشية عبر إنترنت الأشياء والتعرف على الوجه

المملكة تُعزز اكتفائها الذاتي

في العام 2025

لحوم الدواجن	**الأسماك والرويبيان**	**اللحوم الحمراء**
%76	%69	%55
بيض المائدة	**الألبان**	
%105	%120	



مركز عالمي في الأغذية

شملت الجهود في تعزيز الأمن الغذائي الاهتمام بتطوير سوق المنتجات والخدمات الغذائية، انطلاقًا من كونه قطاعًا استراتيجيًا، واستندت المملكة في ذلك إلى نمو القاعدة الزراعية وارتفاع الإنتاج الزراعي، وتطور الصناعات الغذائية، إلى جانب أنّ السوق السعودي يُعد الأكبر في المنطقة.

أُسست شركات وطنية تقود نمو السوق وتستغل الفرص المتواجدة فيه، ومنها شركة تطور منتجات الحلال (حلال)، التي تُركز في أحد مساراتها على تطوير منتجات الأغذية الحلال ودعم نموها عالميًا. إلى جانب تأسيس شركة سواني المتخصصة في صناعة منتجات حليب الإبل، وشركة تراث المدينة لتصنيع منتجات التمور وتُشكل "ميلاف" علامة تجارية من علاماتها. وتأتي أيضًا الشركة السعودية للقهوة التي تهدف إلى تطوير صناعة القهوة وإنتاج البن ونتج عنها إطلاق علامتها التجارية "جازين". كما أصبحت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) فاعلة بشكل أوسع في دعم استدامة الغذاء؛ إذ تقود اليوم 13 استثمارًا في سبع دول وخمس قارات حول العالم، وقد ساهمت في تأسيس الشركة الوطنية للحبوب الهادفة إلى تعزيز سلاسل الإمداد الغذائي وتقديم الدعم اللوجستي للمستوردين.

ولزيادة تنافسية السوق السعودي، تأسس المركز السعودي للحلال الذي يهدف إلى تقديم شهادات اعتماد للمنتجات تضمن أنّها متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخلوها من المستحضرات المخالفة لها، وهو ما يُساعد في تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وانتشار المنتجات السعودية في الأسواق العالمية.

تُعد المملكة اليوم مركزًا عالميًا للصناعات الغذائية، وتطوير هذا القطاع أسهم -إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي- في إيجاد فرص عمل واستثمارات متنوعة، مدفوعة بحجم السوق والنمو السكاني وسلاسل القيمة في القطاع، بجانب بنية تحتية متطورة؛ حيث يتواجد في جدة التجمع الغذائي الأول والأكبر من نوعه على مستوى العالم، بالإضافة إلى إطلاق مجمع صناعات الألبان في الخرج التي تُمثل مركزًا لصناعة الألبان على المستوى المحلي والإقليمي، وقد أُعلن أيضًا عن إقامة أكبر مدينة للثروة الحيوانية بالشرق الأوسط في حفر الباطن.

لأول مرة منذ 50 عام

منتجات سياديا تُصنع في المملكة

أثر يتسع

- دعم الأمن الغذائي
- توطين صناعات غذائية عالمية
- تعزيز القدرات الوطنية الصناعية
- ترسيخ مكانة المملكة بوصفها مركزًا عالميًا في الصناعات الغذائية

سواني تُضيف القيمة لحليب الإبل

- **2023** تأسيس صندوق الاستثمارات العامة للشركة
- إطلاق "نوق" أول علامة تجارية مُتخصصة في منتجات حليب الإبل
- تدشين أول متاجر "نوق"
- **2024** افتتاح متجرين "نوق" في مكة المكرمة وجدة
- **2025** تدشين المزرعة النموذجية ومصنع حليب الإبل بشراكة عالمية

المياه

مورد استراتيجي تُعزّز استدامته

تُعد المملكة رائدة في إدارة الموارد المائية، مُحققة السبق في العديد من المجالات التي جعلتها نموذجًا عالميًا؛ بفضل منظومة مياه مُتميزة عززت استدامة موارد المياه في بيئة يغلبُ عليها المساحات الصحراوية وتُواجه تحديات عديدة في مصادر المياه.

واستمرارًا لهذه الريادة، عملت المملكة على ترسيخ أساسات ما تحقق خلال عقود ماضية بإعادة تنظيم القطاع وتعزيز شموليته، من خلال تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى الهيئة السعودية للمياه؛ لتتولى بذلك الإشراف على قطاع موارد المياه وإدارتها؛ بما يُحقق التكامل والشمول لجميع مصادر المياه.

وانتقلت المملكة بجهودها الرائدة إلى العالم، عبر تأسيس المنظمة العالمية للمياه ومقرها الرياض؛ بهدف توحيد وتنسيق جهود الدول والمنظمات الدولية لمواجهة تحديات المياه على مستوى العالم في ظل توقعات ارتفاع الطلب على المياه في السنوات القادمة، وهو ما أوجد إطارًا عزز المسؤولية المشتركة تجاه مستقبل العالم.

تجسد أثر مواصلة بناء القدرات المائية في مشاريع متنوعة، من مشاريع تحلية المياه إلى مصادر المياه الجوفية، ومن التميز والابتكار إلى مشاريع شبكات إمدادات المياه، وهو ما أسهم في تعزيز الأمن المائي وترسيخ مكانة المملكة في كفاءة إدارة موارد المياه؛ حيث قادت هذه الجهود إلى أن يكون هناك تنويع للمصادر؛ لتصل إلى أكثر من 471 مصدرًا، مع التوسع في توطين صناعة سلاسل الإمداد وزيادة نسبة المحتوى المحلي فيها، وتطوير الكفاءات والقدرات الوطنية بإسهام من الأكاديمية السعودية للمياه عبر شراكة وتعاون مع الجامعات المحلية والعالمية.

المملكة رائدة عالميًا في إدارة المياه

المنظمة العالمية للمياه تُدشن أعمالها في الرياض

- أول منظمة تعمل على مواجهة تحديات قطاع المياه عالميًا
- وقعت الدول المؤسسة ميثاق المياه العالمي

الأمم المتحدة تختار المملكة نموذجًا عالميًا لإدارة المياه

- في مؤشر الإدارة المتكاملة لموارد المياه ضمن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 6)
- جاء نتيجة نجاح المملكة في تسريع تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية ضمن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في المملكة

نموذج في تعزيز استدامة وكفاءة إمدادات المياه

نمو قدرة إنتاج المياه المحلاة يوميًا

2016	2025
4.6 مليون م³/اليوم	16+ مليون م³/اليوم

+98% نسبة الزيادة في قدرات النقل

2016	2025
8.7 مليون م³/اليوم	17.2 مليون م³/اليوم

+150% نسبة الزيادة في قدرات أطوال النقل

2016	2025
7.4 ألف كلم	18.5 ألف كلم

+121% نسبة الزيادة في قدرات الخزن الاستراتيجي

2016	2025
13.6 مليون م³	30.36 مليون م³

+95% نسبة الزيادة في قدرات سعات محطات معالجة مياه الصرف الصحي

2016	2025
4 مليون م³/ اليوم	7.81 مليون م³/ اليوم

+85% نسبة الانخفاض في استهلاك الطاقة الكهربائية لتحلية مياه البحر

2016	2025
16 كيلو واط في الساعة/ م³	2.34 كيلو واط في الساعة/ م³ (الأقل عالميًا)

زيادة في عدد آبار المياه

2016	2025
8,279 بئر	8,845 بئر

توسع في البناء والاستثمار لمنظومة مشاريع المياه

243 مليار ريال قيمة المشاريع المكتملة والجاري تنفيذها

- 56+ مليار ﷼ قيمة استثمارات القطاع الخاص
- 1,780+ مشروع على طول سلاسل الإمداد

توطين وتطوير للقدرات الوطنية لقيادة القطاع

- 98% نسبة الكوادر الوطنية من المهندسين والفنيين
- 66% نسبة المحتوى المحلي في القطاع

دعم وتحفيز للابتكار والشركات الناشئة لتطوير الحلول ورفع الكفاءة

- 74+ براءة اختراع نوعية مسجلة
- 41+ شركة ناشئة مُحتضنة

استمرار في ريادة تحلية المياه

تتصدر منظومة تحلية المياه السعودية العالم، بوصفها منظومة تُعزز استدامة الموارد وتُلبي الطلب المتزايد على المياه؛ إذ تُعد المملكة أكبر مُنتج لمياه البحر المُحلاة. رسخت المملكة تقدمها في مختلف مجالات تحلية المياه، من الإنتاج والتشغيل إلى كفاءة الإدارة، مستندة على خبرات متراكمة وكفاءات وطنية مُتمكنة بنت هذه القدرات وواصلت تطويرها، حتى أصبحت منظومة متكاملة تجمع بين التقنيات المُتقدمة والمشاريع العملاقة. وقد سجل قطاع تحلية المياه أرقامًا قياسية على مستوى العالم تعكس مكانة المملكة المتقدمة في القطاع، وحجم الاستثمارات الهادفة إلى تعزيز أمن المياه واستدامة الإمدادات. كما حُفزت الجهود لتسجيل ابتكارات نوعية عززت كفاءة الإنتاج وإدارة الموارد، ورسخت المملكة مكانتها في ذلك بإطلاق أكبر واحة ابتكار مائي في العالم برابغ؛ من أجل مستقبل مائي مزدهر للأجيال القادمة.

تجاوز مستمر للأرقام القياسية

أكبر محطة تحلية مياه بتقنية التناضح العكسي (RO)

مشروع منظومة إنتاج الخبر (المرحلة الثانية)

670.8 ألف م³

يوميًا الطاقة الإنتاجية للمحطة

أقل معدل استهلاك للطاقة لمحطة تحلية بتقنية التناضح العكسي (RO)

مشروع محطة الشعيبة (المرحلة الخامسة)

1.7 كيلو واط

في الساعة لكل متر مكعب

كفاءة في الإنتاج

ارتفاع في السعات الإنتاجية

11.88 مليون م³/اليوم حجم السعات المتاحة لإنتاج المياه المحلاة من البحر

زيادة الإنتاجية بإعادة هندسة الإجراءات لأول مرة في مشاريع التحلية

منظومة الخبر
(المرحلة الثانية)
670
ألف م³ يوميًا

منظومة الشعيبة
(المرحلة الخامسة)
660+
ألف م³ يوميًا

منظومة الشقيق
(المرحلة الرابعة)
451
ألف م³ يوميًا

الوحيدة عالميًا في وضع استباقي

ثلاث محطات تحلية مياه عائمة تمتلكها المملكة

تدشين وتشغيل لمحطات تحلية مياه

محطة تحويل الشعيبة 3 بشراكة بين القطاع العام والخاص

600 ألف م³ يوميًا السعة الإنتاجية

محطة الجبيل (3ب) المستقلة لتحلية المياه

570 ألف م³ يوميًا السعة الإنتاجية

أرض خضراء

خطوات مُتسارعة تُعيد الحياة للغطاء النباتي

مرّت البيئة خلال العقود الأخيرة بتغيرات بيئية ومناخية، جعلت المملكة تواجه تحديات في مقدمتها التصحر وانخفاض الغطاء النباتي.

أدركت رؤية السعودية 2030 الحاجة إلى تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بشكل جديد، يُوحد الجهود ويُنسق الأدوار، ويُدعّم بأنظمة تحمي ونشاط مُجتمعي يُنمي.

تسارعت الأعمال لتحديث البيئة التنظيمية، فأُصدر نظام البيئة الذي أصبح نظامًا شاملًا ومُحفزًا لحماية وتنمية الغطاء النباتي، وتأسس المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر؛ ليتولى إدارة المراعي والغابات والمتنزهات الوطنية، والحفاظ على الثروة النباتية ومكافحة التصحر.

وامتدت الجهود إلى إطلاق مبادرات جسدت نموذجًا للحفاظ على الغطاء النباتي وإعادة تأهيله، منها مبادرة السعودية الخضراء التي اعتُمِدَ لها يوم 27 من شهر مارس يومًا رسميًا للاحتفاء بها كل عام، بالإضافة إلى مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي هدفت إلى تنسيق العمل الإقليمي لمواجهة التحديات. كما جرى الإعلان عن خارطة طريق لزراعة عشرة مليارات شجرة؛ لتكون دليلًا مُوجهًا تضمنُ وضوح الطريق والرؤية، وإطلاق البرنامج الإقليمي لاستمطار السحب، الذي عمل على زيادة مستويات هطول الأمطار، وتكثيف الغطاء النباتي وإعادة تأهيل الأراضي.

ولتنظيم الرعي وحماية الأراضي الخضراء، عملت المملكة على أن يكون الرعي عبر إصدار تصاريح رسمية لتحديد المواقع والأوقات المناسبة وفقًا لحالة الغطاء النباتي لكل موقع، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات المحلية، التي استفادت من نماء الغطاء النباتي عبر توفير المبالغ التي تنفقها على شراء الأعلاف.

تحصد المملكة اليوم ثمار العمل؛ إذ زُرعَت ملايين الأشجار وأُعيد تأهيل الأراضي وزادت مساحات الغطاء النباتي، وأصبحت البيئة مُساهمة في تقديم تجربة سياحية عبر المتنزهات الوطنية التي تحظى بغطاء نباتي متنوع، وهو ما أثرى جودة الحياة.

كيف نما الغطاء النباتي؟

- **2017** تدشين متنزه وطني للمانجروف بجازان
- **2018** إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة
- **2019** تأسيس المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر
- **2020** الإعلان عن المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية ضمن قمة الرياض لمجموعة دول العشرين
- الموافقة على نظام البيئة
- صدور الموافقة على برنامج الاستمطار الصناعي
- **2021** الإعلان عن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر
- الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء
- إنشاء مؤسسة المبادرة الخضراء
- إطلاق حملة "لنجعلها خضراء"
- تدشين متنزه المانجروف البيئي بالقرب من رأس تنورة
- **2022** إطلاق النسخة الأولى من المعرض والمنتدى الدولي لتقنيات التشجير
- بدء أولى الطلعات الجوية للاستمطار الصناعي
- تدشين الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني للتشجير
- **2023** الإعلان عن خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
- افتتاح مشتل خاص لاستزراع 50+ مليون شجرة مانجروف بحلول عام 2030 ضمن مشروع البحر الأحمر
- تحديد يوم 27 مارس من كل عام يومًا رسميًا لمبادرة السعودية الخضراء
- **2024** بدء تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
- 151+ مليون شجرة زُرعَت
- **2025** مليون هكتار مساحة الأراضي المتدهورة المعاد تأهيلها



10 مليارات شجرة مستهدف زراعتها

ضمن مبادرة السعودية الخضراء

المُحقق

+151 مليون شجرة زُرعت

مليون هكتار مساحة الأراضي المُعاد تأهيلها

تسارع في زراعة المانجروف

ثلاثة مشاريع كُبرى

تقدم في الإنجاز

+90% نسبة إتمام المشاريع

+170 هكتارًا

ثلاثة مناطق حول المملكة

- تبوك
- المنطقة الشرقية
- جازان

مساحات خضراء تمتد

في مناطق المملكة

رقمنة وتوثيق للأشجار ببطاقات إلكترونية في الخبر

+100 ألف شجرة موثقة

تركيب البطاقات على الجذوع مقدمة معلومات كل شجرة

ارتفاع المُسطحات خضراء في أحياء المدن السعودية

+7 مليون م^2

مساحة المسطحات الخضراء

ثروات محمية

تبقى للأجيال

تزخر بيئة المملكة بتنوع أحيائي وثروات ثمينة من الموارد الطبيعية الفطرية، التي حُرِص على حمايتها وإنمائها. وقد جاءت رؤية السعودية 2030؛ لتضع إطارًا استراتيجيًا جديدًا يضع الحياة الفطرية ضمن دائرة اهتمامها التنموي.

قادت الرؤية الأعمال في حماية الحياة الفطرية، عبر رفع جودة عمل الإطار التنظيمي للمحميات في المملكة، من خلال إنشاء المحميات الملكية وتأسيس مجلس لها؛ ليقودها ويُشرف عليها تنظيميًا. إضافة إلى تأسيس هيئات تطوير لها، تعمل على إعداد استراتيجياتها وخططها وتنفيذها.

وجرى العمل أيضًا على تأسيس المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، الذي يهدف إلى حماية التنوع الأحيائي في بيئات المملكة البرية والبحرية ودعم إنمائها. كما أُسست القوات الخاصة للأمن البيئي؛ بهدف حماية البيئة وحفظ استدامتها.

أسهم هذا في إيجاد منظومة تُمثل نموذجًا لصون الطبيعة والحفاظ على الأحياء الفطرية، مُساهمة في اكتشاف أحياء فريدة، ودعم برامج الإكثار وإعادة التوطين للكائنات المُهددة بالانقراض، مدفوعًا ذلك بزيادة مساحة الأراضي المحمية البرية والبحرية، وهو ما يعكس الالتزام بتحقيق التوازن البيئي والمحافظة على البيئة؛ من أجل أجيال المستقبل القادمة.



كيف حمت المملكة ثرواتها الفطرية؟

2018
- تأسيس مجلس المحميات الملكية وتحديد 6 محميات ملكية

2019
- إنشاء المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية

2020
- الموافقة على نظام البيئة

2021
- إنشاء مركز التميز للتنوع الأحيائي بمركز الأمير سعود الفيصل لأبحاث الحياة الفطرية
- انضمام محمية جزر فرسان لقائمة الإنسان والمحيط الحيوي التابعة لليونسكو

2023
- اعتماد مجلس المحميات الملكية المستهدفات الاستراتيجية لعام 2030م للمحميات تحت إدارتها
- وصول عدد المحميات الملكية إلى 8 محميات
- تسجيل محمية عروق بني معارض في قائمة التراث العالمي لليونسكو

2024
- اكتشاف كائنات فريدة في محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية
- تسجيل محمية الملك سلمان الملكية ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)
- الإعلان عن محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية كموقع رئيس للتنوع البيولوجي (KBA)
- تسجيل محمية الوعول ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

2025
- تسجيل محمية عروق بني معارض في القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعية
- إدراج أول محمية جزر فرسان ضمن قائمة اتفاقية "رامسار" للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية لتكون أول موقع سعودي بحري في القائمة
- إدراج محميتي الثقوب الزرقاء ورأس حاطبة البحريتين ضمن قائمة المحميات الوطنية في المملكة
- وصول نسبة المناطق البرية المحمية إلى 18.1%
- وصول نسبة المناطق البحرية المحمية إلى 16.1%
- انضمام محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية لقائمة الإنسان والمحيط الحيوي التابعة لليونسكو
- إعداد واعتماد المعيار المهني الوطني للجوالة لتطوير مهارات الجوالين في كافة المناطق المحمية في المملكة

حماية للثروات الطبيعية

ضمن مبادرة السعودية الخضراء

ارتفاع نسبة المناطق البرية والبحرية

%18.1
نسبة المناطق البرية المحمية

%16.1
نسبة المناطق البحرية المحمية

المحميات السعودية في القوائم الدولية

قائمة التراث العالمي لليونسكو

2023 محمية عروق بني معارض

منظمة المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي (KBA)

2024 محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية

القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

2024 محمية الملك سلمان الملكية
محمية الوعول

2025 محمية الملك عبدالعزيز الملكية
محمية عروق بني معارض

قائمة اتفاقية "رامسار" للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية

2025 محمية فرسان

برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) التابع لمنظمة اليونسكو

2021 محمية فرسان

2025 محمية فرسان
محمية الإمام تركي بن عبدالله الملكية

جهود علمية تكتشف الحياة الفطرية

- **أول جينوم للنمر العربي**
  - "كاكست" تنجح في جينوم النمر العربي
  - يُساعد في الحفاظ عليه بعد لم يبقى منه إلا 200 نمر في البرية
- **اكتشاف فصائل جديدة في محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية**
  - 5 فصائل نباتية وحيوانية جديدة على العلم دوليًا
  - 34 نوعًا من الزواحف
  - أول قائمة تفصيلية لأنواع الزواحف في محمية الملك عبدالعزيز الملكية
  - 35 نوعًا من الزواحف كُشف عنها من خلال دراسة علمية نشرتها مجلة "Amphibian & Reptiles Conservation"

المرأة حامية للبيئة

مَكّنت المرأة من العمل في المحميات والمشاركة في برامج إعادة التأهيل والرصد للتنوع الأحيائي

محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية

تدشين أول فريق مفتشات بيئيات بحرية في الشرق الأوسط ضمن فريق التفتيش البيئي

%34
نسبة النساء من فريق التفتيش البيئي متجاوزة النسبة العالمية المحددة بـ 11%

35+
ألف دورية نفذتها مفتشات المحمية منذ العام 2022

الاقتصاد الدائري

نهج مُستدام في إدارة الموارد

يُمثل الاقتصاد الدائري نهجًا في إدارة الموارد والثروات، يعتمد على إعادة التدوير وتقليل الهدر، والاستفادة من النفايات بتحويلها إلى مواد قابلة للاستخدام. وقد تبنّت رؤية السعودية 2030 هذا النهج انطلاقًا من التزامها بمبادئ الاستدامة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي المستدام وحماية البيئة.

تُعد المملكة من الدول القائدة عالميًا في مجالات الاقتصاد الدائري؛ إذ قدمت هذا المفهوم من خلال مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون خلال رئاستها قمة مجموعة العشرين، التي اعتُمدت بوصفها إطارًا مُتكاملًا وشاملًا لمعالجة التحديات البيئية التي تواجه الأرض من انبعاثات الغازات، وركيزة ينطلق منها العالم لإدارة الكربون. كما أطلقت البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون، وأعلنت عن مركز إقليمي لاحتجاز والتقاط ونقل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في مدينة الجبيل بطاقة استيعابية تبلغ 9 مليون طن سنويًا بحلول عام 2027، وبطاقة قصوى تصل إلى 44 مليون طن سنويًا بحلول عام 2035.

قامت المملكة بأخذ عدد من الخطوات في هذا الاتجاه، بإصدار نظام إدارة النفايات الذي يُنظم جميع أنشطة جمع النفايات وفرزها وتدويرها والتخلص الآمن منها. إلى جانب تأسيس المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)، بوصفه جهة مُنظمة لأنشطة القطاع ومُحفزًا للاستثمار فيه. وقد أُسست أيضًا الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير (سرك)، وتعمل على تطوير وتشغيل مرافق إعادة التدوير وتحويل المخلفات إلى مواد قابلة للاستخدام. ونتج عن ذلك ارتفاع في نسبة إعادة تدوير النفايات بأكثر من 3 أضعاف مقارنة بالعام 2021.

اتسعت دائرة تبني هذا المفهوم الاقتصادي إلى صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية القابضة، إذ أسسا شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، وهو ما يأتي ضمن التزامهم بمبادرة السوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني. وأيضًا أسست جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) شركة إدامة لتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة عالية الجودة، ودعم البحث والابتكار في مجالات الاستدامة. بالإضافة إلى إطلاق هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية الدليل العالمي لتطوير السياسات والتنظيمات الإلكترونية لإدارة النفايات الإلكترونية، وذلك بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ويهدف إلى دعم الجهات الحكومية في الدول النامية لتطوير سياسات وتشريعات وطنية لإدارة النفايات الإلكترونية. كما تبنت شركات وطنية كبرى لهذا النهج مثل أرامكو، وسابك، والبحر الأحمر الدولية، ونيوم، والشركة السعودية للكهرباء، ومعادن.

وإلى جانب حماية البيئة وتخفيض الانبعاثات، كان لتطبيق هذا النهج دورًا في دعم اكتشاف مزيد من الفرص الاستثمارية، التي تُساعد في تمكين المواطن بضخ المزيد من الوظائف في سوق العمل، وفتح مجالات الاستدامة أمام رواد الأعمال والمستثمرين؛ بما يجمع بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة واستدامة البيئة.

المخلفات تتحول إلى موارد مُبتكرة

- **نجاح خبث الحديد في صناعة الإسمنت**

  أول تجربة بحثية ناجحة

  1% - 2 % من خبث الحديد المُضاف حسّن خواص الإسمنت

- **استخدام ناتج هدم المباني في الخلطات الإسفلتية**

  أول طريق يُنفذ عالميًا في إحدى طرق محافظة الأحساء

  توسع التنفيذ في الرياض وجدة

- **ابتكار سعودي يحوّل غازات الاحتباس الحراري إلى منتجات ذات قيّمة اقتصادية**

  بحث علمي لباحثين في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)

  نُشر البحث في المجلة العلمية "Nature Catalysis"

- **استخدام الخرسانة المدموكة في مسار الشاحنات على الطرق**

  أول مرة تُستخدم في طرق المملكة

  تصنع طرقًا أقوى وأطول عمرًا وتُحقق الاستدامة البيئية والاقتصادية



فرص واعدة في إدارة النفايات

المشهد الاستثماري

420
مليار ﷼ قيمة الفرص بحلول عام 2040

1,348
جهة مُرخصة

145
تصريح لمنشآت التدوير

ارتفاع استبعاد النفايات عن المرادم

2018	2025	المُستهدف بحلول 2040
%5	%18	%90

سوق طوعي للكربون

تأسست شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية (VCM)؛ بهدف تطوير وتوسيع منظومة سوق كربون وطنية في المملكة، بما يرسخ قطاعًا اقتصاديًا جديدًا يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

وخلال فترة وجيزة، نجحت الشركة في تمكين إنشاء سوق كربون متكامل يعمل بكفاءة، حيث جرى تداول أكثر من 13 مليون رصيد كربوني بقيمة تتجاوز 350 مليون ريال؛ مما وضع منصة المملكة في المرتبة الثالثة عالميًا، وكأكبر منصة رقمية لتداول الكربون في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالإضافة إلى إنشاء السوق، حققت الشركة أثرًا اقتصاديًا محليًا ملموسًا، من خلال تحفيز أكثر من 30 مشروعًا كربونيًا داخل المملكة؛ ليُسهم ذلك في فتح مصادر إيرادات جديدة، وجذب الاستثمارات الدولية، وتمكين مشاركة الشركات الكبر، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات العائلية. كما شكّلت المنصة بوابة لدخول جهات عالمية من عدد كبير من الدول إلى السوق السعودي؛ مما عزّز تدفقات رأس المال الى المملكة وصناعة العديد من فرص العمل المحلية ورسّخ دور المملكة كمركز للتمويل المستدام.

وقد أسهمت شركة سوق الكربون الطوعي (VCM) في بناء القدرات المحلية وتعزيز البنية المعرفية؛ حيث باتت الخبرات الوطنية تدعم استراتيجيات خفض الانبعاثات عبر قطاعات رئيسية تشمل العقارات، وإدارة النفايات والمخلفات، وإعادة التدوير، والبناء، إلى جانب دفع عجلة الابتكار في مجالات مثل كفاءة استخدام المياه والنفايات الإلكترونية.

ومن خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST)، تعمل الشركة أيضًا على تطوير الجيل القادم من الكفاءات الوطنية في مجالات أسواق الكربون والاستدامة.

وبشكل عام، أسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة شركة السوق الكربون الطوعي (VCM)، ليس فقط كمنصة سوق؛ بل كممكن استراتيجي لتنويع الاقتصاد، وداعم لتطوير قطاع جديد قائم على الاستدامة، ويدعم جذب الاستثمارات، ونمو القطاع الخاص، وتحقيق قيمة طويلة الأجل داخل المملكة.

2022: التأسيس والدخول إلى السوق

- تم تأسيس شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية بملكية مشتركة بين صندوق الاستثمارات العامة (80%)، ومجموعة تداول السعودية (20%).
- القيام بأول مزاد عالمي لأرصدة الكربون في الرياض خلال مبادرة مستقبل الاستثمار.
- تداول أكثر من 1.4 مليون طن، بالمشاركة من كبرى الشركات السعودية بقيمة إجمالية تتجاوز 38 مليون ريال.

2023: التوسع الدولي

- استضافة أكبر مزاد عالمي طوعي لأرصدة الكربون في نيروبي.
- تداول أكثر من 2.2 مليون طن، مع توسيع نطاق المشاركة العالمية.
- تعزيز الشراكات الدولية وترسيخ المكانة السوقية.

2024: إطلاق المنصة وتوسّع السوق

- إطلاق منصة تداول الكربون الإقليمية خلال مؤتمر COP29.
- تمكين تداول رقمي فوري بمستوى مؤسسي.
- تنفيذ مزاد عالمي قياسي تجاوز 2.5 مليون طن بقيمة إجمالية تتجاوز 97 مليون ريال.

2025: نضج المنظومة والأثر الاقتصادي

- تحقيق تداول يتجاوز 13 مليون طن بقيمة إجمالية تتجاوز 350 مليون ريال.
- إدراج جهات تمثل نحو 70% من انبعاثات الشركات في المملكة، مع مشاركة من أكثر من 12 دولة إقليمية وعالمية.
- إطلاق أكثر من 30 مشروعًا كربونيًا محليًا، بما في ذلك مشاريع يقودها مطورون دوليون تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة.
- نشر القدرات الاستشارية عبر جهات سعودية، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من أكثر من 100 مشروع متعلق بالمناخ لدعم استراتيجيات خفض الانبعاثات.



الطاقة

تحول متوازن يضمن استدامة الإمداد

رسخت المملكة مكانتها الدولية بوصفها مصدرًا آمنًا لإمداد العالم بالطاقة خلال العقود الماضية، بإدارة كفاءات لثروات النفط والغاز، وهو ما ساهم في تحقيق نهضة على مختلف المستويات.

ومع هذا، إلا أنّ هناك فرصًا في مجالات الطاقة لم تُستغل استغلالًا أمثل، وهو ما جاءت به رؤية السعودية 2030، التي رأت في تنويع مصادر الطاقة وتعظيم قيمة النفط والغاز فرصًا ثمينة لتحقيق مزيد من الازدهار، وبما يتواكب مع المتغيرات البيئية التي يمر بها عالم اليوم، وكانت أولى الخطوات هو تغيير اسم وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة الطاقة؛ ليرافق ذلك تحول في الاختصاصات من التركيز فقط على النفط والغاز إلى شمولية أوسع، تمثلت في مختلف مصادر الطاقة من المتجددة وحتى النفط والغاز.

تتميز المملكة بممكنات جغرافية استراتيجية، وهو ما يجعلها في مكانة أكثر تنافسية للاستثمار في الطاقة المتجددة، فمناخ المملكة مُساعد في نجاح مشاريع الطاقة الشمسية، والمساحات الشاسعة مُناسبة لإقامة مشاريع طاقة الرياح، وتنوعها الجغرافي مُساهم في تنمية طاقة الهيدروجين، مدعومًا ذلك بالقدرات الاستثمارية والخبرات البحثية.

ومن أجل استغلال كل ذلك، شهدت المملكة سلسلة من المبادرات والمشاريع التي أسهمت في رحلة تحولها على مستوى الطاقة، بدءًا من إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ومبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، وتأسيس المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة. وامتد ذلك إلى إطلاق مشاريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي هدفت إلى تعزيز كفاءة توليد الكهرباء. بالإضافة إلى إنشاء مشروع الهيدروجين الأخضر في نيوم وتأسيس شركة الطاقة والمياه (إينووا) التابعة لها، وإطلاق مراكز للهيدروجين؛ لتعزيز الابتكار والاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة.

لقد أصبحت المملكة اليوم مركزًا شاملًا للطاقة، مستفيدة من خبراتها وقدراتها المتراكمة؛ لتصبح نموذجًا في إدارة موارد الطاقة وبناء القدرات، مُحققة أرقامًا قياسية في تكلفة الإنتاج للطاقة المتجددة. وتستمر المملكة في استثمارها بأنشطة الحفر واستكشاف مكامن النفط والغاز؛ إذ تتبنى نهجًا متوازنًا للتحول نحو الطاقة المتجددة يُحافظ على ضمان استدامة تدفق إمدادات الطاقة للعالم؛ بما لا يُسبب إرباكًا على مستوى جودة حياة شعوب العالم ونمو الاقتصاد العالمي في ظل توسع الطلب على الطاقة، دافعة إلى الاستثمار في الابتكار والتقنيات التي تُزيل الانبعاثات الكربونية.

كيف تضمن المملكة استدامة إمدادات الطاقة؟

2017
- الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة
- إطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة
- إطلاق المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة

2018
- تأسيس هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
- تدشين مشروع تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية
- تدشين أول مفاعل للأبحاث النووية في المملكة

2019
- ربط أول مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق السعودية بالشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية
- فصل الصناعة والثروة المعدنية عن الطاقة وتغيير اسم الوزارة إلى وزارة الطاقة

2020
- الموافقة على التنظيم الجديد لهيئة تنظيم المياه والكهرباء بعد تعديل اسمها
- تبني المملكة لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون خلال رئاستها لقمة مجموعة دول العشرين
- تأسيس الجمعية السعودية لاقتصاديات الطاقة
- إنشاء مشروع مصفاة جازان بنسبة بطاقة إنتاجية لمعالجة أكثر من 400 ألف برميل في اليوم من الزيت العربي الثقيل والمتوسط

2021
- إطلاق مشروع سدير للطاقة الشمسية
- إطلاق بوابة "شمسي" المخصصة لمنظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة
- إطلاق شركة الطاقة والمياه (إنووا) التابعة لمشروع نيوم

2022
- إطلاق أول مركز لابتكار وتطوير الهيدروجين على مستوى المنطقة

2023
- انضمام المملكة إلى عضوية المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه

2024
- تعديل اسم هيئة تنظيم المياه والكهرباء إلى "الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء"
- إطلاق مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة الأول من نوعه عالميًا
- تشغيل أربع مشاريع للطاقة الشمسية ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة

2025
- استمرار تسجيل أرقام قياسية في تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- توصل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) إلى أفضل عشرة مواقع مقترحة لتخزين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المملكة
- اكتشاف 14 حقل جديد للزيت العربي والغاز الطبيعي

استثمار في موارد مُتجددة وفيرة

شهدت مصادر الطاقة المُتجددة نموًا بدعم من المبادرات والتوجهات الاستراتيجية نحو تنويع مزيج الطاقة الوطني؛ لتستفيد المملكة من وفرة الموارد الطبيعية والإمكانات التي تتميز بها.

تمتلك المملكة اليوم مشاريع كُبرى في الطاقة المُتجددة، من طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى طاقة الهيدروجين، وقد حققت أرقامًا تنافسية ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب؛ بل على المستوى العالمي. حيث يبلغ إجمالي سعات مشروعات الطاقة المتجددة المطروحة في المملكة ما يقارب 64 جيجا واط حتى نهاية العام 2025، وتتنوع ما بين مشاريع لطاقة الرياح، ومشاريع للطاقة الشمسية، ومشاريع لتخزين الطاقة..

ساهمت هذه المشاريع في تعزيز التقدم نحو تنويع مصادر الطاقة؛ بما يُثبت مكانة المملكة بوصفها رائدة في مجالات الطاقة النظيفة، ويبني مُستقبلًا أكثر استدامة للأجيال القادمة.

مشاريع الطاقة المُتجددة

64 جيجا واط تقريبًا
إجمالي سعات مشروعات الطاقة المتجددة المطروحة بنهاية العام 2025

30 جيجا واط/ الساعة
إجمالي سعات مشروعات تخزين الطاقة بتقنية البطاريات المطروحة بنهاية العام 2025

20.6 جيجا واط
إجمالي سعات المشروعات المطروحة خلال العام 2025

12.3 جيجا واط
إجمالي سعات المشروعات المرتبطة بالشبكة الكهربائية بنهاية العام 2025

8 جيجا واط/ الساعة
إجمالي سعات مشروعات تخزين الطاقة بتقنية البطاريات التي رُبطت بالشبكة الكهربائية بنهاية العام 2025

استمرار في تحطيم الأرقام القياسية

في تكلفة إنتاج الكهرباء

الطاقة الشمسية

مشروع الشعيبة الأقل تكلفة عالميًا في الطاقة الشمسية
1.04
سنت أمريكي لكل كيلو واط / ساعة

مشروع نجران الثاني عالميًا في الأقل تكلفة للطاقة الشمسية
1.09
سنت أمريكي لكل كيلو واط / ساعة

طاقة الرياح

مشروع الدوادمي لطاقة الرياح
1.33
سنت أمريكي لكل كيلو واط / ساعة

مشروع الغاط لطاقة الرياح
1.57
سنت أمريكي لكل كيلو واط / ساعة

أول نظام تخزين طاقة مُتجددة عالميًا

أرامكو تنجح في تشغيله لدعم عمليات إنتاج آبار الغاز

القُدرة

1 ميغاواط/ساعة

5 آبار غاز يدعم تشغيلها لمدة 25 عامًا

التقنية

تعتمد على براءة اختراع سعودية

بديل موثوق لحلول الطاقة الشمسية التقليدية

الكفاءة

أداء عالي في الظروف المناخية القاسية

استجابة ذكية لاحتياجات الطاقة المتغيرة بتكلفة فعالة

المملكة تُنافس في سباق تخزين البطاريات

تقترب أكثر من الصين لتكون الأكثر تنافسية حول العالم

تكلفة المشاريع ذات السعة التخزينية لأربع ساعات

دولار/ كيلو واط

409 السعودية

404 الصين

مشاريع في طاقة الهيدروجين

تدعم تطوير حلول طاقة منخفضة الكربون

إطلاق المرحلة الأولى من مركز ينبع للهيدروجين الأخضر

- منشآت لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة
- محطات لتحلية المياه
- وحدات للتحليل الكهربائي
- منشآت لتحويل الهيدروجين إلى أمونيا خضراء
- محطة تصدير مخصصة



تعظيم لسلاسل قيمة الطاقة

جاءت رؤية السعودية 2030 مُدركة للفرص غير المستغلة في قطاعات تمتلك فيها المملكة الخبرة والقيادة، ويُعد قطاع الطاقة أحد هذه القطاعات. ومن هنا أتت فكرة إنشاء مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)؛ لتكون مُساهمة في تعظيم قيمة قطاع النفط والغاز والطاقة المُتجددة، عبر إيجاد بيئة صناعية مُحفزة للمستثمرين؛ بما يُساهم في النمو وإيجاد فرصًا أكثر للجميع.

يأتي إنشاء مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) استجابة للتحول الذي تشهده المملكة في الطاقة، مع التوسع في مشاريع الطاقة المُتجددة، والحاجة إلى تعزيز كفاءة قطاع النفط والغاز؛ إذ لم يعد الإنتاج لوحده كافيًا؛ بل أصبحت القيمة الحقيقية في بناء صناعات وتوطين سلاسل الإمداد وتعزيز المحتوى المحلي.

تمتاز "سبارك" بموقع استراتيجي وبنية تحتية مُتطورة، فهي تقع بالقرب من مصادر الطاقة وشبكات الشحن والتصدير، إلى جانب امتلاكها ميناءً جافًا يُتيح وصولًا أسرع.

مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)

مستقبل صناعات الطاقة

استثمارات تنمو

+12
مليار ﷼

+60
مستثمر محلي وعالمي

مصانع تُفتتح

7
مصانع افتُتحت

14
مصنع قيد الإنشاء

شركات عالمية تستقطب

- شركة بيكر هيوز
- شركة هاليبيرتون
- شركة يوكوجاوا
- شركة إيمرسون
- شركة slb

استثمارات تتوسع في التوطين

ترفع السعات الإنتاجية الموجهة لتوطين مكونات قطاع الطاقة في العام 2025

8
مصانع افتُتحت وتوسعت

+1.27
مليار ﷼
قيمة الاستثمارات

ضمان لإمدادت الطاقة بإدارة واعية

لطالما كانت المملكة مصدرًا موثوقًا لإمدادات الطاقة لعقود طويلة، من خلال إدارة الثروات النفطية بكفاءة، ورؤية تستشرف المستقبل بقراءة متزنة، تنظر لأمن ونمو العالم بمسؤولية، مستفيدة من ممكنات جغرافية ولوجستية وتخزينية تجعلها تحظى بمرونة في تنوع الحلول.

في ظل اتجاه العالم خلال السنوات الماضية نحو بدائل النفط والغاز، تبنّت المملكة رؤية تدعو إلى التحول التدريجي؛ إذ أنّ التحول السريع قد يضر بمستقبل وأمن العالم في حين عدم القدرة على تلبية الاحتياجات التنموية من الطاقة المتجددة فقط، وهو ما قد يتجاوز تأثيره السلبي على نمو الاقتصاد العالمي إلى جودة الحياة لشعوب العالم. وعوضًا عن ذلك يجدر الاستمرار بأنشطة الاستكشاف النفطي مع الدفع بمزيد من الاستثمارات في التقنيات المتقدمة التي تحد من تأثير الانبعاثات الكربونية وتحافظ على البيئة.

على أثر ذلك، واصلت المملكة الاستثمار في استكشاف المزيد من الحقول النفطية وتطويرها، مستندة على قدرات تقنية وخبرات تراكمية، وهو ما قاد إلى اكتشافات نوعية وتطوير غير مسبوق للحقول خلال الأعوام الأخيرة. ويأتي تطوير حقل الجافورة غير التقليدي الذي يُعد أكبر حقل غير تقليدي في الشرق الاوسط، أحد أبرز الخطوات التي قامت بها المملكة في هذا الاتجاه؛ إذ سيدفع ذلك إلى تعظيم المُتحقق من سلاسل القيمة للغاز والصناعات البتروكيماوية.

تطوير واستكشاف مستمر

- **2020** البداية في تطوير حقل الجافورة للغاز غير التقليدي
- ستة اكتشافات للزيت والغاز
- **2022** ثمانية اكتشافات للغاز
- **2023** سبعة اكتشافات للغاز
- **2024** ستة اكتشافات للزيت والغاز
- **2025** 14 اكتشافًا للزيت والغاز



عام مليء بالأحداث والمناسبات

عامٌ مُتسارعٌ بالأحداث والمناسبات التي رسخت أثر تحول كبير مرت به المملكة طوال عشرة أعوام، من الاقتصاد والمجتمع إلى الحفاوة والاستدامة، ومن الريادة العالمية والإقليمية إلى الابتكار وصناعة الفرص؛ ليشهد العام 2025 إنجازات متوالية بسواعد السعوديين، نافسوا من خلالها العالم، ورسخوا الريادة لوطن يتقدم دول العالم ويُعزز ذلك كل يوم في مختلف المجالات.

لقد تحولت المملكة إلى منصة لا تكتفي بجذب العالم، بل ترسم ملامح مستقبل مستدام للإنسان، في أرضٍ تتصف بسرعة التغير وحدة التحديات أكثر من أي وقت مضى. كما قدمت نموذجها التحولي إلى العالم بوصفه نموذجًا رائدًا في التنمية، فتح آفاقًا

أوسع لتمكين المواطن، وتوليد فرص العمل والاستثمار، ومد جسور التواصل مع مختلف الثقافات، وتعزيز التعاون في العمل الدولي، مع تبني مبادئ الاستدامة التي تجمع بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

عامٌ عاشر لرؤية السعودية 2030 تؤكد فيه أنّ المملكة وجهة العالم، وأرضٌ نابضة بالحياة، ومليئة بالفرص الواعدة.

أبرز الأحداث والإطلاقات 292
أبرز الفعاليات والمناسبات 304
الملحقات 316
برامج تحقيق الرؤية 318
الاستراتيجيات الوطنية 320



أبرز الأحداث والإطلاقات

يناير

كأس آسيا "السعودية 2027"

الإعلان عن مواعيد وملاعب كأس آسيا "السعودية 2027" من قبل الاتحاد الآسيوي لكرة القدم.



الإعلان عن أكبر مدينة للثروة الحيوانية في الشرق الأوسط بحفر الباطن

الإعلان عن إقامة أكبر مدينة للثروة الحيوانية في الشرق الأوسط بحفر الباطن، ويتضمن مرافق متطورة لتربية الماشية، ومصانع للأعلاف، ومستشفى بيطري، ومصانع تحويلية لإنتاج اللحوم الحمراء بأحدث التقنيات.



برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي

الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين للإصدار الدولي للسندات ضمن برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.



أول عملية زراعة مضخة قلب اصطناعية

إنجاز عالمي يُحققه مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض بإجراء أول عملية زراعة مضخة قلب اصطناعية (HeartMate 3) باستخدام الروبوت بالكامل في العالم.



بطل سعودي في رالي داكار السعودية 2025

تتويج بطل الراليات السعودي يزيد الراجحي بلقب رالي داكار السعودية 2025 لفئة السيارات.



المنتدى الاقتصادي العالمي

الإعلان عن استضافة اجتماع عالمي دوري رفيع المستوى للمنتدى الاقتصادي العالمي بالرياض في النصف الأول من العام 2026.



فبراير

مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات

إطلاق تسمية "مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات" على المنطقة المخصصة لأنشطة تصنيع السيارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية.



التصنيف الائتماني

تؤكد وكالة "فيتش" التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.



الذكاء الاصطناعي

صدور أول تقرير دولي لسلامة الذكاء الاصطناعي في العالم بمساهمة من المملكة وبالتعاون مع منظمات دولية.



تدشين مشروع الفوسفات 3

تدشين مشروع الفوسفات 3 بمدينة وعد الشمال؛ لدعم صناعة إنتاج الفوسفات، وتعزيز مكانة المملكة الجاذبة للاستثمارات التعدينية.



القدية

توقيع اتفاقية بين شركة القدية للاستثمار اتفاقية وشركة "Six Flags Entertainment" لإدارة وتشغيل متنزهين عالميين.



نيوم

إطلاق مشروع للذكاء الاصطناعي المستدام في مدينة أوكساچون باستثمار 5 مليارات دولار، وشراكة بين نيوم وشركة "داتافولت".



القدية

توقيع اتفاقية بين شركة القدية للاستثمار ومرسيدس (AMG) لبناء "عالم مرسيدس AMG" في مدينة القدية.



فبراير

إطلاق تجمع صناعات الطيران



إطلاق تجمع صناعات الطيران في واحة مدن بجدة؛ لتوطين التقنيات المتقدمة، وتمكين سلاسل إمداد قطاع الطيران.

رمز عملة الريال السعودي

اعتماد رمز عملة الريال السعودي في خطوة تاريخية تهدف إلى تعزيز هوية العملة الوطنية.

مارس

الذكاء الاصطناعي



موافقة 53 دولة إسلامية بمنظمة "الإيسيسكو" بالإجماع على ميثاق الرياض للذكاء الاصطناعي في العالم الإسلامي.

تدشين أكاديمية هيئة المساحة الجيولوجية السعودية



تدشين أكاديمية هيئة المساحة الجيولوجية السعودية وإطلاق منصتها الإلكترونية؛ لتنمية القدرات والكفاءات الوطنية، وتعزيز تنافسية المملكة في مجالات التعدين.

جائزة المساواة والتنوع والشمول عن قارة آسيا



منح لاعبة المنتخب السعودي للتايكوندو "دنيا أبو طالب" جائزة المساواة والتنوع والشمول عن قارة آسيا للعام 2024 من قبل اللجنة الأولمبية الدولية.

إكسبو 2030 الرياض



تسليم ملف التسجيل الرسمي لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 في الرياض إلى المكتب الدولي للمعارض (BIE).

خريطة العِمَارَة السعودية



إطلاق خريطة العِمَارَة السعودية التي تشمل 19 طرازًا معماريًا مستوحى من الخصائص الجغرافية والثقافية للمملكة.

مارس

"شيبارة" في قائمة أعظم أماكن العالم



اختيار منتجع "شيبارة" في وجهة البحر الأحمر ضمن قائمة "أعظم الأماكن في العالم لعام 2025" التي تصدرها مجلة "تايم".

أبريل

اكتشافات جديدة للنفط والغاز



الإعلان عن ثمانية اكتشافات جديدة للزيت العربي، وستة أخرى للغاز الطبيعي في المنطقة الشرقية والربع الخالي.

مواهب منافسة



فوز أبطال المملكة بالجائزة الكبرى في معرض جنيف الدولي للاختراعات 2025.

الأوبرا في الدرعية



الإعلان عن ترسية عقد مشروع تطوير "دار الأوبرا الملكية" في الدرعية، بتكلفة استثمارية تبلغ أكثر من 5 مليارات ﷼

إطلاق مجمع صناعة الألبان في المدينة الصناعية بالخرج



إطلاق مجمع صناعة الألبان في المدينة الصناعية بالخرج، ويشمل بيئة متكاملة من مصانع للألبان والأعلاف، ومرافق للتعبئة والتغليف، ووحدات للتخزين والتبريد.

ريادة في المجال الجيومكاني



تصدرت المملكة إقليميًّا وحققت المرتبة التاسعة عالميًا والسادسة على مجموعة دول العشرين في المجال الجيومكاني. كما حصلت على جائزة القيادة الجيومكانية العالمية من منظمة "Geospatial World".

أبريل

إنجاز رياضي



تتويج الأهلي السعودي بدوري أبطال آسيا للنخبة للمرة الأولى في تاريخه.

مايو

ريادة في فصل التوائم



نجاح فصل التوأم الطفيلي المصري بعد عملية جراحية معقدة استغرقت 8 ساعات. في مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني.

عضوًا في الإيكاو



انتخاب المملكة بالإجماع ممثلًا عن المجموعة العربية لعضوية مجلس "الإيكاو".

العلا تستضيف العالم



الإعلان عن استضافة اجتماع قادة مؤتمر ميونخ للأمن في العُلا خلال الربع الأخير من العام 2025.

هيومين



إطلاق شركة "هيومين" الرائدة عالميًّا في مجال الذكاء الاصطناعي.

يونيو

صفقة بين شركة تمويل وتأجير الطائرات العالمية (AviLease) وشركة بوينج



توقيع صفقة بين شركة تمويل وتأجير الطائرات العالمية (AviLease) -إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة- مع شركة بوينج، تتضمن طلب شراء (30) طائرة من طراز بوينج (737-8).

قمر صناعي سعودي



توقيع وكالة الفضاء السعودية اتفاقية تنفيذية مع "ناسا" ضمن مهمة "أرتميس 2" لإطلاق قمر صناعي سعودي.

مايو

ريادة في فصل التوائم



نجاح عملية فصل التوأم الملتصق الإريتري بعد عملية جراحية دقيقة استغرقت 15 ساعة ونصف الساعة، في مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني.

مواهب مُنافسة



فوز أبطال المنتخب السعودي للعلوم والهندسة بـ 23 جائزة في مسابقة "آيسف 2025"؛ لتأتي المملكة في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الجوائز.

الطاقة المتجددة في أعمال أرامكو



تحقيق أرامكو السعودية أول إنجاز عالمي بتشغيل نظام تخزين متطور للطاقة المتجددة في أعمال الغاز.

اكتشاف نفطي جديد



الإعلان عن اكتشاف نفطي في المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

توقيع ميثاق المياه العالمي



توقيع الدول المؤسِّسة للمنظمة العالمية للمياه ميثاق المياه العالمي، وتدشين أعمالها من الرياض بمشاركة محلية ودولية واسعة.

يونيو

شراكة بين صندوق الاستثمارات العامة والاتحاد الدولي لكرة القدم



توقيع شراكة بين صندوق الاستثمارات العامة والاتحاد الدولي لكرة القدم ضمن بطولة كأس العالم للأندية fifa 2025™.

رونالدو سفيرًا لكأس العالم للرياضات الإلكترونية 2025



الإعلان عن انضمام نجم كرة القدم العالمي البرتغالي كريستيانو رونالدو، ليكون سفيرًا عالميًا لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية 2025.

يونيو

طيران الرياض



إعلان طيران الرياض عن 50 طائرة من نوع "A350-1000" في معرض باريس الجوي.

إكسبو 2030 الرياض



اعتماد ملف تسجيل إكسبو 2030 الرياض بشكل نهائي من قبل المكتب الدولي للمعارض خلال اجتماع جمعيته العمومية في باريس.

يوليو

الأولى في الأمن السيبراني



تحقيق المملكة للمرتبة الأولى عالميًا في "مؤشر الأمن السيبراني" ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية للعام 2025.

ريادة في فصل التوائم



نجاح عملية فصل التوأم الملتصق السعودي بعد عملية جراحية دقيقة استغرقت 12 ساعة ونصفًا، في مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني.

التصنيف الائتماني

تأكيد وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني للمملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ريادة في فصل التوائم



نجاح عملية فصل التوأم الملتصق السوري بعد عملية جراحية معقدة استغرقت ثمان ساعات، في مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني.

علامة صندوق الاستثمارات العامة الأعلى قيمة

تصدر العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة قائمة صناديق الثروة السيادية بوصفها العلامة الأعلى قيمة في العالم، وذلك للعام الثاني على التوالي.

أغسطس

وجهة البحر الأحمر



إطلاق "البحر الأحمر الصحية" وافتتاح أولى منشآتها في مطار "البحر الأحمر الدولي".

إنجاز رياضي



تتويج الفارس بدر التميمي بطلًا للعالم في النسخة الـ 17 لبطولة الرماية من على ظهر الخيل 2025.

تتويج فالكونز



تتويج "فريق فالكونز" بعد فوزه بكأس العالم للرياضات الإلكترونية للعام 2025

سبتمبر

وجهة البحر الأحمر



افتتاح جزيرة شورى في وجهة البحر الأحمر؛ لتستقبل السياح.

أكتوبر

استضافة اليونسكو



الإعلان عن استضافة المملكة لمؤتمر "مونديا كولت 2029" من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

فوز بجائزة نوبل في الكيمياء



فوز البروفيسور السعودي عمر مؤنس ياغي بجائزة نوبل في الكيمياء للعام 2025 المقدمة من الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم.

إكسبو 2030 الرياض



استلام المملكة رسميًا لراية إكسبو من اليابان في حفل اختتام معرض أوساكا.

أكتوبر



إنجاز رياضي

تتويج اللاعبة السعودية هنيه منهاس بلقب بطولة أكرا الدولية للتنس.



إنجاز رياضي

تأهل المنتخب السعودي للمرة السابعة في تاريخه إلى نهائيات كأس العالم 2026 التي ستقام في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.



إنجاز رياضي

تتويج اللاعب السعودي سالم الدوسري بجائزة أفضل لاعب آسيوي 2025.



إنجاز رياضي

تتويج المنتخب السعودي بلقب كأس العرب للهجن بنسخته الثانية.



طيران الرياض

إطلاق طيران الرياض لأولى رحلاته الافتتاحية إلى العاصمة البريطانية لندن.



استمرار في الاستكشاف

إعلان أرامكو السعودية عن إتمام صفقة بقيمة 11 مليار دولار أمريكي بنظام استئجار وإعادة تأجير مرافق معالجة الغاز لمشاريع المعالجة والنقل بالجافورة مع ائتلاف دولي بقيادة "جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز" التابعة لـ "بلاك روك".

أكتوبر



هيومين

اتفاق صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو السعودية على استحواذ أرامكو لحصة أقلية من "هيومين" مع احتفاظ الصندوق بحصة الأغلبية.



الفوز برئاسة الإنتوساي

فوز المملكة برئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي).

نوفمبر



إعلان الرياض المعني بمستقبل السياحة

اعتماد "إعلان الرياض المعني بمستقبل السياحة" الذي يضع أسس التعاون الدولي في قطاع السياحة العالمي للأعوام الخمسين القادمة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة.



قطار الرياض

تسجيل قطار الرياض ضمن قائمة موسوعة "غينيس للأرقام القياسية" بوصفه أطول شبكة قطار ذاتية القيادة في العالم.



إعلان الرياض للتنمية الصناعية المستدامة

اتفاق أعضاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) على "إعلان الرياض" لتعزيز مسار التنمية الصناعية المستدامة في العالم.

ديسمبر



الدرعية

توقيع شركة الدرعية لاتفاقية مع شركة ""Apple"" لإنشاء متجرٍ رئيسٍ أيقونئ في قلب مشروع ميدان الدرعية.



ريادة عالمية في الحكومة الرقمية

تحقيق المرتبة الثانية عالميًا في الحكومة الرقمية وفقًا لمؤشر (GTMI) الصادر عن مجموعة البنك الدولئ لعام 2025 ضمن تقييم يشمل 197 دولة.



ريادة في الذكاء الاصطناعئ

تحقيق المملكة للمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضمن مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعئ للعام 2025، الصادر عن مؤسسة "Oxford Insights".



الخط العربئ

افتتاح مركز الأمير محمد بن سلمان العالمئ للخط العربئ.

ديسمبر



إنجاز فضائئ

إعلان وكالة الفضاء السعودية عن تحقيق إنجاز علمئ نوعئ، تمثل في تصنيع مادة نانوية لإصلاح الغضاريف في الفضاء لأول مرة ضمن تعاون علمئ دولئ.



القدية

افتتاح متنزه "Six Flags مدينة القدية" أول مدينة في العالم تُبنى على مفهوم قوة اللعب بالرياض.

أبرز الفعاليات والمناسبات

يناير



مؤتمر التعدين الدولي 2025

انعقاد مؤتمر التعدين الدولي الذي شهد توقيع 132 اتفاقية ومذكرة تفاهم، ومشاركة 405 من المتحدثين، وأكثر من 18 ألف مشارك من 165 دولة.



المنتدى الاقتصادي العالمي 2025

مشاركة المملكة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2025 في دافوس؛ بهدف التعاون الدولي لمواجهة التحديات، ومشاركة أفضل التجارب لتحفيز النمو الاقتصادي.



بطولة السوبر الإيطالي

استضافة بطولة كأس السوبر الإيطالي للمرة الخامسة في الرياض، بمشاركة أربعة أندية، استكمالًا لنجاحات القطاع الرياضي في استضافة الأحداث الرياضية القارية والدولية.



بطولة السوبر الإسباني 2025

استضافة بطولة كأس السوبر الإسباني للمرة الخامسة في جدة، بمشاركة أربعة أندية، وهو ما يأتي تجسيدًا لمكانة المملكة العالمية على المستوى الرياضي.



رالي داكار 2025

إقامة الرالي الأعرق والأكثر شهرة في عالم رياضة السيارات، في سادس نسخة على التوالي تحتضنها مناطق المملكة، الأمر الذي يُرسخ الحضور الرياضي الدولي في مختلف الرياضات.

يناير



ملتقى السياحة السعودي

احتضان فعاليات الدورة الثالثة من ملتقى السياحة السعودي في الرياض، بمشاركة أكثر من 40 متحدثًا دوليًا، وأكثر من 1,000 اجتماع وورشة عمل، بالإضافة إلى ما يزيد عن 450 علامة تجارية، وحضور 20 جهة دولية للتعرف على السياحة والتراث السعودي، وتطوير قطاع السياحة في المملكة.



بطولة ريتشارد ميل العُلا لبولو الصحراء 2025

استضافة بطولة ريتشارد ميل العُلا لرياضة بولو الصحراء 2025، بمنافسة جمعت ستة فرق تضم نخبة من لاعبي البولو العالميين في قرية الفرسان للفروسية بالعلا، وهو ما يُعد ترسيخًا لمكانة العلا السياحية والرياضية.



بينالي الفنون الإسلامية 2025

إقامة النسخة الثانية من بينالي الفنون الإسلامية تحت عنوان "وما بينهما" في جدة، عبر خمس صالات عرض تحتضن أكثر من 500 قطعة أثرية، وأعمالًا فنية معاصرة لأكثر من 30 فنانًا من مختلف أنحاء العالم، وتشمل هذه المشاركة 29 عملًا فنيًا؛ مما يوفر منصة عالمية لدعم الفنانين وإبراز الهوية الثقافية الإسلامية للعالم.



مؤتمر ومعرض الحج 2025

إقامة مؤتمر ومعرض الحج 2025 تحت شعار "طريق إلى النسك" في جدة، وشهد المعرض مشاركة 280 عارضًا من قطاعات متعددة وأكثر من 100 متحدث من 87 دولة، إضافة إلى 250 جهة من القطاعين العام والخاص وغير الربحي، واستُقطِبَ 100 ألف زائر، بما في ذلك الوزراء والسفراء وكبرى الشركات المحلية والدولية.



المؤتمر الدولي لسوق العمل

احتضنت الرياض أعمال المؤتمر الدولي لسوق العمل 2025 بالرياض، وسط حضور دولي تجاوز 10,000 مشارك، من بينهم 40 وزير عمل، وأكثر من 200 متحدث وخبير دولي يمثلون ما يزيد عن 100 دولة.

يناير

منتدى مستقبل العقار

استضافت الرياض منتدى مستقبل العقار في نسخته الرابعة، بمشاركة أكثر من 120 دولة و500 متحدث، مع انعقاد أكثر من 34 جلسة حوارية، وأكثر من 17 ورشة عمل، وهو ما يأتي متزامنًا مع النشاط العقاري الذي تشهده المدن السعودية خلال السنوات الأخيرة.

فبراير

سباق الفورمولا إي بري



استضافت المملكة بطولة الفورمولا إي بري 2025 للمرة السابعة على التوالي والمرة الأولى في جدة، بمشاركة 11 فريقًا و22 سائقًا، وبحضور آلاف الجماهير، وتغطيات موسعة من وسائل الإعلام المحلية والدولية؛ لتبرز التقدم الشامل للرياضة السعودية.

منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص



عُقدَت النسخة الثالثة من منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص تحت شعار "طموحٌ مشترك لاقتصادٍ مزدهر"، وشهدت أكثر من 100 جناح لشركات محفظة الصندوق وأكثر من 10 آلاف مشارك.

ليف غولف الرياض



أُقيمت بطولة ليف غولف الرياض التي تُعد الحدث الافتتاحي وأول بطولة ليلية في موسم دوري ليف غولف العالمي لهذا العام. ويُجسد هذا ما وصلت إليه المملكة من تنوع في استضافة البطولات الرياضية العالمية.

"ريستاتكس الرياض العقاري" 2025



احتضان فعاليات معرض "ريستاتكس الرياض العقاري 2025" وسط مشاركة واسعة لأكثر من 60 شركة عارضة، وبيع أكثر من 20 ألف وحدة سكنية بقيمة تجاوزت 22 مليار ريال، وحضور تجاوز 85 ألف زائر. يُساهم المعرض في تعزيز الاستثمار وتنمية القطاع العقاري؛ بما يوفر خيارات تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

فبراير

مؤتمر "ليب 2025"



أُقيم مؤتمر "ليب 2025" في الرياض، بمشاركة أكثر من 1,000 متحدث دولي و1,800 جهة عارضة و680 شركة ناشئة، مع عقد مسابقة "روكت فيول" بجوائز تتجاوز مليون دولار، وهو ما يُجسد مكانة المملكة الرقمية المتقدمة دوليًا، وإسهامها في تحفيز الابتكار وريادة الأعمال التقنية.

المؤتمر الدولي "الأرشيف في العصر الرقمي"



احتضان أعمال المؤتمر الدولي الذي يقيمه المركز الوطني للوثائق والمحفوظات تحت عنوان "الأرشيف في العصر الرقمي" بالرياض، بحضور الأمين العام للمجلس الدولي للأرشيف كارلوس سيرانو فاسكيز وبمشاركة عدد من قيادات الأرشيف من مختلف دول العالم؛ لاستعراض تجربة الجهات الحكومية للمملكة في التحول الرقمي وتطبيقاته في مجالات الأرشفة، وتبادل المعارف والتجارب في ذلك مع مختلف الدول.

معرض إكسبو الرياضة للجميع 2025



إقامة معرض إكسبو الرياضة للجميع بحضور أكثر من 35 ألف زائر، وشهدَ المعرض تجارب رياضية تفاعلية ومعارض متخصصة في الصحة. يتزامن ذلك مع ما شهدته المملكة من تحول رياضي شامل مُحفز على تبني نمط حياة صحي.

المنتدى السعودي للإعلام ومعرض مستقبل الإعلام

اختتام فعاليات المنتدى السعودي للإعلام بعد أن تضمّن أكثر من 80 جلسة، منها 40 جلسة حوارية، وكذلك 40 جلسة تبادل المعرفة، وبمشاركة 200 متحدث، بوصفه منصة دولية متخصصة في استشراف مستقبل الإعلام وتطويره واستكشاف أحدث تقنياته.

كأس السعودية



إقامة سباق "كأس السعودية" العالمي للخيل في نسخته السادسة بميدان الملك عبدالعزيز بالرياض، بمشاركة نخبة من أقوى الخيل العالمية وأفضل الخيالة والملاك المحليين والدوليين، وبجوائز مالية تبلغ في مجموعها 38.1 مليون دولار، مواصلًا ترسيخ تثبيت مكانته بوصفه أحد أكبر أحداث الفروسية عالميًا.

أبريل

دورى أبطال آسيا للنخبة



استضافة المملكة لمباريات الأدوار النهائية من دورى أبطال آسيا النخبة للموسم الرياضى 2024-2025 فى جدة، امتدادًا لاحتضان المملكة للأحداث الرياضية ودعم الأندية السعودية.

مؤتمر مبادرة القدرات البشرية (HCI)



انعقاد مؤتمر مبادرة القدرات البشرية (HCI) بنسخته الثانية تحت شعار "ما بعد الاستعداد للمستقبل" بالرياض، بمشاركة أكثر من 300 من القادة وصنّاع السياسات والخبراء من 38 دولة، وعقد 100 جلسة حوارية. يُبرز الحدث تجربة المملكة فى بناء القدرات البشرية وتعزيز تنافسيتها على المستوى المحلى والدولى.

سباق جائزة السعودية STC الفورمولا 1



إقامة سباق جائزة السعودية الكبرى stc للفورمولا 1 ضمن الجولة الخامسة من بطولة العالم للفورمولا ون، التى تستضيفها جدة للمرة الخامسة على التوالى، بمشاركة 20 سائقًا من عشر فرق عالمية فى أسرع حلبة شوارع على مستوى العالم، ما يؤكد على أنّ المملكة أصبحت وجهة لكبرى الأحداث العالمية.

مايو

الرياض تحتضن توقيع ميثاق المياه العالمى



استضافت الرياض حفل توقيع ميثاق المياه العالمى (Global Water Organization) بحضور ممثلى الدول المؤسسة للمنظمة، وهم: المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، وإسبانيا، واليونان، والسنغال، وباكستان، وموريتانيا؛ ليؤسس هذا لمستقبل أكثر استدامة فى المياه للعالم، ويعكس ريادة المملكة فى إدارة الموارد المائية.

معرض "سعودى فود شو" 2025



إقامة فعاليات النسخة الثالثة من معرض "سعودى فود شو" تحت شعار "نبتكر ونُمكن لنصنع"، جامعًا نخبة من القادة والخبراء فى المجالين الصناعى والغذائى، ونحو 1,300 شركة عارضة من 100 دولة، وهو ما يُشكّل دعمًا للصناعة السعودية وتثبيتًا لمكانتها بوصف المملكة مركزًا للصناعات الغذائية.

يوليو

كأس العالم للرياضات الإلكترونية



إقامة بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية بمشاركة أكثر من 2,000 لاعب محترف، بالإضافة إلى 200 نادٍ يمثلون أكثر من 100 دولة، للتنافس فى 25 بطولة ضمن 24 لعبة، مع جوائز مالية هى الأكبر فى تاريخ الرياضات الإلكترونية تزيد عن 70 مليون دولار؛ لترسخ المملكة بصفتها وجهة عالمية للرياضات الإلكترونية.

أغسطس

ملتقى تقنية الفعاليات "Event Tech Meetup 2025"



أُقيم ملتقى تقنية الفعاليات"Event Tech Meetup 2025"؛ لتعزيز التحول الرقمى ودعم الابتكار المحلى، ضمن النسخة السنوية الثانية من مبادرة تقنية الفعاليات "Event Tech 2025"، التى تستهدف تمكين رواد الأعمال والمبتكرين من مجالات التقنية، ودعم تطوير قطاع الفعاليات.

سبتمبر

مهرجان ولى العهد للهجن 2025



أُقيم مهرجان ولى العهد للهجن 2025 على أرض ميدان الطائف لسباقات الهجن، وسط مشاركة واسعة من ملاك الهجن المحليين والدوليين، وبجوائز مالية تتجاوز 50 مليون ريال، وتخطى عدد المطايا المشاركة فى المهرجان حاجز الـ100 ألف مطية ليسجل رقمًا قياسيًا جديدًا. يأتى هذا امتدادًا لدعم الرياضات التراثية والحفاظ على عليها.

مؤتمر الاستثمار الثقافى 2025



انعقاد مؤتمر الاستثمار الثقافى فى الرياض، بمشاركة أكثر من 150 متحدثًا و1,500 مشارك من كبار صناع القرار وقادة الثقافة والاستثمار، فى تأكيد على دور المملكة الريادى فى قيادة التحولات العالمية فى مجال الثقافة والاقتصاد الإبداعى.

إندكس السعودية



عقد فعاليات معرض إندكس السعودية المختص بالتصاميم الداخلية وتجارة الأثاث والتجهيزات، بمشاركة أكثر من 80 خبيرًا عالميًا وأكثر من 400 جهة عارضة من 33 دولة؛ بما يوفر منصة لدعم مواهب التصميم، وتمكين نمو مجالات الهندسة المعمارية والتصميم الداخلى.

سبتمبر

حفل الجوائز الثقافية والوطنية



إقامة حفل مبادرة "الجوائز الثقافية الوطنية" في دورته الخامسة، التي تأتي تكريمًا لإسهامات المثقفين والمبدعين، وتشجيعًا لإنتاج المحتوى الثقافي؛ بما يُسهم في التعريف بالثقافة السعودية ونشرها عالميًا.

أكتوبر

المعرض والمؤتمر السعودي الدولي للخطوط الحديدية



إقامة المعرض والمؤتمر السعودي الدولي للخطوط الحديدية في نسخته الثانية بالرياض، بمشاركة نخبة من الخبراء وقادة القطاع؛ إذ تجاوز عدد المتحدثين 200 متحدث وشاركت أكثر من 248 جهة عارضة ممثلة ما يزيد عن 22 دولة. يأتي ذلك تجسيدًا لمكانة المملكة بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا.

فورتشن العالمي 2025



استضافت المملكة فعاليات "فورتشن العالمي 2025" للمرة الأولى بالرياض، بحضور ومشاركة الرؤساء التنفيذيين لأكبر الشركات العالمية، وصنّاع القرار في قطاعات المال والأعمال والتقنية والصناعة، وهو ما يُرسخ حضور المملكة في خريطة المحافل العالمية، ويعكس تنامي مكانة الرياض كوجهة للأعمال ومنصة لتبادل الخبرات والمعارف.

منتدى أفلام السعودية



عُقدَ منتدى الأفلام السعودي في نسخته الثالثة تحت شعار "لقاءٌ يغيّر المشهد"، بالتزامن مع تنظيم مؤتمر دولي قدّم أكثر من 50 جلسة حوارية وورشة عمل شارك فيها ما يزيد عن 60 متحدثًا من 35 دولة، ومعرض موسّع يضم أكثر من 300 جهة محلية وإقليمية ودولية؛ بما يعكس النمو المتسارع الذي تشهده صناعة الأفلام في المملكة.

موسم الخبر 2025



إقامة "موسم الخبر 2025" بتقديم تجارب سياحية وترفيهية عبر أكثر من 147 فعالية موزعة على سبع مناطق رئيسة، وتجاوز عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي وُفرّت 7,200 وظيفة، وهو امتداد لإثراء المشهد السياحي والترفيهي بالمدن السعودية؛ بما يدعم الكفاءات الوطنية ويُولّد الفرص الوظيفية والاستثمارية.

أكتوبر

مبادرة مستقبل الاستثمار



اختتام النسخة التاسعة من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض، باستقطاب أكثر من 8,000 مشارك و600 متحدث بارز من خلال 250 جلسة حوارية؛ مما رسخ مكانة المملكة بوصفها فاعلة في رسم ملامح الاستثمار العالمي، والرياض بكونها وجهة استثمارية ومركزًا عالميًا للأعمال.

بطولة الملوك الستة للتنس



استضافة بطولة التنس العالمية "Six Kings Slam 2025" في الرياض، التي حظيَت أحداثها ببث مباشر عبر منصة "نتفلكس" إلى أكثر من 300 مليون مُشترك، في حدث يؤكد على أنّ المملكة أصبحت وجهة رياضية عالمية.

ملتقى الصحة العالمي



شهدت الرياض فعاليات ملتقى الصحة العالمي، بمشاركة أكثر من 2,000 جهة عارضة و500 متحدث من 130 دولة، بالإضافة إلى ما يزيد عن 100 ساعة تعليم طبي مستمر معتمدة. يُظهر الملتقى ما وصلت إليه المملكة من تقدم صحي، ودورها في رسم ملامح مستقبل مجالات الرعاية الصحية؛ إذ سجل استثمارات واتفاقيات نوعية تتجاوز قيمتها 133 مليار ريال، منها إطلاقات في مجال المستفيات والبنية التحتية باستثمارات بلغت أكثر من 31.55 مليار ريال.

مؤتمر موني 20/20 الشرق الأوسط



استضافت الرياض أعمال مؤتمر "موني 20/20 الشرق الأوسط" الذي يجمع قادة القطاع المالي وصنّاع السياسات والمستثمرين من داخل وخارج المملكة؛ بما يُجسد مكانة المملكة كمركز مالي عالمي، واهتمامها بالابتكار وريادة الأعمال، ودورها الرائد في رسم ملامح مستقبل القطاع المالي.

نوفمبر

موسم الدرعية 2025



إقامة موسم الدرعية تحت شعار "عزّك وملفاك" الذي احتفى بإرث التاريخ وأصالة المكان، مُقدمًا تجارب ثرية، ومُمكنًا لأبناء الدرعية وللحرفيين والمواهب الوطنية، وهو ما يُجسد الالتزام بمبادئ الاستدامة والتكامل المجتمعي؛ لتكون الدرعية منصة ثقافية ورافدًا للتنمية المستدامة والاقتصاد الإبداعي.

نوفمبر

المؤتمر العدلي الدولي الثاني



انعقاد المؤتمر العدلي الدولي الثاني في العاصمة الرياض، بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين بحضور تجاوز أربعة آلاف مُشارك من أكثر من 40 دولة، كما عُقدت ثماني جلسات حوارية ضمّت ما يزيد عن 50 متحدث؛ مما يُعزز من مكانة المملكة بكونها نموذجًا مُتطورًا في الجودة القضائية على المستوى الدولي.

المعرض العقاري "سيتي سكيب"



اختتم معرض سيتي سكيب العالمي 2025 أعماله بصفقات بلغت 237 مليار ريال، وهو ما يؤكد جاذبية البيئة العقارية والنمو المتسارع الذي يشهده القطاع في مختلف المدن السعودية، مُرسخًا مكانة المملكة بوصفها وجهة للمستثمرين والمطورين.

مؤتمر ومعرض التأمين العالمي (ingate 2025)



استضافة مؤتمر ومعرض التأمين العالمي (ingate 2025) تحت شعار "خطوة للمستقبل"، بمشاركة أكثر من 100 متحدث دولي و150 جهة محلية ودولية في مختلف مجالات التأمين؛ لتعزيز التكامل بين الأسواق الإقليمية والعالمية؛ بما يعكس النمو المتسارع الذي تشهده صناعة التأمين في المملكة.

منتدى مسك العالمي



اختتام منتدى مسك العالمي في نسخته التاسعة تحت شعار "إبداع الشباب"، حيث تجاوز عدد المسجلين 30 ألفًا، بمشاركة أكثر من 300 متحدث في 150 جلسة وورشة عمل، وسجلت المنصة الافتراضية حضورًا من 119 دولة حول العالم؛ بما يُجسد الدعم والتمكين للشباب لصناعة أثر في مجتمعاتهم.

منتدى "تورايز" العالمي



إقامة أعمال منتدى "تورايز" العالمي الذي جمع قادة السياحة وصناع القرار من أكثر من 120 دولة حول العالم؛ بهدف رسم ملامح مستقبل السياحة العالمية وتعزيز استدامة نموه، وهو ما يأتي تجسيدًا للمكانة السياحية التي تحظى بها المملكة على المستوى الدولي، مدفوعًا بتحفيز الاستثمار في تطوير الوجهات السياحية والبنى التحتية، ومجالات الثقافة والترفيه والرياضة والضيافة.

نوفمبر

دورة ألعاب التضامن الإسلامي



استضافت الرياض النسخة السادسة من دورة العاب التضامن الإسلامي بمشاركة أكثر من 3 آلاف رياضي من 57 دولة، تنافسوا ضمن 23 رياضة متنوعة، في حدث يعكس قدرة المملكة على تنظيم الأحداث الرياضية الضخمة.

ديسمبر

معرض التحول الصناعي



استضافة معرض التحول الصناعي بالشراكة مع "هانوفر ميسي" لأول مرة في المملكة، وذلك بمشاركة قادة التحول الصناعي والخبراء، وشركات الصناعة والتقنية، والمستثمرين والمبتكرين، وهو ما يُرسخ مكانة المملكة الصناعية، ويدعم الجهود بتمكين المصانع المحلية من مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، عبر ربطها بمقدمي الحلول التقنية

مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل



إقامة مهرجان الملك عبدالعزيز للإبل" في نسخته العاشرة، باعتباره حدثًا يحفظ الموروث الوطني ويُبرز قيمته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

معرض التحول الصناعي في السعودية 2025



أُقيم معرض "التحول الصناعي في السعودية 2025" تحت شعار "تمكين المستقبل بالتقنية"، مُستعرضًا أحدث حلول وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وهو ما أوجد منصة لدعم المصانع المحلية، وتعزيز تنافسية الصناعة السعودية.

مهرجان البحر الأحمر السينمائي



احتضنت جدة الدورة الخامسة من مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، وسط اهتمام كبير من صناع السينما والمهتمين بالفنون المرئية محليًا ودوليًا؛ ليُسهم في دعم قطاع الأفلام السعودي وإبرازه على المستوى العالمي.

مؤتمر الرياض الدولي للفلسفة



إقامة مؤتمر الرياض الدولي للفلسفة في نسخته الخامسة تحت عنوان "الفلسفة بين الشرق والغرب"؛ ليأتي بوصفه منصة مُعززة للتواصل الثقافي بين العالم.

ديسمبر



معرض "صنع في السعودية 2025"

اختتام النسخة الثالثة من معرض "صنع في السعودية" بحضور أكثر من 25 جهة حكومية، ومشاركة ما يزيد على 300 جهة عارضة؛ بما يُسهم في دعم المنتج المحلي وتعزيز قدرة الشركات السعودية على التوسع والوصول إلى الأسواق العالمية.



ملتقى الحكومة الرقمية (2025)

نظمت هيئة الحكومة الرقمية "ملتقى الحكومة الرقمية (2025) بوصفه منصة وطنية لاستشراف مستقبل التحول الرقمي، بمشاركة أكثر من 400 جهة حكومية ونخبة من قادة القطاع الخاص والخبراء الدوليين. واستقطب الملتقى أكثر من 2000 زائر ومتخصص، وأسفر عن إبرام أكثر من 15 اتفاقية مبادرة استراتيجية، أسهمت في تعزيز التكامل الحكومي، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحفيز سوق التقنية؛ بما يدعم تنافسية المملكة وجودة الحياة الرقمية.

الملحقات

برامج تحقيق الرؤية

برنامج تطوير القطاع المالي

يهدف البرنامج إلى خلق قطاع مالي مزدهر، يحفّز على التمويل والاستثمار والادخار، ويوفر للمواطن والمقيم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المتقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية؛ للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي في المملكة.

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

يُرسخ البرنامج بخطى واثقة وثابتة مكانة صندوق الاستثمارات العامة، في رسم ملامح الاقتصاد العالمي؛ لتكتسب المملكة سمعة عالمية وريادة دولية كبيرة بوصفها قوة استثمارية؛ مما يدفع بالقطاع الخاص نحو مزيد من الازدهار والتطور.

برنامج جودة الحياة

يدفع البرنامج بالجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في تحقيق التحول الشامل، وفتح أبواب المملكة أمام العالم. كما يسعى إلى توفير تجارب غنية في مجالات الثقافة والترفيه والرياضة والسياحة، بالإضافة إلى كونه يُتيح فرصًا تسهم في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، من خلال بناء مدن متكاملة ومستدامة.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

يُركز البرنامج على أربعة قطاعات رئيسة، هي التعدين، والطاقة، والصناعة، والخدمات اللوجستية، وترتبط هذه القطاعات بمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة؛ إذ يعمل البرنامج على تنميتها وتطويرها؛ من أجل تحقيق التميز والريادة، وبناء اقتصاد سعودي متنوع ومستدام، وخلق بيئة استثنائية جاذبة.

برنامج التحول الوطني

يؤدي البرنامج دورًا محوريًا في تحول المملكة العربية السعودية وترسيخ دورها القيادي، من خلال تمكين القطاع الخاص، وتحقيق التميز الحكومي، وحماية الموارد الطبيعية والحيوية. ويشمل نطاق العمل القطاعين العام والخاص، إلى جانب المنظمات غير الربحية؛ بهدف تطوير البنى الأساسية، ودفع عجلة التحول في المملكة.

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

يُكمل البرنامج مسيرة المملكة في التفاني لخدمة الحرمين الشريفين، وزوارهما من ضيوف الرحمن؛ إذ يُمثل ذلك قيمة راسخة لم تتغير طوال التحولات الكبيرة التي شهدتها المملكة في العقود الماضية، عبر تقديم تجربة إيمانية وثقافية ثرية، لكل القادمين لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة، وزيارة مدينة الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم.

برنامج تحول القطاع الصحي

يهدف البرنامج إلى تمكين التحول الشامل في القطاع الصحي بالمملكة، وإعادة هيكلته؛ ليكون نظامًا صحيًا شاملًا وفعالًا ومتكاملًا ورائدًا عالميًا، يقوم على صحة الفرد والمجتمع، بالتركيز على الوقاية قبل العلاج، والحفاظ على صحة الإنسان؛ لبناء مجتمع حيوي، ينعم أفراده بحياة صحية وعامرة.

برنامج الإسكان

يتجاوز دور البرنامج مساعدة أكبر عدد من الأسر السعودية في جميع مدن ومحافظات المملكة على تملك منازلهم، إلى تحسين كفاءة وجودة منتجات قطاع الإسكان، وتقديم حلول سكنية وتمويلية للأسر السعودية؛ للحصول على المسكن المناسب، وضمان استفادتهم من التمويل المالي للسكن، عبر إجراءات سهلة وميسّرة.

برنامج تنمية القدرات البشرية

يعمل البرنامج على تطوير قدرات المواطنين، من خلال تعزيز وترسيخ القيم، وتطوير المهارات وتنمية المعارف، التي يتطلّبها سوق العمل الحالي والمستقبلي محليًا وعالميًا.

الاستراتيجيات الوطنية

الاستراتيجية المتكاملة للتعدين والصناعات المعدنية

تأتي الاستراتيجية امتدادًا لرؤية السعودية 2030 التي استشرفت فرص المستقبل، هادفة إلى الاستثمار الأمثل للثروات المعدنية الهائلة، وترسيخ مكانة قطاع التعدين كركيزة ثالثة للتنمية الصناعية الوطنية، إلى جانب قطاعي النفط والبتروكيماويات؛ إذ تتمحور حول إجراء المسوح الجيولوجية، واكتشاف الفرص الواعدة، وتقديم الحوافز التي تستقطب المستثمرين المحليين والدوليين. كما تُولي اهتمامًا خاصًا بتطوير سلاسل إمداد التعدين؛ لضمان أن تكون الموارد المعدنية السعودية رافدًا للصناعات المحلية، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية.

الأهداف الاستراتيجية

- تسريع عمليات الاستكشاف والتنقيب.
- تعزيز الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- تشجيع الاستثمار والملكية.
- تعزيز المنافع الاجتماعية.
- رفع مساهمة القطاع لإيرادات الدولة.

الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري

تُعد الاستراتيجية خارطة طريق، تهدف إلى تطوير قطاع عقاري حديث ومستدام، قادر على التكيف مع التغيرات والتحديات المتسارعة، وبما يُعزز من قدرته على النمو، في ظل ازدياد الطلب على المشاريع السكنية والتجارية، في مختلف مدن المملكة. كما تسعى إلى تنظيم السوق العقاري، من خلال تحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتوفير بيانات دقيقة، ترفع من كفاءة السوق وجاذبيته للمستثمرين، بتحفيز الابتكار، واعتماد التقنيات الحديثة في البناء والتصميم؛ مما يسهم في تمكين القطاع الخاص، ويوفر له فرص الاستثمار العقاري؛ ليكون ذلك دافعًا نحو توفير منتجات عقارية عالية الجودة، واستحداث المزيد من الوظائف.

الأهداف الاستراتيجية

- بناء قطاع عقاري منظم.
- تمكين واستدامة القطاع العقاري.
- سوق حيوي وجاذب ويمنح الثقة للمشاركين.
- تقديم خدمات مبتكرة بين الشركاء.

استراتيجية سوق العمل

تهدف الاستراتيجية إلى توفير بيئة عمل جاذبة للمواهب والقدرات المحلية والعالمية، إلى جانب توفير فرص عمل مُنتجة وحياة كريمة للمواطنين؛ بما يُعزز من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في خلق اقتصاد مزدهر ومتنوع.

الأهداف الاستراتيجية

- تخفيض البطالة.
- زيادة الإنتاجية.
- زيادة المشاركة.
- زيادة كفاءة السوق.

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تنطلق الاستراتيجية من موقع المملكة الاستراتيجي الذي يمر بأهم المعابر المائية، ويربط بين القارات الثلاث؛ لتعمل على تعظيم الاستفادة من ذلك، عبر تطوير بنية تحتية متقدمة، وتحسين كفاءة العمليات اللوجستية، وجذب الاستثمارات، وتمكين القطاع الخاص؛ مما يزيد من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويُرسخ من مكانة المملكة بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.
- تحسين جودة الحياة في المدن السعودية.
- المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة.
- تحسين أداء الجهاز الحكومي.

استراتيجية تطوير منطقة عسير

تأتي الغاية من هذه الاستراتيجية، أن تكون منطقة عسير وجهة سياحية عالمية طوال العام؛ بما يدفع عجلة التنمية اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب تمكين المنطقة بأن تكون نموذجًا للنمو يُلهم الجميع، عبر البناء على مكامن قوتها، والمتمثلة في الانسجام ما بين الأصالة والحداثة.

الأهداف الاستراتيجية

- تنمية اقتصاد المنطقة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- المحافظة على تراث وثقافة المنطقة.
- بناء مجتمع مترابط يسير بثبات نحو مستقبل مزدهر.
- تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على طبيعة المنطقة.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تعتمد الاستراتيجية في بنائها على مواطن القوة للمملكة، عبر التركيز على القطاعات ذات الأولوية الوطنية، وتهدف من ذلك إلى تعزيز جاذبية المملكة في استقطاب الاستثمارات وزيادة حجمها، وهو ما يُعظم دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي.

الأهداف الاستراتيجية

- زيادة الفرص الاستثمارية.
- زيادة مساهمة فئات المستثمرين المستهدفين.
- تحفيز النشاط التمويلي عبر تنويع خيارات التمويل الاستثماري.
- تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وجعلها أكثر تنافسية.

الاستراتيجية الوطنية لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية

تعد استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية استثمارًا متكاملاً لتطوير كامل سلسلة القيمة لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، واستغلال طاقات الشباب؛ بما يعود إيجابًا على الاقتصاد والمجتمع، بتوليد الوظائف والفرص الاستثمارية.

الأهداف الاستراتيجية

- تطوير التقنيات والأجهزة بما يشمل ملحقاتها.
- إنتاج الألعاب وتوزيعها.
- تطوير بيئة الرياضات الإلكترونية.
- استغلال الملكية الفكرية في حقوق النقل.

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

جاءت الاستراتيجية بهدف قيادة تطوير القطاعات الصناعية في المملكة؛ لتكون متماشية مع التوجهات والتطورات العالمية، بالإضافة إلى دعم تحقيق المستهدفات الوطنية؛ بما يجعله دعامة رئيسة في بناء اقتصاد مزدهر.

الأهداف الاستراتيجية

- بناء اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع التغيرات.
- تقوية جاذبية القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات.
- تنمية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة المملكة في قطاع التقنية الحيوية، عبر التركيز على تحسين الصحة الوطنية، ورفع مستوى جودة الحياة، بالإضافة إلى حماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، كما أنّها تستهدف توطين الصناعات الواعدة المرتبطة بالقطاع، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الناتجة عنها.

الأهداف الاستراتيجية

- أن تُصبح المملكة رائدة إقليميًا وعالميًا في القطاع.
- خلق أثر إيجابي مستدام اقتصاديًا واجتماعيًا.
- المساهمة في رفع مستوى جودة الحياة.
- توطين صناعات التقنية الحيوية.
- المساهمة في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.

الاستراتيجية الوطنية للتخصيص

تهدف الاستراتيجية إلى رفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، من خلال الاستفادة من تنافسية القطاع الخاص، وزيادة مشاركته في تقديم الخدمات وتشغيل المرافق الحكومية، وذلك بالتوسع في تخصيصها بمختلف القطاعات والمجالات، وهو ما سيدفع إلى تعزيز كفاءة الأداء الحكومي بتوجيه تركيز الأدوار الحكومية على التخطيط والتنظيم والإشراف، بما يرفع جودة الخدمة المقدمة ويضمن تقديمها بكفاءة وتنافسية عالية. كما تُسهم الاستراتيجية في تعزيز الاستدامة المالية، وزيادة فاعلية القطاع الخاص الاقتصادية والاجتماعية، عبر رفع قدرته وتمكينه من قيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

الأهداف الاستراتيجية

- زيادة جودة وكفاءة البنية التحتية والخدمات العامة لسكان المملكة.
- خصخصة خدمات حكومية محددة.
- تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- توجيه دور الحكومة إلى الرقابة والإشراف وتقليص دورها التشغيلي في تقديم الخدمات العامة.
- تعزيز الاستدامة المالية.
- إنشاء بيئة ممكنة للتخصيص.



vision2030.gov.sa